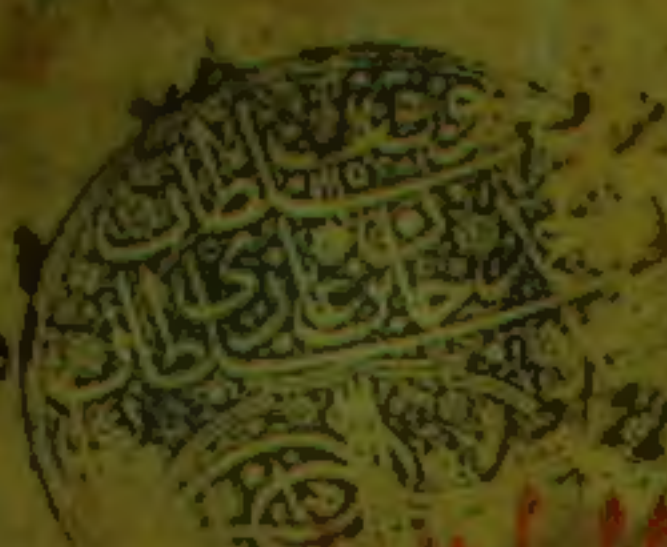


SÖLEYMANIYE KÜTÜPHANESİ	
Kısım .	<i>Yeni Cami</i>
Yer .	
Eski Kayıt No.	<i>690</i>
Tasnif No.	<i>297.4</i>

5285



كتاب الوقفات

كتاب فتاوى واقفات الحاشي

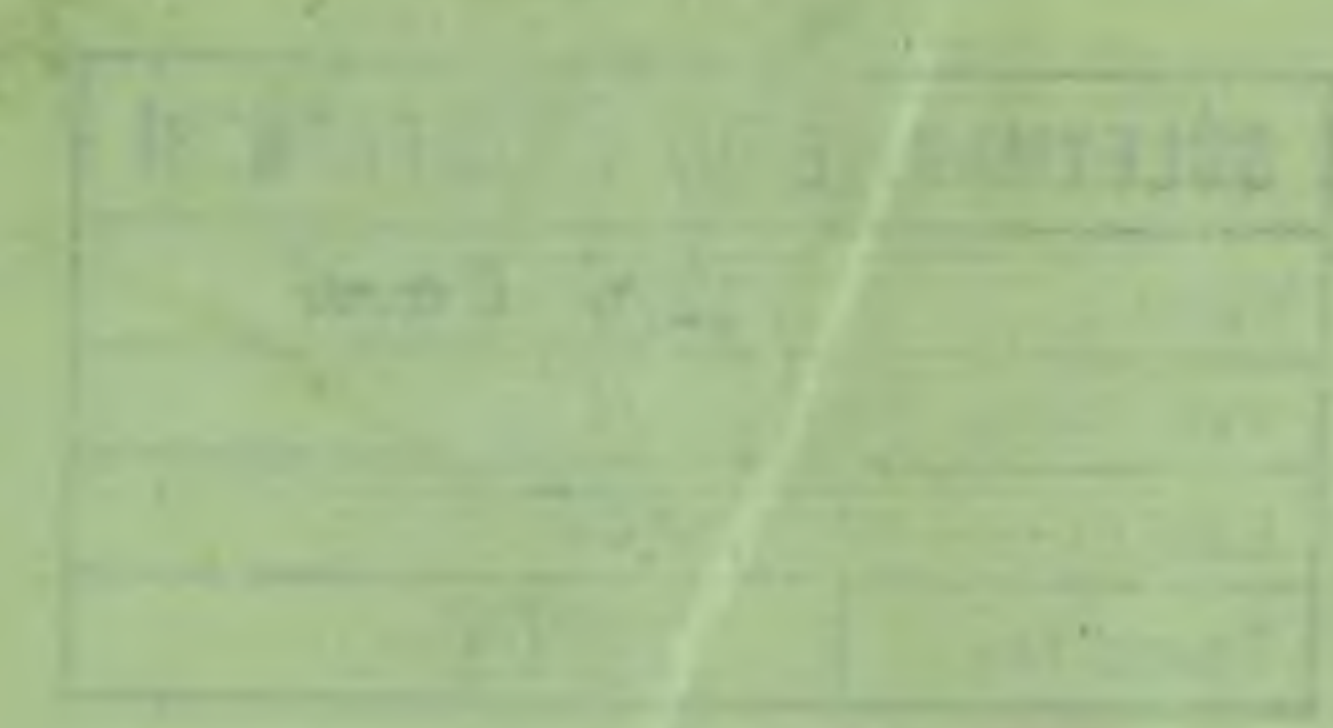
- كتاب الطهارة
- كتاب الزكاة
- كتاب الصوم
- كتاب الحج
- كتاب النكاح
- كتاب الطلاق
- كتاب العتاق
- كتاب الأيمان
- كتاب الحدود
- كتاب السرقة
- كتاب السير
- كتاب الكراهة والاستحسان
- كتاب اللقيط واللقطة
- كتاب مسأل الفقير واليتيم
- كتاب الغصب
- كتاب اللوديعه
- كتاب العارية
- كتاب الشركة
- كتاب الصدق والذبايح
- كتاب الاضحية
- كتاب الوقف
- كتاب الهبة والصدقة
- كتاب البوع
- كتاب الشفعة
- كتاب القسمة
- كتاب الاجارة
- كتاب ارباب القاضى
- كتاب الشهادات
- كتاب الدعوى
- كتاب الاقرار
- كتاب الوكالة
- كتاب الكفالة
- كتاب السلم
- كتاب المزارعة
- كتاب الشرب
- كتاب الاشربة
- كتاب الديات
- كتاب الوصايا
- باب كلمات تجوز على اللسان فيكفر به

مسائل الخيل والمخارج مسائل متشابهة المسائل التي اُفتي بها

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انصاره قال له مطائبي
 اكثر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تزوجت امرأة علي
 انما بكرى ستها فدخلت اليها فاذا هو جليل فتاى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما صدق باسحلت من فرجها والولد
 عبدك وقرني بيننا وقال اذا وضعت فخذوها قال

هذا حديث صحيح
 لا خلاف في ذلك
 انما هو حديث صحيح
 لا خلاف في ذلك
 انما هو حديث صحيح
 لا خلاف في ذلك
 انما هو حديث صحيح
 لا خلاف في ذلك

١٩٠



الحمد لله مصور السم ومقدر القسم وارزاق الامم وفاق النعم حمد يد من خشي النعم ويومن
 بحسن النعم والصلوات على نبي المصطفى محمد سيد العرب والعجم وعلى اله الطاهرين
 اولى العقول وذوي الحكم اما بعد فانه لما امتد عيود الملوحي باسم الفتوى على قلة
 بضاعة المتصدين بها وخرق الصناعة من التخليق بها حملت رغبة حسن الاحدثة
 بين العالمين ولسان صدق في الاخرين على تصنيف جامع بينها اودعه الفقيه ابو الليث رحمه
 الله عليه في نوازله وعيونه وبينما اوردته الشيخ ابو عباس الناطقي في واقعة وبني قناوي
 الشيخ الامام ابو بكر محمد الفضل رحمه الله وبين قناوي اهل سمرقند واسميه كتاب الوقفات
 على ان احذف فيه ترتيب الكتب حذف المختصر المنسوب الى الحاكم الشهيد ابو الفضل رحمه
 الله عليه وترتيب ابواب ابواب النوازل مع زياد ابواب ان مست الحاجة
 قايده من مسالك الباب من النوازل فاسردها سردا معللة بعلامات النوازل ثم بمسالك العيون
 من هذا الباب ان كانت معللة بعلامته العيون ثم بمسالك الوقفات كذلك معللة بعلامته
 ثم بقناوي الشيخ الامام ابو بكر كذلك معللة بعلامته الباء ثم بقناوي اهل سمرقند كذلك معللة بعلامته
 السين مقتصر على ذلك على ايراد ما يعتمد عليه الجواب في مسالك رواية عن اعيان المتقدمين من مشيخ
 تعرض لذكر قايده الان من الحاجة اليه لزيادة الفائدة معرطا عن ايراد ما ليس فيها جواب
 يعتمد عليه مشير في بعضها الى ما يدعوا اليه الحال من وجيز التكت بشرط ان لا يكون معروفا في
 مجموع الكتب وان لا يبلغ في الشذوذ مبلغا يبرر وجودها وان لا يذكره من الكتب المختصرة ومذكورة
 في نوازل الفقيه ابو الليث رحمه الله عليه فوضع ذكره اخر كتابنا هذا واسبغ المستعان على
 اتمامه وبه الحول والقوة في ابتداء واختتامه بحق محمد وآله **كتاب الطهارة بعلامته النون**
 اورد في حوض اذا كان عشرة وعشرين فوقيت فيه النجاسة لا يتنجس الا اذا تغير طعمه اولونه لان العشرة
 اذ لم ينتهي اليها تخرج بعد هذا البيان الطول والعرض واما بيان العقول كان على الرفع
 لما تحتها الانسان يكف الخسر اسفله ثم اتصل بعد ذلك لا يتوضا به وان كان لا يتنجس الا بالوضوء
 وان كان بالوضوء وليس له عرض فان كان الطول لا يخلص بعضه او بعضه مقدارها بلنا
 بقدر اخر

ما تحتها

به الباب وتفسيره عشرة وعشرين فوقيت فيه النجاسة لا يتنجس الا اذا تغير طعمه اولونه لان العشرة
 للمسلمين اما اذا كان اقل من عشرة فوقيت فيه النجاسة لا يتنجس الا بالوضوء
 حصار عشرة في عشرة فهو نجس لان النجس يظهر ان وقعت فيه النجاسة وهو عشرة وعشرين اجتمع
 فصار اقل من عشرة فهو طاهر لانه الان لا يوجد النجس في الاقل من عشرة فوقيت فيه النجاسة لا يتنجس
 فيه النجاسة ثم دخل المأخوذ امتحان الموضي فلم يخرج منه شيء لا يجوز التوضي به كلما دخل الماء
 نجس للموضي الصغير اذا كان ماؤه نجسا ودخل المأخوذ من جانب وخرج من جانب يظهر ان لم يخرج مثل
 ما فيه لان الماء الجاري لما اتصل به صار طاهرا جاريا الى الخارج طاهرا لان يستبين فيه
 النجاسة وهما شئ ياتي في باب الطهارة بعلامته السين مشرعة يدخل فيه الماء وتخرج الا انه
 لا يتبين الحركة فيها فتوضي لسان فيها فان كان يذهب كما وقع من يده ويدور فيها فتوضي فيه
 كوضي الكبير اذا الخدم ماؤه نجس لسان فيها لا يتوضا لسان من في ذلك الموضع فان كان الماء
 منقذ عن الجرد فلا بأس به لانه يصير كالموضي المستقي وان كان في شدة لالته كالقصعة
 الارض اذا اصابتها نجاسة فبست وذهب اثرها ثم اصابها ما صارت نجسا وروايت والمضي
 اذا اركب وذهب اثره ثم اصابه ما لا يعود نجسا ورواية لان النجس لا يظهر الا بالظهور والفرق
 يظهر من منزلة الضلوع الارض من وجود النجاسة في حيز واحد لا يتبين ان شانه
 فاما اذا لم يصب الارض ما بعد ما ذهب اثر النجاسة فلا بأس بالصلوة عليه لانه لا يظهر اثر النجاسة
 الميت اذا وقع في الماء ان وقع بعد الغسل لا يتنجس لانه طاهر الا ان يكون كافرا فانه يتنجس وان
 وقع بعد الغسل وهو ميت لا يتنجس لان الغسل نجس لانه غير طاهر الاجزاء اصابه
 نجاسة وشرب فيه فان كان الاجر قد غلب استعماله في الغسل لم ينجس مرات بدفعة واحدة
 فان كان جديدا يغسل تلك مرات ويتجفف في كل مرة على اثره اذا مسح راسه باطراف اصابعه
 فان كان الماء متقاطرا اجاز وان كان مشبعا ولم يكن الماء متقاطرا لم يجز لان الماء اذا كان متقاطرا الماء
 ينزل من اصابعه الى اطراف الاصابع فاذا امدة كان كانه اخذ ما جديدا اذا مسح باصبع واحد ثم
 بلها فمسح تلك مرات ان مسح في كل مرة غير موضع الذي مسح اوله جاز لانه يصير كانه مسح
 ثلاث اصابع الغسل يوم الجمعة للصلاة حتى لو اغتسل المرأة او المسافر او غيره ما اذا لم يصبوا

بالنجاسة

الاناء

تظهر

الاناء

فان كان الماء متقاطرا اجاز وان كان مشبعا ولم يكن الماء متقاطرا لم يجز لان الماء اذا كان متقاطرا الماء ينزل من اصابعه الى اطراف الاصابع فاذا امدة كان كانه اخذ ما جديدا اذا مسح باصبع واحد ثم بلها فمسح تلك مرات ان مسح في كل مرة غير موضع الذي مسح اوله جاز لانه يصير كانه مسح ثلاث اصابع الغسل يوم الجمعة للصلاة حتى لو اغتسل المرأة او المسافر او غيره ما اذا لم يصبوا

بذلك الغسل لم يدركوا الفضيلة لأن الطهارة شرط للصلاة • بكرة من بكرة الفارة وقعت في وقت
 حنطة فحسنت والبقرة فيها أو وقعت في وقت من وقت الدقيق والدهن لم يتغير طعمها
 لأنه إذا تغير طعمها كان كثيرا والتحرز عن الكثير ممكن البير إذا وقعت فيها نجاسة فغار ماؤها
 ثم عاد يعود نجسا لأنه لم يوجد لها ماء • وإن صلى رجل في قعرها وقد جفت تجزئة • إذا وجب نزع
 البير من حنطة فالمعنى في كل يرد لوها فإن لم يكن لها دلو ينزع بدلوها نية إبطال رواية وإذا
 وجب نزع ماء البير كله فنزع لا تجب غسل الجمل والدلو لأن نجاستها نجاسة البير فكان
 طهارتها بطهارته البير كجذب الحمار إذا رخت بظهره ليت بطهارة للكل • إذا وقع حيوان في بئر
 واستخرج حيا يجب نزع الماء الكلب والحنزير لأن الدلالة قامت على نجاسة عينها
 لما بينت هذا إذا لم يصب الماء أما إذا أصابه أن كان سور طاهر فطاهر لا يجب نزع شيء
 وإن كان سور نجسا فالما جس وجب نزع كله وإن كان سور مكره فالما مكره ويستحب
 نزع عشرين دلوًا وإن كان سور مشكوكا كالبعول والحمار وجب نزع ماء البير كله لأنه حكم
 بنجاسته احتياطًا • إذا نزع ماء النجس من البير يكره أن يسلمه الطيبين في المسجد وأرضه
 لأن الطيب صار نجسا وإن كان القرب طاهر ترجى النجاسة احتياطًا بعد أن لا ضرر ولا من
 استقام اعتبار النجس في السر • إذا كان على طيبين فطيبين لأن فيه ضرر ولا ينقض اعتبار
 إذا ذلك لا ينهي إلا بذلك السنور إذا بال البير نزع ماؤها كلها لأن بولها نجس على اتفاق وهذا لو
 أصاب الثوب بفسده إذا كان زائدا على قدر الدم • تجنب لا يكتب القرآن وإن وضع النجاسة
 والرجل على الأرض لا يضر به • ذلك لأن أدنى الآية لا تكفي بفساد القراءة ويستوي
 في القراءة الآية وما دونها وهو الصحيح فكذلك في الكتابة وهذا خلاف ما أورده القاضي الإمام
 المنتسب إلى إسحاق في شرحه • البقرة إذا وقع في البير لا بأس به إذا القاه قبل أن يتفتت ويظهر
 فيه اللون لأن فيه عموم البلوى • تطهير القبور لا بأس به خلاف لما قاله الكرخي ومختصره لأن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قبره فيه حجرا فشدته فليقتد • الخوف قال من
 إذا وقع في الماء أو الماء إذا وقع في النجاسة صار نجسا • لأن نجاسته لما كان بسبب الجواردة
 في الماء فإذا لم يبق النجاسة وبهذا بين أن حل أبكامه لا بأس به • إن أراد

المطهر
 يشح

هذا الكلام

في
 وقت في داخل

أو حل أو أخرج في النجس ثم صار نجسا يظهر
 وقال بعضهم لا يطهر

الاحتياط في الحامه لا يختص في الأقوال فيما ذكرنا من السلة يطبخ الأكامه حيا ولا يحل ضل
 الفارة إذا وقعت في الخمر فصارت حلالا إن لم يفسخ جازا كله يريد به إذا استخرج قبل أن يتغير ضل
 • وإن تفسخه لأن في الوجه الأول لم يبق جزء منها وفي الوجه الثاني بقي • يريد بالوجه حفروها
 وجعلوها يرمي ماء فإن حفروها مقدارا وصلت إليه النجاسة فالما طاهر وجوابها نجس وإن
 حفروها أوسع من الأول جازو طهر الماء البير كله • رجل اغتسل من الجنابة وبين أسنانه طعم
 فلم يصل المأخذه جاز لأن ما بين الأسنان رطب والمأخذه لطيف يصل إلى كل موضع غالبًا
 وإذا عجنت المرأة وبقي العجين بين أظفارها فاغتسلت من الجنابة لا يجوز لأن العجين يمس
 غالبًا والماء لا يصل حته • ولو بقي الدرف بين أظفارها جاز لأن الدرف تولد من هناك
 يكلف إيصال المأخذه ويستوي فيه المدي والقروي هذا هو الصحيح • ماء الثلج إذا جري
 على الطريق وفي الطريق سرقين ونجاسة أن تفتت النجاسة فيها واختلطت حتى لا يري لوها
 ولا لثها يتوضأ منه لأنه في الماء الجاري • أما النهر إذا كان معصم تجري على حيفة أو في خوف
 الحيفة فإن كان المأيلة في الحيفة لكثرة فوجس وإن كان مائلا في الحيفة أقل فهو طاهر لأن الأكثر
 يقوم مقام الكل • إن كان سوا فهو نجس ترجى النجاسة احتياطًا ونظير هذا ماء المطر إذا
 جري في ميزاب من السطح وكان على السطح عذرة فالما طاهر الذي يجري على غير العذرة
 أكثر وإن كان العذرة عند الميزاب فإن كان المأكل أو أكثر أو بضعه يله في العذرة فهو نجس
 وإن كان أكثر يله في العذرة فهو طاهر وكذا ماء المطر إذا مر من درات واستفتح في موضع
 كان الجواب كذلك هذا هو الصحيح • رجل جامع امرأة فبرأ من فرجها فدخل من مائه فرج المرأة
 لا غسل عليها لأن الفصل يجب أمنا بالاعتقادين • إن برأ من مائه لم يوجد حتى لو جلت كان
 عليها الغسل لأنه نزل ماؤها • رجل رمى بعذرة في بئر ماء فانتزع من قعرها فاصابه ثوب نسان
 لا يجس لأن يظهر من النجاسة لأن في أصابة النجاسة شكل ونظر هذا الحمار إذا بال الماء فاصاب
 من ذلك الرش ثوب رجل البير لأنه ماء • متى تنزل بول إذا وقعت يوم الجمعة لعلم الأظفار
 أن ينزلها جاز ولا حد يوم الجمعة مع هذا بشرط أن يوم الجمعة يله لأن من كان طاهرًا كان زرقه
 ضيقه لم ينجس بول الحمار وقتئذ لا يخبر فهو مستحب لأن ما بينة رضاه عنها وعن أبيها

روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم اظا فيه يوم الجمعة احاطه الله تعالى من البلايا الى الجمعة
 الاخرى وزيادة ثلثه ايام. واذا قلم اظا فيه او جز شعره تجب ان يدفن ان لم يكن باس فيه وان
 القى في الماء او في الكيف او في المغسل فهو مكروه قيل لانه يورث الداء غسالة الميت اذا استنقح في
 موضع من الماء الاول والثاني والثالث فاصاب شيئا خسه لانه نجس وان اصاب ثوب الغسل فادام
 في علاج الغسل فما توشى عليه مما لا يجد بدا منه ولا يمكن الامتناع عنه لا نجسه لعموم البلوي
 وعدم امكان التحرر عنه. اما المستعمل فيه عن ابي حنيفة رحمه الله ثلث روايات روى محمد بن ابي
 طاهر غير ظهور والفتوى عليه لعموم البلوي الا في الخبز وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله عليه
 فيما ياتي في باب الطهارة بعد الاغتسال وبول ما يوكحل فيه نجاسة خفيفة على قول ابي حنيفة
 وانه يوسد جميعا لانه لا بلوي فيه والفتوى عليه. المذي الذي يمسح به الميت بعد الغسل
 ما يقال بالفارسية ان جبين طهر كالمذي الذي يمسح به المني ما في المنام اذا اصاب الثوب فهو طاهر
 سواء كان من ماء او من ترقيا من الجوف لان الغالب ان الماء الذي يخرج من الناحية النورية يتولد
 من البلغم فيكون طاهر كيف ما كان عند ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى. رجل سبقه لحدث
 في صلواته فخرج ليتوضا فنزع الماسن اليسرى استقبال الصلوة سواء كان عنده ماء او لم يكن لان
 البناء انما يجوز اذا لم يحدث شيئا وان احدث في الصلوة بفساد الصلوة اذا لم يكن في ذلك بد منه
 من المشي وضوءه والاعتراف من الجن وهذا فعل الله في الجملة واذا وجد الماء ولو تخرج
 من الارض او من ثوب فخرج ليتوضا فاستنحى مستقبل الصلوة اذا ابد
 رءوسه في الماء او في ثوب او في العورة فعل منه بد في الجملة فان توضا ورجع ونسي ثوبا من
 ذلك التوضع فذهب واذا استقبل الصلوة في هذا الاضطرار منه بدل البناء وسبيل من جنس هذا المسائل
 ان صلوة المني بعدة من النسي وان لم يمسح برأسه فمسح برأسه تجزئه لانه فعل لا بد منه فان
 نسي ان يمسح برأسه من الصلوة لم تذكر استقبال الصلوة لانه ادرى جزؤه من الصلوة مع الحدث فيفسد
 في الجزء ونسيه في النسي. رجل دخل الشريعة وتوضا ولم يكن معه ثوب فوضه على رجله على الشريعة
 فدخل من رجله في رجله ولا يجب غسل القدمين ما لم يعلم انه وضع رجله على الشريعة
 لم يكن به ناس لم اقلنا. كلب على الثلج فوضه انسان رجله على الثلج او على الثلج في الثلج

وضعه في الثلج
 وضعه في الثلج
 وضعه في الثلج
 وضعه في الثلج
 وضعه في الثلج

فان لم يكن وطبا يقال بالفارسية ان نال است لا بأس به وان كان رطبا فهو نجس لان عليه نجس وكذلك
 الكلب اذا مشى في الطين ودرغته فوطي انسان على رجله غسل رجله ما اقلنا الكلب اذا اخطى
 انسان او ثوب انسان ان اخذ في حالة الغضب لا يجب غسله وان اخذ في حالة المزاج يجب غسله لان
 في الوجه الاخرى ياخذ بالاسنن لا غير ولا رطوبة في اسنانه وفي الوجه الثاني ياخذ بالاسنن في الشفتين
 جميعا وشفتاه رطب. رجل غسل يده وسمي يده غسل يده في السلجاري ثلث مرات بغير خرقة
 واثر السمن ياتي على يد به طهر به لان الجباسة السمن بالمجاورة وقد زال المجاورة فيبقى على يد به طهر
 هذا كما روي عن ابي يوسف رحمه الله عليه عن الدهن اذا اصابه الجباسة تجعل انا فيصبت الماء ثلث مرات
 فيغسل الدهن على الما يرفع شي هكذا في كل مرة فيطهره المرة الثالثة. رجل غسل وسال عن
 جرحه دم ينشطر الى اخر الوقت فان لم ينقطع الدم توضا وصلي قبل خروج الوقت فان توضا وصلي
 خرج الوقت ودخل وقت صلاة اخرى وانقطع الدم توضا واعاد الصلوة وان لم ينقطع في وقت الصلوة
 الثانية حتى خرج الوقت جازت صلاته لان الدم اذا كانت سيللا مقدار وقت صلوة كاملة صار
 بمنزلة المستحاضة وان كان اقل من ذلك بغير بمنزلة المستحاضة اعتبارا للشبوت بالسقوط فان احتضا
 اذا انقطع دمها مقدار وقت صلوة كاملة يخرج من ان يكون مستحاضة وان كان اقل من ذلك كان كغيره
 في الشبوت. الخطا اذا كان يخطئ في السجدة يكره لما روي عن عثمان رضي الله عنه انه قال
 خطا في السجدة فامر به باخراجه وكذا الزراف اذا كان يخطئ في السجدة بالاجرة فليقل هذا الفقهاء اذا
 يكتفون بالاجرة يكره وان كان يخطئ بالاجرة لا يكره لانه اذا كان يخطئ في السجدة بالاجرة فليقل هذا الفقهاء اذا
 لا تم بيت الله تعالى رجل غرق من حوض الحمام ويدين نجاسة وكل من يخطئ في السجدة لا يوب
 والناس يغتفون من الحوض غروفا مترادقا لم ينجس في توضا بمنزلة الماء الحار. رجل غرق في الحوض
 فشربه ولم ينجس به اذ لم يرمه. وقد اصاب الماء عليه نجس فيه جاز ذلك في الجنابة فخرجت
 الى الماء فظهرت الفم البول اذا اصابه لارض احتيج الى غسل يديه بالماء عليه ثم يركب في الشبوت
 البصوفه انخرقة يفعل ذلك اثنا فيطهره وان لم يفعل ذلك لم ينجس عليه ماء كثير حتى يعرف الله به
 في ذلك لون ولا يخرج ثم ينسك حتى ينشفه لارض. طاهر لان هذا هو نور الانوار وكذا في
 كل الارض نجس. خن بطانة ساقه من الكياس فخرقه فخرقه ملأه فغسل الخن ودلكه باليد ثم

عليه

لا

من

المس

حلا لها ثلث

التنوير تحت التنوير خرقه مبتلة بخسة ثم خبثت فيها كانت حرارة النار اكلت بلة الما قبل
 الصاق الخبز بالتنوير لا يجزى الخبز لان الخجاسة لا يبقى حياسته اذ يابس بالشمس وان لم يكن
 النار اكلته يتجس الخبز لان الخجاسة قائم رجل احرق راسه وكان شظايا بالدم فلم يغسله واخذ منه
 مرقه فان زال عنه الدم خرقه بالشارح جاز لانه حينئذ يصير الخرق كالغسل المريق اذ لم يمتنع الصلوة
 الا مضطجعا فانما في الصلوة ينقض وضوءه لانه نام مضطجعا حقيقة وان نام قائما او قاعدا لا ينقض
 لان النوم اذا كان مضطجعا حقيقة ينقض وضوءه لا سترخا المفاصل فيكون سببا لخروج الحدث غلام
 ابن عشر سنين له امرأة تباع معها يجب عليها الغسل ولا نجس عليه الغسل وكذلك لو كان الزوج باغيا
 والمرأة مراهقة كان الجواب على العكس لان جماع الغلام ليس بسبب انزول ما به لكن يؤمر باخذ اعتيادا
 اعتبارا كما يومر بالصلوة اذ اصلي الرجل معه شعر رجل اكثر من قدر الدرهم تجوز صلوته والفتوى على
 هذه الرواية والى هذا ذهبنا شرح جامع الصغير رجل ياصبه قرح ادخل المرأة في اصبعه و
 المرأة تباع وزموضع القرح فتوضا عليها جاز لان هذا امر لا بد منه وكذلك ايضا لو كان علي يد قرحه
 فجعل عليها الجباير وهو يري علي موضع القرحه جاز له ان يمسح عليها بريد به اذا استوعب المسح
 العصابات اي موضع اخذ العصابات وكذلك في حق المتضررا ويقول يجوز علي خرقه المقتصر لغير
 فاما ما ياخذ العصابة بغسل وفرف بينه وبين المرقه والفتوى اليوم على الاول رجل يجرح
 تخاف عليه ان يغسله بوضوءه فمسح علي العصابة فسقطت العصابة فبدله بعصابة اخرى في الاذن
 جيد المسح وان لم يبدل اجزاه لان المسح على اليد بمنزلة الغسل لما لخته بدليل انه لو اوى عليه اياما
 تجوز ولا يتقذر ولو قتل فصار كالمسح بالراس ثم جوشه مرة **باب الطهارة بعلامه العين**
 اذا غاض الرجل في ماء الحمام بعد ما غسل قدميه في غسلها اذا خرج فان لم يفعل ولم يعلم ان الحمام جنبيا
 اجزاه وان علم ان الحمام جنب لا يغسل ويحسن ان يباد عن ان خشفه رحنه الله عليه انه لا يجوز
 حتى يغسل قدميه اذا خرج وعلي قياس قول محمد عن انه خشفه في الماء المشتمل على ما اخترنا ما للفتوى
 في باب المعلى بعلامه التوضيخ يجوز لكن استثنى الجنب ثمه وهذا موضع الاستثنا وبه اخذ الفقيه
 ابو الليث رحمه الله اذا كان علي الرجل خاتم ضيق فتوضا او اغتسل ولم ينزعه فالاحتياط ان يتحرك
 الخاتم ليغسل الما يتيقن ان لا يكن متعلقا بالجنب التحريم اذ التوضا بماء قد غلى يا شنان او بار جاز وضوءه

وكان في القرح
 الامام ابو
 علي السبع
 الشافعي
 رحمه الله
 لا يجزى
 المسح
 العصابة
 المقتصر

س
 جرح سايل
 شدة عليه

او اصاب ثوبه اكثر من قدر الدرهم يغسل الدم الذي جري عليه الخرقه وحي الثوب ان كان
 خالوا غسل يتجس ثوبا قبل الفراغ من الصلوة جاز ان لا يغسل الا في هذا هو المختار لانه لا يمان
 التخرز عنه **باب الطهارة بعلامه البياض** الخت اذا اصابه روث على قول من يعتبر الكثير الفا حش
 انما يقدر بما دون الكعبين ولا يقدر من اسفل القدم خاصة ولا من الخت كله حتى قال محمد رحمه الله
 ان الريح مما دون الكعبين منع لان ما فوق الكعبين زيادة في اطلاق اسم الخت عليه امرأة اختلفت
 ولم يخرج منها الماء ان وجدت شحوف الانزال كان عليها الغسل وان لم يجد لا غسل عليها لان ما
 لا يكون واقفا كما الرجل وانما ينزل ما من صدرها الى رجليها **باب الطهارة بعلامه السيف**
 غدير كبير لا يكون فيه ما في الصيف ويروى فيه الدواب والناس ثم يملا في الشتاء ما ويرفع
 الناس منه الجرح فان كان الماء الذي يدخله الغدير على مكان النجس فالما والجرح نجس وان كان الماء
 بعد ذلك لانه كلما دخل الغدير صار نجسا ولا يظهر ان كان كثيرا وان كان الماء الذي يدخله الغدير
 يستقر في مكان طاهر حتى صار عشرين في عشر ثم انتهى الى النجاسة فالما والجرح طاهر لان الما صار كثيرا قبل
 ان يتنجس والما الكثير لا يتنجس الحوض الكبير لما كان مقدرا بعشرة اذرع في عشرة فاما مغبر ذراع الكباس
 لا ذراعة المساحة هذا هو المختار لانه اليق بالمتوسعة والحوض اذا كان مدورا بعشرين ثمانية واربعون
 ذراعا حقا ان ماله لا يجوز التوضي لانه اقصى قول قالوا فيه فان فيه منهم من قال اربعة واربعون فان
 الاخذ بها الحوط الحوض اذا كان عله عشرين في عشر واسفله اقل من ذلك هو من اجز التوضي الي
 غسل لانه عشر وعشرون ان نقص الما حتى بلغ سبعا في سبع مثلا لا يجوز التوضي به والغسل الما
 ولكن يغتفر منه ويتوضا حوض كبير في عشر لانه مباح فتوضا وان مشرعه او اغتسل
 والماء متصل بالواح المشرعة لا يضرب فانه بمنزلة ما اذا كان اقل من عشر وعشرون لا يجوز التوضا به
 وان كان اسفل من الواح المشرعة فليلا يجوز التوضا به وبكره مسح الرجل من الطين والردغة
 باسطوانة المسجد او غاريط من جيطانه لان حكمه حكم المسجد وان مسح بمردي المسجد وقطعة حصير
 ملقاة فيه لا بأس به لان حكمه ليس حكم المسجد هكذا قال الواو الاول ان يدع وان مسح بشراطة المسجد
 الشرا فان كان مبروعا لا بأس به وان كان الشرا ب منسبطا يكره هذا هو المختار واليه ذهب ابو القاسم
 لان حكم الارض كان من المسجد وان مسح بخشبة موضوعة في المسجد لا بأس به لان

من عشرين
 عشرين
 اذا كان
 مظهر
 مائة
 الا باليد
 يكره

ليس لهذا
 من المسجد

فلا يكون له حارة المسجد النبي اذا كان **باب الاستنجاء** في الوضوء
 في الوجه الاول ليس مستهلك وفي الوجه الثاني مستهلك وان ترطب كان نجسا القراء اذا مضى
 عضو انسان لا متدد ما ان كان صغيرا لا يتنقض وضوه لان الدم فيه ليس سائلا كما اذا مضى الباب
 او البعوضة وان كان كبير النقص لان الدم فيه سائل العلقه اذا اخذ بعض جلد الانسان
 مضى الدباب او البعوضة حتى امتد بحيث لو سقط لسال انتقض الوضوء لان الدم فيه سائل
 اذا ادهن رجله ثم تروضا وامر الما على رجله ولم يقبل الما كان الدم مائلا جاز الوضوء لانه
 وجده غسل الرجل **باب الاستنجاء** من الترتيب المرأة اذا استنجت تجلس منفردة بين
 رجلها وتقبل ما ظهر منها ولا تدخل اصابعها في فرجها وفي الرجل كذلك هو المختار **باب الاستنجاء**
 بلا اصابع يوتر الباسورة ونظير هذا ان من غسل الوجه لا يفتح عينيه ولا يفتح فكيه في هذا
 المستحاضة لا يجب عليها الاستنجاء الوقت كل صلاة اذا لم يكن فيها غايط لانه سقط اعتبار نجاسة
 حثها ومها اذا استنجى الرجل بثلاثة اجزاء قال بعض المشايخ رحمة الله عليهم كفاه ذلك انه
 يدبر بالحجر الاوك يقبل بالثانية ويدبر بالثالثة لان هذا اقرب الى التغطية موضع الاستنجاء
 اذا اصابته نجاسة اكثر من قدر الدرهم فاستنجى بثلاثة اجزاء ولم يغسله بخبريه هو المختار
 لانه ليس في الحديث المروي فصل فصار هذا الموضع مخصوصا من سائر مواضع البدن حيث يظهر
 من غير غسل وسائر مواضع البدن لا يطهر الا بالفضل الاستنجاء بالما افضل الا ان يكون على شط
 قرا ومشرفة ليس فيها مشرفة فانه لا يفعل فيه ولو فعل قالوا يصير فاسدا لان كشف العورة حرام
 من غير ضرورة والفضل في الاستنجاء غير مقدر لكن يغسل حتى يطهر قلبه **باب الاستنجاء**
 بعد مدة الواق ولا يقرأ القراء في الغتسل والحام لا تحرف لانه موضع النجاسة ويكفي الوضوء
 في السجدة المضروبة الا ان يكون موضعا فيه لخذ للوضوء ولا يغسل فيه **باب الاستنجاء**
 بعلامه السنين من اذ خل اصبعه عند الاستنجاء دبره يتنقض وضوه ويفسد صومه لان
 اصبعه لا يخلو عن البلة السائلة اذا استنجى في الصيف يبالغ ايضا لكن لا يبالغ كما يبالغ في
 الشتاء وان استنجى في الشتاء بما سخن كان كمن استنجى في الصيف لكن ثوابه دون ثواب الاستنجى
 في ما ابارد الرجل اذا خرج دبره وهو حيايم ينبغي ان لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك

الموضع

الموضع خرقه لانه اذا لم يفعل ذلك عصى برخله الما جوفه فينتقض صومه **باب الاستنجاء** في
 الاستنجاء اذا كان صائما لهذا المعنى وينبغي ان يستنجى بعد ما خطى خطوات لانه يخرج من قبله
باب الاستنجاء في الحاجة الى اعادة الطهارة **باب الاستنجاء** على الخفيف بعلامه النون من انكر
 المسح تخاف عليه الكفر لانه ورد فيه من الاخبار ما ينسبه المتواتر اذا لمس المكعب لا يري من كعبه
 الاصح او اصبعين جاز المسح عليه لانه بمنزلة الخن لا يفسد في الزيادات لو كان معه خن لا ساق له
 وذكر الجواب نحو هذا والخن الذي لا ساق له يبرأ به المكعب المسح عليه الجواب اذا كانا من الجاد وليس
 من التعلين جاز في قولهم واما اذا كان الجورج من الضوف وهما خنيتين فيه خلاف وروي محمد
 بن سلمة باسناده عن انه خيفة رحمه الله انه مسح على الجورجين قبل موته بثلاثة ايام ورجع الى
 قولها وعليه الفتوى المسافر اذا مضى مدة المسح وهو يخاف من نزع الخفين فيهاب رجله من
 البرد جاز له المسح على الخفين وان كان لا يخاف عاين نزع الخفين يغسل القدمين لان في الوجه الاول
 ضرورة وفي الوجه الثاني وتفسير المسح على الخفين ان يمسح ما بين اطراف الاصابع الى الساق فيفرج
 بين اصابعه قليلا **باب المسح على الخفين** بعلامه الباء اذا مسح بیده راسه او خفه بسل في يده
 والبلاء ليس بقاطر تجزيه اذا كان بطلا غير مستعمل لان الواجب هو المسح والالة المسح البلاء ولهذا روي
 عن اصحابنا وجمهور اصحابنا من مسح راسه بالثلج اجزاء مطلقة ولم يفصل بين بل قاطرة وبين بل غير قاطرة
 ومن لم يمسح خفه فشي في الغدات فاصاب خفه الطل والغارسيه فيرجح ان تكلموا منهم من قال
 الغارجاب نفس اثم يكون البحر يتنفس بالغدات فيبتل منه الاشياء فان كان على هذا لا يجزيه
 وهذا ليس بشي خوف بالفقه والظاهر انه ما **باب المسح على الخفين** بعلامه السين اذا
 في الخف شق قد خل فيه ثلاث اصابع ان ادخل الا انه لا يري شي من الرجل جاز عليه المسح لان المانع
 للفرق الظاهر الذي يبرصه الرجل واساعلم **باب التيمم بعلامه النون** اذا تيمم ومسح
 الاكثر من وجهه وذراعيه وكفيه لا تجوز هذا هو المختار لان التيمم خلف عن الوضوء في الوضوء لا
 استيعاب شرط فلذي في التيمم حتى لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق العينين ولم تحرك خاتمة خاتمة
 ضيق لا تجزيه رجل كان في البادية وليس معه ما الاقنعة من ما الزمزم في رحله وقد رخصت اس
 القنعة لا تجوز التيمم اذا كان يخاف على نفسه العطش لانه واجد للماء وكثير ما يتلى الحاج بالجاهل

لا ليل
 ومنهم من
 قال لا يري
 هو ما
 فان كان
 على هذا
 يعني

لوکھنؤ

سازمان
وزارت
محیط

[illegible][illegible]

الاحد اذ ارفع راسه هو اذ كوي

12

[illegible]

والموتى رحمهم الله تعالى في جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل وأولئك هم المفلحون

وذلك بطلوه خير الصارفة ومسيرة مع ثوب الخبز قال طاهر دمام وحين سطر
صحة ما وصل ان من ثباته من موع سو ب حوت تمور دي كغرون في اذنه

دخيل احيا ووصل في رستم ثم يكره بان لا ينفك المرأة تقطعت اثران من فحيت
قالت من امرأة حبس لان ثقت امرأة حرة وصدق قل خيل مع شيخ للرب

[illegible]

فقراء

بها
قارون
هو

[illegible]

٦
 الامام
 في الطاق
 انه تعذر
 وان لم يكن
 ضايق الحس
 من خلق الج
 الامام
 لا ينبغي
 ان يقوم

مختص
بخدمته

يؤيد في المصروف

رَجُلٌ مَوْتٌ
 مَسْجِدٌ
 اَمْسَاسٌ
 بِنِیَّادِ

13

[illegible]

محمد بن ابراهيم بن الفضل بن المصطفى

卷之六
 六

1
بسم الله الرحمن الرحيم

1

يؤدي الى القسمة فكان الاحتياط في الاخذ بهذه الرواية ان شرها كما حوزة من شيا هذا
 الرواية انه لا يجوز له ان يقطع شيا من شرها ان كان ما تحت الاذن من لم يكن وقت
 الخلق كسر الرأس المقترن اذا كان بينه وبين الامام طريق فخر الذي يمنع الاقامة
 قال ان كان متوفيه اجماع او حمل اليه يمنع الاقتداء وان كان من ذلك يمنع لانه يسير
 ويكره ان يغيب المصلح حينه في المساواة لانه عادة اليهوده اذا سلبوا رجل مات فامتنوا ذلك
 لمبذورع يتاخذون الجاهة لقوله عليه السلام صلوا فانكم تتركون ما جرحتم لا ينال اذا سلب
 خلفت روح ما روي عن النبي عليه السلام من صلوات تنفي عام كما صلبت خلفت من الدنيا
 اذا اراد الرجل ان يصل بيت رجلا فيصلاه ان استاذفه كان احسن شاة له ان يث ووقوله
 عليه السلام لا يؤم الرجل رجلا في بيته ولا جالس على تكبرته الا باذنه فان استاذف فلياذن
 لان الظاهر ان صاحب الدار ارضيا به رجل ترك السنن ان تركها بعدد حرمه زور وان تركها بغير
 محذور وانما يكون معذورا وببطل الله تعالى العصمة عن تركها لما روي عن النبي عليه السلام انه
 قال من تجاوزت اداب حرم السنن ومن تجاوزت بالسنن حرم الفرائض ومن تجاوزت بالفرائض حرم
 الذخيرة لا امام اذا فرغ من السنن من تراخي ينظر ان علم بان الزيادة لا يفتقر على التمسك لان
 القوم يزيدون بالذخائر وان علم انه يتقل عليه لم يزيد جلا ذلك يقتصر على التمسك لان
 الذخائر ليست بفرض و ليست احسن اذ اكبر بان الشاة كل كبيرة منها بدت في السجود
 بركات لانه محذور من المجدفانه بدت في حجب الخافض وان حفر فانه ضامن لما وقع فيها لان
 ما كان قد يما يترك كبير الزمزمه في حرمه العصب اذا تمختتن ولا يمكن ان يجر جلد
 ذكره ليقطع الا بقتل يد حليم وحشفه شاهرة اذا اراد ان يراه كانه اختن ينظر اليه للثبات
 وهذا بغير من اامين فان قالوا ان حيا خلاص ما يمكن لاختنان فانه لا يثبت عليه ويترك
 لا الواجبات يستلزم بلا حذر فاستلزم في كذب من علم من ذلك السلام الشيخ الغصين وقال
 من علم بغيره بيقين فله ان يتركها وانما اودعه في المسألة في كتاب الصلوة لا تقابلها باساليب
 الصلوة في حق الظهارة رجلا يصلي باثوم في فة من ادر من مقدار ما يدعي ان يكون بين الامام
 والقوم حتى لا يجوز صلوة فقل ان كان ما يمكن ان يجهف فيه القوم فرق بين معذوبين اذا

المفتدي اذا كان بينه وبين الامام طريق

ادخل الرجل خلف الناس

على قدر الشاهد

الشاة

حسن بصره

بعض الادان يتوكل على الصلوة

في الامام في المصلي يوم العيد حيث تدور وان كان من الصفوف ففصل والفرق وهو ان مصلي العيد بمنزلة
 امير وان ذلك كما جاء في النسلوة وذكر ان المدة امام صلي يوم فاصطفت الناس في الطريق على
 طول اذ المكي بين الامام وبين القوم مقدورا بما يتوفيه كما جازت صلواتهم ولا فرك في بين
 الاول وبين الحف الشاة لان المانع من الاقتداء الحائض والشرقي لان لا تجزأ يكون الطريق ضاها
 وقد روي الطريق المانع هذا ما قلنا من قباختان المسألة الاولى لان المانع منه مجرد الانفصال قد روي
 بالحنف رجلان ام احدهما صاحبه في فلاة فجاءت انا ودخلت في صلواته في يوم الامام حجة باور مع
 سجوده جازلان في الاقتداء وكانوا ثلثة وكان بينه وبينها من القوم جاز فاكزيه ان القوم عند
 القوم رجل صلي فسبقت الحداث في قيامه في موضع القومة فزب يتوقاضت من اوتت من قبل
 يتوقاض صلوة تامة وان قرأ قبل ان يتوقاض صلوة فاسد لانه اذ كان في الصلوة مع الحداث
 وبسبب يروا بيننا اذ قرأ احبا او جاييا خذنا ان فرق بيننا ثم اختاروا منهم ان قرأ احبا
 يفسد وان قرأ جاييا لا يفسد ومنهم من قال على او كس يختار ما قلنا لانه ان قرأ احبا فبانه
 ركعا من الصلوة مع ملاوت وان قرأ جاييا فملاوت ركعا من الصلوة مع ملاوت يسير فيفسد رجل
 ميا على ساط وفي اوطوفيه جاسد ففعل على جانب الاخر جاز موافق الطرق الذي في الجاسة
 تحرك المصلي ولم يتحرك لانه صار بمنزلة الارض في يد غير هو مستمع للجنس الذي اختياره
 اوجه من حرمه ان قالوا انما بغير مسكنة اذ كان بين ثوب كالمذريك الملة في اوطوفيه جاسد
 اختياره الذي فيه الجاسة على الارض فان كان يخطي تحرك المصلي من جرس صلوة وان لم يتحرك جاز
 في الوجه الا ان حصر مستملا في الوجه الثاني قال محمد بن مسلمة روى عنه عليه وآله انه اذا
 انقياس احداث ان لا يلبس من غزاة فلبس ثوبا فيه من غزاة فانه وكان غزاة صرف ثوب
 فان لم يتحرك ذلك طرف يتحرك الخ بسد تحت في بيته رجلا يرايه شريف ولد زرد من صلواته
 فان كان هذا الوجه كثير الضيق فلا يترك زده لانه يتحرك ويترك زده فان كان الا جايين سوي ترك
 من قبل الحيف لانه لا يترك زده مريض يروح تحت ثياب جسة ان كان لا يسمع حدة شي لا تتجسس
 عن ساعته ان يصلي حاله لانه ليس فيه فائدة ذلك ان لم يتجسس شاة ولكن يزداد مرضه بلغة
 مشقة لان الخرج من نوع رجل اراد ان يقرأ صلوة سورة جزي على اسنانه سورة اخرى وان قرأه

في طريقه

من قال

بعض الادان يتوكل على الصلوة

لا يجوز له ان يمس بغيره لانه لو لم يمس بغيره لم يكن له ان يمس بغيره
 عند السجود لا يجوز له ان يمس بغيره لانه لو لم يمس بغيره لم يكن له ان يمس بغيره
 وتكون مشايخنا رحمهم الله على انه يجوز له ان يمس بغيره لانه لو لم يمس بغيره لم يكن له ان يمس بغيره
 المرمين اذا صار على اداء الصلوة ابا يدا وود غير الجاهات يجب عليه شي
 من كفارة الصلوة ولا يكون ما حذر لانه لا يجوز عليه اداء الصلوة في حاله
 واما الفتية اذا برأوا صح ان كان من صلوة يومه دليله فحضر في الصلوة لانه قد عجز اذا
 الصلوة في زمان وهو خلف فلزمه وان كان اكثر من يوم وليد لم يجب التمسك عليه لانه لا يجر
 خلفه لانه لا يعيد لانه لا يجوز عليه اداء الصلوة في الواجبات ومارك لمض عليه
 اذا جازي الرجل في الصلاة وسوجه خسران على وجهين اما ان كانت عليه السجدة فانه فقل انهم
 والميزة اكثر من قدر ما هم فصلوة في صلاة لانه يجب عليه موضع السجدة وان كان عرق
 في السجدة فانه خسران فانه لا يجوز له ان يمس بغيره لانه لو لم يمس بغيره لم يكن له ان يمس بغيره
 صياح الصلاة وسوجه خسران في صلاة رجل او تزور بقراءة الركعة الثالثة لا يجوز في قوله
 جبهه لان التوراة اشترط القراءة ليس حمله حكم السريعة المقترن في الشرح في فخرج
 قبل فخرج امام ثم تكلم وذهب فصلوته جازية لان العبرة هو النعقة من القراءة وقدم فقا
 الامام في المقترن الاقرب ان الامام او كورقوا الخفيات معه حتى كان على الدور المشقة
 امارة في اجازت صلوة الامام اذا فرغ من صلوته واراد ان يسلم فلما ان السلام با رجل
 اذ يبركه وقدمه قبل ان يقر عليه لا يعيد اخذ صلوة لان هذا لم يواراد ان يسلم هكذا
 صلوة سامية فقال السلام ثم علم وسكت بقدر صلوته وقراءة قال هو الله احد وعظم القرائن
 لم يستمر في ذلك المشايخ وقال النقيب ابو الميثم رحمه الله في ذلك ما استعمله عمل امر في الصلاة
 وسلمه لا يمس بغيره لان مارة المؤمنين حسنا فهو عند الله حسن لان يكون ختم القرائن
 في صلاة المكتوبة فلا يبركه من ركعة واحدة رجل في الامام وقدم في الامام راسه من
 ركعة فراه ثم سجده السجدة في بغير مديركا للركعة لما لم يمس بغيره صلوة وكذلك لو
 ادرك الامام في السجدة الاولى يسجد في السجدة الثانية لا يمس بغيره صلوة فرفق بين هذا

ساجد التمسك

قراءة قل هو الله احد عند ختم القرآن

جاء الى الامام وقد رفع الامام راسه

بينها اذا راع الامام وسجد سجدة ورفع راسه عنها فاجاز او دخل معه وركع وسجد سجدتين
 فسدت صلوته والفرق ان في المسئلة الاولى لم يدخل فيها الا بزيادة ركوع لانه قد وجب عليه متابعة
 امامه في السجدة في ذلك لا يفسد صلوته اما عما اذا جاز في زيادة ركعة وهو الرابع والسادس
 اذا جاز في السجدة او لم تجز حذرة فاذا اراد الامام ان يخطب بين ربيبعين ركنه وهو المختار ومن جاز
 قال خط طويلا في بمنزلة الخطبة المفروزة امامه وان كان في الغد غزوة المسترة لا يبرك لانه
 وهو المختار ومن اعتبر قال ان بين ربيبعين ركنه طويلا يجعل لانه غزوة سقته كذي اختيار النبي
 ابو جهمه رحمه الله ركنه مع الامام او ركعة فم يرد ان يسجد حتى تمام الامام وركع
 الثانية ثم سجدا ركنه سجدة واحدة كما يجوز في السجدة ثم يسجد سجدتين
 التمسك باحد الركوعين وان رفض الاخر فاذا سجدا سجدتين بغير ركوع لا يعتد بهما فصار لانه لم يسجد
 اذ سجدين رجل افتتحة الصلوة المكتوبة ثم نسي فغن انما تنوع فغسل على نية التنوع في فخرج
 من صلوة فالصلوة هي المكتوبة ولو كان على العكس فصلوته هي النقص لان نية لا يمكن فترتها
 بكل جزو من اجزاء الصلوة فيشترط قرائنها باجزائها الصلوة وقدم وجوز وان سجد التنوع في كبر
 ونوبه بالفرض وحيل فالصلوة هي النقص ولو كان على العكس فالصلوة هي النقص لانه لما كبر وروي
 الاخر صار داخل في الاخر ورجل او تزور في الثالثة القنوت ونسي القراءة حتى ركع او قرأ الثالثة
 ونسي السورة حتى ركع قال يرفع راسه ويقرا السورة ويعيد القنوت والركوع لانه تبيين ان يفسد
 الركوع كان لا قائمة بالفرض وان قرأ الثالثة والسورة ولم يقيمت حتى ركع يفسد على صلاته وسجد
 سجدة في السجدة لان القنوت واجب والركوع فرض في يجوز نسي الفرض لا قائمة الواجب اذا
 عطس المتكلم فالفضل ان يسكت ومع هذا لو قال الحمد لله لا يفسد صلوته لان في نسيه بكلام
 ولانه ليس بواجب وهذا قال النقيب ابو الميثم رحمه الله في ان يقول الحمد لله فحسن وان
 قلنا بانه لا يقول فلا يفسد صلوته رجل قال في صلوته صلى على اخوانه ان يكون سجدة واحدة ويفسد
 صلوته لانه دعا بغيره ولم يوجوا با حجة في غيره رجل في المسجد فيخرج بعد ما كان في الركعة
 لانه علامة التفات وان كان هو امام مسجد اخر او مؤذن مسجد اخر يبرك ان لا يكون بارساء فخرج
 هذه الايام ان يعلم النسيان ان لا يبرك في الصلاة في غير الصلاة بدله

ساجد التمسك

قراءة قل هو الله احد عند ختم القرآن

جاء الى الامام وقد رفع الامام راسه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the list or a separate entry, written on a separate sheet of paper.

[illegible]

و هو الحق اذ اقال
للعلی اذا صلی

[illegible]

في كل مرة وان حضره ان شئت ما بينه وبين ثلث مرة فان اردت ثلث فالعاطفين
الله تعالى واما من حضره ان شئت فليس ان لم يقبل بعد الثلث فليس اذا راى الرجل
رويا يجبه فليجبه الله تعالى لا يذكر نعمة فيشكرها ذلك اذا راى روبا يكرها
فليجبه الله تعالى لا يشكرها ان شاء الله تعالى **باب تصديق بركة**
اللباس مسبوق اذا شك في صلوة فليكره يتوب الاستتباب يخرج من صلوة ان كان
مسبوق وصلوة منصرف فليست ان ارتب ان دقت بامسبوق دية ولا قد
بالمسبوق فاذ اقبل احد من ركعتيه لا تقبل عن اخرى من انما لا يخرج من الكبير
من فريضة من فريضة من رجل يصلي في مسجد اخر من موضع قيامه فليست ان لا يند
صلوة ويصلي في مسجد اخر من موضع قيامه فليست ان لا يند
يتاخر من هذا الموضع لم يتاخر من المسجد لا يند صلوة ويصلي في موضع اخر من المسجد
لمسنا من هذا الموضع الذي ذكرنا فليست صلوة لا يخرج من المسجد
واحد ما يوم جماعة وقد قام على ميمته في ثلث وخمسة الموضع اليه قبل ان يركع
لثالث لا يند صلوة من ثلث في ثلث وقيامه ملاصقا بغير ذكر موضع سجدة
له لان كان الداخل في صلوة فليست ان لم يركع في الركعة قبل ان يركع
وان كان جماعة مشركه شروعة في جماعة ما ان التوسل في صلاة صار كالمخلص
وان لم يركعوا بعده من صلاة ناسيا وعليه سجدة التلاوة فليست ان لا يركع
قبل ان يركع من صلاة فليست صلوة في العود الي سجدة التلاوة يركع في ركعة ولو انه
سجد في ركعة التشهد وحال سلامه في ركعة التلاوة فليست صلوة في ركعة التلاوة
قراءة التشهد لم يركع صلوة فليست ان لم يركع في ركعة التلاوة فليست صلوة في ركعة التلاوة
سجد في ركعة التلاوة فليست صلوة في ركعة التلاوة فليست صلوة في ركعة التلاوة
لان في ركعة التلاوة فليست صلوة في ركعة التلاوة فليست صلوة في ركعة التلاوة
هذا من وجوه الامور التي لا يركع في ركعة التلاوة فليست صلوة في ركعة التلاوة
فقال في هذه المسئلة في ركعة التلاوة وان اراد به جواب في ركعة التلاوة

سأله اذا راى روبا

لان جواب خبر اعلم انما ليس هو انما يات باسار عجيبا للعالم فليست بركعة
من قارة صلوة سلا الله لينقش بركته لانه حدث ولا يند صلوة لانه ليس بركعة
ويترك او يفسداه ويبنى على صلوة فليست بركعة فليست بركعة فليست بركعة
يكون على قيام شرب خمر على ما يات من حديثه فليست بركعة فليست بركعة
فليست بركعة لانه عمل ان قال من ان لا يند صلوة فليست بركعة فليست بركعة
حدثت قبل ان يجلس فيه على ما ذكرناه وان جاءه من غير ان يند صلوة فليست بركعة
بصلوة من سجدة وحقوقه على ان لا يند صلوة فليست بركعة فليست بركعة
عند حيفه رحمه الله لا يند صلوة فليست بركعة فليست بركعة فليست بركعة
كن الاضطرار في صلوة فليست بركعة فليست بركعة فليست بركعة فليست بركعة
فركعتان على ما يات من حديثه فليست بركعة فليست بركعة فليست بركعة
قيامه في صلاة او في الثانية يتم كركعة واحدة فليست بركعة فليست بركعة
ويجوز في ركعة اخرى ويقت في ركعة اخرى فليست بركعة فليست بركعة
اذا قمت مع الامام في ركعة لا يجزى من صلوة اما حيث دبت في ركعة لا يجزى
اي نقصاء فوضه جميعا والفرق في تكرار ركعات في موضعين ليس بمشروع وعند الله
والخوف في غير موضع فاما في مسبوق مومنان فليست بركعة فليست بركعة
فلو اني بائنا كان ذلك شرا للفقير في موضعين في صلواته دون ان لا يركع
الوتر كان عليه ركعتان وركعتان عليه وتر فليست بركعة فليست بركعة
في ركعة من شرب الخمر في ركعة فليست بركعة فليست بركعة فليست بركعة
وان في عليه ساعات يجب عليه لا خلاف ان يكون سجدة وسجدة وسجدة وسجدة
وهو لا يجوز فاما في ركعة التلاوة فليست بركعة فليست بركعة فليست بركعة
امام ومن فاته الركعة في ركعة لا يجزى من صلوة فليست بركعة فليست بركعة
امام في اخر صلوة قبل فرغ ما موم من تشهد بركعة فليست بركعة فليست بركعة
من يخرج عن صلوة لا يجزى من صلوة فليست بركعة فليست بركعة فليست بركعة

سأله في القاء الماء

يقسم في الدعاء

ان يكون المسئلة على

لا اذا استقام من سلفه قبله لا قل ما يمكن ان يخرج عنه هكذا قالوه وهذا الجواب ان يقول
 اني يوسف وهو ما على قوله انه خيفت رحمه الله عليه ينبغي ان لا يفسد في الوجهين شاعرا ان
 من ثم استدل بان اذا لم يكن بقصر الصلاة يفسد صلاة وعذرا في خيفت رحمه الله انه لم يكن
 بقصر ترك الصلاة لا يفسد ما دام في مسجد و صلاة امسلة اذا اخبر من قبله في صلاة
 اتم الصلاة ثم تبين انه لم يوتر عذرا في خيفت بيده ما دام في المسجد وعند هذا وقد ذكرنا هذه
 مسألة في شرح جامع الكبير رجلا سبقا بعض الصلاة فلما قاما يقضيان قتل احدهما جاز
 فضله مقتربا فاسد قن او مرقر وهو المختار لانه اقل ترك في موضع الا فساد صلاة امام جاز
 ذكر امام وهو راجح فاكبر وهو يرد تكبير اركوع ينظر ان كبر وهو قائم جازت صلاة لان
 يثبت لفت التكبير حالة القيام وان كبر وهو راجح فساد صلاة فلو ان قضاة رجل قن سمح
 الله من حجه من ان يوتر بغير صلاة لانه صار غوا فان كان لسانه دينا وعنه تركه الخط
 ان كان يترفع رجل من مقامه ثم قام المصلي وانه من قبله لم يفسد صلاته لا لعدم الفسار
 من شكا في وضوء امامه جازت صلاته ما لم يثبت ان ترك بعض اعضائه وهو او عذر ان يخاف
 انه يركن اذا صلي من مغرب ركعتين وقد قدرا في التشهد فترحم الله اللهها وسلم ثم قاده وكبر ترك
 بدخول سنة مغرب ثم ذكر انه لم يترجم مغرب وقد سجود لستة او بسجود فضلة مغرب
 فاسد لانه كبر ونوب بدخول صلاة اخرى فيكون النقل من فرض الي تقصير قبل تمامها
 وما ذكره سلم وقد ذكر انه لم يترجم حسب ان صلاته قد فسدت فقاء وكبر لمغرب ثانيا وصلي
 ثانيا صلي ركعة وقدرت بدخول جزء مغرب وادفع لاني نية مغرب ثانيا يفتح
 في سجود تكبير وادخوله عن صلاة هـ اذا صلي رجل يقوم بغداة وسلم فقال جازت يقوم
 ترك سجدة من حسب الصلاة فقاء امام وكبر استأنف صلاة بدخول في الادوية الثانية
 دن عن التكبير يخرج منه من دو فقد خاض ما توجب بالتقوى قبل ان يفرغ من المكتوبة اذا سلم
 الامم وقد اختلف في قوله في مكانة ترك سجدة في سجود ويقعد قد يمشي في
 لم يقعد سجدت صلاته وجازت صلاة فساد صلاته لان عود في سجدة متدق يرفس
 وانما جازت صلاة التوبة لان رقا في الامم ثبت بدخول متابعه في سجدة حتى يقوم

بقوم

اذ صلي امام يقوم ركعة فسبقه حدث انهم رجلا وخرج من مسجد فوضوا في سجدة فساد
 فود في مسجد خارج ان يومهم فلم يكلم وكبر تكبير جدير جازت صلاته وصلاة فساد لانه لما
 كبر نية الامامة خرج من صلاة الاولى لانه كان مقتربا باثني وصلاة امام مع صلاة فساد
 صلاتا مختلفان اذ صلي اظهر جازت كراة ترك سجدة في الساعات ثم قام واستقبل المصلين وصلي
 ارجاء وجب وسلم فسدت ظهر من نية سجدة في حضور ثانيا فساد صلاة كراة فساد
 المختوبة باثني في الغرض من المكتوبة هـ عذرا في فرغ من فاجدة كتاب فقال من تشدد
 لم يمض قيا فسدت صلاة هذا ليس بشي هـ عذرا في عذرا في يوم من رحمه الله بفساد صلاته لانه
 يوجبه في يوم من غير مد وتشديد وهذا اختياره لانه لا بد من في السجدة وادون تشديد
 في صلاة وعليه فتوى وهذا اختياره لانه عذرا في من سقطت لسانه ما سقطت لسانه
 نداه دخلت لمرارة ثم يترجم في صلاته عند قيام وعند دخوله بسم الله ما لم يخط
 من مشقة او وجع بفساد صلاته دن قوله بفساد بفساد في اصل من كراة انما هو في
 يصير كراة جاز صلي عذر حشا وقد في راجحة قدرا في التشهد ثم ذكر ذلك بضمير بها لسانه
 لانه لا تقوى جاز عذر وادفع عليه دن سجود استحب من خواصة وهي اركعة خمسة هـ
 وروي هشام عن محمد بن زكريا انه عذرا في بفساد بها سادسة لانه وقع في نقل لاجل قصد وقد ذكرنا
 من قبل ان من صلي ركعة من التوضوع ثم جازته بفساد بها اخرى وادفع بينهما فكل فتوى عذرا في
 هشام المصلي اذا كان قايما ينبغي ان يكون في قديمه قد رجع صاحب يدية في ان هذا اقرب
 الى الجشوع وهما في روي عن محمد بن موسى رحمه الله انه كان يفتي ان كراة صلي امام والقوم
 وقروا الاستيقظ واحدا منهم بالتمام وواحد بانقضاء وشك امام كراة في صلي امام وقوم
 لان الشك اذا وقع جاز فرغ من الصلاة لا يلتفت اليه ولا يستحب له امام ان يهدى لما بين علي
 الذي يستيقظ بالتمام جيد الاما لان امام يفتي انه لو روى في يده الذي استيقظ بالتمام
 يفتي انه اركي في شك امام عذر في كراة قولها في لانه لو اخبره عدل يستحب ان يفتي بتمام
 فان اخبره عدل ان يجب الاخذ بقولها في ما لا شك امام والقوم والاستيقظ احده من قولهم
 واستيقظ واحد من قوم بانقضاء حيث يهدى الذي استيقظ بانقضاء وصلاة امام بقوم تامة

فلما سلم

في الصلاة

طالع

رواية

قد رتب

والقوم

فاجبه

في الصلاة ولم يجره في الصلاة

وان اضره المستيقن بالنقصان لان قوله مستيقن باختصاص عارضة قول المستيقن بان تمام فكلما هو بدو
 وادخله امامه مستيقن كل من يتوهم بالنقصان ادب ان يعيد وان لم يعيد وادخله عديم
 حتى يكون جلا في عدد من اجابة عن سؤال صلوات الحسن ان لم يوالسني حقا فقد تركه تركا
 مستحاضا وان راي حقا منعه من قلا في اتم وانحى به ان اتم لانه جاء الوعيد بان تركه رجلا صلي
 الفطر ونوي عنده من يومه عن وهو يوم اشك فبين يوم يوم لا رجاء في فطره دنون صلوة
 بينهما من صلوة الفطرة وقت بعينه وهو يوم لانه غلط في تعيين وقت رجل صلي لم يسمع
 الا ان فقال في مثل ما في الموزن اراد به اجابته بفساد صلوته وان لم يرد لم يفسد وان لم يكن له
 نية بفساد في اظهاره اراد اجابته وكذلك في اسمع اسم النبي عليه السلام فلي عيب فذا جابة
 بفساد صلوته وان صلي عليه ورسيع اسمه فسلوته جابة لانه ليس باجابه ^{المتن} رجلا كان صلي لم يرب
 في امير فارد من صلي اركعتين بعد بضران كان خاف لانه لو رجع الى ^{المتن} يتعاقب بين اركعتين
 مسجد لانه يتاخر د وعمر او وقت المغرب وقت حقيق وكان لا يخاف صلي من ردت النبي عليه
 السلام فخير صلوة الرجاء المنزلة امكوبة باب صلوة مسافر جردة ^{المتن} يكون
 رجلا خرج مسافرا من ثمار فلما بلغ الى مكان كورستان او الى بلاد وبيان ختمت مشايخ فيه
 ومختارته ينقصر الصلوة لانه جاوز ارضه ومن جاوز ارضه فقد جاوز ارضه ^{المتن} اذ افاض
 مرة مع ابنه وجاد باس به لانه محرم عليها لكن ^{المتن} دبرها ودخولها لانه خاف ان يقع في قايه
 شئ في مسافرا ثم قوما مسافرا فاحدث مقدم رجلا فزوي الثاني وقامته دجبت على قوم رجلاه
 صار حكمه حكم مسافر في سبقة حدث فزود مقيما ففعل مقدم ان يتم صلوة امام ثم يتاخر وقدم
 مسافر في سبقة ثم يقوم فيصلي تمام باب صلوة مسافر جردة ^{المتن} في حيف
 رجلا عيبا ففطره منزله ثم سافر في خروج وقت فلما خاف وقت صلوة مصر صلي ففطره ترك السفر
 فاعزوب بالشمس وتبين انه صلي ففطره لعمر خير من فانه يصلي ففطره كعتين ومصر رجلاه ولو
 صلي ففطره عمر ومقيم ثم سافر قبل ان يغيب شمس فذكر انه صلي ففطره مصر عيا غير وقت حيا
 ففطره رجلاه ومصر عتيتين في الوجوب يتعلق باخر وقت فيعتبر باخر وقت صلي ففطره
 خرج الى السفر في ثلثة ايام فلما سار الى مصر ففطره في وقت وبلغ صبيحت في السفرات ففطره خلق

والنوم

سا
لم يوالسني حقا
فقد كفر

سا
في السفر في خروج
لا السفر من ثمار

فيما بقى من سفره العيص بيم الصلاة لان نية السفر في السفرات صحيحة فصار مسافرا في وقت خروجه
 ونية العيص كانت فاسدة لانه مكان من اعد النية وقت خروجه فاشتهت ففطره السفر جرد
 حيث والاخر امرأة طهرت من حيض او اذ حريت ومعهما ما يملكه احد واحد منهم كان
 لاحدهم ففواحق وان كان ما طهرت من حيض ففطره بغير واحد منهما ان فطره في بيت فيه نيب
 وينبغي للمهاجرين غيرنا فيصليهما في البيت ويتهما وان كان المأبى حافا لجنب الحق لا في غسلة ففطره
 ويكون مأبى المرأة ويصليها في البيت في غسلة سنة ^{المتن} د عرب اذا نزلوا ففطرهم في موضع ففطرهم
 فيه الرعي ونووا ان يخيموا فيه خمسة عشر يوما ففطره يوسف فيه رواية لا يغير
 مقيم في رواية يغيره او عليه الفتوى في استحالة ان يكون مسافرا في ارضه ^{المتن} ولما علم
باب صلوة مسافر جردة ^{المتن} في حيف ^{المتن} اذا سافر في صلوة مسافرا في
 خيفة ^{المتن} اذا افتتح الصلوة في السفينة حال قامته في طرف بحر ففطره ربح وعونه سفينة
 فتوي اسفريتم صلوة المقيم عند ذلك ^{المتن} في حيف ^{المتن} اذا سافر في صلوة مسافرا في
 ما يوجب اربع وما يمنع فرجها ما يوجب اربعة احتياجا باب صلوة مسافر جردة
باب صلوة مسافر جردة ^{المتن} في حيف ^{المتن} اذا سافر في صلوة مسافرا في
 اذا كان بينه وبين ما ميل واكثر فيصليهم ان كان قائم فيصليهم وان كان في وقت ففطره مسافرا
 لا ^{المتن} في حيف ^{المتن} اذا سافر في صلوة مسافرا في
 المسبب في مسافرا في حيف ^{المتن} اذا سافر في صلوة مسافرا في
 ففطره رجل ودخامعه في كذا الحاة فصلوة اذا خاف وقوفه ان فقد امام وسلم ودمض في صلوة
 فصلوة اذا خاف ثامته لان امام بعد في حرمة الصلوة وان نوي اقامته وموقا يبره ثامته
 اكمل بعدا لانه بعد في حرمة الصلوة و ^{المتن} اذا خاف ما بقي من صلوته وقضى التمام فاستاء في
 صلوة ففطره صار رجلا ^{المتن} اذا سافر في صلوة مسافرا في حيف ^{المتن} اذا سافر في صلوة مسافرا في
 اما ان كان مسافرا او موسرا او معتقدا ان لا يقصر فيه اذ اذ جردته وم يوان لا يقصر فيه اذ
 ففطره رجلاه ^{المتن} اذا سافر في صلوة مسافرا في حيف ^{المتن} اذا سافر في صلوة مسافرا في
 الثاني صلي صلوة مقيم لا في حيف ^{المتن} اذا سافر في صلوة مسافرا في حيف ^{المتن} اذا سافر في صلوة مسافرا في

سا
في السفر في خروج
لا السفر من ثمار

المتن
على الدابة

انما قلنا ان حاله لا يعلو عليهم من ختم دام وقتهم صلى عليهم لانهم ما داموا حرب كان من
 حماة من يقاتلهم وفتح حرب اوزارها تركوا في مشايخنا من ملوك القتلين بالعسمة كما
 اهل البغية حرقوا اهل النخيل رجاء عريان ومعه ميت ومعه ثوب و...
 من كان فيه ليسه وديكت ميت لانه محتاج اليه وان كان الميت و...
 ولا يلبس لان ميت محتاج الى التكفين وكنى مقلد على اميرت رجاء كن ميتا من ما لم يجد
 الكفن مع رجاء فله ان يادنه منه وسرا حتى دن ميت لم يملكه وامرأة اذا ماتت ونسب الى
 شرم فاعلها من جيرانها يلد منها وديدن احد من النساء القبر د...
 الشيايب عند خرورة في حال خيوة فكلذب بعد الموتاه رجاء فاته جعل تكبير على جنازة فقتر
 فتدابع بعد دما من ميت جنازة على در من لانه وقطر مع الدعارف ميت في وقت تكبير
 فان رفع ميت من ارض قطع التكبير من الصلوة على الميت بد ميت ديتهم دما اذا كبر
 على جنازة حسا فامضوا كذا يتابعه دية مسوخ ثم ما ذكر في فعله ان حيفة رحمة به عليه
 روايتان في رواية يسلم في حال ديتهم دية حيفة حافة وفي رواية يكت حتى اذا سلم يسلمهم
 ليعبر متا فيهما وجب متا بنة وعيبا فتوى رجاء على جنازة و...
 ج وحينئذ ما ن تابه وعيبا معه يتابعه في وجه دوت عيب ولي الصلوة لانه يسلم مرة
 وفي لوجه الثاني ان كان المقيما مسلمانا او ادمام لا عظم او قاض او توفى حلي ببلدة او امانت
 ليس له ان يعيد دت هو د اول منه وان كان غير مسلم فانه امانة **باب الجنازة بعدة اية**
 اذا مات زوج ونجبت مرة لم يكن عليها كفن دت لم يكن عليها الكسوة حال سيوته فكلدي جد
 وفاته وان كان مسكنا فكلدي عند ميرد دت وجوب بازوجية وقد تقطعت وعند يوسف
 كفن عليه وعليها فتوى لانه ومنجب عليه وجب على جانب هو كان في ايجاب الكسوة عليه
 حال حيوتها ويرتفع على سائر الجانب ومن قتلها غسها ويغسلها حتى تنبت دت عليه
 رجوت له اخوة دت وام كان اكبر او وليا صلوة عليه دن زيادة استق سبب دستخفاف تخفيم
 فان اراد ان يقدح خير من افلا من يمنع لانها من رجاء ان كان اكبر ان تقدم بنفسه لزيادته
 فان اراد ان يقدح في شراة... فان كان احد عداد دت وام واخر دت فادخ دت وام و...

رجاء فاته بعض التكبير

رجاء فاته جنازة اول خلفه

ظفر حق الاصغر فغده

سواء كان اصغر من اكبر فلو اراد ادخ دت وام ان يقدم غيرهما ليس دت دت دت دت دت دت
 دت دت فادخ دت
 يندفع دت
 بن دت
 بان حيل عليه فلان كانت الوصية باطلة وسياق ما يليق بهذا مسئله في كتاب اوصايا
 هذا كتاب رجاء فيهم في المصرو صيا على الجنازة ثم ياتي ويحيا بالمر فان كان من دوت فان
 مقدار مدة يدب ويتوضا ثم ياتي ويحيا عادا بينهم دن لتيمم ديتهم ظهور دن فان غفل
 ما ديقدم عليه لك حيل يدك التيمم دت بقى ظهور وعليه الغتوب خد فاما في حدة
 دت يعيد التيمم على كل حال وهذا اذا لم يمشرو له للصلوة ما ان التيمم في الصلوة لا يجوز التيمم
 لانه لانه دت في اغوات صبي ميت حمل على سبعة حيل دية فصلا عليه لم تجز صلواتهم كباقي
 والفتوى على هذا رواية وجازة رواية اخوي الميت ذابش وسرق كفنهم وقدم ميرت
 جبر شاة ورقة على ان يكفونه من اميرت لان كفن مقدم على اميرت فيوز من غير حيلة
 مورثهم وان كان عليه دن فند على وجهين اما ان يقبض الغرماء او قبضوا فحق وجه
 ادول دت بالكل دن بقى على ملك الميت وكفن مقدم على الدين في وجه الثاني ديتهم
 منهم دن ز اكل الميت جند في اميرت لان ملك ادول غير ملك مورث دت كما ومند يد
 حيل با عيب فضا ملك لمورث قايما بقا خلفه اذا ادرك اول تكبير من صلوة جنازة فلم
 يكبر حتى كبر دما كبر هو ودين نظر تكبيرة الثاني دن دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت
 تكبيرة لا فتاح يكبر ويكون ادوان يكبر حتى يكبر دما دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت
 ادول من دت دت سلم ادمام لان ادول دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت
 فراغ ادمام وان مرجع حتى كبر دما دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت
 كبر دت ادمام التكبيرة ادول دت يكبر الثانية والثالثة كبرها اول دت كبر مع ادمام ما بقى
 سلام وقع من جن امه ميتا لا يجلي عليه دن صلوة انا شاة شاة ميت ودخوة وفلا...
 وكفن دت من دن دت دت تسميته كبره رجاء دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت دت

المصنف

وذكر في نوادر ابن رستم انها جائزة

يلكفون من الليارات

هو قبل ان يسلم الامام لما قلنا

ثم يكبر قبل ان يرفع الجنازة

وعليه الفتوى وان روى عن

على الميت ونشر الموت

بیتماجدل
یکسوہ

اشترى ببيعته وواشترى صابونا او حرقا فلا زكاة عليه في ذلك لانه لا يبتغى الثوب بذلك
الدباغ. خاصا واشترى دوايا يبيع واشترى صابونا لا وبرايق ومقار دفان لم يرد بيع منه
الاشياء معا لم يكن فيها زكاة وان ارد ببيعها فان فيها زكاة وكذلك مقار ذب واشترى غزير
فهو كذبي رجل او دمع ماله رجله لا يعرفه ثم اشترى به دسني فلا زكاة عليه وواشترى به
يعرفه ثم نسيه ثم تذكر به دسني فعليه الزكاة لما مضى لانه اذا كان ممن يعرفه كان ممن يوعده عند
غائبا ونسيان متاخر نادره رجله ما يبتغى درهم عار جافا عليه الى الاشم افا استفاد النفا

ثم تم حور على ما ينبغي يجب عليه ان يترك الاف مام يأخذ من الدين ربعين فصاعدا الا ان
 صاحب الاداء الاصل فلا يجب عليه الاستفادة والصلح ان جوع خراج الارض فيتركه عليه يجوز هذا
 قول ابن يوسف وقيل بحكمه انه لا يجوز وجوب العشر صاحب درر اخبارنا يجوز عند محمد
 وبويوسف رحمه الله فرق العشر والخروج و يفرق ان حق اخذ خراج بلسطان فاذا ترك بيع انا
 بعثه فليس كذلك انه حق التقويم وما يتركه دفع حصة التوراة اذا غشاة

٧
على فقير

عشر فليس كذلك بل حتى التقير وبه ينسب باب في زكاة علامة الزكاة إذا اجازة
عن اربعين شاة وسلمها في صدقة فتخرج في شاة في يد المصدق جاز وهو مختار في ذلك
هو وبينما تصدق شاة بنيت زكاة وبقي مسالة في مالها حيث يجوز و فرق في الدفع
في فقير يزيه صدقة عن مدفوع وانما الواجب ان يصاب قبل تمام حول لا بعد الاستدراك اما
الدفع الي المصدق في يدي ام يملكه عن مدفوع ولهذا في غير كتاب قبل تمام حول مكره لا يسترداه
وان ان المصدق باعها من انسان وهي قائمة في يدي المشتري ومسألة حالها في الزيادة سقطت
زكاة وذكره في رد المحتار عن محرابه لا يسترد وبقائها في يدي المشتري ببقائها في يد المصدق
وعند يبق ما ذكرنا من السنة ودين في حدان قال وعنده قوت يومه لا السؤال الا جازا
كل ضرورة وضرورة اذا قل قوت يومه من مات وعليه فريضة من آخره فمات قبل ان يؤدى ما
سببه من اقرب رجوت ان لا ياخذ ذلك من نية التضالفة اذا كان نية التضال لا يتحقق
مسألة باب زكاة علامة البهائم زكاة يجب في القطر فية اذا كانت مائة لا في
اليوم من الناس وان لم يكن من دواهم الناس في الزمن الاول وانما يستبرأ في زمان عادة اعداء
زمان الانبياء ان مقدار امانته لوجب لزكاة في السنة انما يعقبه بوزن سبعة وان كان مقدر

مومات
وعليه قوف

الخطاط
المستاد الباذر
الدرهم

عند

فيسر كما لا يجوز يوم عرفته اما لا وفي نظر الحاج واما الثاني فانه ليست بشاينة هذه غير الاولى
 فان هذه الشبهة عينها ما كانت تبعا لغيرها ما مضى وهو يوم عرفته لا يثبت تبعا لغيرها موتها وموتها
 ونحوه ما مورى به اذا قارعت تحت عن اميت وانكرت لورثة ولو غير فانقرت فواء مع مبيته وكنتم
 ردوا رجوع بالشفقة عليه وموتها فانقرت فواء فان يكون لميت كان له على اخرون فقال
 متى مات من مات من مات فموتها فميتة ثم قد رجح بها لانه يخرج من عاتق
 ما عليه ورثة ينسرون اذا اوصى الميت ان يخرج عنه بعض ورثته فاجازت ورثته وكنتم
 كبار جاز وان كانوا سفارا او عسارا او فاسقا او كبارا لم تجوز هذا يشبه وصية لمورث
 بالشفقة لرجوعه لا باجازته ورثته اذا اوصى بان يخرج عنه بعض درهم وذلك تقدير يرجع في
 بيع فلو لم يبيع ميراثا في ذلك فبيع من فوج وان شئنا اوصي في فوج الدنيا بغير قيمتها لما ورد
 باج ذاك من طريقا اخرى ملكة بعدد كثر فتمت فافطع على ملكه فله ذلك في تركه كثر
 كونه وانما صرف جرة من لوازمه الشفقة فيشمن لانه ربما يكون له ما في ذلك من صرف
 يسير ما مورى به اذا ابدل باج عن ميتة ثم باع ميراثه فيشمن حقيقة الميت وما دام مشغولا
 باجرة فشفقة على نفسه لانه عاين نفسه فان خرج منها فشفقته في ما لميت وانما في المنة
 نفسه في باج عن ميتة فان لم يشمن جميع الشفقة لميت لانه خاف من موته **باب**
 بلائمة الشبهة في جازات ووفات من مات من مات فموتها فميتة ثم قد رجح بها لانه يخرج من عاتق
 ما عليه ورثة ينسرون اذا اوصى الميت ان يخرج عنه بعض ورثته فاجازت ورثته وكنتم
 كبار جاز وان كانوا سفارا او عسارا او فاسقا او كبارا لم تجوز هذا يشبه وصية لمورث
 بالشفقة لرجوعه لا باجازته ورثته اذا اوصى بان يخرج عنه بعض درهم وذلك تقدير يرجع في
 بيع فلو لم يبيع ميراثا في ذلك فبيع من فوج وان شئنا اوصي في فوج الدنيا بغير قيمتها لما ورد
 باج ذاك من طريقا اخرى ملكة بعدد كثر فتمت فافطع على ملكه فله ذلك في تركه كثر
 كونه وانما صرف جرة من لوازمه الشفقة فيشمن لانه ربما يكون له ما في ذلك من صرف
 يسير ما مورى به اذا ابدل باج عن ميتة ثم باع ميراثه فيشمن حقيقة الميت وما دام مشغولا
 باجرة فشفقة على نفسه لانه عاين نفسه فان خرج منها فشفقته في ما لميت وانما في المنة
 نفسه في باج عن ميتة فان لم يشمن جميع الشفقة لميت لانه خاف من موته **كتاب**
في النكاح **باب** في النكاح **باب** في النكاح **باب** في النكاح **باب** في النكاح **باب** في النكاح
 لانه صار كالحرة ولكن الاول انهم امة تزوجت بغير اذن مولاهم باسما مولاهم فاجازت مشتركة
 على هذا في وجوبها اما في دخولها في الزوج **باب** في النكاح **باب** في النكاح **باب** في النكاح
 عليها عتق فاما في زوجها المشتري فبطل النكاح موقوف فان اجازت باجوزة وجه الثاني
 بمروءة ما يجب بعدة شرفهم المشتري واذا ثبتت ايات بطل الموقوف رجوعه في رجوعه امره
 بغير امره فاما في ما لم يزوج به انما فيها اوقار احسن وقيل سميت كونه اجازة منه واختار

والقول
قول الورثة

الحاج

لانهما

لان هذا يستلزم الاجابة غايها ان كان قد براد به الاستبراء والعتاب من زنا الحائض اذا علم بغير
 انه اراد به الاستبراء فينبذ لا يكون اجازة وكذا في ركن هذا في البيع والطلاق كذا في المنة
 فقبل التضييق من قبل التضييق دالة الاجازة امرأة باقية اذ ان زوجها تاتى بها ابوها
 ازوجك فسكتت فزوجة ما ابوها ثم قالت لا رضى مني فزوجة مسئلة على ثلاثة اوجه اما ان لم يذكر اب
 فانه ممن يزوجه او لم يذكر ابه بل يزوجه ما او ذكر الزوج والمهر جيب ما او ذكر الزوج ثم ذكر
 المهر في الوجه الاول فينفذ النكاح ولها ان يرد من مهرها في وجه الثاني في وجه الثالث في وجه الرابع
 وفي الوجه الثاني فينفذ النكاح ولم يصح الرد منه ثم الرضا في وجه الثالث في وجه الرابع في وجه الخامس
 وان زوجها بمهر مسمي لم ينفذ النكاح لانه اذا لم ينفذ النكاح في وجه الخامس في وجه السادس في وجه السابع
 فيتم الرضا بهذا العقد واذا زوجها بمهر مسمي فتمام العقد بالزوج وذكر البولي في غير عاتقها بايد
 فليتم الرضا بهذا العقد اذا اخبرها بالنكاح قبل عقده ولو زوجها ثم اخبرها فسكتت فنفي
 وجه الاول قال الفقهاء ابو نعيم رحمه الله ينفذ في مائة ومائة من الخصال
 ففرق ودينه في وجه خذ غقيه ودينه في وجه ثمانية من وجه الثالث في وجه الرابع في وجه الخامس
 المسئلة على تفسير ايضا اختيار شيخ داماد اجل سام الدين رحمه الله في وجه السادس في وجه السابع في وجه الثامن
 باقية على مهر مسمي ودفع ابيها بمهرها من مائة ومائة من الخصال في وجه التاسع في وجه العاشر في وجه الحادي عشر
 على وجهين اما ان كان في بلد لم تجز القار فبوجه الضيقة بالمهر او في بلد جرت القار
 في وجه الاول في جرات مرة بكر او بالان لا في شر ولا يس قبح من مهر يسع بان تفت
 عدايته الباقية وفي وجه الثاني جاز ان يزوج من مهرها في وجه الثالث في وجه الرابع في وجه الخامس
 اذا كانت بكر او في بلاد جرت القار في السائق ولم تجز القار في البلد واذ كانت امرأة
 بالغة وان كانت صغيرة فانما في مكان من مهرها في وجه الرابع في وجه الخامس في وجه السادس في وجه السابع
 لم تجز القار انهم ياخذون من مهرها في وجه الخامس في وجه السادس في وجه السابع في وجه الثامن في وجه التاسع
 جزي القار انهم ياخذون من مهرها في وجه السادس في وجه السابع في وجه الثامن في وجه التاسع في وجه العاشر
 حقيقة رجل قال دسرة اجنبية ان يزوجها من لان قال انما في وجه العاشر في وجه الحادي عشر في وجه الثاني عشر
 انما في وجه الثاني عشر في وجه الثالث عشر في وجه الرابع عشر في وجه الخامس عشر في وجه السادس عشر

وهذا التفصيل

في النكاح
ان يشترط
على ابنته البالغة

التوبة يا شدة من قاتل به نذير نوكل ان هذا لا يذكر الا للتوكيد رجل خطب لابنه مسفيرة
 فلما اجتمعوا قد قارب لمرة دية الزوج بانمارسية دافتم بزنا في خنزرا بزار درم
 قنار ب ابن ذير فتم تجوز استكاح به ب فان سوي بينهما قد مات النكاح لان هذا مختار
 من ادب ضايف النكاح اي نفسه وهذا امر يجب ان يختلط فيه وذلك هذه المسئلة على ان هذا
 بعد ما جري بينهما مقدمات البيع بعث هذا العبد فقال اخبر شريعتي ببيع وانما عمل
 بعث منك وكذا وفان المرأة بانمارسية خويشتن خويشتن بعثت وكلايين وقاب زوج با
 غارسية فروختم ببيع وزم بقل لمرة مثله رجل رزق بزوج دية بمغيرة ومغيرة
 قارب بمغيرة زوجت بنت من بنت فقال اب انصغير قبلت ولم يلقك لانت ديتي في النكاح
 بدت في النكاح احضاف ديجاب اي لانت قيتن وقول الزوج قبلت جوابا به وجواب بعثت
 بالادافسار كما وقاب قبلت ديتي امرأة وكلت رجلا بان يزوجهما من رجل ياندهم فزوجهما
 منه تخسامة خضرة اشهود ثم اخبرها بذلك فانت لم يعجبني هذا لاجل انفسا في المهر قبل
 لها ما يكون كمنها وما تربى بغيره ان شوزي فو نوب فقات رخصت من النكاح لان قوما
 م يمين م يكن هذا منهاردا لنكاح فلما رخصت وانفقد موقوف فبازر رجل زوج ابنته لمغيرة
 من رجل وكان زوج بكنة لم يشرب المسكر فوجه له لاب شريفا مدنا ففكرت لمسية وقاب
 د رخصت بالنكاح لم يكن يعرف اب لانت بشرب المسكر وكان غلبة من ان من اعلى السطح
 فانما بالنكاح امرأة عزت قنن فبما بانه وكانا يبيعان من ذكركا لاسي وشتريان
 بالان اشعة حاجته بينهما وانما يبعثن كرايا شيا ب البيت جميع ما من ذكركا لاسي
 وما اخترب درجودن مرة عمل بمرجل فيكون لكرجل لاشيا اشترى جاشو من شريك
 او عامارة انه شرب ضا فيكون ضاه رجة بالادعوا ابن مسغيرة وخرابنت مسغيرة فقال
 اب مسغيرة شهد وان زوجت ابنت احمد مذب بمغيرة من ابن فلان ممر كذب وقال
 ب مسغيرة ليس مكذب فقال ب مسغيرة وكذب ولم يزد على زوا فادوبت شهود النكاح
 لان قوله مكذب كليل لاجازة لكن مع احتمال فان بعد النكاح جازة لم يزل ديا فاعلم
 رجل تزوج امرأة بغير امرها فبلغوا اللبر ففان بانمارسية بانمست كان هذا البارة مكذب

بالن

سا ان لا يشرب المسكر

زوجهما واطن انه كفوف

اختيار

اختار النقيه او نيت رحمه الله د عدايت تعال جازة ظاهرا وجب شري جارية ثم تزوجهما
 فبر تقبضت ثم ابيع جاز النكاح وان تقبضت بانه قوت به يوسف رحمه الله فالحمد رحمه
 والمختار قوت يوسف لان البيع متى انتقن قبل تقبض تقبض من اصل معني فصار كأنهم لم يكن
 فكان نكاح باسلا جاز زوج امته من عبده على ان امرها بدينه فذا على وجهي اما ان بعد
 مما الهوي وجنر منك هذه على ان امرها بدينك تطلقها كما تريد فزوجهما لم يكن امويده
 وان يد الهوي فقال زوجها منك ان امرها بدينك تطلقها كما تريد فقال بعد فبات سار غلام
 امويده لان في الغسل الاول العبد فوض دمر الهوي قبل النكاح فلم يبيع وزوجهما فوض العبد
 الى الهوي فوض دمر بعد النكاح دمه ما قال العبد قبلت سارا كما قال قبلت على ان امرها بدينك
 تطلقها كما تريد فيكون القويين بعد نكاحه ونقير عذ رجل تزوج مرة سارا ففان
 او جاز ان امرها بدينك تطلقها كما تريد ديقع اخلاقه ولا يبيع دمر بعد ما ولولوا ان
 المرة وقاب زوجت نفس مناع على طالت او جاز ان امرها بدينك سلق نفسه ثم اريد فقال
 زوج قبلت وقع اخلاقه وسار دمر بعد ما فان اثبت مذ فتقول واراد سالتك مثلث
 ان احتاط وقت التحليل فانه سيار ان تبدا فتقول زوجت نفس مناع على ان امرها بدينك سلق
 نفس كما اريد حتى ينقطع سمع محله ولوقاب زوج زوجت فقلت على نفسي ان مدنا
 ان زوجك او جاز ان امرها بدينك تطلقها كما تريد بدينك ففان مرة فبات سارا
 دمر بعد ما دمه سار دمر بعد ما جاز نكاحه وان رزق زوج منع بوي مرة الزوج
 بزيارة فليس به ان منع في كل جمعة وانه ان منعهما من الكسوة في الزيادة في كل جمعة في الزيادة
 معتادة وحكمهما جازهما حوسرا ففان كسوته وما خيره بوي من محاربه ومنع
 سنة عذ اذ اراد بدخول عليهما ودارات ان خروج اب زياره بويين اولت زياره محاربه
 عوجا عذ ان مسغيرة لا يستمع بزارو بها بوجها فلان الزوج بمرضا فرق بين مرضي في شقة
 ومرض في شقة بزارو مستعاض حق زوج دمي غير عجيبة حق زوج من زوج لا يستمع بها
 ومهر بزارو ملك المكنات بزارو دية بنته بارة ولم يعلم سارا سارا زوجهما فقال
 ورثة زوج ضالم تعلم بالنكاح ولم ترش به فزارو جازت في المرة زوجت ابني بامر فاكل
 ورثة الزوج

سا امره بدينك

بعدما تزوجك

البسوة

الخطبة

ان يطالب

ورثة الزوج

التي
التي

تلاوت

ان يهزب امراته

در جدول نام و آراء

الآن ان يقول
هذا الال

منه ولم يقل
من زنا واما

عن زنا كائنت
السبب و...

2.00

24

یوم کسرت

رجل نظر الى
فؤاد ام امراته
بشوة

21/11/2

انذیکہ

امراة ايت تسكر
معه تها

أذا امتنعت الوالد

هاهنا الولادة
وقد استويا

والله اعلم

لافت

المجلد الثامن

الانجيل

2

والدق

...

عليه السلام

تعلیم و تربیت

لاها حنه

13

عليه السلام

تقریر علی بن ابی طالب

12

فاما اذا كان من زوجة فادخل في غير مشروط ولا عرفا ولا غسالا فلم يكن له ان ينفذ في قول ابي يوسف
رحمه الله سبحانه رجل تزوج امرأة على هذا لا يوجب عشرة في زوجة وحينئذ ما ان وجد أحد عشر
او وجد تسعة في زوجة دون ان كان من مثلها جود العشرة وزيادة عليها اربعة عشرة في قول ابي
حنيفة رحمه الله وبه يفتي في ان المهر حوكم العشرتين اجودا عشرتين او زاد احداهما فمهرهما و
تزوج على حدين عشرين وفي الوجه الثاني لها تسعة واثني عشر في قول ابي حنيفة
رحمه الله وبه يفتي في فرق بين من تزوج بها على هذا عشرة الاثني عشر في قول ابي
حنيفة رحمه الله في النكاح وتزوج آخر حروب وسقط في قولهم جميعا والفرق ان في المسألة الأولى
منقول في قول من سخط وتزوج مطلق في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
مطلق في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
سبب في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
حينئذ في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
وضع في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
بجواب في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
الذكر حكاه مرة قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرو ووقع في قول من سخط في قول من سخط
امرأة زينة في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
الاقر رضى في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
غير في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
من المولى في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
والفرق في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط

في النكاح الفاسد
غير وكين سكا

رجلين وفيها احد الرجلين مرارا فليكن في ذلك من مائة مرة في المسئلة مع اجناسها في الباب
المعلمة بعلامته الوان ورجل بعث امراته دقيقا ونموا وعيلانم قال بعثت من مهر فقلت
امرأة بعثت هدية قال قول قول الزوج انه موالمحمد يكون في قوله في حصة التولية الا في
صار ملكا باعادة ولذيق في شيء في يدي في يدي رجل طلق امراته ثلثا فزوجت بساعتها رجلا
ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما فعليا كانت حبيس منهما وكانت تسكن في المنقذ في قول من فرق
بين هذا وبينما تزوجت قبل ان يطلقها زوجها ثم دخل بها ثانيا ووقع بينهما في قول من لا يجب لها نفقة
مادامت في العدة وافرقت في النكاح منعت نفسها من الزوج باعدة وانكحة منعت
لنفسها من الزوج لا يستحق النفقة فاما المعتزلة فامنعن نفسها باعدة ثمانية لانها منعت
عن قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
لم يكن موافقه وبين ان يفتيها اليه لانها استأجنت من تعليم نفس ان مقتضى من ذلك
فما نفقة لها جارية اذا فلتت وهي بنت ستين واقبلوا كثر وقد امتنعت بالعام ثم
ارفعت لم يكن هذا رضا عن قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
رحمهم الله وهذا جواب حجة في ظاهر الرواية فان المذهب عندنا في نفقة رحمه الله ان المدة الرضا
ستة اشهر ونصف والرضاع في ذلك الرضا محرم سوا نفقه قبل ذلك في ذلك الرضا محرم او ينفق
والنفقة على ظاهر الرواية رجل تزوج امرأتين رضيتهن فجات امرتان ولها منه نفقة في قول من
كل واحدة منهما احديا نصيبين معا وقررا غسارده على واحدة منهما في قول من كل واحدة منهما
غير مفصلة بينهما خاصة وهذا كرجل قال امرأتين في مرضه ان دخلتا اذ اقامتا طالقان
فدخلتا في حرمان الميراث هكذا في كذا وكذا في قول من كل واحدة منهما نفقة في قول من
ارفعتها في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
التعليق هذا لا يستشهاد انما هذا جواب عن سؤال آخر وهو انه تزوج امرأتين
رضيتهن فجات امرتان ولها من رجوع احديا والميراث لهما في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
الانبيية ولا جارية فاما في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط
حرمان الميراث رجل تزوج امرأتين سديهما في مدة واحدة فمضت بهما في قول من سخط في قول من سخط
في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط في قول من سخط

رجل طلق ثلثا

مدة الرضا

الرضاع

بأنه منكره بغير صارت اما و بنسبنا في كانت المحنونة لم يدخلها الزوج فلما نصف الصداق ولا
 يرجع بغيره عينا من ثمنه من فعله لا يوفى بأخفائه وكذا في الصغيرة لو جازت الي الكبيرة ورب
 نايعة في خذت ثوبا واراضعت منها بانسان منه والحق احد منها نصف الصداق و بخرج الزوج
 بغيره بغيره رجله ام ولد فزوجها من صبي ثم عطفها خيرة فاختارت نفسها ثم تزوجت بآخر
 وورث جات الي بعت في رخصتها بان من زوجها لا لها صارت امرأة ابنه من الرضاع دن الصغير
 بانها تزوج ولو بقي النكاح لصار الزوج من زوجها بامرأة ابنه من الرضاغة وهذا يجوز في الزوج
 في شهرانه عشرين يوما سنة فان مرض في تلك سنة بوجاه مقدار مرضه عند صوم رجمه الله عليه
 فتزويج فرفق بينه وبين شهر رمضان و يام حبسها فانه لا يجعل مكان شهر من مطلق شهر حرره
 مقدور حينها يام خروا مرق في الشرع لما قدره مرة لعين سنة مع ان السنة ديعة في شهر
 رمضان و يام حبسها فان هذا يدل على انه لا يجعل مكان مدة اخواني كذلك المرفق في حبس الخشب
 على زوج مدة خروج وانما هو احتسب عليه دن في توجه اول الحزب ما جاز له ان يزوج مختار فيه
 يجعل المرفق في خروج في توجه الثاني ما من قبله و انما قامت معه بعد اجل طارئة في هذا
 حجة لم يكن عند رضا كذا قال ابو يوسف رحمه الله وعليه الفتوى لان الرضا دلالة انما يثبت لا قدم
 عيانا لا يثبت له بارقا ومناقب لان النكاح بينهما قائم لان فرق القاض بينهما و اذا رافعه في القاض
 بعد ذلك سنة وخبرها فانه قامت من محاسنها قبل ان يختار شيئا ولا خيار لها اذ يروي عن محمد رحمه الله
 وعليه فتوى لها بمنزلة الخيرة والخيرة اذا قامت من محاسنها بطل خيارها كذا في معناه في زوج الرجل
 مرة وموجب فعدت بعد نكاح لانها خيار فان سكنت زمانا وهو ينفقها جعلا في خيارها وان
 ذلك ليس برضا دلالة عليه في فرق بينهما وبين مودة ثم تزوج هذه المرأة ثم تكرر لها خيارا لانها ليست
 بالمقامه فيها لان النكاح انما يباشره المقام مع الزوج ولو تزوج امرأة اخرى وهي عالة جاله ذكرها
 منها في خيارها وذكره الخطاب النكاح الامانة لا خيارا لها وعليه فتوى دن في ربيت بالمقامه معه
 في تزوج امرأة فماتت مرة هو محبوب وقال الزوج في قاضا بغيرها لنساء فان شهدت انها
 زفافا فماتت لان الخيار لما ثبت ما اذا قامت الامانة في ربيت في تزوج ولم يفت دن في تزوج
 لو لم يكن بموتها لا يقدر على اجماعها فلم يكن الجواب مفتوتا اما ما يعرف بفتوى الجراح زوج لامة

سنتين

فان

الدين

اذا كان عتيقا فاختار المولى في قول في حقيقته رحمه الله وعليه الفتوى لان المقصود باوطي باوود
 حق المولى ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله الاذن في العزل في مولى رجل من امرته الى المرتبة في
 من طريق الجادة فهذا لا يكون خلوة لانه لا يكون خاليا **باب النكاح بعممة الوالد** **باب النكاح بعممة الوالد**
 ان تزوج بكر افسس لها جدة فقالت غيره احب الي هذا ليس اذن النكاح وان كان ذلك بعد النكاح فهو
 لان قولها غيره احب الي ختمه وختمه في النكاح فقبول النكاح لم يكن في جوارها مثل وبعد النكاح
 النكاح كان في بيتها بالاشهد رجل قام على امرته بيعة لانه زوجها منه اوطا قبل ان يوطيها و قامت هي بتهمة
 انه زوجها منه بعد بلوغها من غير رضا ما يثبتها اولى دن بلوغ مع حادث يثبت بيعة فكان
 يثبتها اكثر اثباتا ثم يثبت فساد النكاح ضرورة بعد قاي مودة اذن في تزويج فماتت اعلم
 فارسيته توبه داني وهذا ليس اذن لما قلناه باب النكاح بعممة الزوج رجلا في فرج ابنته بغير شهوة
 فتمت ان تكون له جارية فرقت منه شهوة بغير شهوة فتمت ان تكون له جارية فرقت منه شهوة بغير شهوة
 عينا انها وان كانت الشهوة وقعت عينا ما تمها لم تحرم لان نظري في فرج ابنته بغير شهوة
 ان نظري في فرج ابنته بغير شهوة فتمت ان تكون له جارية فرقت منه شهوة بغير شهوة
 المصاهرة رجلا في فرج ابنته بغير شهوة فتمت ان تكون له جارية فرقت منه شهوة بغير شهوة
 يد الزوج ابنته فقبضها باصبعه ففطن انها امرته فان طاعتت يده ابنته وموشتها بها حرم
 عليه امرته وان طاعتت سبها امرته لا يحاسبها بشهوة وان طاعتت شهوة في وقت ما مستها فلا
 حرم لانه لم يوجد مستى شهوة وان اختلفا فالقول قول الزوج لانه منكر فيكون قول قوله رجل تزوج
 امرأة على قلعة من فحمة تبروزها عشرة ديساوي عشرة دراهم وضربة جاز و دبره على الفم فرفق
 بين السهوين و قطع فان طاعتت في السرقة لا يقطع دن قطع يندب بالشبهات في شرط الحمار
 من حيث القيمة والوزن مع عاها امرأة ادعت على زوجها بعد وفاته ان لها عليه اقدارهم من ماله
 فسدت في الدعوى الى تمام من مثلها في قول في حقيقته رحمه الله دن عند في حقيقته حكم بغير مثل
 من شمله بغير مثل فان القول له وما يشهد لها رجلا في مرة تزوجا على ان يطين عبد كذا
 فاجابته بالنكاح جاز النكاح بغير مثل من حب و قال الجواز لان النكاح لا يثبت بالشروط
 فاسدة واما لاشي له من العبد دن عند شرط فاسد الابن اوطي بالاب م ارا و قد ادعى

وان كان
 من غير طريق
 الحادة يكون
 خلوة لا يكون
 خاليا
 بيعة المرأة اولى
 اذن لك فماتت
 بيعة لما قلناه
 باب النكاح
 بعد ما التوث
 وان قال
 انت اعلم فليس
 باذن
 لانه قول
 رجل نظر الى
 فزوج ابنته
 رجل قصد ان يزوج
 امراته الما فاشهد
 واما المهر
 مع الشهات
 فينشرط الكمال
 من حيث الوزن
 لا غير

ثم ربيع وديديب ادخل ليس في حلقه ثم لا يجوز النكاح في ذلك الموضع **باب انما انكح المرأة**
 فتن زوجها فوكت بينهما فرقة ثم اختلعا في الغزاق كل واحد منهما حبيب فمذاخير
 اما كان الزوج يباح القطن او لم كان فالتقوى قوتها وعليه مثل قطن الزوج لان الظاهر
 انه يشترى للتجارة لا لغز المرأة فصار في غاصبة بالغزاة وجه الثاني القوت قوله لان
 الظاهر انه حصل اليه بيت لغز المرأة والظاهر ان المرأة غزاة للزوج وكذلك فيما ذهبت
 المرأة القدر من اللحم الذي جاء به الزوج ولو قال الزوج حين جاب القطن اغزى لي كذا
 منه اثوب وامتناع فالغز يكون للزوج والمرأة عليه اجر مثلها لانه استاجر ليعمل خارج فان
 اختلعا كان القوت قول الزوج من عند الشرط وهو شرط الاجر مستفاد من قوله فيكون القوت
 قوله مع يمينه اذا قال الزوج لامرأة لا اتفق علي احد من خدامي لكن اعطيت خادما من خدمي
 ليخدمك فابت المرأة لم يكن للزوج ذلك ويجوز على نفقة خادم واحد من خدم المرأة لان
 على لا ياتيها لخدمته من خادم الزوج والمرأة اذا كانت من بنات الاشراف ولها خدم
 تجبر الزوج على نفقة خادمين لانها محتاجة الي خادمين احدهما للخدمة والاخر للمراعاة
 امرأة وكلت رجلا بان يتصرف في امورها فزوجها من نفسه فقالت المرأة اردت البيوع
 وادنى ربة يجوز النكاح دونه وكله بنزوتها لا يملك ان يزوجهما من نفسه فهذا اولي
 امرأة فرضها النفقة مشايعة يدفع اليها في كل شهر فان لم يدفع فطليقت كل يوم كان لها ان
 تطالب عند المساء لان حصة كل يوم يمكنها المطالبة ولا كذلك ما دون اليوم لانه مقد بالاساءة
 قد تمك اعتبارها العتق بوجوب سنة لكن شمسية او قمرية تكلموا منهم من قال شمسية
 ومن تويد على القمرية باحدى عشر يوما والحق القمرية لان المنطوق هو السنة والسنة
 معلنا بنزوت القمرية اذا قال رجل لامرأة هذه امراتي وقالت المرأة هذا زوجي وكان
 محض من الشهود لا يكون نكاحا وقد مر عندنا **باب النكاح بغير مئة النوى** فان قالت الشهود
 لمارضيتكما او اجزتما فقلنا رضينا او اجزنا لا يكون نكاحا لان الرضا والاجازة يعرض في فقد
 قد عقد شكوان قال اشهدوكم جميعا عندنا نكاحا فقد انعم فحينئذ يكون نكاحا جديده رجل
 خطب امرأة وهي منزل زوج اختها فابى زوج اختها ما لم يرد خطاب اليه درهم مائة

يكون
 القطن

معلم

النكاح

فاور

فادى وتزوج هذه المرأة كان له ان يسترد تلك الدرام لانها رشوة رجل يملك درهم وعليه
 دين الف درهم فتزوج امرأة بالف درهم ومهر مثلها الف دينار وهذا الرجل كقولها وان كانت الكفاة
 بالقدرة على مهر شرط لانه قادر وانما يقتضي ان الدينين شاذ كما قال رجل تزوج امرأة وفت
 اليها مديا وعوفته المرأة على ذلك عوضا ثم رقت اليه ثم فارقها وقال انما جئت اليك عارية واراد
 ان يسترد وارادت المرأة ان يسترد العوض فالتوى قوله في الحكم لان ملكه كان وقد كان التملك
 فكان لكل واحد ان يسترد ما اعطى اذا قال الرجل لرجل بالعارسية دختر خویش مراد ذي
 قال الرجل اذم لا ينعقد النكاح مالم يقل الخاطب يذير فتم فرق بين هذا وبين قوله دختر خویش
 مراده فقال الرجل اذم ينعقد النكاح والفرق ان قوله دختر خویش مراده هذا وكيل تاه
 بالترجيع فيقتضى بالتزوج والولي يعلم ان يكون وينا من جانب وكيلة من جانب ومن كان هذا
 المتابعة ينعقد النكاح بقوله اذم لا ينعقد فاما قوله اذم ليس بامر بل استخبار فلا يثبت التوكيل
 مقتضاه ونظير هذا في اطلاق ياتي **باب الخلع بغير مئة النوى** رجل تزوج من ابنة ابنة امرأة
 بغير اذنه ثم جن ابن قبل الاجازة فيبغى الاب ان يقول قد اختارت النكاح على ابنة ابنة ابنة ابنة
 النكاح على ابنة المعبود فيملك الاجازة رجل يثبت قولا غلبت امرأة الي والد ما فقال الاب
 زوجت كذا وامنع من قاري بغير النكاح فان قبل عن الزوج انسان في هذا نكاح غير شهود
 من النكاح جميعا فخالصون في من تكلم ومن لم يتكلم لان تعارف المكاتب في تكلم وادرسات
 لما قوت والخاطب لا يعمل شاهد ومنهم من قال في نكاح وهو صحيح وعيبا فتولى لانه
 محضرة الي جعل الخلق خالفا جعلنا النكاح خالفا والباقي شامدا صغيرة زوجت فوجبت
 ان يبيت زوجها دون خذ نام مهرها فكل ما كان حق باسما قبل تزويج فله ان يمينها
 من يومه جميع مهرها من حاله حق الاخذ لان هذا حق ثابت لصغيرة وجعل انما
 يطل رضاها وهي لم يمت من عمل الرضا عمر اذا تزوج بنت اخيه وهي صغيرة يصدق
 مسمت وسلمها الي الزوج قبل قبض جميع الصداق فالتسليم فاسد فيرد اليها لانه
 ليس للعمودية ابطال الحق منه وفي صغيرة زوجها بعد ان تزوجت كذا ياد ثم قال
 انما تولى لها فلا يصدق الوي فيما قال لانه منقضي لكن ينظر ان كانت ونية على نكاح

هذا اذا لم يرد
 بقوله واذ في الخلق
 اها اذا اراد الخلق
 دون السوم يجمع
 على ما في باب الخلع
 بعلامة الجاهل
 تزواج باسما
 بعد التزوج

والألم تجزئة زوجه ودولية ظاهرة رجل طلق امراته طلاقا بائنا وهي حنة فجارجل
 في مرة وقال أنا أفق عليك مادمت في اعدة بشرط ان تزوجي نفسك متى اذمنت عد
 نك فرضيت به فانفق عليها حتى منعت عدتها فذا عي وجدي اما ان لم تزوج به او تز
 وجته ففي وجهه لا يرجع عليها مثل ما انفق لانه انفق عليها بشرط فاسد هذا اذا انفق
 عليها بهذا الشرط وان انفق عليها غير شرط كان علم عرفا انه ينفق بشرط ان يتزوج نفسها
 منه ثم لم يتزوج به اختلف المشايخ منهم من قال يرجع لان المعروف كالمشروط ومنهم من قال
 لا يرجع وهو حجة لانه انفق عيلا فقدر ان يتزوج عادة لا على شرط التزوج والمرأة المتكحلة
 اذا ارتدت واعياذيا كمنه تكلموا من مشايخ سمرقند منهم من قال لا يفسد النكاح زجرها والتج
 انه يفسد لكن تجبر عيلا جديدا النكاح زجر لان الزجر قد حصل بالجبر على التجديف ضرورة الى
 ابقاء النكاح مع مودة رجلا لا خروجه ابنتي هذه رجلا يرجع الى دين علم مشورة فلان
 وفان فزوج رجلا عيلا منه اربعة من غير مشورة جازة لان امرأته مشورة لتحقيق هذه البعثة
 في تزوج قد جرده وبه علم **كتاب الطلاق** **باب** الطلاق بعد امة
 النواهي جازا ولما مرة فقالوا له طلق ابنتنا فقال يا فارسية جنك يا زدا شتم من هذا
 جنس اربعة الفاظ احدها ان قال شتم والثاني ان قال ليه اكرم والثالث ان قال يا كشاف
 كرمه ورابع ان قال ست يا زدا شتم فاما الاول والثاني والثالث فغيره قوله طلق عرفا
 حنة وقع بلائقة يكون رجعا وارج تفسير قول خلت سبيلك حتى لا يقع بلائقة ويكون يا شاه
 امرأة قاتل تزوجها صاوة يا لمون معك جارية فقال لها الزوج ان كنت جارية يوافق
 منزلي فانت طالق ما في الشافعي ان كان جارية في غير اليوم يقع عليها طلاق لانه لم يحقق طلاقا شرط
 حنة سكران في مرة تريد ان تطلقك فقلت نعم فقال يا فارسية اكرتوزن مني كطلاق
 او صمدق وهو صدق قوم من اخرج من عندك وهو يزعم انه لم يرد طلاقا فالتوا قوله
 لانه ينفك صدق اي امرأة وسياق في باب طلاق بعد امة **باب** رجلا قال لامرأة اعطيتك ذمما
 تشتري شيئا فانت ما في دفع اليها ذمها وامرها ان تحلف فلا تشتري بها شيئا ثم تذكر ميمنه
 فاسترد منها هذا عيلا وجها **باب** اذا طلق امرأة تشتري لا شيئا بنفسها او تشتري في وجه الاول

ووجه العج
 الثاني
 لا يرجع صح

سا فانفق عليها
 لا يرجع وهو الصحيح

لانه حقيق
 بشرط البتر

لم يحنك لانه يدفع اليها ذمها تشتري شيئا يدفع اليها ذمها باشتري وفي وجه الثاني حنة
 لانه دفع اليها ذمها تشتري شيئا وشرها ذمها باشتري رجل قال لامرأة يا شاه
 مراجه جيزي باش وكمر هذا القول ونوي الطلاق حنة خمسة الفاظ احدها حنة والثانية
 ان قال لم يكن بيننا نكاح ونوي الطلاق والثالثة ان قال لم تزوجك ونوي الطلاق والرابعة
 ان قال لا نكاح بيني وبينك ونوي به الطلاق والخامسة ان قال است يا امرأة ونوي به الطلاق
 في الثالث الاول يقع الطلاق دونه كذب محض وفي الرابعة يقع دونه نوي ملحقه فانه
 يتحمل لا نكاح بينهما لانه سبق الطلاق والخامسة كذا عندنا حنة رحمه الله دونه
 يتحمل انها ليست بامراته لانه سبق الطلاق رجل خرجت امرأة الى قرية اخبرها لخصيصة
 فقال لها ان مكنت هناك اكثر من ثلث ايام فانت طلاق باين فرجعت في اليوم الثالث الى قرية زوجها
 ولم تدخل القرية ثم رجعت ومكنت هناك يوما فذا عي وجدي اما ان دخلت في القرية ثم
 رجعت ولم تدخل حتى رجعت ففي وجهه الاول لم تطلق وفي وجهه الثاني تطلق لان شرط حنة
 مكنت هناك اكثر من ثلثة ايام في هذا خروج من هذه القرية بدالة حال ففي وجهه دو هذا
 مكنت في خروج اخر وفي وجهه الثاني مكنت في الخروج الاول رجل قال بلغ ولدي ختان
 فداخنته فامراني طالق قال العقبة ابو الليث رحمه الله ينبغي ان تخرج عن عشرين
 دن ابتداء الوقت المستحب المختار اذا بلغ سبع سنين او عشرين دنه اذا بلغ سبع سنين
 بوضر بالصلوة فيوم مر بالختان حتى يكون البلوغ تطهير بصلوته ونهاية الوقت عشرين
 والمختار انه لا يحنك مالم يوجر عن ثمان عشر سنة دن هذا في وقت اذا حنك فحنك تمام
 ببلوغه رجل قال لامرأة ان غسبتك فانت طالق فغسب حبيبا ما فغسبت فذا عي وجدي
 اما ان غسب في شيء ينبغي ان يؤدبه او في شيء لا ينبغي ان يؤدبه ففي وجهه الاول لم تطلق
 دن هذا ليس موضع الغسب فلا يعتبر الغسب وفي وجهه الثاني تطلق لان هذا موضع الغسب
 فيعتبر الغسب رجلا قال لامرأة ان تشتميني فانت طالق او تلعنيني فانت طالق فتلعنيت في
 طمئة واحدة لان الزوج قوم يترين الشتم والمعن في التمييز عيانه اراد بالشم غير المعن
 وان كان المعن شتم حنة ارقا ان تشتميني فانت طالق فتلعنيت فطلق رجل قال لامرأة برئت

سا حنة الد
 الفاظ

وقت الشك

سا اللعنة

وقد

کرده کی

[illegible]

ربيع الاول سنة ١٢٨٠
الله اولامته

عيد المسافر واليهود

كما لو قول في الوجه الثاني لا رجوع في المراجعة مطلقا لانه لو قال في مئة ختلا لانه وقع الملاقاة
 و ملاقاة اربعة ملاقاة و الملاقاة بما هو مرد لانه لا يطاقها الله لا وهي طالق رجوعا قال
 دمراته ان كان من قدر ذي تبني فالت طالق فوضعت المرأة القدرة المتورفة في الملاقاة
 وجهين اما ان لم يكن في المتورن انما او قدرت المتورن انما او قدرت في الوجه
 دة ان او قدر ما هي فاكل الزوج وقع عليها الملاقاة لانه انما لم يخطت وان او قدر ما هي
 هام تطلق لانه طلقا غير هالان وضع القدرة المتورن اذ لم يكن فيه نية اذ يسمي طلقا
 الوجه الثاني ان او قدر ما قبل اوضح وقع عليها الملاقاة ان او قدر ما قبله و مختار
 الفقيه ابو النبت رحمه الله انه وقع طلاق عليها لا ما هي ثم بخت فان هذا يسمى طلقا ديوان
 يخرج من احادة ان المتورن اذا كان في سكة توقد النار فيها امرأة واحدة و يبيع كل امرأة قدما
 عليه و يسمى من كل واحد منهن طلاقا رجوعا بينه وبين امراته مشاجرة فقلت
 امرأة طلقت ثلثا فقال الزوج لا فحتم قالت المرأة يا غارسية اذ يد اذ في فقال الزوج
 داذم نه تطلق كلامه نه هذا على وجهين فان كان قوله داذم غير متعلق بوقع طلاق وان
 كان قوله داذم متعلقا بوقع لانه لوجه دو هذا جواب وفي الوجه الثاني رد عرفا
 فيصير قوله طلقت بمنزلة اطلق كل عا وجه دستهام و رد حسمو كما اذا قرن بك و قد
 اوله بقول فقال داذم فهو على هذا التفصيل اجباه اذا قال رجعا لمراته ان حلت المكة
 بالحرام منذ ان امراتي فالت طالق فقال اخذ في رجل غير هو اب و وطني فان كان ادكاه
 محال لا تقدر على الامتناع منه لم يحنث وان كان يحتاج في رد منومات لان الوجه دو لم يرد
 منها فغرو في الوجه الثاني قر و جده رجوعا دمراته انما اصل رد خيل لا اجل تيج في يد
 عكا فالت طالق فخذ بيمين لا يقع عليه جميع افعار فيجدة دة لا يراد به ذلك عادة لانه لا يرد
 و فاقع على ثلاثة انواع من يقع و لمصر كما قل جميع فاز ذكره في اخيه بيمين
 وجود المتورن ان لم يذكر حنث او جود شره لحنث و اذا ذكرناه فنزل قول داخ من ساعته انما
 قلت ذكرا دجل بيمين الذي حانث يتردد بينه بين امرته او لا شيئا يمينه او لا شيئا
 حناية رجعا ان استلمت من حرام فامرته ملاقاة فانما اجنبيته فان لم يحنث لان هذا

ثانجا كذا وكذا الذي انكره من ان تبطل سرة فمعه يوم وقع عليها الثلث في قياس التماس
وهو لانه تحقق شرط الحث وهو عدم التيقن لانه انما يتحقق في غير التعلق وروى
عن ابن حنيفة رحمه الله تعالى عليه بفتوى وهذه حيلة للخروج عن هذه الجملة لانه انما
يتحقق بغيره انما ان هذا يتحقق في غير المطلق فيه يوم شرط الحث في تعلق
رجل قايما فارسية اكرسيما توبكاره يابا ايد سرفات طاق ثلثا فاستبدل غزلها بغير
اكر لا حيث دنة لم يوجد شرط الحث فان ليس ثوبا من غزلها ان قال اكرسيما توبكاره يابا
لا حيث لانه وجد شرط الحث وهو لا ترفع في غزلها رجلا قال دمرته بانارسية كرسية
توبكاره من يد فانت طاق فرفع به غزلها واخاطبه شيئا لا حيث دنة لم يوجد
وقع على لبس عرفا ولم يوجد وقد وقعت هذه المسئلة في اخر عمره في موضع حمد الله
فمرمرة فومر راسه ان يتيه بصدق قال نقيه بوالبيت حمد الله وهذه المسئلة دليل على
ان مشيئة اذا سارح كرسية بنعم او دجازان يقرب قوله فرق بين هذا وبين الشك والوهية
فان شامدا اذا سارح راسه او لم يرفا اذا سارح راسه لوصية بغيره يكتفوا بغيره وموت
الشهادة ووصية حكمه بعلق بالثمة وشارة ديخوم مقام مائة اذ عند مجز اما
جواب المفتي ليس حكم متعلق بالثمة وانما لثمة طرق معرفة السواب عند المفتي فاذا حصل
من مقتضى الاستغنى عن مائة رجل قايما فارسية اكرسيما توبكاره يابا طاق ثلثا فانت
رجلا يابا اكرسيما توبكاره يابا توبكاره يابا توبكاره يابا توبكاره يابا توبكاره يابا
فموجب ما نوي ون نوب استغنى لا حيث بلا فدا وان نوب اهدا لا حيث بالاستغنى دنة نوي ما
تخلفه مائة نوي ووقعت بمينه على استغنى على دفع جملة لانه تحقق شرط الحث
حاشا وهو عما ينبغي رجلا قال دمرته تراسه طاق سارحباة من ثمة عبطك ثلث
تطبيقات لا تربية وقار كرسية ثوب كان مئة وكان بمنزلة قوله اعطيتك هذه ثوب كرسية
حاشا رجلا قال اهدا لمليلة مدينة ولم يبق فلا تلافات طاق فومر ولم يبياد فنت
منزلة ذاباة الا ان سارحباة يابا توبكاره يابا توبكاره يابا توبكاره يابا توبكاره يابا
فوق الوجه الاول ثلث في الوجه الثاني حيث وهو مسئلة فرع ما اذا سارحباة لم اكر الرنين

والمقيد
لأمراته

لم يوجد شرط
الحث وان قال
اكرسيما
توبكاره يابا
يحيث لانه

المسئلة دليل على ان
المفتي اذا سارح
فخر راسه

يتبع الطلاق لانه

اليوم فاكمل غير قبل الغروب وهي مسئلة معروفه في كتاب الايمان رجل يدعي رضا في دهرته
وقال ان تركت اهدا دعوي حتى اخذها فامراته طاق ثلث ان طاب ذكركم فاحكم فيها كرسية مرة
ولا يدع تمام الشعر حتى يبلب وتخاصم لا تطلق امرته وهذه مسئلة فرع ما اذا حاث ابنتين في
فلا تخرج فتنها في اهدا ون شهر برفه يمينه وفي مسئلة معروفه في كتاب الايمان رجل قال دمرته
توبكاره يابا توبكاره يابا توبكاره يابا توبكاره يابا توبكاره يابا توبكاره يابا توبكاره يابا
لها سمارت واختار الله يقع وعليه فتوى لان من ليس من باب اهدا هو من باب تيقن بجهل الحمل
لان ام ثلث يقع في طلاق عيدين طلاق فاذم يوشيا لم يتيقن طلاق فاذم طلاق
تعيق طلاق رجل طلق امرته ثنتين فقال رجل عدد كرسية ثلثا فانت توبكاره يابا
بعد ذلك يحتاج جدوي ان كانت السورة سمعت جوابه مسابا لا يوشيا رجلا ويدخل الزوج مسا
لان سراقبتن على ظاهر حاله وهو قمره باثنت زوج يمينه على حقيقة حاله هو عارته اهدا
المكذوب رجل قال ان تحت ليليلة في دهره دمرته طاق وقد فجر متبع وهو يهدا حيث
يمينه لان شرط الحث وهو نوم في ليلة ماضية لا يتصور مضار كما ان حث امرته
طاق ثلثا لا حيث واد قال في ليليلة في دهره دمرته طاق ثلثا فانت توبكاره يابا
حمد جميعا الله وهي مسئلة معروفه في كتاب الايمان رجل طلق امرته ثنتين فانت توبكاره يابا
انت استثنيت موصودا وهو يدكر فهدا على وجيب اما ان كان عند رجل عارذ غنيت بغير
على اسانه ماد يمينه بعد اذ يمكن به في حالة فته دهره اهدا دهره طاق ثلثا فانت توبكاره يابا
لان عارذ بغير قور شامدين في الوجه الثاني دنة عارذ رجل سكر دمرته طاق ثلثا فانت توبكاره يابا
فانت عليه فقال زوج ان امتثلت امرتي ونساء عديني ولا فانت طاق ثلثا فانت توبكاره يابا
ز عارذ مستغنى تحت وان لم يتبع عارذ بعد ان عارذ مستغنى تحت لان قوله ان امتثلت
مري يميني ايميني فنتفرد وجود مشرعة في مستقبل وهو متشابه امرته في مستقبل فامرته
قال ان عارذ فلا تافا يتيه وقالت تركت فلا تافا يتيه فامرته سات فاي يميني دهره
ادور على ان يدور بامرته دنة متى دخل بامرته دخله وفي وجه ثلثا فانت توبكاره يابا
حاشا ولم يامر علم اهدا يولدت شيئا هو اهدا في قوله وفي الوجه الثالث ايميني على الدخول

الحمل

سارحباة
وخلل للزوج
اسا كرها

رجل سكر ان
وغا امرته الى
الغواش

او قال ان
دخل فلا
يتي

يعلم الخائف لان شرط الحث الترك بالدخول فحقه علم ولم يمنع نفد ترك حتى دخل رجل الامير الله
 كركس وازدقيق من دحي فانت طالق وتوفي به امها خاسره صحت نيته لا يمينه ويدين الله
 ووقا ان جميع كس راد عي بفتح لان وجهه لا يورث كركس لوانه لفظ خاسر متا ووقا درابلا
 قه فاذنوب ادم تحت نيته ووجهه متا جميع كس انفسا م فاذنوب خاسر لم يفتح ووجهه قياس
 قول الخفاف بلغي ان بفتح فان عنده بفتح نيته خاسر في عام حتى ان من كان فقا في مرة اتزوما
 فيس من قال ذريت من كذب او كان يمين عليه دما فقا ذريت عليه رو ميات كذبت نيته
 فقا امر مذنب وقا خفاف بفتح وكذب من حجب در امر ناسع وقت ما حلفه ختم كذرت ذريت
 جبرير ذنبي انت نوب عليه انه ليس عليه ذنابير وحنفة ذنبيته في تاهر مذنب وقا
 مناف بفتح متا في حسان خفسر لمن انظام واثوب عينا امر مذنب فوقع في يد علمته
 وانز ثور متا في باس له رجل سكران ريب يمينه ويمينه طر فقال راته طالق ان
 فون من سكران انا سكران فاليمين يقع فيه شميعة ناس سكران انا سكران انا سكران
 مدمه وديعش متا من سكر مذنب حشفه حمد مد من عند يمينه من سكر ناس عرفا
 ومبني في باس حيف عرفه ووقا در متا باس رتيه مر جا رتيه ذوب طلاق لايح المراق
 من رتيه لا يحق المراق برده طلاق عرفا من اقم امراته برده در عهد فقا باس رتيه
 اكر از دم من رد رتي فانت طالق ثلثا من مرة وجدت در دم زوجي منديل فرغت واعنت
 امرأة وقت ما رفع منها شيئا فرغت لما مرة جنس درهم ودفعها في امراته وقع فقا
 مدق عليها ان مقصود هو دمنه قد خذت جنس درهم الزوج ورجل قال امراته في
 حاة غنم شرا به باريدون فاقول قول الزوج انه لم ير سلاق في قوله ايدون يا يمين
 فقا فقا ملاق وغير ذلك فلا يمين دبا نيته متا ان اجتماع من ليعزل او ادق
 من حاة به شرا من حاة النوا فغضب في امره منق وقال هان عزلت لاحد
 او عزلت كغير فانت طالق ثلثا فبعثت امرأة يمين هذه امرأة قطا لنفول عزلت ام هذه
 المرأة فون حاة وبي اما ان حاة هذه امرأة فقا تفوز نفسها وتغرا بغيرها فقا وبع
 الاول لا طلاق لان شرا وهو غرا لغيرها ولم يبدو في وجهه ثلثا سلاق لان كغيرها

سكران
 رجل سكران
 جري بين وبين
 غير كلام

جمل اللعوم

عادة ربات الامهات طالق ان لم يكن فداية من صومرة صومرة جامع فاليامين على شير من عود
 الجامع من الان لان كانه يرا به لكثرة ودقته يرفيه قايو السبعين شير قايو السبعين شير
 سبعين مرة ورا دبه لكثرة رجل قايو امرأة ما فعلت بارها فقا شيرت لخم فقا ان لم يرد
 علم في امره فانت طالق ثلثا فانت المرأة المتساب فقا غاب عني كيقع سلاق عليها ما لم
 يعلم ان ذلك لم يرد هم اذيت او القى في بحر لان شرط الحث لا يتحقق وهو عدم الرد الا بالرد
 حزين او حزين رجل قايو امراته سلاق عليه ذيت سلاق الا ان يرد به اذيقا لان
 هذا سلاق لا يستعمل لئلا سلاق فقا فقا به اذيت وانيته رجل قايو امراته ان غسكت ثياب
 فانت طالق فحدثت كنه او ذيله لا يقع سلاق لان لم يوجر غسكت ثياب لان هذا يستعمل
 ثوب رجل طالق امراته ثلثا فقا رجت بزواج اخو و دخل خا وارقها الزوج ثلثا فقا رجت
 الاول لم يذرتوها فقا باس رتيه اكر طر من با او نيكو شون اكر از سبات في حرة شسته
 انت في طالق ثلثا فقا رجت باس اما ان لا يقول نيكو شون اتزوج بها و رده به في سكر
 حاة عليه فقا وجهه دوقا از رجا سلاق ثلثا فقا شرا منق تزوج و رده به ثلثا
 تزوجها لم تطلق لان شرط الحث قد تحقق بعد انقضاء عدة وارتفع يمين فقا تزوجها تزوجها
 و يمين مرتفعة فقا تطلق صاحب برسام طلق امراته فلما سمع فقا رجت امرته ثم قال بر
 ذك انما قلت ذك ان ذك تو صحت ان طلاق وقع فون ايدون يمين اما ان اقره حال غير ذك
 سلاق الذي كان منه في حاة برسامه او حاة ذك اكر ذك سلاق فقا وجهه نه ذيت
 لانه صحيح عاقب قرا سلاق مر سلا في اذنه و فقا وجهه ثلثا في صومرة فقا ذك اكر
 ذك سلاق على رارة دقر ريد كل سلاق رجل قايو امراته ان غسكت ثياب فقا ما
 دمت امراتي فانت طالق ثلثا وعا دمنه فقا ثلثا وعا دمنه فقا ثلثا فقا ثلثا فقا ثلثا
 حاة مزم و بجماعها قبل و منع حمل فونعت حملها بعد عده مقابلة بارية شير فقا ردت
 عليها باينة بمنع ارجة اذ شير فقا ثلثا فقا ثلثا فقا ثلثا فقا ثلثا فقا ثلثا فقا ثلثا
 المنقعة سارت من جماع فان تنزه بها و ردا كرا لا يثبت به ردا كرا رجل قايو امراته رجل
 بالزنا فقا تزوج هي اتي ثلثا ان لم يمين فقا باس اما ان لا يمين فقا باس اما ان لا يمين فقا باس اما ان لا يمين

ساقا لا امراته
 ان غسكت ثياب

واحدة
 خبان

تستبين لما ثبت باربعة شهود او باقرارها لان الشهود ولا قرار حجة لانها الزنا طاعة
 ان تقرر رجل قد مرته ان صرفت فانت طالق ثلثا يكون فارلا انه جعل في طاعت المرض
 محلثا ومرتبة مطلق هو صاحب فراش كان الموت غائبا ومرض الموت رجل قد مرته
 ان يكون مرته فانت طالق ثلثا فلما فرغ من يمينا انه يلقها واحدة باينة متعده طاعت ثلثا
 لان شرطه وجوده جرد جرد في مرته ان عسلت ثيابا فانت طالق ففعلت لثا فانت فوق
 بين عذر وبينها اذ اوصيه بثيابه حيث يدخل للثا فانت فرفق ان المنطوق هو ثياب ولفا
 فنته بيمانه ثياب اصل فلا يدخل تحت اليمين فاما الوصية ايجاب فاذا ثبت حكمه فيما هو
 ثياب اذ ثبت في لثا فانت بهما رجل اخر ضيافة فدخل رجل من قرية اخرى فقال ان
 ذبح علي وجه هذا القادح بقرة من غنم فامرته بطلاق ثلثا ان ذبح بقرة قبل ان يرجع هذا
 القادح برة يمينه واذ ثبت ان هذا اليمين منعقد جاز ان يلقه ووه عادة فان ذبح بقرة
 امرته بيمانه لان شرطه برة هو ذبح بقرة ولم يوجد اذ اجرى بينه وبين امرته
 من دنس و لا ذمة مما لا يميز كذا احد منهما ما من صاحبها وديعري بينهما مجادلة
 فيما يتناولان حرمتهما من ما صاحبه فله فخير لرجوعه ان يردن عن ذبح بقرة فذبح بقرة
 فاز ذبح بقرة نفسه لاجل لكن ما اضاف به جرد ذبح لرجوعه فله جرد اذ كانت بقرة
 في منتهى جرد فقام قريبة من هذه القرية او كانت بعيدة مما بعد سفره فله وجه الاول
 براد شرطه برفق فحقق في ذبح ثلثا اخاف ان لا يبرأ من مثل هذا اذا قوم بيمينه في ثيابه
 لاجله فنته بيمينه في الضيافة جرد ذبح جرد بيمينه جرد ان سفر فاحدته صهرته وقات
 لا ذبح جرد حتى تطلق ابنته فقال زوج دختر قراسه طلاق فانه ذبح من طلاق اول امرته
 واما لو ثبت البنت غير امرته صدق ديانته لا قضاء له وكي ما حتمه لكن خذ في ثا امره مرة
 قات زوجها ارق عير راسه فاني اشتكم من صدراع وقل اميا شرا عير ديانته طالق قال
 ورجل قد اختلف في الغنا علم بذكر زوج اذ ايام اختلفت عير ما تعلم بقوله عيبا اسلام ثلث جديت
 جرد ورجل قد اختلف في بيمانه وبينه ثا فان اذ اذ لم يجد الزوج و لم يبره رجل قال لامرته
 انت طالق ثلثا فلما اراد ان يقول ان طلاق الدار فاحذ عير منه ثم خذ عنه ان الدار ان اعنه

يدخل للثا

موصولا ان دخلت الدار ليقع له سكت لضرورة فلا يعتبر هذا فاعلا كما اذا اخذ العطا لمن لا يقدر

رجل قد مرته ان طالع مع عذرة المقنعة فانت طالق ثلثا فانت طالق ثلثا فانت طالق ثلثا
 مادامت المقنعة باقية وها حيان لان شرطه لثا للحال لا يتحقق هو وجود المقنعة ان وطئت
 : العدم ايضا لا يتحقق للحال فاذا عسلت احد ما حنت في يمينه فان العدم قد تحقق رجل قال
 ان كنت من مال اختي ثيابا فامرته طالق فدفع اليه ثيابه فاحدته في عير اخر ورجل قال
 لم اخذت لان عير قد ذبح وكذا لو كان لا يشرب من شرابه او ديار من حبه فاخذ ما
 وجعلها في عير ذبح لان ذلك قد لا يشره رجل قال لامرته ان يلقك كل مرة اصنع راس
 مع راسها علي مرفقه فخر طالق او قال كل جارية اطها فخر مرة فطلقها ثم تزوج امرأة اخرى
 او اشترى جارية ووضعا لم تطلق ولم تتولد له لم ينف طلاق الطلاق ودان طلاق اليه
 فلم ينجح اليمين رجل قال له رجل انك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي في طاعتك فانت طالق
 فرق بين هذا وبين اذا قالت امرأة تزوجها نكح تريد ان تزوج علي امرأة فقال ان تزوجت
 امرأة فخر طالق او قال انك قد تزوجت علي امرأة فقال يا امرأة اني طالق فانت طالق فانت طالق
 ان قول الزوج بنا علي ثا او انما يدخل تحت ثوبه ما يحتمل الا ذبح تحت ثوبه فخر
 انك تزوجت علي امرأة اسم المرأة يتناولها كما يتناول غيرهما وان كان المراد غير ما تحتمل
 اما قوله غير هذه المرأة فيجمل هذه المرأة فلا يدخل هذه المرأة تحت قوله رجل قال
 دسرة ان من تقوي ساعة وجر دارو الذي فانت طالق ثلثا فقامت في ساعة ومرتبة
 وليست ثياب ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج فخرجت عير ثياب فانت دسرة بعد
 ما اتاها الزوج دجنت لان رجوع مرة وجلوسها مادامت في عير خروج دسرة يكون ثا مقرر
 الا ترى ان لو اخذها بوفيك قبل لبس الثياب ثم لبست الثياب دجنت الا ترى ان الرجل اذا
 قال لامرته ان من تقوي ساعة في ثوب فانت طالق وها ثا فاحدته في ثوبها ان عير خروج
 لو ذهبت الي ثوبها فخرجت الزوج فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق فانت طالق
 عمل اخر فيستنع به نور الاول و عير قيس نور الحسن بن ابي داود عير يمينه و يمينه رجل قال
 طالق فلم يخرج ان يكونه فخر في بصره في المحاري ومكة ساعة بما كسر فيكرا لذهب لم طالق
 ثا فانت طالق

مع هذه المقنعة فانت طالق ثلثا

كل امرأة لي

تثبت
انك
انك

امرأة لأنه لم يتقنه النور وان كانت ساعة في ضباب لم تعلق لانه انقطع انور وهذه البين
 على الفور ولو اشتغل بأمر أو شغل بمسألة مكتوبة أو اشتغل بمسألة مكتوبة لا جنت لأنه عند انقضاء
 مستثنا وان اشتغل بأمر أو شغل بمسألة مكتوبة أو اشتغل بمسألة مكتوبة لا جنت لأنه عند انقضاء
 هذا ليس جزاءه رجوعا في مرة انت طالق ان شئت وانيت وتطلق في البين ابدانه جعل
 مشية وديبا شرط واحد في شدة اجتماعهما وديتصور اجتماعهما وكذا ان قال ان شئت ولم
 تقضي كذب في هذا طالع اخر طلاق في المصلحة جمع الحروف طالق ان شئت وان شئت ان
 فذلك وجهه اما ان قدم الطلاق واخر في قدم ان شئت في مجلسها صلت وانقادت على
 مجلسها بغير مشية تطلق منه جمع مشية وعدم مشية واحد منهما شرط على حد لوقوع الطلاق
 فاذا انقضت في مجلسها وجد حد شرطين فاذا انقضت عن مجلسها من غير مشية وجد حد
 الشرطين وعرف عدم مشية في المجلس وان اخرج بان قال ان شئت وان شئت فان طالق لا تطلق
 هذا بيمين بل لا نه ما اخر الطلاق لم يكن قوله ان شئت كمالا تاما فتوقف على كمال طلاق
 فيبصر شرط واحد في شدة اجتماعهما في حادثة واحدة فلا يتصور رجوعا في مرة ان طقت
 وشرت فان طالق فان طقت او شررت لم تطلق ما لم يوجد له وان قال انت طالق ان طقت
 او شررت فاجتمعوا وجد تطلق الفرق بين هذا وبين ما اذا قال انت طالق وشررت مع حد جنت وتطلق
 ما لم يوجد او عرف ما ذكرناه مشية فرق بين اطلاق الشرط وبين مشية وعدم مشية فانه
 لو قال ان شئت وم تشا فان طالق وتطلق هذا بيمين اياه ووقا ان طقت او شررت فان طقت
 طالق تطلق هذا بيمين وهذا ظاهر اما مشية وعدم مشية وديبا مشكور وديسم لكن روي
 ابن سماعة عن عمرو بن محمد بن خلف عن ابي ان اجتماع المشية وعدم المشية حالة ولا
 حد لا يتصور فاشترط في تصور فلم ينعقد بيمين واجتماع ذلك الشرط في حالة واحدة
 فانه عند البين فاذا وجد كل يمكن ان يقال انه انما في الشرط فذلك غاية ما يتصور ان يقال
 في هذه الفرة رجوعا في حرام امرأتى بعد الى سنة سار يديه في سنة حتى اراد ان يرجع ولا يمكن
 فان انقضت السنة خرج الامر من يد لان الامر مما يحتمل التاقيت فتشقت في هذا ما وقال
 لا امر لكانت طالق الى سنة حيث يقر بعد سنة لا السدق اذا وقع لا اجتماع التاقيت فيجعل

وتدري ان
 انت طالق
 ان نيت او
 ابيت صح

كل ص

ان اكلت

الا حرم

اضافة اليها بعد السنة رجل قال مرة انت طالق عدة ما ذكره من سمك ليس
 فيكون سبيل يقع واحدة وكذلك لو قال انت طالق عدة كل شعرة على جسد البين يقع واحدة ولا
 يقع الا في ذلك حتى يعلم ان على جسد البين شعرة لا لأنه لم يكن في حوزة او على جسد البين
 شعر لم يقع على عدة السنة والشعر فيضار فاما قال انت طالق ولم يرد على عدة رجل قال مرة
 انت طالق بعد شعرة على بطن كذا يقع واحدة ولو قال بعد شعرة على بطن كذا يقع واحدة
 احلي فذلك كف ولم يقع شعر لم يقع شعر في بطن كذا يكون عليه شعر فله يقع على عدة
 الشعر فيضار كانه لم يرد على قوله انت طالق فاما شعر كذا يكون عليه شعر فيقع على عدة شعر
 المتبقيات فانه لم يوجد لم يوجد الشعر وعلى هذا اذا قال عدة مرة انت طالق على عدة شعر كذا
 على فذلك وان قد انقضت ذلك اليوم بالضرورة ولم يقع على فذلك شعر لا يقع على عدة امرأة
 قات في مرض زوج تطلق فطلقها زوجا ثلثا ورثت استحسانا فاما طقت واحدة وعرف
 طلق ثلثا فذلك علقها في مرضها رجل قال مرة بالغارسية اكر باتو خبيم فان طالق ثلثا
 فهذا على وجهين اما ان لم يكن نية او كان في وجهه لا وهو ان البين يقع على
 جراح عرفا وفي وجهه ثلثا ان كان زوجا ثلثا فله ان يرضى ويكفر من ذلك فله ان يرضى ويكفر
 ولا يكون اي فان ضلجها حنت وان لم يجاهوها سكران صرخت منه امرأته فتبها وم
 بغيرها فقال يا غارسية سمع طلاق فزوجا وجهين اما ان لم يقل الزوج شيئا ووقا غيب امرأته
 ففج الوجه الاول في ذلك لانه لم ينفذ في مرة وفي وجهه ثلثا في ذلك لانه لم ينفذ في مرة
 قوله عليها ونفي هذا يأتي في باب ايمان معلنة بمعدة البين رجل جري بينه وبين امرأته
 مشاجرة من قبل ختة فقال ان شئت اخته بين يدي فان طالق ثلثا ثم دخل زوجا عليها
 وفي مشاجرة من قبل ختة وشتمها وجمع الزوج ذلك في شتمها وهي تسراة وفي وجهه ثلثا
 لا فاشتمها بين يديه رجل طلق امرأته ثلثا فلما اعتدت من حيثين كرهها في جراح ففدا
 عدة بيمين ما ان ما منكر صلاتها او مفر صلاتها كذا جاعها على وجهه ثلثا ففدا
 انما في شتمها عدة وفي وجهه ثلثا لا وكذا في من لوان ان ثم قام معها انما ان جاء معها
 منكر لطلاق لا تنقض عدتها كذا في اختيار المشايخ رجوعا في حرام امرأتى بعد الى سنة حتى اراد ان يرجع ولا يمكن

سا
 انت طالق
 بعدد كل شعرة

واحدة في
 فطلقها الزوج
 ورثت استحسانا

والعدة

عدتها

قوله في قوله

رجل قد مرته انت طلاق من فلانة فخذ اعني وجوه اما ان لم ينو ونوا في نوجه الاول في قوله
وجه من بقية دن هذا جمل دقيق فاذا توييح رجلا رجلا باستطاع فقال الزوج
ان كنت اخاف من سلطان فلعله صاقي ان لم يكن به ساعة خلف خوف من سلطان فبيل
من حالي من السلطان خيانة فدا لا يحن ذنم من سلطان رجلا ان تزوج مرة
وخمسين سنين فحالي فتزوج في السنة الخامسة تعلق لان السنة الخامسة تدخلت يمين
الاثرية واستاجر من اخو دار الى خمس سنين دخلت السنة الخامسة في الاجارة رجل
فان مرته انت صال ان نوي بقية وان لم ينو لا يقع دنه فان قد نوي ما يحمله كلامه دنه لما
نوي قد نوي تخيمه اخاف والكل لم يحمله كما يقال ما كذا يما وكذا يا حار ورجل
تليق فاقه اب تليق فاقه فقلت ستاذان لم تقص به شئ لم يتفكر في ذلك ايضا فقال
اب تليق ان هذا تليق يصغير يقول ايت يشير معه فقال ستاذان ان هذا تليق يشير
معه فامرته صاقي وقوله تليق راها قد غاورة في شئ من امره بان يشترى شيئا ويحمل
من شيئا لا يبيع له ان يعلم غيره رجلا ان ديت دن يمين وقع على المشاورة في نوع نوي
به ابوه دية فيقيد يمينه بالانكاح ان رجلا تقصه امرته بجارية فقال يا فارسيه كره
بساوم اور فانت طالق فامرها ديت دنه وقع على مسير دنه وباسر دالة المال الذي هاه
رجل قد مرته نكح سرقين من دارهم فانت تبت فقال الرجل اور فعت من راحي فانت
طالق فخرجت مرة مرة مضروحة حين كنت الاربعة ففعتها ووضعها ناحية واخبرت
زوجه اني رفعت لاجسها عنك اجرا في يقع طلاق لان سباق كلامه اوجب تقيد لرفع المسر
قة وحيث ان ترغ التحبس عنه وهي ما رفعت له مئة رجلا ان قرأت لقرن فانت طالق
فترسم مع رجمن رجيم فذا على صيرورة ثالثة اوجه اما نوي ملك سورة تمام نوي
على ما في سورة نيل وكن به بقية ففوه دور حنت لان الناس يريدون ما في سورة نيل
قراءة القرآن مخوفوا ووجه الثاني وثالث ديت دنه لا يري في سورة القرآن عزه حيا
خربت امراته التي رية فقال الزوج بالفارسية كويش از سه روز باشه فانت طالق فان خرفت
المراه يوم ثلث التي اخبرني ثم انخرت بها وقامت بها فذا على وجهين اما ان لم تعرف

قوله في قوله

كئين

للأمرات

من تلك القرية على ان لا يعود ثم حدثت او على ان تعود فوجه الاول لا تطلق دن شرا لنت
الكنينة فذلك قرينة فذو كينونة جديدة ووجه الثاني تطلق دن كينونة اول باقية ما
لم يخرج له وجه اذ عرف ببقية تلك الكينونة رجلا في مرة اكثر ان يزود برض خبانك كون
رفت فانت طالق ثلثا فذا طام مجمل فلا بد من قرينة بصير مما معلوما فان لم يقصه يتقيد
بما وان لم يكن به مقدمه يرجع الي نيته فان نوي اني كنت اجاور عنك الساعة لا اجاور فان
تجاوز عنها وقع الطلاق لان شرط الحنت قد وجده رجلا ان امرأة ان شربت من مسكر فان طاق
ثلثا فشره وصح شره عزها وراوه حكمنا خارجا من مجلس الشراب فخرج وهو شدة عند حاكم
بما رآه فاحاكم لا يقصه بالفرقة بشهادة من لم يجان شرب وموت من الشرب بمفارقة اما بالفداء
او غيره اما الحاكم فلانه يقصه لا بشهادة من عان شرب واما المرأة فلا تعلم حقيقة فان لم
يتخلص بالفداء ما ذكي تصنع بذل رجلا من مسكر امرأة قالت تزوجنا طلق فقال زوج دافل
فانت ان تطلق فاذ غيب فاشترى فقال زوج شوي كينونة خوي كينونة خوي كينونة خوي كينونة
به طلاق دن هذا امر بالمعصية وهو تزوج بزوج آخر وهي منكوحه وذن لا يتقصر فزوج
نفاق رجلا لامرته انت طالق حيد خولك اذ ان قبلت يقع طلاق من ساعته وان لم يقبل
لانه استعمله واستعمل الاعوان فكان شرط قبول العوض وجوده من ساعته فصار من قال
لامرته انت طالق عيان فقيمت اذ رجم فانت طالق وان لم يقبله امرأة سمعت
زوجها صلتها نكاحا ولا تقدر على منع نفسها منه سبعة اشهر فقتله من ساعته ان يقرب لانه ديت
دفع شره من نفسها لا يقتله كينونة بغيره باو داتها فقتله بانه احرب تجر سبيلها فقتل
ولا يقتل نفسها لانه يمكنه اخرا من قتله رجلا في مرة ان خرجت من حدة نكاح بغيره فانت
طالق ثم ان حيا بالقرينة وهي مرف القرينة وخرجت وقع عليها طلاق دن علم شره صرة اذن
ولا يجوز وتذير هذا ما اذن حيا هي نائمة وغائبة رجلا ان يشترى جارية فقال امرته ان
اشترى الجارية فيل خي عيرك من ذك غيرة فانت طالق ثلثا فاشترى فخرج عليها العيرة ان هذا
وقت الشرا او عقيب الشرا تطلق بلا فصل من ذك فترت اذيرة منها بلسا خا بكلمة فيجوز
لها فاما اذا دخل قلبها ولم يتكلم به لا تطلق لان لا يراد بالانكاح عدا لانه لا يمكنه التحرز

الشر من ثلثة ايام في هذه الحجة

العلم بالانكاح

تطلق

من ذكر من حلت زواجها في بلادها بغير ما يشاء من جوارحه لا يحل زواجها
 وقت لزومها كالمهر من اخشيدهم جنك از من باز داران لم يطلقها الا بمرأى من مهرها
 من صدق فاذا لم يطلق يبراه رجلاه عياد خرد و هم من شئ فقال ان اخذت ثمنه كذا من قاسمته
 ما في فاحتمل مكان ذلك ثمن حنطة وقع ملاق عياد مرة لان عمر من ثمن مكان اخذ ثمن كذا من
 وكانه شريك فله شريك في اخذ منه نصف كذا من رجلاه و مرة ان اقررت بمهر فان
 طلق ثم بدله ان يقر ويشهد عدل فعد عياد و جبين اما ان كان صحيحا او رجلا فان كان صحيحا
 فاحتمل ان يبيع امرأته زوجها شيئا بمقدار مهرها و هي تبرئ زوجها من مهرها و تزوج بغيرها با
 ربعية فلا تطلق لانه ما اقرها بالمهر و ان كان مريضا فلا حيلة فيه لانه لا يبيع اقراره
 بثلث المهر و رجلاه و مرة ان حلفت بطلاق فان طلق ثم قال ما في دخت اذ كانت
 طالق ان شاء الله دخت ان لا تستننا بطل جز فابطل يمين تركب له نوقا ان اقررت
 فلا عشرة درهم فامرأة طالق ثم قال بعد عشرة درهم و درهم دخت دة لا اقرارا
 بنسعة و رجلاه و امرأة ان اغسلت منك من جنابة فان طلق فجمعا وقع الطلاق و لم يقبل
 دة عند الفقة كناية عن جماع ما قلنا من فبر فصار كما نوقا ان جامعتك فان طلق و رجلاه
 قال دة ان تركت ان جماع فلان فامرأت طالق فنها و لم يمتنع ان فان كان اذ بالغا لا يقرب
 معه و بطلاق امرأته اذا كان بالغاد يقوي معه و بائع باق و قد وجد و رجلاه دابة
 يستعار فقال يا فارسية ان من يبركس ربه و فامرأت طالق فاعطى بعض الناس و من
 ناس دفع دة ما عطي كل حرة و رجلاه و مرة ثلث تعاقبات عليك تطلق ثلثا دة او وقع
 ثلث عيها و تركب ان لو قال عيها و عناق و ليك عناق و كذا و قال عيها و ليك عيها
 و ففان ثبت به نبيها و رجلاه و مرة في حانه فغضب ان ففان ثبت به نبيها و رجلاه
 مسئلة من و اد بدلك فوينها فتعالت قبل انقضاء مدة يسا الزوج ما كان حان بطلاقها
 فان اخبرانه حلف يملح و ان اخبرانه لم تحلف فان تو قوله مع يمينه لان قوله تقييد بمصلحة
 مع احتمال اجماع سابق و يحتمل بايقاع البتة بعد فعلها فيكون لقوله و رجلاه و مرة
 ان خرجت من عيها و اذ يذ فان طالق فاستاذننه لمخرج و ان عيها فان لها و لم

عالة
هذام

الطلاق

من

تخرج الي ذلك و لكنها كانت تكسر فخرجت بالباب الدار تكسر باب وقع ملاق عليها فها و رجت
 بغير اذن لانه اذن لها بالخروج الي بعض اهلها و لم يخرج الي بعض اهلها فان تركت الخروج فخرجت
 في وقت اخر الي بعض اهلها الذي اذن لها الخروج اخاف ان يقع عليها الطلاق لان هذا اذن بالخروج
 في هذه الوقت عادة فينتقيده و رجلاه و رجل قال رجل انك فعل بامرأة كذا فكانت هذه امرأة عيها و مرة
 اخرى عيها طلع خروا و استخرج متصلا فبعضا بعضا الميلة مظلمة فقال الزوج ان فعلت بامرأة
 هذه فامرأة طالق ثلثا و استمعا و اشار به الي امرأة اخرى لم يرد صاحبها ذلك فوقع على يادك
 وقع الطلاق عيها و مرة ففان لم يقع ديانة ما انقضاء دة ما ذكر عقيب ذلك المرأة انصرف هذه
 الي تلك فاهر و ما ديانة فلانه نوي ما يحتمل فادام افعي علي ناس ما لا فاكركلنه فاقطع
 ما به عيها و اشار باصبعه في كمة الي رجل اخر انه يسر عليه ففان صدق ديانة ففان قلنا و رجلاه
 حان بطلاق امرأته ان دخلا و امرأته فباعته فليكن له و استابر ما حاله من مشرد و رجلاه
 عايضا ان كان كرامة و دخلا و رجلاه و مرة منعت يمينه و ففان حان ففان منسوبة اليها
 و لم يوجد و ان كانت كرامة و دخلا و رجلاه و ففان حان ففان حان ففان حان ففان حان
 و ذكر المرأة للتقريب و قد وجد و رجلاه و مرة ففان حان ففان حان ففان حان ففان حان
 يرد عيها و وقع الطلاق و ففان حان ففان حان ففان حان ففان حان ففان حان
 ثلث دة و ففان حان ففان حان ففان حان ففان حان ففان حان ففان حان
 شريكه و اشار بكل هذه فلا يله عيها حرام من امرأة الي ما ثم ففان حان ففان حان
 و الخالفان كبير فالوجه في ذلك ان يدفع ما به الي ابنه مضاربة بنصيب قيس و اذ في ان عيها
 براه ثم ان ادبت مشارعته فاذا عملا كان يرحم ذلك لان علي ما شرعا ان الحان لم يشار اليها
 فلم يوجب شرط الحنث و حصل مقصوده و رجلاه و مرة يا فارسية ان رازرشته نويك و رجلاه
 و زبان من ان يري فان طالق ثلثا ففان حان ففان حان ففان حان ففان حان ففان حان
 لان شرط الحنث ان يزوج في سود زبانه و ان يزوج في سود زبانه و خرو في ملك فلم يوجب ففان حان
 دينا عيها و رجلاه عيها طلاق ايضا دة لم يوجب ملك زوج و ان حان المرأة ففان حان
 خبز و الطبخ و اشباه ذلك لا يقع عيها طلاق اردد شرط الحنث و رجلاه و مرة ثم قال

كذا

حان بطلاق امرأته
ان دخل دار امرأته
و باعته

عليها

رجل طلق امرأته ثم قال لها
قد طلقك بقى طليقة اخرى
بأينة

اخرى

ذكره

في حاشية كتابه بآينة ولو قال لكانت طليقة لا يقع شيء منه وتذكر ان كمال
وتذكر ان كمال قد طلق امرأته ثم قال لها قد طلقك بقى طليقة اخرى
لا يقع شيء منه صادقة في هذا الخبر فوزن مسألة الأولى من الفارسية دأبم نزل في وزان مسلم
ثانية دأبم نزل في رجل قال لمرأة اجنبية بالفارسية كرجل تزوجت كنه اوقار كرجل
توزان يا شاذي صافي فتزوج امرأة ثم تزوج مرة اخرى تطلق الأولى وثانية لانه لما
لم يقر عز في كمال اللفظ خاص فلا يتنازل مرة واحدة وقد حثت فلا يقع ثمين مرة قالت
لونها بالفارسية اي بلاه زاده فقال الزوج ان كان هو بلاه زاده فانت طالق ثانيا فذا عجل
ثمة اوجه اما ان اراد به لجانة فقولها ولم يرد شيئا واراد به المغليق فالكلام في الوجه
الثاني والاول قد مر واما في الوجه الثالث لم تطلق في حكم عدم الشرط فان علمت مرة عن
زنا وقع عليها ثلث لانه وجد شرط في حقها ولا يسعها مقام معه دأبم مطلقة ثلث
رجل يري بینه وبين امرأة كلام فقات امرأة فلهن جنة منه فقال الزوج ان كنت تريد
لجانة فامركي بيدي وعنه به اطلاق ولم يقع ثلث فقات امرأة لنفس طالت الفاقال
زوج قد خوت لم يقع عليها ثمة عندي خيفة رحمه الله فان ثلث بالثالث وقد فوس
ليها واحدة رجلا فقات له امرأة است في زوج فقال الزوج ضدقت وهو يري بذلك
طلاقا فذا عجل واما لو قال لمرأة است اي امرأة ونوي لطلاق سواء ثمة لا يقع الطلاق عند جنة
رحمة الله فذكر في كتابه رجلا بينه وبين امرأة ثلثا جرف فقات المرأة ثلث طليقات فمطلقة لها
وكان زوج عنها وكان زوج واقفا وكان ثلث فقات بيات سفار مطروحات بلا غزل وبريه
مستريح بالفارسية لاجدة فابان الزوج الفقات باصبع رجله وقال هذا طلاق عند ثلاثك
فذا عجل فقات خا عجل اما كنهان ثم ادفعه اليها باليسجعة في ثوبك رجلا ان تطلق دن هذا كذب
عنه اذا حكي زوج عن ضميره انه يمنع طلاقها عليها دن هذا محتمل رجلا قال لمرأة ان
م تزويك بديار الذي اخذته عن كيسة فانت طالق فاذا الدنانير كيسة لم يقع الطلاق عليها
لان بديار لا يتصور ان يقع اليه فامر لحنث عنها بمنزلة مسألة الكور امرأة قالت لزوج
جها انك نمت مع جارية فقال الزوج ان كنت نمت مع هذه لجارية فانت طالق فقات المرأة ان

الخاص مع

شيوخ
الاولي مع

لشجرة المازع
وشجاره اباها
تطاعوا

هناك

ماسورة

قال

كان نية هذا معنى فان قال نعم ان من الزوج معن سري ما يخلق به دطلق امرأة وان
عنه صفت امرأة لان منة قد وجد في البيمين الثاني رجل قال ان كان في بيته نار فامرأة
خالق فاذا في بيته سراج فامسألة عا ثلثة اوجه اما ان وقعت يمينه لاجل ان عني حيرة طلبوا
منه النار لم يبق قد وجد نار او خوذك او وقعت يمينه لاجل ان عني حيرة طلبوا له
الخبر او خوذك ولم يكن ثمة سبب ولا نية له في الوجه الاول فطلق دن استنفاد يحصل
بالسراج فكان مراد ابا البيمين في الوجه الثاني فطلق دن الوجه الثالث يحصل بالسراج وفي
الوجه الثالث كذلك لا يسمع نار عا الاطلاق امرأة قال عا زوجها طالق واحدة فقات
له امرأة فقات الزوج عا فذا عجل وحيث اما ان نوي شيئا ولم يقع في وجه لا يقع فهو على
ما نوي وفي الوجه الثاني لا يقع في الحكم لانه محتمل وان كان الي الوقوع اقرب رجلا وضع حجره
عبد امرأة امانة ثم اظهرها عند الاستداد فقاتها بالفارسية كرجل تزوج درهم برداشته
طلاق حسن عا وجه الاستفهام فقات امرأة مستم ثم تبين انها قد رقت خذ عا وجهين
اما ان نوي الزوج الايقاع عند حث او خويها في كبر فرفع الوجه الاول يقع عليها طلاق
وفي الوجه الثاني لا يقع لان هذا الكلام يحتمل الوجهين فيقول قول الزوج مع يمينه لانه في الكلام
محتمل في بيان ما احتمله رجلا قال لمرأة ان اذيتك فانت طالق فاشترى جارية وشربها
فذا عجل وجهين ما كان عند البيمين ما يعرف معنى الذي اليه سري ما عا ولم يكن في وجه اول
لا يطلاق لان البيمين انصرفت اليه وفي وجه الثاني فطلق دن امرأة تقول ان هذا اذيتك حتى تولى
عج يورد يتيقن دن هذا ليس باذي حقيقة فانه لا ياتم رجلا قال لمرأة بالفارسية كرجل
فذا عجل من ياتك فانت طالق ثلثا فلما اصبحا بعد طلوع الفجر فقات زوجته من زن ثوبا شم
خا عا فذا عجل وجهين اما ان نوي بذلك منع كونها امرأة لانه شيء من النصارا ولم يكن
له نية في الوجه الاول ان اخر الخلع اليها بعد طلوع الفجر فقات ثلثا لان بشره قد وجد وهو
كونها امرأة لاجل النصارا وفي الوجه الثاني اذا اخرها قبل غروب الشمس لم يطلاق دن ثوبا
بقيت في اخر النصارا فلما دخلها قبل غروب الشمس ثم تزوجها قبل غروب الشمس طقت دن ثوبا
امرأة قبل غروب الشمس ولو خلعتها قبل غروب الشمس ثم تزوجها بعد غروب الشمس لم يطلاق دن ثوبا

فيكون القول
قوله

[illegible]

والله اعلم بالصواب

طابقه بلقنه
طابقه ثلث

[illegible]

٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فكانت امرأة حريصة عن عروها لا يبيت في بيته ولا يبيت في بيت ما من

توبه في خلقه يقبل توبه في ما لا نه ذكر مسرة ما عاينه في القسم منزهة العبد بتدقيقه بالانوار

زعموا انهم بالذمة رجلا دما انت ساله وولادة مساناة من مساناة فاسد

دعا

[Faint handwritten text at the bottom of the page]

بسم الله الرحمن الرحيم

امواله و غیره

٤٠

تنشط
من بركة الميراث محله

بكر طلاق
او بكر

كلما ضربتكم

والامرؤاها
فان حشيت
خضه تبي ثم
طلعت نفسها
لم تطلق الا انها
طلعت نفسها

اترى
افلا

وفي دبره سحران قار و زوجت داري هذه كثر في القل من قاي هذا فاعترانه طالق
ثم قال اطلاق لم اذ لو من غاشيا و طلاق امراته لان في تلك مساحنة غاية شدة و الظاهر
انه يقول من قبله رجل فاد امراته ثلث تطلقا كيدك ثقات لم لا يتلحق بلسانك ثقات
ثقات من قبله لان قولهم لا تطلق بلسانك لمين يريد التلحق بلسانك فان طلاق رجل امراته
كلما ضربتكم طالق فخر بها بكف فوات الاصابع منفرجة لا تطلق ذواحدة لان اصلك
ضرب هو كفي وانه و مسد فستل ضرب و احدا وان ضربا بيد به جميعا طلقت
ثنتين من الضرب اثنتين و على هذا القياس فافهم رجل قال لا امراتك و طلاق دار فزن
فامرؤك يدرك فذمت فطلعت نفسها طلقت نفسها حين دخلت قبل ان يزل ذلك المكان
الذي سميت راحلة طلقت و اولاد طلقت نفسها بعد ما خرج الامر من بيوتهم و رجل
لامراته انت طالق كالحق او كالقيل فخذ التلقة رجعية و كذب ذكرها و عند جرائع و ط
قوله يوسف رحمة الله اما ديوف في قوله حنية و محمد بن يحيى في قوله اذا
جئت تنبيهه في قوله على ما مر في شرح الجامع بعد و يكون ياينا فخر في تلبية اية
رجوع امراته ترسيب طلاق و يمكن له نية في تلبية ثلث في ذلك انهم في النكاح
كثيرا من كبير كثر فكثر كثيرا و كثير ثلث في اوليا المرأة اذا اجتمعوا و طلبوا من
الزوج ان يطلقها فقال بكلام بينهم ثم قال الزوج ديبها ما تريد و خرج ثم طلق بوجاهة تطلق
دنه فدله برده متنويع فلا يقع بلاحتمال امراته طلاق و جهاة عند بياها كانا
في ذلك يدب فنديت نفس فقال الزوج مذكي في يرب في يرك فثلاث تطلق فثلاثا فثلاثا
الزوج قول مرة اخرب فثلاث طلقت نفس ثلثا ثم قال الزوج لم انوي بذلك طلاق ثلثا
لكم فوطا طلقت نفس بعد قوله مرة اخرب في قوله قول مرة اخرب فثلاث طلقت
نفس ثلثا و لو نفس حلي في لك فثلاث طلقت نفس ثلثا طلقت ثلثا كذب منها و اول طلق الزوج قول
مرة اخرب و افسلة انها كان قول قوله دياته و فثلاث في ذلك الذكي في يرب فثلاث
قوله في بياها رجل قال ان من زوج و مسنة امرته حرمت كافر و دية له فواي
هكذا ذكره المراد به انه اقربا دية لانهم انشا له انما على سره و لو لم ينوشيا لان اية فكذا

اذا

طلاق ملك فزدي

اهل الدنيا
العالم

اذا اقر رجل لامراته تو سه ملا في ثوان فوي طلاقا كان طلاقا ان لم ينزل منه اسهل فوسه
فلا زول احتمال الا بالنية و كذا في احتمال اقام في قوله انت بثلاث تطلقا لان ثمة بين اقر
ولا عرف منها و طهرانه بيع فينظر اليها و اقرب رجل قال جميع النساء طلاق
امراته لانها من سائر العالم المطلقة الثلث اذا تزوجت بمجبوري و طلقا فذا و جبين
ان لم يبل من الجيوب او جلت و اوت في الوجه اول دجال المزوج او دانه لم يوجب و نوح
مقيمة و احكاما في الوجه استا ان وصارت مسخرة عند ابي و مفرجة في الزفردة ثمة الدخول
حكم الشوق النسب منه و هذا لا يثبت النسب من ربي و رجل قال لا امراته امرؤك يدرك فثلاث المرأة
التي كذا في حكا اري ان طلاق ثلث في ارب هذا فثلاث المرأة ان جعلت امرؤك يدرك فثلاث
نفس لا تطلق لانها تملك فثلاث طلقت بمساة امراته طلاقا و زوجها ان طلاقا في
ان طلاقا في قرطبان فان طلاق ثلث لا تطلق ما لم يلق على انك قرطبان لانه على بلسا و مساد
الخبير ما و رجل قال لا امراته بيب باردا ذمت و نوي طلاق في دانه و بيا طلاق و طلاق
باردا ذمت حذف ثا من اخبر طلاق دانه لم ينفك اليها و رجل قال تزوجت امرأة اخرب فثلاث
فقال لم طلقت امرأة اذ في قال بانها رجعية ارمغان تزوج لم يكن تزوج بامرأة اخرب فثلاث اذ في
و لا يريد ان طلاق ثلث دانه لا يرد به و قد ربا طلاق عادة و دقا من في طلاق كذب
بسيما في طلقت دانه و ربا طلاق ربي ان امراته من ارق فثلاثا ذمت فثلاثا و جها
ان نوب الايقاع و التوقيض و لم ينوشيا في وجهه اذ في دانه اذ في و وجهه لثلاث اذ في
فثلاثا فثلاثا في وجهه لثلاثا في وجهه اذ في دانه اذ في و وجهه لثلاث اذ في
من بين ربا فلما بلغ اليه كذا طلاق خسر بباله امراته ان في عنده كذا طلاق عدم الحكاية
و استيناف طلاق و كان بكلام موصودا في طلاق بياها طلاق في دانه اذ في و وجهه لثلاث
فثلاثا فثلاثا في وجهه لثلاثا في وجهه اذ في دانه اذ في و وجهه لثلاث اذ في
البيا فلكم من بينا يساند يكون فوجها و قد مروت في ارب طلاق امراته و نوح
قال لا امراته بانها رجعية امرأته بزين و ان في ربي طلاق ثم تزوج امرأة طلقت و تزوج مرة
اخرى فثلاث لان اسم ربي طلاق و امرأة و دانه و رجل اكل خبز و جيرا فقال ان في دانه و جيرا و جيرا

شبه



الاختيار لان كلامها ليس بخواب لكلام الزوج من ابداءه جوازا لا حرمانا لمرات فاعتاد الرجل بها
ونفقة عند ما او خاها على امرها وكشفه عن ثيابها وحين امان كانت المرأة مدخولة بها او
غير مدخولة بها واختلفوا فقال الفقهاء ابو الليث رحمه الله يجوز في الدخول حين امان ان غالب من عانق
الناس اقم يريدون بالتوكيد بانطلاق النية ابو الليث رحمه الله وبه نأخذ ان هذا جواب
غير مختار فان هذا يقتضي ان لو كبر بالطلاق ~~في~~ مطلقا لا يجوز ان يركل المرأة في وقت مثلها يجر
وهذا بعيد فالنهي او كبر لا ينافي رحمه الله في موضع لا يجوز لم يذكر عند التفصيل كونه مدخولة بها
وغير مدخولة بها لانه وكلمه بالتخيير وقد اتى بالطلاق في احوالها واذكر هذا التعليل ليدرك تنويه
بين المدخولة وغير مدخولة وذكر في موضع اخر في جوابه وقال ان كانت مدخولة يجوز ان كانت غير
مدخولة كان خلافا الى شراكمه وكلمه بطلاق لا يقطع السك والطلاق بغيره مدخولة فان
نكاحا الى غيره رجاء لان امراته بعث منك تلبية فقات اشترت يقة باياد امرته ان تله بت منك
منك كناية والكناية كلها بران قوله بت فلا فكره والذب يكون من اتي مدخولة رجولة المرأة
ثم قال المصنف ان امرات فقات ما في ثمنها لم ير جند الله ايقاع لا ينع نهالت بامرته
مستناه رسول مرة في جبا قال امساها وطلقها فقات الزوج دامساها وكان المصنف ان رسول الله
عليه السلام ما عاين ظنتها زوج ثم ان امرأة نكحت ان يكون امساها بالامر او رسول الله في كذا ياربين
اما ان ادعى الزوج وكما نكح رجلا كما لم يبيع فله ان وجهه او صلح دفعه على حقها لان
انكر الزوج فيعامله بجميع فيعادل بيكده وفي وجهه ثلثي السنة عاقيمين اما ان قال الزوج انكرها
عليها في تطلقها فظنتها جاذ كما لم يطل على ان تطلقها فظنتها في القسم او خلافا لغيره ان
مطلان انما خلاص الملاق بالهر موت في المارقا وفي قسم مثل سلاق دفعه ويحبها امرأة ذلك
لزوجها خلاص الملاق في دفعه فقات الزوج بجباها ما تقات صارت كموله خلعت لان هذا جليل
لكن جوابا في جوابه رجوعا لامرته بت منك تلبية فقات لان دفعه فقات اشترت ثم قال
منك تلبية ثلثة الف درهم فقات اشترت وقال الزوج اردت به ان لا يصعد في المصنف فقات
تسليقات ويوجب عليها الاثثة الف درهم لان المصنف ثمانية والثلاثة مخرج لانه صرح بالطلاق
ولم يبدأ المخرج يلحق المصنف بذكرها من مرق من قبله رجوعا لامرته بت منك
الكناية كلها بران في الشريعت

توابع
لوكاتيان الثوب
المولى
الزم

دار خلافت دخلها يستغفر الله ولا كرامة عليه لان لم يخلف بخلاف قوله اشهدوا شهد بان
الاراء اخذ منب وانوكد ولا خبير به صاحب الكرم وسحاب الكرم نسيب فان كان الاراء
في منزله لا كذا ديت لان الخارج يودون هذا سرقة وز كان سوي ما يا على رجل في منزله لا
كل فلم يخبر صاحب الكرم ولم يكن في يده انه يخبر عنك لانه بعد سرقة فاما اذا اذنتيا كغلة
خيار زار او خبير كلما خذ دار لا يابو به لان في ان خلد به عنك لانه سرقة فاما و
يكذ كذا خرب واما خيره اذا حمل شيئا مما ذكرنا خيتيا عنك دنة سرقة عبد عنك في يدي
بن امرأة فزوجه موده وهو كاه ديت فرق بين خد وبينما ذا لوه على التزوج والعز
شرطت الدل وقد عرفت المسئلة الثانية دنة لدم رجل من انج بجمع فخر شيئا من قساق
او غيره مما حملت تركه ديت فرق بين هذا وبين ان حملت خمد ما من الفرقان الشر كمن
بالعقد في تركه فصار الحالت عامة معه فاما ان كمن بعد عاده فانه لا يرجع بالجمعة
الدي ولو حلت فيشارك فلانا فشارك ديت دنة لم يشاء له كاه رجس من لا يقبله فاقبل
او رجس تكلموا فيه قال اجنهم ديت وقال يعني من ان خلد ليعمل على قبيل امرأة ديت دنة
وجه خاتمة والخاتمة العتري يعني باقرية فهو كاهان مؤدانه يصل بين رجل يعني
بغيره وان قد يعني باقرية فهو كاهان كدنه ديت دنة مطلقا لانه ديتنام الناس من
القبيل الا لا يبريه لوجه رجل خلف لا يذو رة انا حيا وميتا فشيخ جنازة كدنه ان
زار قبره ديت هو الخترة ديت زيارة ميت بزيارة قبره حرقا لا بتشييع جنازة ديت ان
حسرت في هذا بيت عمارة فامرأة مات حارب سايبا بينه وبين بارة فخذ بيت فساو قد
به عمارة بيت جنازة لانه لا عبرة لارادة مع حقيقة حلة خد كاه رجل قال ديت من
هذا لم فلله بيان ستدق سرقة راحم خبازم اراد ان يتصدق بقيمة ديت ستدق بالخبر
بارك ديت في القيمة ديت دنة فاني جابر رجل قال ان خست شيئا من فلان فامرت امرأة
امرأة اخرب بذلك فتا خست بيينا ثم خست تلك امرأة ديت دنة ديت دنة لا يمين
مع قود وان كان ما خست ان لا يبعد ما دام فلان في هذه البلدة وفلان في هذه البلدة

مع شريكه
على قبيل
الرجل يثبت
وان عقد البين
٤

ويعتقد أولا خاصة
فان الزيادة لا يلحق به
يعتقد على شيئا ثم سكت ثم زاد في عينه شيئا
بناء عليه وجميع عن محمد سلمة اذا عقد الرجل

ثم افتقدوا عاد عليهم من سد الاجر ولا نهم صاروا خال الوادي اليميم لا يجوز لانهم صاروا
جناسا من كذا كذا الي مكاتيب ثم ردوا في ترق دوايم اغنياء ثم كثروا ثانيا
ثم احاد عليهم لم يزلوا قننا رجل قنن دابة كوت مادمت في هذه الدار فموت ما كان ساكنا
وبعد لا ينفك عن كونه لا بالاشغال على وجهه بطنه يستكن في قوته مادمت سبارة عما سكت
تدري من هذه غلبة ومواسنة فلو انتقل منها لكان في فيها شئ من حبيبها وقد عند حبيبة
رحمة الله بنى ساكنا عند ابن وسف رحمه الله لا وهي من مساكن المبصرة في تقيته او تقيته
وه يقول في وصف نازح عذرا في نخل كذا يا اما اذا كان في سبيل غيره او كان نخل كبير
سكن مع بيه او كانت امرأة خديت ان لا تسكن في الدار فخرج بنفسه وترك قننا في الدار
في سكن في سبيل كذا اذا كانت ايميم بالعبودية اما اذا كان في نخلية في خرج
نية لا يورد من ثلثي الدار كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
تقدمت بدريتم في نخلية كذا في نخلية كذا في نخلية كذا في نخلية كذا في نخلية كذا
حاصلنا غلب كل فرد ثم في كل شجرة عيادة وليس عليه في نفس واحد الاثر من درهم في كل
مقدون في كل شرب واحد ووقال كلما في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
مرارة نخل لا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
او من نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
من سواه ففد كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
ما وحدثت كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
صلح ما في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
وكان في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
الدار في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا

في كل وقت
هكذا

لان في الاول اليميم وقع على الباب وفي الوجه الثاني على موضع نخل رجل من ديارهم ثم يقرأ
ولا يثبت في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
ولا يثبت في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
الزانية فاختار انه يثبت في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
اراد بالثلج وقروح الثلج او وقروح الثلج او لم يثبت في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
الثلج ووقته اول شهر الذي يقال يا غارسية اذ ردت الوجه الثاني اليميم على حقيقته وقروح
الثلج ان يكون في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
الثلج او على حقيقته وفي الوجه الثاني اليميم على وقت وقروح كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
الموافقة براد ما في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
فان تزوج بمثل هذه المرأة قبل وقروح الثلج او قبل دمود الوقت على حسب ما قلنا الزمنا وادنا
رجل حلف وقال يا غارسية كي سجن تكوني بان في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
لا وقت وقروح الثلج في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
الثلج في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
لا يثبت في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
حنت لا يثبت في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
اليميم يوسف رحمه الله فاجاب بما قلنا فخرج اليها فخرج اليها فخرج اليها فخرج اليها فخرج اليها
مثل هذا الا باير سف ورجل خرج مع الوالي فخرج اليها فخرج اليها فخرج اليها فخرج اليها فخرج اليها
لذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
بينه وبين ابنته جت من نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
كاه ارحم في دارم فوجدته ان نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا
تبارك وتعالى انه لا يثبت في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا في نخل كذا

كذي
ف
ذلك

هذه
ندخل لا تحت
فان كان عليكما
تحت لانه اذا
عليكما فنبهه بالتول
وانا عليكما فنبه
بالتول

لا بد من
فلا نام

لوقاں

قَالَ يٰٓأَحَدُهُمَا

شما جوان
لبر مایه
خاص
عیر

[illegible]

1021

رجل اخذ السمطين

دار فلاحه فد خدیجه دارها
رجل حلقه لا بدخل

[illegible]

طینت ۴

اللازم

رجل حلق لا يشرب شاي

٧٢

21

برای این که در عالم جان
و کونیه ایست

کلام عام

[illegible]

فانا محمود ولا
لما يكفر
رجل له علم رجل دين
خلف الطالب
جنبه

و لم يوجد شيء
من هذه الدنيا
يسمى

22

[illegible]

اذا قلتم

نکاح

الثلاثين أو الثلث

مستطاب

۱۳۰۰

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ

مقدار زحانه لان الذعاب كان له عند اذ اسمى المطهورة فان لم يتم يتروا في جبر مثله في حصة
فلا ياوزيه ما سبق ذكره من حخته ه امير اسكر ارش حوب اذا بت رسو الي ملك مد
فابا زك مدو ورسوله جايزة فاخر جفا فو المرسو له خاصة لانه ملله لانه لم يتم رجة
ولا رجة ه وواحد ي ذكر عدو الي امير اسكر فاراد الامير ان عونه من اغنية جاز
محل قيمته وزيادة قيمته ه هدية لجميع العسكر لانه اهدى اليه لكونه امير وما اهدى اليه
لكونه امير لجميع اسكره فيجوز ان يتحقق بالمثل واما اراد الخروج الي عدو وعلهم دين يجوز
عام يقتضيه فان لم يكن عنده وفي لا يجوز الا باذن العزم لانه تعلق به حق عزيم بان ان
بالا فيل فان غلبا انه لا يجوز اذ باذنها وان كان غير اذنه لا يجوز الا باذن طالبه
لان في وجه الاول تعلق به حقها وفي الوجه الثاني تعلق به حقها بذا باس فله البيل
ان يبر وجهه فخر بجماع الناس اذ اعلنت قبل للمو ه اذا جعل الاجراس على ذيل نجاة
في ان اتي فقال يا غار سبعة بر كستوان لان فيه تنفير وتزيب للمو ه فلم يرد في ان
جعل لبراسه اعناق البكة غير التي عليها اذ قال احبذ الاكلان مني فغلبه
ابوالميت رحمه الله واما اورد المصنف دبراس فاما ان اساق اعناق في جمل يد اياها باس
به يرد به نوع لا يسمي من ساء اذا سلبه ه راعم مما قيل في ما في باس ه ان من غنق
عن النهر لبا س ما يستمر رجل حيان ليوق باليدود عوفه لحر وبرد واما طرية ليرودنه
تشبيهه بكعبة ه ولباس بان يبنو نخ بيت جاسر يدي بار وفرن زديان وبنو جيلها
وذي نام عليها ولذا الاواف الذعب التجرك لا يشرب فيها من عليه محمد رحمه الله تعالى
به والانتفاع باس سرير والفرش المفرد ونومه بالاولا في الشرب ه مسلمة حمز نش رجل زفة
وامراق حمز علي اصيل حسية لا يفتن لحمه وبينهم فرق اما اذ افانه ليس منقووم وانشا لانه
منقووم وبينهم الا ان في عدو لا سام يرب ذلك في باس بل يكون دنة عليه لانه مختلف فيه
هذا المصنف اذ انهم مع المهر والمفرد ولا اسلام يمنع ان ارادوا او قتل رجل زده بين
الان يكون اما عا يرب ذلك فلا يبين لانه مختلف فيه ه الاسبيلا اكل ربه ان عليه زان ربه

حصه ۷

23

کائنات

لا يجوز الا باليد
بإذن الطالب

الاسماء

العدو ٤

الملك

تذکرہ

سنة ١٢٠٠

المعروف والمجهول

لايفه ٢١

九

روشنی

سب النافوس
وخدمه

الولد

2

علي تشابة يرد عليا في نفسه كان جواب فحول جواب في ستم وروان تلج رجاء
 فبات المبتدأ وما يترتب عليه جنة ولا يشق منه فرق بين له وبين له ان مات فافترقت
 فافترقت واما لا يولد كيشن جنسا وانزل في سنة ادول اياها سمة دليا
 وعمراد في سياتر حرمة دن وسر سة السلة الشابة ده وديان احسا بيلم اول
 كان مردن بجاي وكذي بك الشبيان ان كان صاحب الشبيان دن كدوة وديان
 بار مينا بيلم لعلمة ان فيه عنده وديان شتب ان شتب الطل من النبات دنم ان
 فيه اول من بولت عليه صياحه سيرة ام غير ظاهر ديان ددو احشيان عليه سة ساله
 سلم دوز دكر اذ باع الحسن من ثمة سنة لانه دجله واداره الكثير فذ ك سواة دهر
 يوم اضيق صولة بيد دلم موكره فيه وابتاع الحذر ان دكره ان يستحق ان لا يفرق ان
 الامساك ليس واجب لكنه مستحب ديان اسفره جرم جرد باو الشاة في خسل بوجله
 ديباع وان كان احشام يوم وروم يوم في البعرة شى صلب لا يلتزم ان اجاسات ولا تقاد
 حجة من قدر فارة اذا سقط من فارورة دهر او حنة فخر الحنة يوم ان ان شاة
 فانه شافى عن الطبع لانه ديان بقره لانه سوة حسنة بعد ستر شاة منهم من كوت
 المختار انه ديان له ان كرا حية كان لانه بر من جرد ان شاة رسل فيكون تشابة
 والان زاعز الحنة رجاء حنة حاتم سنة وجو سنة من تيب او فيروز او باقوت وفتش
 عليه اسمه وما يولد من اسمائه قاي ديان لانه قامد حاتم في حاتم غير كبير ويغفر
 يلد حاتم فالحسن البسر وديس خير كد ديس ينج لانه فيه تشبيه لروافذه ولف
 الشجر اذا سقط في مرقى اياهم الحيف في بيع في انش من شان شياءه غير ان
 صاحبه قد ذل في دج من امان حاتم شاة ينفقه بوزقه واثوت شاة او ديمتق في دن
 ليس انيا زوا الشاة ينم لانه من شاة لانه الوجه الثاني ان يلد زوا الشاة ينم
 لانه بمنزلة السوقي ان اسرق عن ابيه ثمرات اوده وحوارته دجوا دنه في اخره واثم في
 المنة فاعدهم لودنه ان دين تنقل به واما لا تبالسرة فلانه حسن شاة واثم
 تدان على حردين ما طله من خدة واثم ديان ديان ديان الى وشت وشم

التنظيم

كثرة ذكر مجلسه وادركه من يصدق قبل يرد في مجرأ بعد ما حي منه مسامحة
 به زه نيفا وليس بينهما مخالفة غير ما جرد بينهما من جهة تجارة في انه ان يذوق الله
 عذب من يرد قد يدباني برفق حتى ما يداقنا في الدين امرأة في بلينا وار قد خرج حديثه
 وفيه في حروفه ما في كيف تخلص منه فيلحن ما وند لغزرا ان مكنا ان ياخذ شيئا يملين فينا في كل
 من حنا في عينه مينها عن يسارها واما وسادة وشيا يمكن ان اسوة لان
 بين حق الله تعالى وبين من تولد ممن ويكره وضع املحة على الخبز في بيت الخنا في الخبز
 وكان وضعه على حرة على خبز وضد قان بولقا سم خنار رعماسه اجدنية الذهب الي
 شيانة سوب ان مر بره املحة من خبزه ويكره وضعه في السكين بالخبز لانه يستخاف
 بالخبز ويكره ويضع خبزه جنب القمعة ليستوي بقعة وقد يكره فليق خبز
 عايز من مراقنا بان وضعه حيث دجلقه لادب في خنا ليدري قبل القمعة في يد باشباب
 ثم باشير وذا عند دمسع بالمدوي لكان يترك يمين ليكون ثرا فيسلك قباوت لادب لادب
 في الفل بعد العلم ان يدب باشير ثم ميسع بالمدوي لكان ثرا فيسلك قباوت لادب لادب
 السنة ان فيسلك لادب قبل عماره ووه رجله ودر سرقا في مقبرة فوه في وجن مان
 وفيه حرره في سرقا في مقبرة في مقبرة فوه في وجن مان وفيه حرره في سرقا في مقبرة
 ووه في سرقا في مقبرة في مقبرة فوه في وجن مان وفيه حرره في سرقا في مقبرة
 عن عبد منقذ من انه قال ان جلس على حجر احب في من اجله في الله وبس الثياب
 لجهلة بجان اذا كان دينك كره في شبر حرره وتفسير ذلك يكون وضعها اما قبلها وكذب
 وباسر مع المال اذا كان مزحاة في دينك كره في عراين ودينه به حقوق اسفل
 فيه في ثوبه وحياته في مناخره في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
 جدا ايضا انه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
 لا يمان في ووه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
 في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه
 في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه في ثوبه

121

وقال الشيخ الامام
تردي رحمه الله عوف من باب الاثن والاحسن جواب احد بن مضي سكون
هذا للسنة احسن وجاها اخر طرأ على من شرب فمات اسفة قد اضر عترة لا يكون ذهابا يات
وقسمنا له اهل العترة والخمسة موجودة في عترة وهذا هو الحاصل بالطلاق احدث قاي في كتاب وذكر
او قيل له بكم شربيت هذا احد فقاي ياتية وقد اشترية بما يتبين ذلك ان ذهابا وده ان بالطلاق
و شتان لاحسن لانه اشترية بما يتبين ان ذهابا وده ان بالطلاق احدث قاي في كتاب وذكر
اجتمع من ذلك عو كثير فخذ جيبين اما ان ترك صاحب ارا ذلك على وجه الاباحة او لا يكن
ربما اتبعه وكان من رايه ان يجمع في وجه الاول كل من خذ من اياه لانه مباح وفي وجه الثاني
صاحب الاول اويده له والدارة اخرى ساني من المسئلة في باب المقتلة واما الثاني فانه
من يور قبل ان تلخ فيه الروح لانه لا يثبت في اسم ميت من ربي فخرج من ذلك
رجل متاجر جال يهرب الجبل في نحو دجوز لانه محبته وان كان يفرق وسقائه يور
لانه ضاحك و ضرر من غير اذي وفيه من حال الحرب ذوقه شيئا من حب كامن مع ربه فله
والراحلة ويخبر الختان لا بعد بين لان الجهاد عند تغيير حاله فرض جيب مسجد اذ ضاق
على الناس وجنبه ارض الجليل من رعيه بالبيعة كراما روي عن عمر بن الخطاب عنه و نجاة في
مسجد احرام حين ضاق اخذوا رشا بكره من صحابا بالبيعة وزدوا في الحبس وجرده وحزن
المسيح في منه رجل مرة من ما ينفقه ان ينفقه ان ينفقه ان ينفقه ان ينفقه ان ينفقه ان ينفقه
شيا من لان الشيطان بل في جماعة مباح بشرط الاتصاف فانه حبسوا رعيه رجل فقال سيد ميك
فخذ اياه وجيبين اما ان سمى فقال عليك يا ابي اوه ايسم في وجه اوله اذ اباب غير راي لا يثبت
فمن عن يده سلم عليه فاسمه وفي اوجه نقل بيته من نسبه في شديدة اليه فله فله فله
باب الكرامة في منه اذ راه هذا كره ان يشيرون اليه لان اهل جبالية كانوا يفعلون
لذا ان اشمية باسمه يدكر ما في اياه بهانه به زكره ولا يستعمله لسلوك حاله مشايخ
فيه في اديان ديعر حرة ساميات ووقوت في جبالية اشهره في ديعر حرة ساميات
لله يبق بسناود نقتة ثوب في الشام الخاتون في اذ زارت في يمشي بارت في الشام في اذ
كان الولد ميتا وداي يعلو ويرب الناس في ديعر حرة ساميات في يمشي بارت في الشام في اذ

لا تخف
الشيخ
الشيخ
الشيخ

دارین بین
دعوت

في فلا حنة فادخلها المربطة في ذلك هناك وجعل تحت الباب حصة من ثوبه
 لا لا ضمان عليه لانه غير مضيح رجل عث اجبره الي رجل يستعير دابة
 عباة فسقطت في الطريق فخذ علي وجهين اما ان علم ان هذا سقطت من عثي الاجير او لا
 في الوجه الاول الضمان عليه خاصة لانه هو المتبع وفي الوجه الثاني ضمان علي احد
 استعار شابا يتيما فوجده في كتاب حنفا فخذ علي وجهين اما ان علم ان صاحب الكتاب يكره
 او لا يكره في الوجه الاول ينبغي ان يبيح له ان يبيع له في مكر الغير بغير اذنه وفي الوجه الثاني
 ان اصلحه جاز لانه ما دون دلالة فلو لم يفعل الاثم عليه لان اصلاح غيره واجب عليه بل
 استعار كتابا ففقد صاحب الكتاب فقال له بالكتاب ان لم يكن له ايمن من وجوده لا يحمل
 عليه وان لم يمت من وجوده ليس فعليه الضمان لكن في التقصيص في ظاهر رواية ترقى
 كتاب انه اذا اخبره الرد اخبر بالضياع فان عليه الضمان لانه من افضح رجل ان يسكن في
 بيت واحد من احد من اهل البيت فاستعار احد من اهل بيته شيئا ففقد فبالرد فقتل
 المستعير وصنعتهما في الدافع الذي زاولت وانكر المعير فان كان البيت شاي بها لضمان
 عليه وان لم يثبت الرد لم يبرر المستعير مضيحا بالوضع في الطاق لا يضره رجل في ثوب
 عارية رجل فطلب رقب الثوب ثوبه فقتل المستعير نعم ادفع ووفى في الدين حتى مضى عليه شهر
 ثم سرق في المستعير ففقد ما له وجهين اما ان كان المستعير عابرا عن الرد وقت المثل او كان
 قادرا في الوجه الاول لضمان عليه وفي الوجه الثاني المسألة على اربعة اقسام اما ان نقل المستعير
 على حدة فلم يضره على الحنة والرضا وسكت انه نقلها او قال لا بارح في القسم الاول ايضين
 دونه وجب الرد وفي القسم الثاني ان يواب في وجوب الرد بالطلب في المستعير وهو انما استعان في قسم
 الثالث لضمان عليه لانه استقر وجوب الرد رجل استعار من رجل دابة فاستقر له ثم نزلت
 في المرق ففقد ما له وجهين اما ان علم ان المستعير يكره بكونه في يده ووجه كما هو عادة
 عين المالك سابقا ولم يعلم ذلك من قبل فان العادة مشفوعة في الوجه الاول لا يضره تركه
 في المرق باذنه وفي الوجه الثاني ينبغي ان لا يضره تركه رجل عابرا عن الرد عارية فقتل
 له المستعير حنك غدا فاما ان اخذها المستعير في الرد بغير اذنه صاحبها واستعمله وقاتل في يده

يفعل الاثم
 عليه

ع
 2
 9
 يحن

المبرح
 التلق يري
 التلق يري

ضمن لانه اخذ بغيره ولورده فمات منه ضمان عليه لانه بالرد يبري من ضمانه ورجل دخل
 الحمام وانتمى فقتل الحمام وانكرت لضمان عليه وكان اذا اخذ كونه فقتل فقتل
 وانكرت ضمان عليه لانه عارية في يده **باب العارية بعلامة العتق رجل استعار**
من رجل رقة ففقد ما له وجهين اما ان علم ان هذا سقطت من عثي الاجير او لا
 في الوجه الاول الضمان عليه خاصة لانه هو المتبع وفي الوجه الثاني ضمان علي احد
 استعار شابا يتيما فوجده في كتاب حنفا فخذ علي وجهين اما ان علم ان صاحب الكتاب يكره
 او لا يكره في الوجه الاول ينبغي ان يبيح له ان يبيع له في مكر الغير بغير اذنه وفي الوجه الثاني
 ان اصلحه جاز لانه ما دون دلالة فلو لم يفعل الاثم عليه لان اصلاح غيره واجب عليه بل
 استعار كتابا ففقد صاحب الكتاب فقال له بالكتاب ان لم يكن له ايمن من وجوده لا يحمل
 عليه وان لم يمت من وجوده ليس فعليه الضمان لكن في التقصيص في ظاهر رواية ترقى
 كتاب انه اذا اخبره الرد اخبر بالضياع فان عليه الضمان لانه من افضح رجل ان يسكن في
 بيت واحد من احد من اهل البيت فاستعار احد من اهل بيته شيئا ففقد فبالرد فقتل
 المستعير وصنعتهما في الدافع الذي زاولت وانكر المعير فان كان البيت شاي بها لضمان
 عليه وان لم يثبت الرد لم يبرر المستعير مضيحا بالوضع في الطاق لا يضره رجل في ثوب
 عارية رجل فطلب رقب الثوب ثوبه فقتل المستعير نعم ادفع ووفى في الدين حتى مضى عليه شهر
 ثم سرق في المستعير ففقد ما له وجهين اما ان كان المستعير عابرا عن الرد وقت المثل او كان
 قادرا في الوجه الاول لضمان عليه وفي الوجه الثاني المسألة على اربعة اقسام اما ان نقل المستعير
 على حدة فلم يضره على الحنة والرضا وسكت انه نقلها او قال لا بارح في القسم الاول ايضين
 دونه وجب الرد وفي القسم الثاني ان يواب في وجوب الرد بالطلب في المستعير وهو انما استعان في قسم
 الثالث لضمان عليه لانه استقر وجوب الرد رجل استعار من رجل دابة فاستقر له ثم نزلت
 في المرق ففقد ما له وجهين اما ان علم ان المستعير يكره بكونه في يده ووجه كما هو عادة
 عين المالك سابقا ولم يعلم ذلك من قبل فان العادة مشفوعة في الوجه الاول لا يضره تركه
 في المرق باذنه وفي الوجه الثاني ينبغي ان لا يضره تركه رجل عابرا عن الرد عارية فقتل
 له المستعير حنك غدا فاما ان اخذها المستعير في الرد بغير اذنه صاحبها واستعمله وقاتل في يده

الكور
 او جوق

المبرح
 التلق يري
 التلق يري

غير من ينضم منه ما ذواته في شريكه والظن ان التيقن بالموقف يكون حلالا
 لانه لو لم يدخ لفسد اللحم فكان الامر بالحفظ اذا بالذبح دلالة وفي وجه الثاني ينضم سواء
 يروح حيوة او لا يروح لانه انما يدخ بالاذن بالذبح هذا هو المختار فعلى هذا من ذبح
 شاة انسان فبروح حيوة ينضم من المختار والراح والنصار ان الذبح لا ينضم منه شيء
 ما يدخ بالاذن وهو اذا مر بالذبح وجده من لحمه على رجل يدرهم فاذا ذبحها حسنته
 كان لشريكه ان يشاركه فيه وفي معرفة قائله ان الحية لو وقع الشريك على من عليه
 يدخ به مقدار حسنته ويقبض هو ثم يبيد الخريم عن حسنته ورجلان اشتركا فاشترى اقمصة
 ثم قالا لا يجوزهما اعملا بالشركة وغاب فعلاهما بالامانة فما اجتهه ففعل للعامل هو
 فنام من القيمة نصيب شريكه لان قوله لا اعمل معك بالشركة بمنزلة قوله فاشتركتك الشركة
 واحدا للشريكين لا افصح الشركة ومال الشركة امتعة يبيع الفصح هو المختار في هذه المنازعة
 فان شاة لا يبيع الفصح وموضع الفرق المبسوطة معلما ان اشتركا في الحية البيضا وتعليم القرآن
 وتعليم الكتابة ما حكى من الجواب للفتوى فهو جاز لان هذه شركة في عمل يجوز الاستحار
 عليه فيحوز الشركة كسائر الاعمال ورجلان اشتركا شركة العنان على ان يبعها بالاندر النسبة
 ثم ذبحا احدهما صاحبه عن بيع النسبة جاز نصيبه فلهذا في انكار الفقيه ابو الليث يراه
 لان لا بد ان اشتركا في هذا الشرا جاز في ذلك في انهما احد الشريكين اذا كان يقول
 لصاحبه اخبرني اني ساور ولا جاوز عنه فجاز وروى مالك المال ضمن حصته شريكه لانه تمل حصته
 شريكه فيبرأ منه ثم ذكر صاحب الكتاب فقيها بالبيت بحمد الله هنا ما يرد لا يلحق بهذا الكتاب
 ونذكر في كتاب التسمية من هذا الكتاب **باب الشركة** بعلامه في العرف رجل قال لا اشترى
 هذا يوم من اواح التجارة من بين وبينك وقال الاخر نعم فوجلا بوزن الا ان قالوا انهما
 لصاحبه من هذه الشركة في الشرا والشركة في الشرا جازة وليس لواحد منهما ان يبيع حصة الاخر
 مما اشترى الا باذن صاحبه لا كما اشترى في الشرا في البيع وكذلك قال ما اشترى من الدقيق
 فهو بيني وبينك لما قلنا وان قال اشترى بحد فهو بيني وبينه كان فاسدا ففرق بين هذه المسئلة
 وبين مسئلة ان الفرق ان المسئلة الاولى شركة ذاك وذاك وتوجب التوجه في الشرا جاز في فرق

بنى هذا وبينما اذا قال ان اشترى من يدرجه في الفخو حراسا ما فهو بيني وبينك جاز
 والفرق ان التوكيد بحد حصر في حد واحد شريك العنان ان قوله لا اشترى من يدرجه
 الا بوزن التجار لهما لزمه خاصه لان الاستقراض ليس تجارا فافان ذبح ما في احد منهما ما
 حبه بالاسئلة عليه لزمه خاصه ايضا حتى ان المقتضى ان يخذ منه وليس ان يروح على
 شريكه هو الصحيح لان التوكيد بالاستقراض باطل فصار الاذن وعدم الاذن سواء ورجل قال
 لا اشترى ببارية في كل من فلم يقل المأمور نعم ولم يقل دحية ذهب اشترى فامسلة على المسئلة
 اوجه اما ان قال عند الشراء اشهدوا اني اشترى هذا الفان او قال اشهدوا اني اشترى هذا
 لنفسه او لم يقل شيئا ففي الوجه الاول كان لا مولا له من الية قبول او طاعة وفي الوجه الثاني
 دونه من الية رد الوكالة وفي الوجه الثالث اذ انما بعد ذلك اشترى بينهما فلان ففعل على
 فتمين اما ان قال قبل ان يملك وتكونه ما عيب او قال بعد ما ملك او حدث بها عيب
 ففي القسم الاول بعيد لان غير متهم وفي القسم الثاني لانه متهم اذا اشترى الرجلان
 وقالا اشترى قليل وكثير من انواع التجارة كل ما يبيع ذلك براه وبشرك بالنقد و
 النسبة فارزق اسم بينهما فذه شركة عنان لا شركة منا ومنه لان لشركة لنا
 ومنه شرايه فلا يثبت تلك الشركة الا بلفظ المفاوضة او بالتسمية من الجميع شرايهما
 ولم يوجده رجل اشترى بحد فقال له رجل شركت في بيعه فاشترى ثم جاء اخر فقال شركت في
 شوكه ففعل على جميعين اما ان علمه الثاني ففعل على الاول ولم يعلم في الوجه الاول على جميع
 بعد لانه طلب منه الاشراك في التسمية ونسبته لنفسه وفي الوجه الثاني له شريك بعد
 لانه طلب منه الاشراك في التسمية فيكون بالمال لنفسه وللآخر دية رجل لنفسه فيبيع لنفسه
 له ومنع المشتري من يمين رجل قال لا اشترى بحد من بيني وبينك فقال المأمور نعم
 ثم ذهب واشترى ففعل على جميعين اما ان طاقا ثلث بغير محصر من الاول والثاني او
 محصرهما ففي الوجه الاول الجواب بين الامر الاول والثاني ولاش ثلث وفي المشتري لانه قبل و
 طاعة من اذنه لنفسه وعن الثاني في لنفس الثاني لانه لا يملك امره نفسه عن طاعة اول
 من غير علم فلم يبيع فهو في ثلث التي لم يسمع بحد و طاعة الاول والثاني ففعل رد ولا لهما

وهو الرد وطلعتا منهما من بين يميني رجل ثالث اشركتكم في هذا العبد
 ولم تجزوا حبه صار نصيبه بينهما نصفان ففرق بين هذا وبين البيع فانه لو كان بيعا
 نفذ البيع في نصيبه مع العبد والفرق ان في المسئلة ان هذا هو الشرك فلا حصار نصيب
 جميعه له لا يفتقر الشراكة ولا كونه في شركة المفادضة اذا قال لثلاثة انا اريد ان اشرك
 في الجارية وقال لنفسه خاسه فشكلت شركه فاشترى بها لا يكون له مالم يقاتل به ففرق
 بينه وبينها اذا قال اخراشترى جارية بكذا فقبل الوكيل ثم جاء الوكيل الى الموكر وقال
 اني اريد ان اشترى هذه الجارية لنفسه فشكلت الموكر ثم اشترى بها حيث يكون له والفرق ان
 اذ لم يتفاد نصيبه لم يكن يعجب المفادضة الا برضا حاسبه وفي الرضا احتما الوكيل ما شر
 يملك عز نفسه بعلم الموكر في موقل ولم يرد في وجهه ثلثة فليسوا شركا
 تقبلوا اعم من رجل ثم جاء واحد وعمره كلفه فله ثلث الاجر ودر ش لا خرب فيهم مالم
 يكونوا شركا فان على كل واحد منهم ثلث العمل ثلث فاذا عمل الطلحان مشغولان في ثلثين
 فلا يستحق الاجر **كتاب السيد والذبايح والاصححة باب السيد والذبايح**
 بعد مئة النور رجل ذبح شاة وقال لجليها سم واسم محمد لا فعل ذبايح اخبر الله به
 وقال لسم به ومحمد رسول الله فذبحه على وجهين اما ان قال بالحرف او بالرفع ففي الوجه
 الاول ذبايح والوجه الثاني الذي الاول ان لا يفعل لما بينه وقال اسم الله صلى الله عليه
 محمد خيرا كان ادوي ان لا يفعل ذلك لانه انما هو جريد التسمية رجاء قال اسم الله وباسم
 فلا ذبايح هو المختار لما قلنا في المسئلة الاولى خص السنور اذا كان فيه من ذبحه او ذبح
 لغرضه باس يد الذابح فالتسمية لا تفسد ذبايح من ذبحه من ذبحه فامر رجلا
 بذبحه فاذ ذبحه وقال توك بسم الله عمر ايعوم الذابح قيمة الاصححة لا يجمعها
 ميتة ويشترى قيمتها اخرى فخير مما يتصدق في لحمها وذا طهر هذا اذا طهر اللحم
 باقيا اما اذا لم يكن باقيا يتصدق في قيمتها على السماكين لان القيمة قائم مقام الاصححة
 ولو طارت الاصححة باقية ومضى الى اللحم فخره رفق بها فذكر في هذا رجل اشترى كسدة في لحمه
 عن ابويه فبذلها لحم ملكه فقد تشبهت بماله عن ابويه والصرف في الموتى فاذ ذبح رجل ذبح

منفعة

تصدق بكمه

وقال بسم الله لم يشك المأثور من بين يميني اما ان قد ذبح واسم الله تعالى ولم يقصد تقدم
 توكا ما وقع في ذبحه والوجه الثاني لا يجل لان في الوجه الاول قصد التسمية و
 العرب في ذبح ذواتهم صرفا ترحيما وفي الوجه الثاني لم يقصد التسمية فلا يجل وفي ذبح
 يجوز بيع جلد الاخنزير لان الذبح يظهر جلد كالبابغ وجلده ماعد الاخنزير بغيره ارباع
 فيظهر بالذكاة وكذا لحمه طاهر والذبح المأثور في المأثور مع ذاك اللحم يجوز وجعل
 حتى شاة نفسه عن غيره لم تجز سواها ان ياره او يعجز امره لانه لا يمكن تسمية الشاة
 الا باثبات الملكة في الشاة ولم يثبت الا بالقبض ولم يوجد قبض لا مر لا بنفسه ولا غايه
 احضا بن آدم مكروه لانه لا يتعلق به منفعة مشروعة ولهذا المذبح كرهوا كسب من
 كسبه تحصل بالمخالطة بالسوان رجل ذبح شاة وسمي هذا على ثلثة اوجه اما ان اراد به
 التسمية على الذبيح او اراد به غير التسمية على الذبيح او لم يكن له نية ففي الوجه الاول اخل
 لانه انما امر به وفي الوجه الثاني لا يجل لانه ذبايح ما سوي لان المأثور به ذبايح الله تعالى
 على الذبيح قال الله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولم يذكر عليه فصار نظيره ذبايح
 الانسان الاذ يقال الموزن الله اكبر فقد حواه الكبر ولم يرد به افتتاح الصلوة لم يشر
 في الصلوة هذا اذا لم يرد التسمية بالذبيحة واراد التسمية بغير الذبيحة فلا ذبايح
 ولم يجز النية لجل لانه تسمية الذبيحة فاهوا ما لم يوجد نية التحرف عنها في الانسان
 والفاخته والعق دباس لانه ليس يذبح من السباع وذبح من ذبحه في الذبيحة
 سيد افوق من مجوس مقدما يقدر على ذبحه فوات لم يجل لانه قادر على ذبحه بتقديم
 الاسلام فلم يثبت بالذكاة الاضطراري السيد اذا بقى فيه من ذبحة مقدما يذبح في الذبح
 بعد ذبح الطام في اربع مواضع احداها شاة اذا امرت وذبح في سلق من الذبحة ما ذبح
 المذبح بعد الذبح والثاني اذا قطع الذب بغير شاة وبقى من ذبحة مقدما يذبح في الذبح
 بعد الذبح والثالث الذب المذبح المرسل اذا ذبح السيد فاساب وخرج من ذبحة مقدما يذبح في الذبح
 في المذبح فاذ ذبح المذبح والذبح اذا ذبح من ذبحة مقدما يذبح في الذبح
 المذبح بعد الذبح فاساب اخر وقتله وفي المذبح الاول والثاني ذبح في ذبحه

نكاحا و ثبات علي وجهه مقتضاها فيظهر من ذلك ان الشبهة بخلاف ما تقدم لانه اذا قيل ان يوم
 اثنا عشر تين في وقت واحدة باقى ذكره في مساهة شبيهة بالاسماء في كل الفقد و شرحه
 ثنائيتان بين رجلين فيهما على نية تسكهما اجزاها فرق بين هذا وبين عبد بن رجلين اعتقا
 من ان كفارة ثمانية اجوز و الفرق ان خير علي عتقها في الشاة جزوي فاما من حق كل واحد
 منها في الشاة و لا يكون ارفق **باب التمييز والذبايح والاصح في العلامة العينية**
 سمكة جفت في ماء و بعضها على در من مئة فيوز على وجهين اما ان كان الرأس خارج ماء و
 خذ الما في وجه الاول كان في ماء بسبب وفي وجه الثاني فمسلة على ثلاثة قياسا ما ان
 كان على در من قل من نصف او نصف واحد من المشرق في القسم الاول و الثاني في بوط
 في وضع الشمس في الماء فيكون الموت باقية فيه فصار منزلة اسمك لطافي و في قسم ثالث
 اعطى لاكثر حكمه على فصار كما لو كان في الماء في رجل اشترى سمكة في خبز فاشترى
 فيها ثمنها مشرب ثم ناول البائع خبزه وقال خذ ما في الخبزات سمكة اخرب فاباها فافا
 مساهة علي وجهين فان ابتلع في اخرب امشرد و في اخرب في وجهه الاول في بطة بنتعت للمباح
 لانه عولذي صا و اخرب سمكة مشرب من مئنا و سلم في مشرب من غير مئنا و ان
 في قسمها بالابتلاع و ان هذا مقتضى سبل و قد عجز حتى لم يقيض مشرب فاذا بقي مساهة
 على جانبا خبز مشرب في قسمها بالابتلاع وفي الوجه الثاني هما جميعا المشرب و كذا لو
 يقيض مشرب لانه فصار ملك مشرب فيكون مشرب رجل من صيد اخرب وجهه و ارسل
 كلها فخره و وقع الحبر عندنا و انما به حال لو كان مستيقظا و قد علم ان في كفه فمات و بول
 عند اخبر وجهه لانه انما به عند اخبر منزلة المستيقظ في مساهة كثيرة منها من
 مساهة رجل رسا عليه في صيد فاشاه ثم عرض له صيد اخر فقتله بول كذا في وجهه لصيد
 فخره فخره في صيد اخر فخره فقتله بول كذا في الوجه الرجوع فخره رسا و لا رسا لشرط
 حاله و قد ورد في رسا و ذبا فاصاب صيد كل لانه من يصيد و ان كان من غير ما يرب
 فان يرب و رسا فاصاب صيد فعن يرب و رسا و انما به و انما به و انما به و انما به
 و ان ارسل على صيد و عول في شجرة و انما به و رسا فاذ هو صيد و كذا في شجرة و انما به

او ابتلع
 المشدودة

ارسل الصيد السمكة اذا قتلها حرال او رده قال ابو حنيفة رحمه الله ديو كاعافي وقال
 محمد رحمه الله يوطر وهذا غير و ان في بان و رجل عالج اخيرة ليدفعها فانكسرت رجلها
 او اخبرته فخره علي حين اما ان اخبره في الغور او ترك ذخره و قد من في وجهه
 الاول في لانه من ضرورات الاضحية وفي الوجه الثاني ايضا كذا في وقت واحد و جازي
 سيد فخره عليه ساعة من غير جراحة ثم ذهب عنه بول لافنة فخره و اخذ اخبره
 لا اخبره في بين هذا وبينها اذا جرحه جراحة لا يستفيع معها النخوس فابث بول كذا
 الله تعالى ثم برادرمه اخبره في كان في صيد و في الشاة في مسلة ديو يخذ في
 فصار منزلة من نصب شبكة فوقع فيها لصيد و ما كان في ثوب ثم يخلص من شبكة فزاره
 و من خرواخذ في وجهه في مسلة الثانية اخذ في اول فملاكه و رجل من صيد فالكمر الصديب
 امر ثم لصا به استهم فقتله لانه جرحه ماء كان صيد و اخبره في وقت ليد و كذا في صيد
 صيد و ما فاصابه سهمه و اخبره في وجهه ثم لصا به سهمه لاخر بول ما قلنا به و انما
 او ثور اذا لد في مخرق في الثور و البعير ان علم ان لا يذبحه على اخذ لا يجتمع له جماعة كثيرة فله
 ان يرب صيده وفي الشاة ليس ان يرب صيده ان في البعير لا يذبحه في ذكوة و كذا في بئر اختيار
 في البعير نفسه فمعد لان البعير حيوان و انما الشاة يذبح على ذكوة اختيار
 في مصر بنفسه غاليا و رجل من بئر اخبره في وجهه فملاكه و اخبره في وجهه فملاكه
 و حين اما ان اخبره في وجهه في وجهه الاول في وجهه الاول في وجهه الاول في وجهه الاول
 وفي الوجه الثاني في وجهه الاول في وجهه الاول في وجهه الاول في وجهه الاول في وجهه الاول
 به فخره في الموضع لا لصيد و كذا في رجل من موعنا يذبحه في الموضع في وجهه
 في بئر السمكة خاين يوطر منه في بئر صيد و كذا في رجل من موعنا يذبحه في الموضع في وجهه
 بملكه صاحب ارض حتى كان دخن اذن به لما قلنا و لوجا انسان و انما يخذ فخره لما كان
 لما كذا لانه يمنع من ارضه في ملكه فلو ساء مع هذا فخره و حين اما ان كان صاحب ارض
 قريبا منه بحيث امر به في اخذ و لم يكن في الوجه الاول المالك حتى به لانه فخره في وجهه
 ماله وفي الوجه الثاني لا علي هذا صيد و انما يخذ فخره في الموضع في وجهه

عادة يذكره مسجد حبيب المقدس والحرم مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله
 المسئلة الثالثة فقولنا وجبين اما ان وضع السراج للصلوة او لا للصلوة فان قولنا من الصلوة
 رد عونه وجه دون لباسه وفي الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان اجزأ الى ثلث الليل او اكثر
 في قسم دون لباسه لا يتم لو خروا للصلوة في هذا وقت والسراج في مسجد كان له البدر
 قديمة اعز حقا بالتحريك وفي قسم ثلثي ليلهم ذكرناه ليس لهم تأخير صلاة الى هذا الوقت
 فلم يكن له ان يدوس تبعاء القاضى ان نصب قنطرة على غدت مسجد وجعل له شيئا معلوما ياذن كل
 سنة من دخل ذلك في اكرامه راجع مثله ان للقاضى ان يستاجر اجيرا باجر مثله لذلك
 وان يشترط الوقت فكان له ان ينصب قنطرة على غدت مسجد وجعل له شيئا معلوما ياذن كل
 المسئلة على حاشا فقد على وجهين اما ان كان واقفا شرط ذلك ولم يكن شرطه في وقته في الوجه
 الاول حاله الاخذ وفي الوجه الثاني لان في الوجه الاول للقاضى ان يفعل ذلك وفي الوجه الثاني
 ليس للقاضى ان يفعل ذلك وليس للقاضى ان يقبض شيئا من مسجد مستغلات واقفا في اكرامه
 يستقيم ان يبنى منارة او يفرش جرفه ذلك لان بنا المنارة وفرش الاجر من البناء اما اذا ارد
 ان يشترط بدنه من المسجد او يحصره في حيز من المسجد على ثلاثة اوجه اما ان يوسع الوقت في ذلك
 على بغيره بان قال تفعل ما تري من مصلحة المسجد او لم يوسع وجعله اجماعا مسجد وبنائه او
 دبره بشرط الوقت ففي الوجه الاول له ذلك في وقت من وجه وفي الوجه الثاني لا له لم يقض
 به وفي الوجه الثالث يضر ما قبله فان كانوا منه الدعوى والحصر والخشنة فله ان يفعل
 ولا في الوجه الاول انما المقبول بين اليه فلا هرو في الوجه الثاني لا في قسم المسجد اذا
 اراد ان يحدسوا بيتا فحدسوا مسجد او بنا لا يجوز له ان يفعل اما الحاق الوقت فلا انما اذا جعل المسجد
 مسكنا فقد حرمة المسجد واما البناء فلا يبيع المسجد رجل اراد ان يجعله لوجه القرية
 فبنا لرباط المسلمين ففعل من عتق الرقبة لان منعتهم عنه واكثر وادوم عكزي ذكره
 منسقا وهذا جواب عقيد بشرط على ما قلنا في خرا الباب رجل مات وترك بيتا وفيه
 احدما حبيبة زعم انه وقت من ابيه والابن الاخر يقول هو وقف علينا كان التوافق
 وحس وقف عليها هو المختار لا نقض اذ كانت في يد ابيهما فلا يضره احد ما لا يستأ

القاضى نصب قنطرة

القسم

عليه الاخذ في الارض وقولنا المسجد والارض وقف على المسجد فادوان في وافي
 المسجد شيئا من الارض باذنه ان يرفعوا دسرب القاضى لئلا ياذن لهم بذلك لان الولاية للقاضى
 بغير ثبوت بالاجرة قرية خربت القرية وتضررت اهلها وهذا القرية قرية اخرى فيها حرس
 يحتاج الى الاجرة يجوز ان يوقف لاجر من ذلك بغير وثيق في موضع فهدى على وجهين اما
 ان عترف الثاني اوله يعرف وفي الوجه الاول يجوز ان ياذنه لانه رجع في ملكه وفي الوجه
 الثاني بطريقه ذلك ان يتصدق على فقير ثم الفقير يفتق في حوضه لانه محترمة لثمة ولو
 اواد القاضى ان يفتق في غير هذا الطريق لا بأس به ربا باع ارضا ثم ادعى ان كنت وقتها
 اوقافه وقف فهدى على وجهين اما ان لم يتم البيعة وادخلت مدعي عليه اوقافه بيعة
 ففي الوجه الاول ليس له ذلك لان الخليفة بنا على الدعوى الدعوى به بغير ملك المتناظر وفي
 الوجه الثاني تكلوا واختار انه ليسع البيعة لان استرخاء الباب في الدعوى لم يجر لمكان
 المتناظر في الشهادة والشهادة على الوقف قبل من غير دعوى كاشهادة على عقد الامنة
 ومن قبلت يفتق لبيع حائوت وقف وعمارته دسرب صاحب امانة استلبر لجر
 مثله فهدى على وجهين اما ان كانت العمارة رفعت مستاجر بيتا جريا كثر مما يستحق ولا
 مستاجر به ففي الوجه الاول ان كان برفع العمارة وبواجره من غير وثيق المتناظر في جرحه جرح
 من غير ضرورة وفي الوجه الثاني لا يكلف بتركه بل يترك الاجر من فيه ضرره رجاء وقت
 حبيبة على الفقر وله ابنت صغيرة ضعيفة على حوز بغيره يعرف بينهما مقدار ثمنها
 المسئلة على وجهين اما ان كان واقفا في حالة صحته وفي حالة المرض وفي الوجه الاول
 وهو افضل وفي الوجه الثاني لان من يبيع عن البيعة المورث في حالة الصحة فيجوز وفي
 حالة المرض لا انما عرف هذا التفصيل من شيخ الامانة ان القسم المتعارف هما ما ذكره
 عزنا اخره ان الباب له يجوز ملكه او يفتق رجل له د رقبها مخرج مقدار بيت
 هو وقف ديسل الى الموقف عليه ثمن من غلته فاراد صاحب اوراق يستاجر به مائة مائة
 فهدى على وجهين اما ان كان هذا امر من مسلك الطريق الاعظم ولم يكن وفي الوجه الاول
 يجوز لانه اوجاز بدرس الوقف وفي الوجه الثاني يجوز وفي هذا الباب فتصور كذا ما

[illegible]

في يوم رجل فاقتر الكافر عليه الله وقف الكافر ثم بشر بيته ومين من عن قننة فادخله
فقد اعلم وجهه بان اراد تحايينه لبا ان الكافر ان نكح من حبي او يات في نكح ان كان
عن اليمين في الوجه الاول ليس عليه بين لانه لو حل لا يبل بيز كونه وبه شانه عليه بين
لانه لو نكح وصاله ذكر مسجد اخذ صلوة جنازة ونسوة مبد تجنب كراجه الما
بد كذب ذكر من مطلقا لانه مسجد ومعد مسجد من شان مثله فيه قيل مسجد ذكر
اخذ صلوة الجنازة لجواب فيه تجري في لاهلاق والذبي اخذ صلوة بعد فاجتاز
لمفتون انه مسجد في الاقتران من قبل المتوفى ما فيه من ذكر در فقا باننا ورجل
قال ضيق المسجد ولم يزد علي من لم يمر وقفا لاذ كان ثبات في احواله شيم من
لك الشاحية بها الوقت الموبد بشرها لان املاق ينصرف في الشاحية في غير كاسترخ بار
رجل خرجا في السفر فقام من المصاحبه اتفق معه من غير كراجه وودي نصيب في السفر
خفف ما اتفق لان التساوي في ذلك خير من لا تمايضا وتا في لاهل حشيش مسجد
اخر من مسجد ايام الربيع ان لم يكن لما قيمته باس مسجد من خارج المسجد ومن فضائل
ها وقد ذكرنا شيئا من هذه في كتاب الصلوة باب الصلوة بجملة من في طور انسان
من حشيش مسجد وجعل قننا قننا قننا عليه نعمان حتى في شيخ دام بوزن الاسكندرية
وتم في اخر حشيش مسجد في حشيش مسجد رجل وقف على فقر اولاده في اورد في
انه فقير لا يعطى له ما لم يقره فقره عزرا قننا لانه يدعي استحقاق مدعي ديت قن
مدعي رجل اوصيه بان يوقف من ماله كراجه وكراجه رحمان في علي قننا وصية باعته
وقت وقت اول يوم وقت لانه لم يوصي شئ لمع كل ما خلع من دين في وصية كراجه
المورث فان قال في الوصية كراجه وقت في كل من ثلث ماله ما قال في الوصية
ذكر فانه قال في حشيش مسجد ذكر ختم من شاول ونسرين في سنة وقت شهر رمضان في شاول
عليه با شجرة تكلم مشايخ وفتاوى لانه يجوز ان يكون في سنة في وقاف قديمة
وبه اخذ الفقيه ابو نعيم رحمانه رجاليه بعد رجل وما في فقر ففضل ماله في اخر من در در
احد بل في سنة في حشيش مسجد او في كل من شاول في شجرة سر في ماله في وقت

رجل قال هذه الشجرة
للمسجد

رحمۃ
مسجد کبیر

24

مكتبة

للفقر غير فان استغنى الارض ارسل ماله رجا وقف ضيعة له واخرجها من يد القيم ثم قال
ان ياخذ منه هذا على وجهين اما ان شرط نفسه في الوقف ان اليه العزل والاخراج من الوقف
وم يشترط في الوجه الثاني ان يكون له شريك في الوقف ووجه الثاني على قول محمد بن
يسر ذكره في قول ابن عباس في قوله الله ذكركم على ان الوقف يبيح الابدان تسليم الي
متوفى عن محمد بن محمد انه لا يكون متوفى وكذا الوقف صحيح وعذبت بن محمد انه
يجوز فيكون متوفى وكذا الوقف فله ان يخرجه عن الوكالة ومحتاج بل يشترط ان يكون
وجه يفتقر رجل وقف على قاره مقيم في بلدة كذب فالتفت قاره عن تلك البلدة فالتفت
على وجهين اما ان كان اقاربه مما الجصور او الجصور فمما الوجه الاول فيبقى في بلدة
وجه الثاني يفتقر فيه رد ذلك فيشر ان يفتقر هناك منهم احد او يفتقر ان يفتقر
بنيه وان لم يفتقر في الغنوة انه جاز ذلك في ذلك فلو لم يفتقر في وجهه اليه
بلدة ثانيا على عودته في بلدة ثانيا جاز في ما عودته في بلدة ثانيا جاز في بلدة ثانيا جاز
من البلدة وهي مسألة اول الكتاب والمفتقر في هذه المسألة اثبت الوظيفة للمسا
كنة تلك البلدة غير وقت يفتقر في تلك المسألة بغير استحقاق الوظيفة فيخرج فلو
ثبت ليعمل في الوقف رجل وقف ارضا وفيها رزق لا يدخل الارزاق في ذلك سورا
الرزق في قيمة او يبيح قيمة ذلك الرزق في كتاب الوقف في ذلك في ذلك في ذلك
ربيع وبما شرعه فكذا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
شاه وانكر وقف كان لا يحل لثبوت ان يشهد بذلك ان مشهور ان الشهادة على
الوقف بالشمرة على ما ذكرنا من جوب يجوز ربا في فيها ثمار تجوز للمساكين في الجان
بنينا ولو من ذلك في ذلك في وجهه من ما كان ثمارا قيمة لها طاقوت وما شال
ذلك لو كان في ضيعة في وجهه الاول في وجهه الثاني في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
لدينه لا حتمه جاز في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
وقف على فقره جاز في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
بينه ثانيا على ما من ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

ونظيرهم
ثانيا يهود

الوقف ثم في الارض منه وهو ممن يلي على امره وقف في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
الا شجار بجور وقضاء من الارض ثم ابرم الارض في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
لكن طولة او باع الاشجار من وجهه في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
منقول لا يخلو من وجهه في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
جور وهو عروق الاشجار في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
بنيه معاملته سنة ثم اجبر الارض باجره اثنان سنة عن ابن حنيفة رحمه الله للعامة لا يجوز
بيع جود قضاة في اجبر الارض في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
يقال بالفارسية حوسن مسبين وقفا في حصة فمات احدها عاليا لا يورثه بل
تسلم في مكان اخر فترق حصة في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
ميراثا والفرق في المسجد يمكن ان يكون في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
جوزي وقف ضيعة على بيت ائمة وسيل في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
رسمه فلا في الوقف عند باع اما عند عفا في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
وذكر في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
قد ذكرناها في شرح كتاب اوصاياهم بنا منافع من غلة مسجد
لا يجوز ذكر من قبل هذا ان يجوز مطلقا ومسألة على وجهين اما ان كان المصالح
لمسجد اتم يكن في وجهه من ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
يكون في وجهه في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
بسمه على عمل مسجد الا ان في منافع في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
داره عند ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
لا يبيح الا ترى ان الوقف في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
ان دخلت امارا فاملا في حصة في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك
من ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك

لان عند بلده
لا يجوز الا جاز
وعند ما يجوز

بناء المساجد
تفسير المصنف

فرق بين هذا وبينها اذا قال ان مت فاجعلوا ارضي وقفنا حيث يجوز
والفرق ان هذا تعليق التوكيل بالشروط وتعليق التوكيل بالشروط

متى اذا كان لا يختلف في الفتحة بالنعمة في هذا على وجهين اما ان كان المصداق
 كان خارج المصداق الوجه الاول المسئلة على قسمين اما ان اشتغل بكتابة شي من الفقه
 نفسه مما احتاج اليه واشتغل بغيره ففي الوجه الاول دباس له ان يأخذ من
 وظيفته لانه مشتغل بالكتابة العلم في هذه من جملة النعمان في الوجه الثاني لا وجه
 الثاني المسئلة على قسمين اما ان خرج في مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا او دون ذلك
 حتى يقرب في قسم الاول ان يأخذ في وظيفته من عدا مئة سفر فيكون مسافرا وفي
 قسم الثاني ان اقام خمسة عشر يوما فصاعدا او اقل من ذلك فان قام
 خمسة عشر يوما يأخذ في هذه مدة ضويلة فان كان اقل من ذلك ينظر ان
 كان له من ذلك ما يخرج للمثيرة او لم يكن منه بد كطالب يفتقر فان كان لا يأخذ
 ايضا وان كان اخذ لانه قليل الا ان يسد فيكون معفى **و** رجل ينار باضا بشره على ان
 يكون فيه ما دام حيا عاتقوا لا يخرج من يده فكذا على وجهين اما ان يظهر منه
 امر يستوجب الاخراج من يده كشراب الخمر وغير ذلك او ختم في الوجه الاول يجوز
 الاخراج من يده لان شروعه واقف معتبرة وفي الوجه الثاني يجوز لان معناه على ان
 يكون في يده ما يظهر بسبب يستوجب الاخراج من يده **و** يجوز حرمانه من مقرر
 لانه حصن فكان حق جماعة فان اقدم شي من ارجس واختار اليه دباسه **و** حانق
 بين شريكين وقف احدهما نصيبه واراد ان يخرجه من الوقف على يده فسد شريك
 الاخر لانه ذاك في تصرف في محل مشترك لا اذا اذن له القاض في كل صيانة لوقف
 وهذه المسئلة يتناهي قول يوسف على ما اختار من مشايخ بلخ واما على قول محمد على
 ما اختاره عن مشايخ بخارا في الثاني رجل وقف ضيعة له على يمانية واولاده من ما
 تناسلو وجعل خرد ذلك فققر ثم ان هذا الواقف غرس فيها شجرة فهدى على ثلثه وجه
 ما غرس من غلة وقف **و** من ما انفسه لكن ذكرته غرس لوقف **و** من يد كرشيا
 في وجه الاول **و** الثاني يكون لوقف في وجه الثالث **و** فيكون في رثته لانه انما
 يد على يد رثته لوقف وقف من رثته فبالحال من هذا **و** رجل وقف ضيعة له على انفسه

سأله من غلة الوقف

من حقه فخرج من يد ثم قال الوصية عند موت اخطى غلة تلك ضيعة ذرية فخرج
 كذا لفلان فقرا كان قال الوصية افعلا ما ريت من ابي **و** رجل جعله دويمك باليد
 لانه صار حقا للفقراء **و** رجل يملك بغير حقهم الا اذا شرط في الوقف ان يصر في عليها في
 شاه ارفق بين شريكين وقف احدهما نصيبه مشاعا لاجل عند من وقف رعايته
 فيه اخذ مشايخ بلخ ثم فرع على قوله فقال ان اقسما فوقع نصيبا لوقف فوقع
 وجب عليه ان يوقفه لان القسم يتعين الوقوف وان راد الاجتناب عن الخلاف
 يوقف مقسوم ثانيا عند ان كانت الارض مشتركة وان كانت الارض كلها فوقف فيها
 ثم راد القسمة فالوجه في ذلك ان يبيع ما بقي ثم يقسم لان القسمة تجري بين اثنين
 وان لم يبيع فرفع الي القاض بيا سر انسانا بالقسمة معه جائز لان القسمة هنا جرت بين
 اثنين رجل قال في مرضه جعلت نزل كرمي وقفا وغلة كرمي وقفا **و** الكرم مشرا ولم
 يكن متح **و** يصير كرمه وقفا بثمره فان كان تقصير كلامه واجب ما يمكن وقد يمكن
 جعله عبارة عن قوله جعلت كرمي بانيه من نزل غلة وقفا **و** رجل وقف ضيعة
 له على يمانية فاراد احد هم قسمتها لدفع نصيبه مزارعة فبالحال **هنا** كان حراما لقسمة
 وشان ارفق مزارعة اما القسمة فقسمة لوقف لا يجوز من احد وما يدفع مزارعة
 فليس در باب الوقف ان يعقد وقف على وقف حق مزارعة وانما كان يقسم لان الولاية
 لم تقم **و** رجل وقف ضيعة له على امراته واولاده فيكون نصيبه مردودا بجمعه خوة
 ورؤسها عا فاقسموا وجعلوا من اصغر ناحية معلومة وقسموا حصة اثنين رعا
 وعرضها خسين ذرعا **و** كان لم يجرى حاش تلك قصعة ثم ان هذا لا سفر عاب نصيبه
 ذاك لا حزون ان سلوا اليه فقال اصغر اشهد **و** ان جعلتها فقرا ثم سلوا اليه
 حتى تصرف لا سفر ان كان ذلك موضع معلوما مردودا باسرها **و** رجل قال
 اراد بقوله جعلتها لفقراء لانه هو منهم فيرجو في بيان به فبعد ذلك مسئلة على ثلثة
 اوجه اما ان راد يد كذا وقفا **و** صدقة او لم يكن نية في وجه الاول يكون وقفا على
 الفقراء لانه ذاك ما جعلته في وجه الثاني شامل لما في هذا **و** في حال امانة عند القاض

نصيبه
 سبب
 فانما المنة
 فانما حاشية
 لانها حاشية
 حاشية الوقف
 ان مات منهم
 روى نصيبه الى
 اولاده **و** فيكون

يكون حكم نذرا بالتصدق اهل اليوم الثاني
 فلانه نوى ما يحتمل لفظ واحاء اليوم الثالث

اذ يذكره كاذب قال نفيه اذ ابيت رحمه الله لا في حقل نفسه لا يدري بانه
 ان يفتوت ورجل وقف رفا عي حنيفة من كان منهم في اوله حنيفة عند فترس فهذا
 حنيفة ووجه اما ان امسك الفرس المجاهد او للركوب لما ان به ما به او بشع ما به في الو
 جه اول والثاني عيني لانه فقير في الوجه الثالث لا اذا كان الفرس سار في ماله درهم
 وليس عليه دين فلا يعمل لانه غني عن رجل وقف حنيفة على اولاده واولاده اولاده اما ان
 سلوا له اولاده قسم بينهم بالسوية لا يفضل اذ ذكر على الاثبات لانه واجب على كل من علم
 اسوا واولاد البنات حين يخلون ذكرهن فتم يخلون وحق رواية الحسن اما في ظاهر
 الرواية لا يخلون وكذا لو كان مكان اوقف حنيفة والثاني على ظاهر الرواية ان
 اولاد البنات ليسوا باولاد اولاده لا قسم منسوب الى الاب لا الى الام ورجل وقف حنيفة له
 عبي فقرا في صحته ثم مات فجاء انسان وادعاه ان حنيفة له واولاده الورثة لم يخل
 وقف ان قرارهم لم يصح في حق اطلاق اوقف ويضمنون قيمة الحنيفة من ثروة ليت
 في قول محمد رحمه الله يربي الحنيفة مصنونة بالانجب هكذا في ذكر من من قبل وجوب
 النكاح من غير خلاف وهو الصواب لان الحنيفة هل يكون مصنونة بالانجب في خلاف اما
 لا خلاف انها مصنونة بالاتفاق وهذا الاول فان فسر الورثة ذكره فادخلهم في مال
 الامم حتى يتروى حنيفة ان حنيفة ان نكاح الفرج لوجه الاول لا يبين لانه لا يخل
 او نكحوا في الوجه الثاني لا اذا لم يخل اليه او نكحوا رجل عليه ديون وله حنيفة يساء ي
 عشرين من درهم فوقتها وشرتها صرف فلما الى نفسه ففسد منه الى السراطة وشبهت
 الشهود على فلا سها وجازت اوقف وجازت الشهود اما جواز اوقف فلم يصادفته
 ملكه واما جواز الشهادة لا تخاف من ذلك فخرجت عن ملكه ولهذا اوجبت ان اما ان كان
 بار او بمينه فان فضل من ثمنه من حنيفة فلا فله ان ياتى وامنه لان خلاف
 ملكه ورجل قال في حنيفة نسبية ويزد على من يقر ان كان في باره تعارف ان شاعرا
 حنيفة يكون وفتا صارت الارض وفتا ان المعروف كالمقصود وان لم يكن في بلدهم تعارف
 نسابة فبعد ذلك المسئلة على لثمة اوجه اما ان ادرجه اوقف او صدقة ولا يبين شيئا

س
 د

رجل عليه ديون
 سبيل
 فاسم
 فاسم

في الوجه الاول وقف لانه نوب ما يجتمعه ووجه الثاني ان رقيق وقف لها او
 بشتمها لانه نوب ما يجتمعه ووجه الثالث اذا مات صار ميراثا عنه هكذا في ذكره
 وذكر من قبل اذا قال جعلتها للفقر او لغيره كان نوب ولا فرق بينهما اذا صار نوب
 فوات صار ميراثا عنه ورجل وقف حنيفة على فقرا اقربا به فاراد بعض الفقرا من
 اقربا به ان يخلع البعض فاقسم اغنياء ان ادعوا عليه مردعوي صحيح بان ادعوا عليه
 ما لا يبيعه به غنيا كان لهم ان يخلعوا لانهم ادعوا عليهم معنى لو اقرؤا بالكل لزمهم فان
 كان اقيم يخلع اليهم فاراد هؤلاء ان يخلعوا القيم بالله ما لم يعلم انهم غنيين ليس لهم ذلك
 لان القيم لو اقرؤوا بالكل لم يلزمه اولى شي فاذا انكر لا يستحق رجوع في مرضه اشترى
 من غلة دار في هذه كل شهر مشروءا درهم جزا و فرقتوا الى مساكن صارت الدار وقفا ان
 هذا الثلث يودي الى معنى الوقف فسر في الوقا وقف دار في هذه يدور على مساكن
 رجل له دار فاراد ان يجعلها بامامه ليعيش بها ويبيعها ويصرف ثمنها او يبيعها ويصرف
 يشتري بثمنها عبيد فيعتقه اي ذلك افضل قال جعلها بامامه افضل لان ثمنه الربا
 اعم وادوم هكذا في ذكره من مطلق الجواب على التمسك اما ان يكون بارا او جعلا او قفا
 ما رتقا او لم يجعل فان جعل فالجواب على ما في الكتاب وان لم يجعل يكون فثمنه
 ذاخرت اضرت للمسلمين فلا يكون جعلها بامامه فان كان فثمنه يبيعها ويصرف ثمنها
 ودون ذلك في الفضل ان يشتري بثمنها عبيدا فاعتقه مقبرة ثمنه للمشرى اراد ان
 يجعلها مقبرة للمسلمين فثمنه على وجوبه اما ان كانت اثارهم اندرست او بقيت ان ثمنه
 غلامهم فان اندرست فلها من ثمنه وان بقيت يبيعهم ثمنه مقبرة للمسلمين في موضع
 مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله كان مقبرة المشرى ثمنه حنيفة ورجل اراد ان
 يوقف ماله من النسياء في قرية فاسر بكتبه ائمة في مرضه ففعل ان يكتف بفضله
 من الارض ففقر اسر بكتبه وكان امكوب في فلان بوقف جميع ماله من نسياء في هذه
 القرية وهي حنيفة وكذا في جوارح اعيان وجه كذا في وبيع حنيفة واوله يقر عليه قرخ ان يبيع
 الكتاب لم يفر ذلك وقتا الا ان اعد له اراد به ان جميع ماله المذكور في غير المذكور في

حنيفة

النسياء
 النسياء

[illegible]

في هذه الحالة من الغياب في دار عورتين في الوجه الثاني فغير بوقف الضيعة من
 في دارها من الحاضر عندها فينتصب حضور الغياب امرأة جعلت قطعة ارض
 لها مقيمة واخرجها من بين هارود في فيها ابنتها وتكر الضيعة لا يصلح المقيمة المقيمة
 المأخوذ في حياها فساد فاردت يبيعها فذاع في جبين اتمان ذنت الارض في كل
 في يرغب الناس عن دن الموت في فيها المقيمة الفاسد او يرغب عن دن الموت في فيها المقيمة
 في الوجه الاول ليس لها البيع لانها كانت مقيمة وفي الوجه الثاني ليس لها البيع لانها كانت مقيمة
 فاذا باعها فلا بد ان يامرها برفع ابنتها عن ارضها لانها كانت المقيمة فيجب سجن
 البائع فيبيع ملكه كالميراث اذا قتل برقة به من قبله في بيعه كالميراث في البيع في
 ليدفنه في مقابرهم لكن جفرا له حصة فيلق في حاله الكتاب رجل في بيعه حصة بتجاره وادعيها
 ووقت حيا بعد فيه خطوطه ووقتها في بيعه فواو طلب من القاض ان يكتبه في البيع في
 في قبض في الثاني في قبض بالحجة والحج في البيعة والاقراءه وكان لو كان اوج مضروب على
 باب امار ينطق بالوقت وجوز للتاسع ان يقضى به ما لم يشهد بشيء في ذلك فليبت بمرضا
 دفن في مرقاة طويلة او قصيرة ولا يجوز اخراجه من غير عذر ورا حياها من رة العذر
 ان يظن ان الارض معصوبة او اخذها الشفيع بالشفعة لان كثير من الصحابة دفنوا في
 الحرب ولم يجدوا الا ان هذا عذر وسبب في من جسد في كتاب السير باب السير في
 انون رجلا قال ارضي حرة صرفة او اجعلت ارضي حرة صرفة كان نائدا بالعرفه
 من لو يصدق بيها او قيمتها على النقص اجازة لو لم يكن كالميراث في ذلك الوقت في قال
 ارضي حرة صرفة او قال ارضي حرة او قال اجعلت ارضي حرة صرفة او قال اجعلت ارضي
 حرة ووقت فان هذا يكون وقتا على انظر في قول ابو يوسف حرة وكن مشايخنا في البيع
 في بيع الميراث فيقول ابو يوسف ونحن ايضا في بيعه حرة حرة الميراث في بيعه حرة حرة
 اما اذا ذكر بان قال ارضي حرة موقوفة على الفقرا اساروقنا او كان في الميراث الثلاثة وفتاخذ
 في يوسف واما في حرة الميراث في قال ابو يوسف في بيعه حرة حرة الميراث في بيعه حرة حرة
 في ارضي حرة موقوفة موقوفة في بيعه حرة حرة الميراث في بيعه حرة حرة في بيعه حرة حرة

وَجَاءَ عِيسَى
بِذِكْرِ خَلْقِهِ

في اقدار الموقوفة ثم عزال قبل نقض مدة جازية
 لنفسه رجل وقت داره على قومه باعيا منهم وجعل
 يات اذ جارة دشم لربيلة وارقية ابرو رونا
 رو خيرهم سكران رجل جعل قنفا وحقق فخر
 وغيرهم سلمه رقية الدار فصاروا في حق
 عقيم في الغلة الدار والما
 لا يحكم رقية الاجان لانهم
 عليهم جازية الدار الموقوفة
 رقية الدار

يجوز ان يراد به ان يوصى به في وقت ان تصرف به بطريق القرض لان اختلاف العلماء
 في ان كانا به لا يجوز ان يوصى به من فائدة المسلمين جواز ذلك لا يصرح كان تضاعف موضع
 لا تحت ذوقه الوجه الثاني في وجه القرض في غير دين في مال الغني رجحنا في صحته جعلت
 ارضه صرفة موقوفة على محتاجين ولدي وليس في وجهه محتاج واحد فيه يستند
 من غلة الارض والفقراء انصف لانه لو اقتصر على قوله صرفة كان ذلك كله للفقراء فان
 موقوفة على من يرضى من ولد له وليس في وجهه الا محتاج واحد استحق ذلك ولد نصف
 الغلة وبقي النصف للفقراء فيخرجهم غلة الصرفة كذا في وقف يد صاحب الوقف وجوب
 في مرفق الوقف ان يخل من ثقتهم يعرف ان فقر اهل السكة التي في الوقف وغيرهم
 من مسلمين يعرف افاضل الفقراء في فقر السكة الموجودة من يوم الوقف ويعرف من
 واحد منهم ويساير فقر اسهم وكل من مات منهم سقط سهمه وقسم بين الباقين على ما وصف
 فاذا انقضت فقر السكة الموجود يوم وقف كان فقر اهل السكة ومن واهم من الفقراء
 مسلمين في ذلك سوا لان فقر السكة الموجود يوم الوقف يستحق ارباعا عظام في كل
 سنة واحد لا يتجاوز موقوفة على من مات ان كانت مثمرة او غير مثمرة ففي الوجه
 الاول لم تجز بعمها الا بالقلع لانها بمنزلة البناء الوقف وبيع بنا الوقف يجوز قبل الهدم
 ويجوز بعد الهدم وكذا في باب الوقف لا يجوز بيعه قبل الرفع ويجوز بعد الرفع وفي الوجه الثاني
 يجوز بيعه قبل القلع لانها بمنزلة الغلة في قيمته اقام كل واحد قيم فانه غير قائم بلدة
 اخرى جاز لكل واحد منهما ان يتصرف في ما يبيت به من ثمن الثاني لان كل واحد من القاضين
 لو تصرف جاز فكذلك قيمه ولو اراد احد القاضيين بالاداء اقام الثمنين على الميت فيقول
 للثمنين بذلك ما اقامت المصلحة في ذلك جاز في جلق اية متاع هذا واشترى منه من
 كذا يسره في المسجود ثم مات في ذلك على جبين اما ان امره بالبيع في حياته او بعد موته
 ففي الوجه الاول ليس له ان يبيع بعد موته لان امره بتركه التوكيل في الموت فيكون
 ميراثا لو رثته وفي الوجه الثاني جاز لان امره وصيته والوصية لا يبطل بالموت فيجوز بيعه
 وجاز في داره وبيعتة على موته ولو لم يوص له ولد ففي غلة الدار الذي ولد نصيب فيما مضى

قال جعلت ارضه صفة
 موقوفة على محتاجين
 من ولدي وليس في وجهه
 محتاج الا واحد

الاستصحاب المذكور

قبل الولادة لا قبل من سنة انصب له فيما مضى من ذلك الوقف وغلة الثمنية
 نصيب فيها حدث من الغلة قبل الولادة لا قبل من سنة انصب له في العبرة بوجود وقت
 حدوث العلم فيمن سأل في وقف الفقراء باجر فتر ما وجب عليه له بحساب فقر الجوز
 ان الرواية محفوظة على علمنا بحمد الله ان من حق ما ابيت للميت فترك عليه خرج
 ارضه لمكان حقته البيت المال جاز كذا في حق وقف خف الحام جاز لان ان كان مشاعا
 لا تحتل القيمة والوقف اذا شرط في الوقف الولدية لنفسه واولاده في عزل القيمة لا يسترد
 اسم وما هو من نوع الولدية واخرجه من يد الميت ووقف ارضه عليه في سيرة المكي وذا في
 شرط لا تحتل سرايب الوقف فلو لم يشترط الولدية لنفسه واخرجه من يد الميت قال محمد
 رحمه الله الولدية له والولدية للقيم وكذا في ارضات وله وصفي الولدية لوصيته ولولدية
 القيم قال ابو يوسف رحمه الله الولدية لوقف وله ان يميز بين قيم في حياته واذا مات الوقف
 بطل الولدية القيم به بمنزلة التوكيل عزه وهذا اختلاف بناء على ان عزه في مدونة
 الوقف لا يصح الا بالتسليم اليه فيقيم ولا يكون ولدية عند اب يوسف رحمه الله بغير بدو
 تسليم اليه القيم وكان القيم كالوكيل عنده فيعزل موته لا اذا جعله فيما في حياته وولد
 وفاته فيعين بيصير وصيا والفتوى على قول من يوصى به له رجل فتر بوقف صحيح و
 اقرانه اخرجهم من يد وارثه يعلم انه لم يكن اخرجهم من يد صحيح من الوقف في
 حكمه ان اقراره على نفسه صحيح رجل وقف موضع في حياته وصحته واخرجه من يد
 فاستوى عليه شرطا لانه انما يوصى به ما جاز صار مسملا واشترى السهل اذا اشتغل وجب
 لا يستدركه كالغرس في سبيل الله لا قبل فتر استحقاقه في حياته بامتناعه من
 متولي النفق داهم وقف في حاجة ثم انفق مثله في سرقة اوقف يسوع عن الثمن
 له ادعى واجب وله جاز مثل النفق في حاجته وخلفه بدهم اوقف صارضا مائلا في
 دية ما اوجب مستملا فلو اراد ان يبرأ عن ضمان غرض من الوجين اما ان ينفق في ذلك
 كله في عزل الوقف او يرفق الامراب القاضية بما سرقا فيجب ان ينفق في ذلك منه بالوقف ثم ينفق
 اليه رجلا وقف بعد وفاته وقف صحيحا فانه ان يبرأ من الوقف بعد الموت وصيته والموت

وقف نصيب

رجل اوقف مائة
 واخرجه من يد

متولي الوقف
 اوقف الحاجته

رجل وقف مائة
 وقف حج

لا ملكة وان فصلت بقى الحروف المفردة لكل هذه الحروف والمفردة حُرمت فلن نظم القرآن
 ولاخبار اسمائه تعالى بعد مجازة وكذلك لو كان عليها الملك لا غير وكذلك الالف وحدها
 ولاه كذلك حتى قلوا ان من لا تفتح من اي شيانا يرمون الي المروق وقد كتبوا على الهدى
 ابو جعفر عنه الله فنيبهم عن ذلك ثم سرتهم وقد فصلوا هذه الحروف ففهم ايضا وقال
 ما نصبتكم في ابتدا لاجل مسئلة وانما نصبتكم لاجل الحروف هكذا ذكروا وان كان في حقه
 ذكر خمسة رجال ادعي دار الفتيان رجل انما به باصلها وبناها فانكره في عليه ولقي
 انها وقف على مناصح مسير كذا في فاق المرعي امينة ففرض قاضي له بذكر كنه السجدة
 ثم قال مدعي ان صل به اوقف وبناها بصل دعوته وحكم واستجدت له افر بطلان شئونه و
 وعلان انشأ واستجد له صاحب الاوقاف ذاراد ان يسمع الرعوي في امور الاوقاف
 ويقضي بامر من يفران ولبه سليمان ذكر فساو عرفا ذلالة جازد له صارها قاضي
 الموي والاف **باب نصيب الضيقة والصدقة** **باب النصبة والصدقة** **باب النصبة**
 للنزاع رجالا لامرأة قوف وحيث مهرى مثل فقات المرأة ذكر وهي لا يجنب
 برتبة دايح النصبة فرق بين من وبين العتاق والطلاق حيث ينفقان والفرق بين النصبة
 شرح جواز نصبة وليس بشرط جواز منق وطلاق وقد ذكرنا مسئلة في باب
 طلاق معلومة بحاشية النون ومن ابن حنبل في غير منق وكرما فهو على شئته او
 جاء اما ان قال حاشية دهن وذا جعدن باسمه من وقال غير من باسمه من قلنا جاء
 روي ان من سنة دانه جعل شيئا فيمكن تملكها وفي الوجه الثاني من متردد وهو
 قرب في الوجه الاول وفي الوجه الثالث دايح نصبة دانه اخذ به الجمع رجالا
 جميع ما ملكه خلال من فصل نصبة حتى يجوز بدون القبض فرق بين من وبيننا
 اذ في جميع ما يعرف ويثبت في غير حيث يكون قرارا وقرق في مسئلة
 دايح ما قال ملكه فمن في التملك لقايم حقيقة والملك لقايم له لا يغير غيره لا بالتملك
 فيكون نصبة وفي المسئلة الثانية في جميع ما يعرف ويثبت في غير حيث يكون ملك
 غيره فيكون قرق رجالا غيره ما انما نصبة ابن حنبل تراست يكون قرارا دانه قرارا قد

[illegible]

سجل القضاة
بمكتبه

وحز من حب فلان ياخذ من دار يسبح به انما واحد لان هذا من له يخذ
 حاجته به يلحق وحل قال لا خير علي وجه المزاج هب لي هذه الشرا فقال
 وهبت وقال اخذت وسلم به جاز لا تقا حبة مستجمعة الشرايات والليل
 عليه ما روي عن عبد الله بن المبارك رحمه الله مر علي قوم يخربون العنكبوت فوق
 عبيد وقال عبد الله بن المبارك رحمه الله مر علي قوم يخربون العنكبوت فوق
 كسر فقال ايكم كيف اغرب فقال الشيخ خذوا نفاقا ان كرم الله ببلوا من
 ز حنيفة رحمه الله راجل في يد درهم فقال له علي بن شاذان بعد الدرام فام
 يتصدق حق هذا من عبيد ان درهم يتبع في باب مندر فلو لم يتصدق
 بدرهم سورة اجزه لان دفعه في عقيم في باب مندر جاز رجل اخبر عن خبر في السا
 كين فلم يجد حق حال نو باختيار في ثلثي مسكننا حزن في ثلثي يومه فانه لم يخرج
 عن ملكه رجل عبيد بغير دار ودرهم مشغول بمتاع او عبيد يسبح فليس وعبيد
 وسياتي قائم من في باب معلومة حادثة عبيد رجا قال طنته باخباره بين
 زينة شر قد عبيد وزرعهما في علي بن جعفر ما قال ختن عند ما قال من سقا
 قبلت وريقل في وجهه دون صارت في درهم دنة عبيد باقيل وفي وجهه شاني
 دد نام يتم مرة وهبت ممرها الذي علي وجهها لا ينهال في غير من زوجها قبل
 وب مختار في لا يجمع لانه حبة غير مقبوضة رجل قال وهبت عند شدي
 صغير جازت اصبه من غير قبول في ادب يتوي هذا وكل عتق يتوي به ودرهم
 فيه بالاجاب يسبح ادب حله من بن حنيفة رجل قال لا خير وعبت بدي هذا
 منك وقبيل من عبد وعبد حاضر جازت اصبه دنة قبيل في مجلس دنة مقبول
 اخاف ما تعلق من حبة درهم يلمن احد الشريكين ذ كان قال لصاحبه وهبت منك
 حبة من في فخذ علي وجهي اما كان الما مستهلكا وسمي كنهه شريك في وجه
 دونه يبيد في حبة مشاع جمل ثمنه وفي وجهه شاني صم لانه حبة مشاع جمل
 ثمنه راجل منه امراته من الحسير الي ابيه وفي سر حبة فقال لها ان وهبت لي

وجه المزاج

مهر من عشتكي الي ابيك فقالت المرأة افعل ثم قدما الي الشهود فوهبت له بعض مفرها
 واهبت لبعض الفقراء فلم يعثها الي ابيها فاصبة باسلة وهبت في قوق ما ذكرنا من
 في فلان بستان في بوميل من ركن تميم في حنيفة ابو ليث رحمه الله في مسألة ادوي
 ديل علي حبة باسلة فانه قال في حبة من مكرمة في اصبه خلاف ما تقوله في
 وفي الروي باشرطه رجل اخذ ولد صغير ثياب ثم اراد ان يبيعه في يد اخر من
 له ذلك لان بين وقت اخذ انه عارية له لان معتبر في هذا باب هو تغافل
 وفي تغافل في ما يريد من مبرو اصبه لكن العوار في محفل فان بين حبه ودفن وذكر
 لو اخذ لتكلمين ثيابا ثم ابق فاراد ان يدفع في غيره فان د الاحتمال بين في عارية
 حتى وبق مكنه يدفع في غيره رجل عبيد من رجل رشا وسلمها اليه وشرط في
 موصوبه ان يتفق علي الد عبيد من خارج فاصبة فاسدة فرق من هذا ومن ينما
 كان فهو هوب كرم او شرط ان يتفق عليه من ثمر حاجت بغير حبة ويصل شرطه فرق
 في مسألة الا في خارج ما موصوبه دنة خرج من يده فان اشره ذلك فقد تره عليه
 عرنا عهود في بصل حبة وفي مسألة ثانية شره دة بعض حبة في بصل شره
 رجل وهب من رجل ثوبا وهو حاضر فقال موصوبه حبة في بصل شره في بصل شره
 حبة موصوبه حبة في بصل شره حبة في بصل شره حبة في بصل شره حبة في بصل شره
 حقيقة رجل علي رجل من درهم ثمن بيت المال ان در غلة فت وهبت منك
 حبة ما بين جاز وعبيد ابيات علي وثمنه بعد موته لان حبة مدين من عبيد ادين
 في فاجمالة لا يبيع اصبه رجل يصدق في مسكين مسكين سببا في اخبار احوال
 ياطون سرفا فهو ما دون عام حله في عبيد حبة في بصل شره حبة في بصل شره
 نيتهم لا تربي ما روي عن سون به سلمه في بصل شره حبة في بصل شره حبة في بصل شره
 فبصر عبيد رجل وهب دار من ثمنه ادين حبة في بصل شره حبة في بصل شره حبة في بصل شره
 فاصبة فاسدة في بصل شره حبة في بصل شره حبة في بصل شره حبة في بصل شره
 وهبت من كبيرين وسلم بها وخرق في كبيرين وشرع في وقت حقة في وقت قبله

سألون الناس
 الخافوا بالملوك
 اسواق

من مشايخنا القسمة وهذا يوكد - ذكرناه باب المعلمه علامه النور
 مريض مريض موقت خلق مرة شرا وبيع منها منزلا او وجب لها ثمن
 ووضع ضابا في درهم ثم مات وعي في عدة امية ووصية علم من
 ماز بيع بالمال لا لها وقعا دورث فان اجاز سائر ورثة فقلت على
 وجهين اما ان قالوا جزنا ما سرنا به الميت وقاوا اجزنا ما فعل ميت
 فله الوجه الاول جازت الوصية وبطلت وصية غيره فله جاز ما هو الميت
 وميت امرت في وصية وما امر باصية الغا صبة شي فعليه ميت وان
 كان حكم صبة حكم وصية هـ وفي وجه الثاني جازت الوصية واصبة جميعا
 فله جاز ما فعل ميت وقول فلهما جميعا **باب وصية وصية** وصية
 بعد ملة استين رجل اقترانه وحب من فلان من ماله عذر كان عذر
 باصية الصبيحة فان الصحة اذا كان اقرارا بقبض مذهب من دن
 قبض مذهب مذهب بمسئلة النور والقرار بالعقد يكون قرارا بقرين
 من ح في ما ذكرناه باب امعة عمة منة جيز واقتوي على المذكورة
 عبد بن رجلين وحب مذهب شيئا هذا جيز فله عي وجهين اما ان كان هو
 حوب شيئا جيز ثمنه او لا جيز فله وجه اوله لم يصح صلاتها
 مام يصح في نصيب ثمنه حصل في نصيب غيره نواب صبة مشاع جيز
 القسمة وفي الوجه الثاني يصح في نصيب صاحبه لانه حصل مشاعا جيز
 القسمة هـ رجل وحب رجل ثيابا في صندوق ففقد ودفع اليه الصندوق
 لم يكن في الصندوق ثيابا في صندوق ففقد حان قبضه من وجه اوله يمكن
 قبضه اذا اراد وفي الوجه الثاني يمكن رجلان وحب عبد رجل لرجل غير
 مرمما لك ثم ادعى مواده لانه عبد وكره وحب في كفا قام موي بينة ثم جاز
 صبة رجوز جازته عند بن حنيفة رحمه الله هكذا قال صاحب الكتاب
 وحار عنه املة في ما ذكره حنيفة وهو جواب علي واية حنيفة عن حنيفة

لو ثبت في الصندوق

الذي قال صاحب الكتاب في حواله من املة اي ما ذكره حنيفة عن حنيفة
 في ما ذكره حنيفة عن حنيفة ان يبيع على مستحق بنفسه حنيفة عن حنيفة
 في ما ذكره حنيفة عن حنيفة ما لم يبيع حنيفة عن حنيفة في ما ذكره حنيفة
 عن حنيفة في ما ذكره حنيفة على الامثلة ما ذكرناه في ما ذكره حنيفة
 وجاز ان ياتي من مستحق حنيفة وقا به قسم حنيفة في ما ذكره حنيفة
 وبين نفسه ان كان مستحق قائما يرجع في بيان فيه فان لم يكن قائما فاصيل
 بنسا فهو بنسا وما يصح له من ماله فان كان ما يصح له من ماله من ماله
 فمنهم وما يصح له من ماله في ماله وان كان سليل من ماله من ماله
 ان كان من اقارب الرجل من ماله فله من ماله وان كان من اقارب ماله من ماله
 في ما ذكره حنيفة في ما ذكره حنيفة على حارة هـ جاز عي رجل سويقا فله بالمائة الوا
 منه بقى له سم وعين متقنان فبنا من وحب رجل حنيفة فله بالمائة فارق بين
 هذا وبينها اذا وحب ثوبا فله بالمائة حيث يرجع والنزف ان عاينا اسم الزاب
 لم يبق فلم يبق الموهوب هـ تمت المجلد الاول

كتاب

البيع بعك عند النور

رجل اشترى حبرة وسطها ووسطها ووسطها مستويان وانه جاز بربان
 جاز حايما بينه وبين جاز ليس له ان ياتي من جاز في ماله فله
 ان يبيعه من المهور حتى يتخذ من ماله فله على وجهين اما ان كان حنيفة
 في ماله في ماله جاز او لا جاز فله وجه اوله في ماله في ماله
 فان كان مستحق فله وجه اوله في ماله في ماله في ماله في ماله
 لانه مستويان في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 مستويان في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله في ماله
 وجهين اما ان كان مستحق فله وجه اوله في ماله في ماله في ماله في ماله

في ما ذكره حنيفة

ان يبيع

اصول

تجب ان يكون تدبره وجوبين مما يادنه مباينين من الامام وفي كونهما موافقاً للحاكم
ومنه ان ذابح حائزاً وادار دخر مفاتيح تحت البيع كان المتاع من عمل الناس
ومنه ان ذابح بيتاً عليه قفل لا يدخل تحت البيع ان يقفل بفتح باب يتبين
تحت بيعه في متاعه ومنه ان ذابح غار موثقاً دخر لا وكان بردة في
بيع وادكان غير موثق فلكذلك لم يرب بكن ادخل في كافي بردة يدخر فاد
كان موثقاً حتى دخره بكن لا كاف وبردعة فمن سياتي هذه باب بيعه جارية
بعامة النون وكذلك ذابح غدا ما وعليها ثياب دخل ثياب في بيعه فان دخل
اي ثياب يدخر وهل يكون حصاة من ثمن سياتي هذه باب بيعه جارية بعامة
العين ومنه ان ذابح فرساً دخل غداً رادك يقات يا غار سبعة فساتر في بيع
حكم العرف مرة مشتركة ودها صغير ضيقة من ماها وقع شراؤه ويكن
الضيقة تلون ويمن ان تمتع من دفع الضيقة وضالته برهنة ودم فذلك ذلك
ويقتضيهما عنه رجل استاجر رجلاً وضع جزوه في عا حاييه في حفر
سردب تحت دره وادبه ففصل ثم باعه صاحب الدار به ففصل مشتركة في
جزوه ورفعه سردبه فله ذلك لان مشتركة وقت البيع فحينئذ لم يكن له ذلك
ان باشر اقام مشتركة مقام بايع مسلطاً فكان له ان يفعله ما كان عليه باع الا اذا
شتره وقت البيع ورجل باع عبداً ببيعاً فادان وقبض مشتركة ثم قال بايع
هو حرم يعتق لانه صادق غير ملك فان قال ثانياً فهو حر فلهما وجهان
قال لا وقبض من مشتركة او لا فحضر من مشتركة في وجهه دون عتق لان
فبيع ببيع وقرض بفسخ فحضر من مشتركة وكلامه بصادق ملك ووجه ثانياً
ان عتق لان فسخه فبيع رجل شترى شيئاً بدين راعه في فسخه فلهما وجهان حتى
تغيرت فسخه على وجهين فان كان ملكه درهم دبر ووجه في سوق وتزوج
لكن فسخت فتمت على وجهه الاول ففسخ البيع لانه عدل في فسخه ووجه ثانياً فانه
يجوز ان يفسخه في فسخه فلهما وجهان فخر يوم انفقته من ذهب ومن الخسنة

في كل ما يند

هو المختار ونظيره هذا كما يقرر كتاب المصنف في اشترى شيئاً بالفلوس ثم سرت
قبل القبض على الشايعين فسد وورجعت له صحت باع او اشترى
وقال بالغ ثم قال جرد ذلك انما غير باع فان قال ولا وقت يبلغ بمشكلة
في ذلك وقت لم يثبتت اي محمود لانه فخر وبيع مكره فنفذ اقراره وكذلك
ذكر في كتاب ودر وقت به وقتاً ووقتاً شتره عشر سنة لانه ديصة ذ
حتلم على ما ذكرنا في كتاب حينئذ رجل شترى خاتماً في خاتمة فلهما مشتركة
في جرة به فوجد فيها قارة مبيته فقال بايع هذه غارة كانت في حفره قال
مشتري بل كانت في خاتمتك فان قال قولي بايع لانه مكره عيب ورجل قال
اخرجني عبدك من فقات عتق فقال مشتركة مشتركة ومبيع بايع قوت
مشتري فللبايع ان يقبض لان متضمن متناع عن لا تخرجه رجل باع شيئاً
وامتنع عن ادشهاد يومه باع بشهادة شاهدين هو مختار ان المشتري
محتاج اليه لاشهاد لانه يضييع حقه بغيره لاشهاد ويمنع باء اشهاد
شاهد من لا يمكن ان يشهد على شهادتهما شاهدين اخرين ثانياً يومه لاشهاد
ذ اني مشترك شاهدين بينة يشهد بها علي ببيع ما لا تملك باخر
في مشهوره رجل اشترى دراهم فسلب من بايع في كتب به سكتا على شتر
فان بايع وجبر بايع على ذلك كتاباً مكره غير رجب عليه وبيع الشتر
صحت ما لنفسه ووجه باء اشهاد فمن سري وجهين ما ان كان باء زوج
نشهره وكتب باء اشهاد في وجهه دون جبر بايع من خروج في مشهوره غير
وجب ووجه ثانياً جبر على شهادة شاهدين هو مختار ان المشتري
فان في شتره فلهما مشتركة في رفعه ودر رجب غاصه فان شتره في الثاني
تت به سجد وشره عليه من كتاباً مكره سجد ورجل شترى شيئاً ورجل
بايع من كل حايلة ثم وجد بصيها فان جرد عيب مخرقة ونحوه باق يرد
فان جرد عيب من سفل فلهما جرد مكره في روي عن يدر سفره من سفل فلهما حايلة اذا

بما قاله انما
في رجب بلوع

كتاب العرف
مستوفى

[illegible]

جدة ثم يشتريها وان كانت عند سرة حرة يتزوجها غيره ثم يشتريها هو ويقتضاها عليها
ثم يزوجها غيره ثم يزوجها من رجل قبل ان يقتضاها ثم يملكها الزوج وان كان طاهر
ثم يزوجها المشتري ويملكها فاحتمل ان يكون ذلك انكر على ان مهرها يكون في طهريته
فعلتها مع شيت او يقول الزوج انكر على ان يشتريها منه اليوم بلادي فهو عاق ثلثان قبل
المشتري انكاحه وكذلك حيلة اذا خيف على محلات لا يملكها وقت سرش في باب انكاح
المعلمة جماعة انكاح رجاء باع خاتون في خلع بينه وبين المشتري دار نفسه وختم المشتري
على يد زوجته في ابداءه ارجاه ثم هكذا عمل هلك من حال مشتري هو مختار ان يشتري
صارق بعتا فصار كان ابايع اعقاره منه ان كان وادار جميعا وعار بمنزلة من اشتريه
وخرجتة ثم قال لباع كليها في غريوت فكان مشتري حاضر عار قابضه رجاء باع
من تار من انصرافه واقتلسوه من ابيوس ديكرون في ذلك ولا عار خارجا كعب
المفتقر بلو جاز ذاك سلم انه اشتري ببيعته ورجل اشتري لهما وسمكا فزعي
بالمثل قابض في بايع ان يفسد ببيع الباع ان يبيع غيره وبيع للمشتري ان يشتري غيره
وذا باع بزيادة ينصرف بالزيادة فان باع باسقصان فاستقصان موضوع عن مشتري
وعذا نوع استقصان روه حسن في زياد رحمه الله دافع المضار عن بايع ورجاء باع
بأرية باع درهم فدفع اليه المشتري كيسا فيه الف درهم فلحق به ان يضمن وان هو
دناير فاما ان يدناير يرد عا ففناء في اسير في ضمان عليه لانه اخذ بلا ضمان كانت
ميتا رجاء باع شيئا باع درهم فوزع المشتري باع درهم ومات درهم فبقيت
رجاء باع ثم ضاعت فهو مستوف في المثلن ولا حق عليه لانه بذل الف استوفى حقه فبقيت
ماتين مستوفين فان ضلعت ففقدت فالباع يضمنها على ستة من المال المشتري
في ذهاب بعض ذهاب على شريطة فالباع باق في شريطة فاعز منها ما يرد فاما
ففناء قبل ان يرد مما كان في يده يضمنها على ستة من مال ولو ضاعت الف فللباع
ان يرجع في اصابته خمسة مائة سوا ما قلناه رجاء باع من مائة ثم اشتريه ثيابا
فوسل خمسة مائة ان دفع ذلك او ارم اليه بايع اذ لم يشتريه منه بل كان له

مكتبة
الشيخ
محمد
عليه السلام

وان توفيقه على ان توفيقا على ان لا يملكه ما راسه وقواتيه راسه
 نقصان لان كذا واحد منها لا يملك الا توفيقا بالبيع وكذا واحد
 البعير منها ولو اشترى اخاه وتوفيقا على ان لا يملكه ما راسه وقواتيه راسه
 او اشترى ياد اراء ان لا يملكه ما راسه وقواتيه راسه
 على ان لا يملكه ما راسه وقواتيه راسه
 على الاقتراد رجاء ان توفيقا اذ به فان رخصته اشترى توفيقا
 لم يلزمه شي ولو قال ان رخصته اشترى بعشرة صار غنا من ان لا يملكه
 سوم المشترعون بالبيعة اذ بيعة توفيقا في الوجه الاول في بيع الوجه الثاني
 بيت به ان ينفقه اولا بيت رجل اشترى شيئا فوجده ميبا فودع من رجل
 له ان يرد على البائع لان هذا رضا بالعيب الا ترى انه اذا عرض البائع وطلبه
 كان رضا بالعيب رجل اشترى ثوبا فوجده ميبا فودع من رجل
 بخار اذا اخلت منه لوم المتقن ثوب او رخصته من في الوجه الاول عيب او جوده
 في الوجه الثاني لا يفرام جرح رجل اشترى عبدا فقبضه اقام عليه العيب
 البيعة انه سرق منه وسرق ايضا من الشريك فقطعت يد بالسرقين ميبا
 بوجع بالمتصف حكوي ذكر في الكتاب يربي به يربح بنفس الحق به عند شرف
 البعير مبيع من رجل اشترى ثوبا فوجده ميبا فودع من رجل
 ليس له ان يربح بنفسه عيب وادخل في بيع رجوع لا في الوجه الاول المبة
 تمت بانه وبالفعل من منه ارد فانه اورد على البائع تجرزا اما في الوجه الثاني المبة
 اما يتم بالتسليم باختيار المنة ارد وادبته وتوفيقا في حاله الحق الرد وت
 حرك رجوع بنفسه عيب فلا يملك في الرجوع بنفسه عيب وتوفيقا في حاله
 المسئلة في مبيع من رجل اشترى ثوبا فوجده ميبا فودع من رجل
 بنفسه عيب ما كان وورد ما بين لان بالذات في مبيع من رجل اشترى ثوبا فوجده ميبا فودع من رجل
 حرك رجوع بنفسه عيب فلا يملك في الرجوع بنفسه عيب وتوفيقا في حاله

رجوع بنفسه عيب لان البيع قطع الما في قطع احكامه ومار
 ببيع من رجل اشترى ثوبا فوجده ميبا فودع من رجل
 نقصان ما يباع بالاجماع رجوع البائع وقال النابوي من كان في يده ثوب من كذا عيب
 لم يبرأ لان الداد اخل في العيب وليس العيب داخل في الدار رجوعا اشترى ثوبا فوجده ميبا فودع من رجل
 فوجده ميبا فودع من رجل فوجده ميبا فودع من رجل
 ليس له ان يرد لان جرحه في الوجه الثاني المسئلة على قسمين اما ان كان موار او حلا
 الوجه الاول له ان يرد في وجه القيمة الثاني لان البيع عيب رجوعا اشترى ثوبا فوجده ميبا فودع من رجل
 ما عيبا وقال في وجه العيب انا بطلت البيع فوجده ميبا فودع من رجل
 او بعد المتقن في الوجه الاول بنفسه عيب في الوجه الثاني ما لم يملكه المبيع
 رجوعا اشترى ثوبا فوجده ميبا فودع من رجل
 دامت الجارية لان حق الرد له في ثوب البائع لو قال ان اقبلها فاذكرها لزوج
 انما كانت رجوعا بنفسه عيب لان حق الرد له في ثوب البائع لو قال ان اقبلها فاذكرها لزوج
 بنفسه عيب المشتري الثاني اذا جرح بالبائع عيب او اكرامه الثاني فقام
 المشتري الثاني البيعة ورد عليه فله ان يرد على البائع لان حصاره كان باشره عيب
 اشترى جارية فوجده ميبا فودع من رجل
 فان ادواها من عيب اخر فبرأت كان له ان يرد على البائع الذي لم يملكه المبيع
 بولك العيب رجل اشترى امين فلم يثبت له ما في رايه ليس ما عيبا فثبت له عيبه ما
 من اذ لم يثبت له ما في رايه ليس ما عيبا فثبت له عيبه ما
 المعيبة لو جرد الرضا اما الاخرى فلا له عيب في يده الوجه الثاني له ان يرد ثوبا
 جميعا اما المعيبة فلا له يرد بها وما غيره فلا له عيبا في التوفيق في الوعاء الحق
 قبض وهي التي لا يجب لها اولى بها كنه اعتقها الزمته لا حرك لان لو لم يملكه المبيع
 التي في التوفيق في البائع رجل اشترى ثوبا فوجده ميبا فودع من رجل
 ميبا لا يملكه لان امره بالرضا في الاستحسان والاستحسان لا يكون رضاء ولا

ما اذا بوي
من كل داه

سعييب

استخدام
لغيره من جارية
عبد

من اينها فالحق او باع فان هذا رضا لان البين جزؤه منه و...
الرضا بالعرف فلو جرت تصرف شاة فهو رضا ولو اخذ من عرف...
برضا لان العرف المنفصل ان كان جزؤه منه فهو ليس بجزؤه مقصود و...
شيين وخصا عيب يرد به الوجود حقا عيب هو رجل يشتري عبدا عالة...
فان هو مات يرد ولو كان عا على العكس لانه شرط العيب هو ان يلبس به رجل عيب...
من اخر جردا فابق من الغائب فلو كان عيبا اما ان رجع اليه صرده او يرد...
في الوجه الاول ليس له عيب لانه غير اتيقن من القولي وفي الوجه الثاني المسئلة بان...
قسمين اما ان كان لا يعرف من القولي فهو ليس بعيب لانه ضال وان كان علة و...
عيب دونه اتيقن من المشتري عبدا فاجره وادبه به سببا فلما انشئت الاجارة...
وبرق على بايع فرق بين الاجارة ورحمن وجه الفرق ان الاجارة ينقضي بالاعدل...
وهذا علة الرحمة المستمار فان الاستمار ان السالم اذا سار املا وكثر قبل...
القبض ان حاله ينفرد الان القبط في كل المستر ان شرط فلو كانا او نام احدهما في...
في وجهين اما ان ناجر جالس او مضطجحين وفي الوجه الاول يعرفه لانه لا يمكن...
التحرر وفي الوجه الثاني في... رجلا او ثمر بعثك عبيد من ابان درهم فقال...
لاخر هو حر وديك حر لان قوله هو حر ليس باب لا تجارة فلم يثبت له فتح...
سكن فلا يفتق فلو قال من انحر حر عتق اميد وديله الف درهم لاقوله فهو جواب...
لاجابة فثبت الفتق ووجب عليه الف درهم رجلا او درهم بثلث ثوب فصار البايع...
اثنا عشر سنة عشر قال في... ربه ثمة في... اما ان كان الثوب في...
يدي المشتري حين سار به فذهب به او كان في يدي البايع فدفعه في الوجه الاول...
درهم خمسة عشر في المشتري رضى خمسة عشر حين ثوب به وفي الوجه الثاني هو درهم...
لكن البايع رضى بثلث حين دفع اليه هذا دفعه المتقابل الذي ذكرنا في المسئلة في...
باب البيوع الجارية بعلامته النور في... ايضا باب البيوع الجارية مائة درهم...
رجل يشتري جارية و... ايضا ثياب التي يباح مثلها ايضا اذا كانت ابيسة كالمسرف

ما ذكرنا من ذلك فادخل في ثياب رجل واذا دخل الى حصة من الثمن فاعطها
 له فادخل في ثياب البائع مثلها ان شاء البائع اعطها التي عليها
 من ثياب غيره ما لان الدخول في امر من اسوة مثلها فيمنها الفصل الثاني ليس
 هذه الثياب حصة من الثمن حتى لو استحق يوم منها او وجه المشتري بغيرها
 لم يكن له ان يرد وان يرجع على البائع الا ان البائع صار مملكا تتبعه البنية سرفا حتى
 لو وجد بلجارية عيشايرة لجارية بائيب مائة ثياب لجارية وامان في رد حصة الثمار
 واو حافه على ما ذكرنا في باب البيوع الجارية مائة الثمن رجل سترى جارية فلم
 يبق له الثمن حتى كاتبه او رحمه او جوف البائع ان يملك ذلك كله من هذه الثمرات
 ليملك البطلان كان البائع ودية الايمان بالرفق الي اخافني فان لم يملك القاض حتى
 نفس المشتري جارية الكتابة وبطل الرهن والامارة لان الكتابة يجوز فيها جوارق
 والامارة والامر من جوارق البيوع رجل سترى جارية فاستحق مائة بطنها فوردت بعد
 استحق بيوم ثم مات الولد وادم فخلى المشتري ستة ايام من الثمن لا تسارقا ما
 للمدين بالعتق رجل اشترى امه من انسان وماله في حنانه خرفا جاز الاخر البيوع ولا
 يكون لصاحب الولد من امه جوارق لانه ما استحق ماله بطنها وامالا حتى لا يملك
 الولد امه الا بتمسك ليس مما استقرم ليكون له حصة من الثمن من اذا جاز وان
 لم يجر لا يجوز لان الولد كان كالمسند حتى رأت ثم اجاز فمدا على وجهين اما ان
 رأت في يدي المشتري او في يدي البائع فمدا الوجه الاول حصة له من الثمن والوجه
 الثاني حصة من الثمن رجل اشترى شاة ثم امر رجلا بالذبح فمدا على وجهين اما ان
 سلم الذابح بالبيع او لم يعلم فمدا الوجه الاول المشتري ان يضمن الذابح لانه لو ضمنه لبيع
 جمع به على الامر فبصير الامر كانه هو الذي ذبح ووجه الثاني ليس له ان يضمن
 الذابح لانه لو ضمنه يرجع به على الامر فبصير الامر كانه هو الذي ذبح له رجل اشترى من
 رجل امه فاودعها البائع رجلا او اجرها فمدا المشتري فماتت في يده ليس له ان يضمن
 ان يضمنه لانه لو ضمنه يرجع على البائع فيصير كأن البائع هو الذي ذبحها ولو لم

رحم الله الشري
وارا اوارا
او تها وقال
الناس لقد المشر
عنه مبادك هو
عيب نعم هذه
النساء عيسى فثبه
ت من حي الان
وانا سمعته في
عيسى قد علمت

فانفسه فساد في ما انزل الله في حرمين ان ذنوبه يرد
 في الوجه الاول يرجع على البائع بانفسه لان البائع يضمن بجهته
 الثاني يرجع عند انفسه وهو روهو بمنزلة ما لو اشترى حيا فافلحه ثم دبر
 فاحد يرجع منتقمان فيجب عند انفسه وهو روهو بمنزلة ما لو اشترى حيا فافلحه ثم دبر
 ما كنت عند ما ويرد الباقي عن روهو ونقوي بالرجوع منتقمان فيجب على قرائنا
 وفيه راسباق على قوت محرم اعلى ما مر في باب البيوع الخايزة بجهته العين
 رجاء بيع شعيرة له ثم خفف بيعه بالاشارة ولم يبرحه سلما بايزة باء باعله
 الا ترى انه لو باع عبده ولم يصفه لبيع اليه بالاشارة باز دانه باء ما يملكه ود
 فرت ينسأ ويدر عليه انه روي عن محمد انه قال في رجل اشترى طعاما وطعاما ففقد
 فثابت كان مشتريا يعلم بمقتضى الطعام فلا خيار له وان كان لا يعلم فله خيار
 فمجرد بالاشارة فيكون المشتري حيا له فمجرد بالاشارة يعلم بجهته الشفعة فلا
 يكون خيارا وان كان في شعيرة ملكه اصلا كان البيع باعلا لا باع لا هو دون
 كان ملكه شعيرة لكن لم يكن ومقدار ما باع فالباع في الملك باع لا باع الموجود
 وروى رجل اشترى بينا من مزارع رقة ومروده وصاحب المنزلة
 وميراث من ماله عن الوضوء يوم يفتح الباب الى السكة فزاد على حرمين اما ان
 بين صاحب المنزلة مزارع مزارع في الوجه الاول ليس منه وفي الوجه
 الثاني خلت امشاج فيه منهم من قال له منعهم لان قروقه ينصرف الى حقوق
 عن البيت في سكة حتى لا يمنع من اسرور السكة انفسهم منهم من قال ليس منه
 به من مزارع في الباب الاخير في قوله فلو كان عليه ما ذكر من السكة من
 قوله ان من غير بان مات اربابا وما وعجز اهل القرية عن اذا خراجها وارادوا السلام
 في سلطان فادوا للسلطان ان يجرها ويستوفي خراج من جبرتها اليه التي
 قبة على باء وان تفرقت جاراتها للسلطان في بيعها وان اراد السلطان
 ان يشتريها لنفسه من غيره ان يبيعها من غيره ثم يشتريها به من المشتري في هذا

في البيع والشراء في ما انزل الله في حرمين ان ذنوبه يرد
 في الوجه الاول يرجع على البائع بانفسه لان البائع يضمن بجهته
 الثاني يرجع عند انفسه وهو روهو بمنزلة ما لو اشترى حيا فافلحه ثم دبر
 فاحد يرجع منتقمان فيجب عند انفسه وهو روهو بمنزلة ما لو اشترى حيا فافلحه ثم دبر
 ما كنت عند ما ويرد الباقي عن روهو ونقوي بالرجوع منتقمان فيجب على قرائنا
 وفيه راسباق على قوت محرم اعلى ما مر في باب البيوع الخايزة بجهته العين
 رجاء بيع شعيرة له ثم خفف بيعه بالاشارة ولم يبرحه سلما بايزة باء باعله
 الا ترى انه لو باع عبده ولم يصفه لبيع اليه بالاشارة باز دانه باء ما يملكه ود
 فرت ينسأ ويدر عليه انه روي عن محمد انه قال في رجل اشترى طعاما وطعاما ففقد
 فثابت كان مشتريا يعلم بمقتضى الطعام فلا خيار له وان كان لا يعلم فله خيار
 فمجرد بالاشارة فيكون المشتري حيا له فمجرد بالاشارة يعلم بجهته الشفعة فلا
 يكون خيارا وان كان في شعيرة ملكه اصلا كان البيع باعلا لا باع لا هو دون
 كان ملكه شعيرة لكن لم يكن ومقدار ما باع فالباع في الملك باع لا باع الموجود
 وروى رجل اشترى بينا من مزارع رقة ومروده وصاحب المنزلة
 وميراث من ماله عن الوضوء يوم يفتح الباب الى السكة فزاد على حرمين اما ان
 بين صاحب المنزلة مزارع مزارع في الوجه الاول ليس منه وفي الوجه
 الثاني خلت امشاج فيه منهم من قال له منعهم لان قروقه ينصرف الى حقوق
 عن البيت في سكة حتى لا يمنع من اسرور السكة انفسهم منهم من قال ليس منه
 به من مزارع في الباب الاخير في قوله فلو كان عليه ما ذكر من السكة من
 قوله ان من غير بان مات اربابا وما وعجز اهل القرية عن اذا خراجها وارادوا السلام
 في سلطان فادوا للسلطان ان يجرها ويستوفي خراج من جبرتها اليه التي
 قبة على باء وان تفرقت جاراتها للسلطان في بيعها وان اراد السلطان
 ان يشتريها لنفسه من غيره ان يبيعها من غيره ثم يشتريها به من المشتري في هذا

باب البيوع الفاسدة بعلافة النوز رجل اشترى رطلين من رجل فباعهما بدينار
 اذ فضل علي وجهين اما ان شرط جميع الخراج على البايه ففاسد لان البايه
 قد لو حلالا ولا يبيع فاسدا لان هذا شرط فاسد انه شرط على البايه ففاسد ففاسد
 وفي الوجه الثاني المسلم على قسمين اما اذا كان على البايه ففاسد لان البايه
 جاز له شرط البايه ان لا يبيع على المشتري قبل الفلانة وهذا اذا ثبت في وجه
 رجل اشترى صنيعا على خراج درهم وحزاجا ثلث درهم ففاسد لان وجهه ان كان
 على امان خراجا ثلثة درهم او لم يكن ففي الوجه الاول البايه فاسد لان البايه شرط
 ان لا يبيع على المشتري بعد خراجها وهذا شرط فاسد وفي الوجه الثاني البايه فاسد
 المشتري بالخير ان شاء الله اما جازا ففاسد لان شرطه رجل باع من غيره بغير
 ذمه ثم مات البايه فاجاب صاحب المتاع البايه لاجر زرق بين زادي في المتاع
 من البايه لو جاز في بيعه ابل ركب الحقوقي اليه و لم يكت لا يبيع وكذا
 وكذا في المتاع رجل باع جارية ببيعها فاسدا وقبضها المشتري ثم قال البايه في
 حرة لا يبيعت لان امة لم يباع في اماكن فان قال في ذكركم حرة ففاسد لان وجهه
 ما كان حلالا الا ان يضر من المشتري فالعقد الثاني حلال في هذا وفي الوجه الثاني
 لم يبيع لان البايه لم يبيع رجل اشترى جارية بشوي فاسد وقبضها في وقت غدر
 من غير المشتري ومات المشتري وبرد قيمتها والولد بمنزلة القصب اما ان كان
 قيمة الامة فلا فاسد لو كان بغير فاسد اما رد الامة فلا رد الا اذا كان كذا الامة
 ولورد الامة معها الاول فان كان يباعها رجل باع من اخر ليس بواجب ففاسد لان
 اما ان يمتنع به غير الاكل لا يمتنع به ففي الوجه الاول البايه جاز في الوجه الثاني
 فاسد لان البايه لم يبيع بغير فاسد غير منتفع لا منتفع اذ كان في وقت
 رجل باع رطلين من رجل فباعهما بدينار ففاسد لان البايه فاسد كذا في ذكر
 منها مطلقا و يجب ان ياتي بها في اول الباب من الخراج ففاسد لان البايه ان يكون
 الجواب ان البايه لم يبيع فاسدا وان لم يملكه ففاسد لان البايه لم يبيع فاسدا

علافة النوز

تتبرر بذهب ان يباعه حراما فالبايه فاسد فرق بين هذا وبينما اذا اشترى على
 ان يباعه فالبايه حرام والفرق ان الاول يقتضيه العقد والمعقود عليه منفعة وهو
 من اهل الاستحقاق والثاني شرط يقتضيه العقد ان اذا اسلم الرجل الرجل فلو ساء
 في صغر او سقاء حديد او قصب في بواقي فالعقد فاسد لانه وجد حرم
 عامة الربوا المحدث وهو المجانسة فرق بين هذا وبينما اذا اسلم قضاة رويان
 ثوب مروي حيث يجوز ان لا يثوب حرمه من ان يكون حراما للمظن البويهي لم يجر
 من ان يكون حراما **باب البيوع الفاسدة بعلافة النوز** رجل اشترى رطلين
 اشترى مع اراد ان يباع فاسدا ان الفنا لا يصير سادا للمشتري اهل الكفا اذا باعوا
 البيعة من فيما بينهم يجوز ان لا يبيعت بما اعدهم او باعوا في بيعتهم فيما بينهم
 لا يجوز ان لا يبيعت بما اعدهم او باعوا في بيعتهم فيما بينهم ان يخفقوا الشاة او يبيع
 ما حقه يموت جاز لا فاسد منزلة الذي حقه عندنا الا ان يكون في الجوس او في بيع فيما
 بينهم تجوز وان كانت مبيعة من رطلين باع جارية شرط ان يباعها الاول في هذا
 فالبايه فاسد عندنا حنيف رحمه الله لانه شرط لا يقتضيه العقد والمعقود عليه
 منفعة وهو من اهل الاستحقاق رجل اشترى طعاما نوعا غير حروف في بيع
 فاسد لان هذا ليس بمكيلة ولا بمجازفة رجل اشترى من اخر كزبي و كزبي قرية
 من ما فارت جاز استحسانا اذا كانت القرية بعينها المقامل الثاني رجل باع اخر
 بعت منك هذا العبد بان درهم وقال لا مرقبنت وقال البايه رجعت وخبره المظا
 مان منها ما لم يبيع البايه لانه قارب الثبوت هو رجوع البايه رجل اشترى غلاما
 بخمسة مائة وقيمة خمسة مائة شوا فاسدا فاردت قيمته من قبل لسعره حرام
 يساوي الف درهم فعليه خمسة مائة لان البايه بعا فاسدا فاسدا ففاسد ففاسد
 و قيمته يوم القبض رجل باع من اخر رطلين فاشترى من المشتري في بيعة
 واستحققت فالبايه حرام من المشتري فالبايه فاسد لان شرط شرط لا يقتضيه
 عقد لان البايه لا يضمن الخبر وما شاطر ذلك فاما يضمن البنا والغرس والزروع

مناسب من اخر عبد اقمته الف فازدادت قيمته حتى صرف
منه فاصب بيعا فاسدا فان وصل الغائب الى العبد بعد الشراء ولم يقبض
ما في فعله ان لان الزيادة في الغيب امانة وانما يصير مضمونا في الشرايا المتفق
رجل اشترى جارية مبيعة فالبيع جائز ولا يرد لها معيبة كانت او غير مبيعة
لان من عيب تبرأ منه رجل اشترى لؤلؤة في صرف قال ابو يوسف
رحم الله البيع جائز وله الخيار اذا رآه وقال محمد بن ابيع باطل عليه الفتوى ان
اشترى العبد في ولم يسم اللؤلؤة جاز وان اشترى البراءة في صرف في البيع
رحم الله صاحب البعثة ان افعلوا ببيع فالبعد باطل الا لا يمكن خداعه لا يضر
ان كانت شاة من بوجعة فباع كرسها قبل السلق جاز ولا يمكن تسليمها من غير
شاة وخراجها على البايع وله الخيار اذا رآه لانه اشترى شيئا لم يرد رجل اشترى
من ابله فوجد في بطنها لؤلؤة فاللؤلؤة للبائع لان اللؤلؤة ليست من اجزا
تسبحة فان باع الدجاجة مع اللؤلؤة وقد كان رآها المشتري حين ابتاعها
فالبعد فاسد لانه لا يمكن تسليمها الا بغير رفاق كانت الدجاجة ميتة فباع اللؤلؤة
لؤلؤة في بطنها جاز لانه يمكن تسليمها من غير ضرر رجل باع من اخر ارضا على ان
فيها كزيب وكزيب خلة مثمرة فباعها بمثمرها وكان فيها خلة غير مثمرة فالبيع
فاسد فيكون مبيع في حق الوجود تبعا بالحصة التي ولو باع ارضا على ان فيها كزيب
كزيب فوجدها ناقصة فالبيع جائز والمشتري بالخيار ان شاء اخذها جميع الثمن
وان شأ تركه ببيع فان المراجحة يقطن فيه حصة لا يجوز ان يشأ بمثل كزيب
بيع بمثل بمثل مثمنون لان المبيع عليه سلام قال ابي حنيفة لم يرد رجل اشترى
فصل كذا كذا دقيق الثمن بالبريق غير منحول ما قلنا رجل اشترى شاة
من مذبوحه فاذا رجعها متطوعة من الفخذ فاشترى فاسد لان الفخذ اما حقه
من الثمن فيكون شرا الباقي بالحصة التي رجل اشترى امته شرا فاسدا فلم
يقبض منها من ثمنها فامار البيع عنقه جاز والعق على البايع ولا شيء على المشتري

من يبيع في يده من البايع فيبذل عليه باب البيوع الفاسدة بعلامة
لومعة سكة غير نافذة فاجتمعت اهل السنة وابعوا السنة لا يجوز
ولو اقتسوها ايضا لا يجوز كذب روي عنك حنيفة رحمه الله ان السكة ملكهم
لكن فيها حق العامة فان طسروا اكثر فيه العامة كان لهم ان يخلوها
حتى دخل الرخام رجل باع عبدا بالف درهم على ان يوقيه اليه في بلد
اخر فالبيع فاسد لانه شرط اجلا مجهولا لان ذكر الاجل وهو ابله من التاجين
اذا كان الثمن حالا فاما وان كان الثمن في اجل مثلا الى شهر فالبيع جائز فالشرط
باطل يوقيه اليه لانه شرط اجلا معلوما وانما ذكر ابله لكان الا يملك
الشرط انما يستبرأ اذا كان في بلد وهذا غير منفي وقد ذكرنا المسئلة في شرح
الحرف باب البيوع الفاسدة بعلامة الباء ببيع المعاملة وبيع الوفاق
به بيعا فاسدا لانه شرط فاسد وانما يذكر عن فقهاء كسائر الجيوعات
الفاسدة رجل باع من اخر جارية ظيلا على ففاداة ابن فابعد فاسدا على
الفتية ابي جعفر رحمه الله يجوز هو المختار والمسئلة مروت في باب البيوع الجا
ين بعلامة النون باب البيوع الفاسدة بعلامة السين ببيع الخطة
وزنا على سبيل المماثلة لا يجوز لان الخطة كيلن ولا يجوز دما مثلا في الكيل ولم يرد
حتى لو علم انها مماثلات في الكيل يجوز وكذا يبيع الدقيق بالدقيق وزنا
الدقيق كيلن ولهذا لا يجوز بيع الدقيق بالخطة ولو كان الدقيق وزنا لجازه
وكذا استقر ان الدقيق وزنا لا يجوز ولو كان وزنا لجازه ببيع حنك بالمصير متظانما
لا يجوز لان الشهادة الممانعة ثابتة المحال باعتبار حقيقة المجانسة لان رجل
اشترى عشر بيضات وفيها ثمانية ياخذ بها موزة لا قيمة لها فاسد فاسد
الحل لانه اشترى حلالا وغيره من صفقة واحد وكذا ان اشترى وقر بطنها
فاذا عثرها فاسدة لا قيمة لها وانما يرد رجل اشترى عبدا ببيع فاسدا
وقبضه واكتب عنه ثم رده واكسب منه فاسد من البيوع لم يقص من اصل

وهو ملل الوقت وقت حدوث الكسب فيكون الكسب حراما
 وحسب سترى ثوبا ثرا فاسدا وبقضه ثم قطعه فيخطه حتى اودعه البيع فصار
 عنده ضمن سترى ما انتقص من الثوب بالقطع ولا يضمن لان اليباع رد البائع
 رجل استري بذر الفيلق على انه مروي فلما خرج دوده فاذا هو غير مروي بين
 المروي وغير المروي فحالة ما على البائع رد الثمن اذا كان قبض على المشتري
 رد منه من البيع مع فاسد بانه باع ما ليس به عند باب الخيان الثابت
 بالشرط ونشأت بغير بشرط فبعضه الثوب رجل استري ثوبا قيمته
 خمسة فوجد فيها ثرا بافريقين من جيب اما ان كان الثراب مثالا يكون خمسة
 وبعده اناس عياها يكون خمسة وبعده اناس عياها في قسم اوب
 بين ان يرد ويرجع بقضان حيب ذلك من حيب وبعده ان يرد ويرجع بقضان
 على قضان اما ان اراد ان يميز يرب فيرده الى البائع بخمسة من ثوب وقبض
 الخمسة او اراد ان يرد الخمسة كلها فقبض القسم الذي ليس له ذلك لما بينه في قسم
 الثاني له ذلك فغداه المانع عن اذام يميز واما اذا ميز ووجد ثرا باكثر
 بعد ثوبه اناس عياها فهو على حيب اما ان يرد منه ان يرد ما طاف على البائع بذلك
 اليه وخذت البعض بالحق لا يمكنه فان انتقص بالتحقيق في الوجه دون
 يرد لانه امكنه الرد كما قبض وبعده الثاني ليس ان يرد لانه لا يمكنه الرد كما قبض
 لان منه من الثمن قيمة ثمن حيب وهو ثمن الخيط الذي يرب على البائع
 ياخذ ما امكنه كان ذلك ان انتقم من الرد من البيع والبائع وقد روي بيان
 حقه عند الاستري بالخطة وان استري البائع فوجد فيها ثرا بافريقين فانتقل
 ذلوا له ولو اشترى شيئا فوجد فيها ثرا ما ميز الرصاص يرد على البائع بخمسة
 من ثمن ثرا اكثر فرق بين من وبينما بالخطة ولا يضمنه لا يميز ومرت في الخطة
 بياض ثرا او في المشبك لا يبايع في القليل ولا في الكثير فلم يكن في ميز الميز
 بالبائع ومن جاز في القليل في كثير والخطة له ولو اشترى ثوبا ثرا فوجد

منه في ما يجوز من الخاسر انه ان يملك خمسة من ثمن ان يبيع
بثمن واحد او يرد الثمن حله ان يخل من خسران الخاسر في يده
ما من المشتري رجل اشترى بغير علي له حصة في ثوبه خير حصة له ان يرد
منه او كما لو اشترى عبد علي له ثوب فاذا اسعير طاب رجل اشترى غلاما و
جارية فراهما من خلفهما لا يبطل خياره ما لم ينفقوا فيهما لان معرفة القيمة بامثل
الادوية رجل اشترى جارية ثلثة ايام فوفاها من خياره في فواشه لا يبطل
خياره لانه لم يعمل انما دعاهما الى الفرائض لاختياره ليعلم انما يحب او يكره رجل
باع من رجل علي ان يبيع بالخيار ثلثة ايام ان يكره ان يستعمل منه يتزوج
علي يار فوق بين في المسئلة وبينهما اذا باع لوما علي ان يكره ان يزوج
الفرق وحوالي المدة احسنه لما من الثمن والتمن له حصة من الثمن رجل اشترى
سويقا علي ان يبيع قد ثلثة مثاقيل وثلثة ايام فوفاها من ثمنه في نفسه من الثمن
والمشتري نفق وقت الشراء اليه اشرا اجازوا خياره ان يكره ان يكره ان يبيع
معان موي وفار من ثلثة ما او اشترى جارية علي انه يكره ان يكره ان يبيع
مواقف من ذلك واشترى قميصا علي انه حشرة اذرع من كبراس فاذا حوته
اذرع والمشتري نفق اليه وقت الشر ولا خياره عليه رجل اشترى جارية
فمكاته الجارية انا حرة ليس له ان يرد بقولها ان الحرية لا يثبت بقولها المنكر
جها حشاها خنك تكون حرة وائمة ومن حكي ان شئ اذنه كان ذا ارادة ان
اشترى جارية يتزوج بها ويقول الادري اني حرة وادري اني حرة علي
سان ادبائها ولم يملوا ان يكره بل ان يكره اهلها على شغير يتزوج ويبيع
ذلك لا يتقاوله فتقدم الرجل الى الرجل منهم وقال اعطه خيرا بدعيهم ولما بدعهم
فما عساه ان يبيع فلم يعلم المشتري بذلك ثم علم فخر علي جديت ما ان يكون
المشتري ان يكره البقرة او يكره وفي توجه الادب ان يكره حصة من ثمنه
التمن ان يبيع وقع علي اوزن الذي ساع بينه لانه معروف والمعرف والمشتري

انا حرة الجارية
ابن يونس

بلن اصطلح
اصطلاح

في الوجه الثاني في الخبر كذا في الحكم ليس ان يرجع لان خبره في الخبر
 الخبر متفاوت فيهم في حق القول في العرايب فلا يظهر غير حق
 رجل استرعى مالا ففقره جيب ذوقه فانكر عنقه ففقره ليس ان يرجع على البايع
 بشئ من مخره بعد ما علم بالبيع وذا يمنعه الرجوع بالحق في رجاء باع ففقر
 خاتمه وباب بينه ففقر على وجهين اما ان لمكنه نزعها بغير ضرر او لا يمكنه الا
 بضر ففي الوجه الاول البيع جائز لا يرد له مقدور التسليم وفي الوجه الثاني بالخيار
 ان يابى من ابى وقت نزع وان شئت لانه معجز التسليم من وجه ومقدور
 التسليم من وجه وفي مثل هذا يكون البيوع موقوفة على رجل اشترى بغير جابه فزعم
 انه مخلوق الحية فانكر البايع فالتواضع فانه قال المشتري انه لم يلق الحية
 اليوم فهذا على وجهين اما ان يات على البيوع وقت يوقف فيه فخرج الحية عند
 مشري او في وقت وجه الاول انه ان يرد لانه ثبت الحية عند البايع وفي الوجه
 الثاني ما لم يتم البيعة انه كان مخلوق الحية عند البايع واستخلفه عند البايع
 فيشكل رجل باع جارية فوجدوا مشري بها عيبا فان راد ان يرد ما و البايع
 يعلم ان ذلك عيب كان لها عند و هذا ان لا يات في عا حقه بغير ان يات به يرد ما
 لانه لو اخذ ما بغير فقنا لم يكن به ان يرد ما على بايعها وكذلك اذا علم بالدين على
 بيت وسعه ان لا يرد بغير فقنا هذا رجل اشترى شاة على انها حية فاذا
 هي معز ينفى ان تجوز البيوع فيثبت للثيا لان الجنس واحد رجل اشترى كتابا
 على انه كتاب النكاح من تأليف محمد بن محمد فاذا هو كتاب الملايك من تأليف
 حسن بن زياد او من تأليف الشافعي او من تأليف مالك محمد بن محمد فالباع جائز
 وله الخيار لان الجنس واحد لان الكتاب اذا ذكر فيهم به المكتوب بالسواد ورجس
 سري دقيقا فخير به ثم بين ان الدقيق مبرور ما بقى حشنة من ثمن ورجس
 بنقش ان عيب حشنة ما استملكه واختاره فمسلة مرت في باب بيع الجارية
 بجملة عين رجل اشترى بقرة او شاة على انه بالخيار الى ثلثة ايام فخلب بينها

اشترى دقيقا

تحت رده استملكه الملك بالخير الثابت بالشرع والثابت
 خبر الشراء بجملة عين رجل اشترى من رجل حنطة في البيت جزا فابعد
 فيها دكانا فاشترى بالخيار ان شاء اخذ جميع الثمن ان شاء ترك وكذلك
 اذا اشترى بمر من حنطة على انها كذا ذراعا فاذا اتمى اقل للمشتري خيار
 ان شاء اخذ جميع الثمن ان شاء ترك فرق بين هذا وبين المثلتين وبينما اذا
 كان الطعام في حبة فاذا اخذ نصفه بين ياخذ بنصف الثمن والفرق ان الجيب وعنا
 يكون فصار البيوع حنطة مقدرة والبيت والبيوع لا يكون فصار البيوع حنطة
 غير مقدرة لكن البايع اطعمه في شي فوجد خذله فوجب له خياره رجل باع من
 اخر عبد بن علي انه بالخيار فيهما او قبضهما المشتري ثم مات احدهما او استخبر
 الجوز البيوع في البان يملك فان لم يمت احدهما وقال البايع نقضت البيعة فان
 بغير عيبه او بعينه كان التقضي باطلا ويبقى على ما رده من المايل من خيار
 الاصل رجل اشترى دهنه في قارورة فنظروا في القارورة ولم يجيب على ثمنه
 او على سبعة منه شي فهذا ليس بشئ بروي عند ابى حنيفة وعن حماد بن عمار
 وهي مخرقة فان اشترى حبة بفضه وراي بها ثمانية لخيار اذا راي بها ثمانية
 سوا طات البطانة مقصود بان كان عليها فراوا ولم يكن الا في المدايرة مقصود
 بطل حال اذا طات المظاهرة غير مقصود بان كان حقا ولو راي فيها ثمانية
 ليس له الخيار اذا راي بها ثمانية الا اذا طات البطانة مقصود بان كان حقا
 فرق رجل اشترى عبدا واشترط ان اشترى خيار يومين من شهر رمضان
 ويومين بعده لانه سكت عن الخيار وقت العقد فامكن تقضي هذا العقد باشر
 خيار وقت العقد يومين يوم رمضان ولو قال لا خيار له في رمضان في البيع
 فاسد لان العقد يقضي بالعقد رجل اشترى حكمة على انه عشرة ايام فزاد
 في البطل منها جرت ثلثة ايام فوجب له خيار ان شاء اخذ جميع الثمن وان شاء ترك
 لان الجوازها هنا جاري بحرب بخودة وفوت اوزن منزلة الجيب وان شاع

مع شبيب رب درمن نزرع ما جاب شفيح فله الشفعة ۱۱ ارض و نصف
 ازرع لانه مبيع يجب فيه من الشفعة لكن لا ياذن حتى يدرک ازرع ان نصيب
 الارض مشغول بنصيب ازرع فليجب المشفع فيها شفعة فكان المزارع فيها ان
 حتى يزرع ۱۲ رجل استري خبيثة باق درهم فسلم الشفيح ولم يلبس الشفعة
 ثم ان اباع حصه منه خمس مائة فسلم الشفيح فطلب شفعة كان ان ياذن
 دانه سلم الشفعة في الشفعة بان ما جبهه تبين ان الشرا كان حسميه لا يلحق
 باذن ارضه المشتري اذا انكر طلب الشفعة في الشفعة فالتفرق قوله مع ميمنه
 فان لف فامسك على وجهين اما ان انكر طلبه عند سماع ابيح باذن الشفيح سمعت
 البيع قبله في يهود حيث يقينا في وجهه الا ان كان على علم بالله ما يعلم ان شفيح
 بن سلم بابيع لم يلبس في الوجه الثاني عين على ثبات لان في وجهه اذن
 مكسب عليه به وفي وجهه الثاني حيله الشفيح في سلم في المشتري في ثبات شفاعته
 هو المختار قوله عليه سلم من كلمه قبل ان يسلم في حيلته ودها من ازرع باق
 في باب شفعة بعينه لبا ۱۳ شفيح اذ طلب الشفعة باق في حيلته منه
 طلب الشفعة جازحة و قال في طلب الشفعة الملبس بها وانما طلبت ر
 الشفعة ۱۴ قال في باب ازل ان افاد ثوب ما جاء به واما العبرة بالحق ودار
 بيعت رضا شفيح ۱۵ واحد هما غايب فقتل قاض المحاضر في دارهم حضر
 الغايب ودار في يدي شفيح خافه فمكثت الثاني من الشفيح المحاضر دون المشتري
 لانه من المشتري نزل من شربة من بايع هذا اذ طلب المحاضر جميع الدار با
 شفعة وادخل نصف الدار على حساب انه لا يستحق نصفها يطلب الشفعة في
 نصف بطل الطاع ۱۶ ربيع و الرجل في يد سوي وهو شفيحها بطلت الشفعة
 دعوه دانه لو سمح دعوي كان من اتفقا فلو اراد ان يطلب شفعة في وجهه يقول
 دعوي بطلت الشفعة و لم يثبت اما حتى انكر في حيلته شفيح
 قياح ۱۷ مدرك في اذ في فقال شفيح من شريها و بكر شريها و اذ خبره و ا

ثبت الشفعة ۱۸ فطلب لانه لو لم يوجد منه تسليم الشفعة ۱۹ دار خبيثا غايب
 بيته دار خوي بغيرها والغاصب شفيح ينبغي ان يطلب الشفعة حتى اذا قاما
 بيته على ملك تبين ان الشفعة ثابتة فاذا طلب فسلم الغاصب في قايه و
 تجبر لقائه عن صورة الامر فبعد ذلك مسلة ۲۰ في وجهه اما ان قالو بيته و لم يقيم
 في الوجه الاول فغير لقائه بالدره با شفعة في الدار الخوي لان الثابت بالبيته
 كالثابت معاينة وفي الوجه الثاني حيلتهما جميعا في وجود ذلك المسلة على ربيعة وجه
 ما ان حلفا ونكلا او حلف الغاصب وطلب مشتري او حلفي عكس في القسم الاول
 لا يقضيه بالدارين من حدهما وفي القسم الثاني يقضي باذن الدارين وفي القسم الثالث
 لا يقضيه بالدار معصومة ويقضيه بالشفعة وفي القسم الرابع على عكس من انكول
 قر و اقرا كل فقر حجة عليه خاصة ۲۱ دار بيعت بجنب دار وقف فلا شفعة للوقف
 فمضى حتى لا ياذن ما يقترن ان الشفعة تجب في الملك والوقف بين ملكين
 في حيلته ۲۲ الحيلة في بطلان الشفعة على وجهين اما ان كان بعد ثبوت وقبل ثبوت
 وفي الوجه الاول يجزوه بالاتفاق خذ ان يقول مشتري لم شفيح اشتريه متى
 وما شبه دانه انما حتى وجب وفي الوجه الثاني باس سوا كان شفيحه عدد
 وفاسقا هو المختار لانه ليس باجاء من ههنا بنسب مسال او حيلته وفي الثانية
 حيلة في منع وجوب الزكاة والثالثة الحيلة في دفع ربها بان مائة درهم
 فليس بمائة وعشرين درهما ۲۳ رجل استري دارا بعشرين في درهم و ثوب في درهم
 درهم الا عشرة واعين باق في ثمن كلمه باعشرين ان دينار جاب شفعة شفيح
 فاراد ان ياخذها لا ياخذ بعشرين اما ان المشتري اشتريها بعشرين فاه
 ولو استحق الدار يرجع على البايع بما ادى من الدراهم والوناير فقط لانه ما ورد
 استحقاق بطل الحرف لانه قلتم ان ثمن لم يكن فيه فصار كمن اشترى في خويلد
 عشرة عليه ثم قلتم ان ثمن لم يكن عليه بطل حلف ويرد دينار وفي مسلة من مسال
 كتاب حيلك مبيع مسال كتاب حيلك في جود الملبس طاهرا من مسلة ۲۴ رجل اشتري

سا
 فلا شفعة للو
 فون

بدكم يبراهما اما الاول لانه ابلل واما الثاني لانه
 تغير هذا ما لو قال لا خراجا على من حله ولم يبين ماله فجعله في
 فلا يبقى من قبله شيء في القضا ويقتضى منه وبين الله تعالى اذا كان الحال الوعد
 بذلك الحق يبراه رجل اشترى دارا فقال له السفيح قد سلمت اليك شفعتنا
 فاذا هو استراها غيره فهو علي شفعتنا لانه قد رضى بالتسليم لانه التسليم للموكر
 وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله هو التسليم للموكر واختار
 المذكور هنا وهنا فرج ياتي في باب المعاملة مع دمة الباء الشفيح اذا لم يرد
 الظاهر كعتين لا تبطل شفعتنا وان صلى اكثر من ذلك تبطل شفعتنا ولو صلى بعد الجمعة
 ارجا لا تبطل شفعتنا فان صلى اكثر من اربع بطلت شفعتنا لان اكثر ليس
 مشهور فلا يكون معذورا رجل اشترى دارا ثم الى وقت الحصاد فقال الشفيح
 اما اعجل الثمن واحدها بالشفعة ليس له ذلك لان المشتري هات الدرهم وخذ
 شفعتنا فان امكن هذا احضار الدرهم ولم تحضر ثلثة ايام وروى عن محمد بن حماد
 بدأت شفعتنا وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله والمختار انه لا تبطل لان الشفوع
 اذا ثبت بطلب الموثقة والاشهاد لا تنحل ما دام تسليم بلسانه رجل له ارض ولها
 خراج كثيرة وموتة كثيرة يشتريها احد فباع من انسان مع دار قيمتها الف
 درهم وخمسائة وللدار شفيع فمضى في وجهين اما ان كانت الدار خال اشترىها
 اصحاب السلطان او لا يشتريها والارض خال الذي يشتريه من السلطان وفي
 الوجه الثاني ينظر في قيمتها في اخر الوقت الذي ذهبت رغبة الناس عنها
 كما كانت فيقسم عاقل اكثر الثمن لانه لا بد من القسمة والقسمة بغير القيمة و
 ليس لها قيمة في الحال فيعتبر القيمة في اخر الوقت الذي ذهبت رغبة الناس
باب الشفوع في بيع دار التي فيها دار كثيرة وفيها مقاصد رباع صاحب الدار
 مقصورة او قطعة معلومة فلما دار فيها شفعة ابي حار كان من اهلها
 ونواحيها لان المبيع من جملة ارباب الشفيح جاز الدار وان سلم الشفوع ثم باع

حل
 حل
 حل

في الشفيح ما يقع فيه شفعة لا تكن الشفعة الا جازها لان المبيع صار مقصورة فخرج
 من ان يكون في دار او في دار او في دار البيت فان سلم الشفيح الشفعة ثم باع المشتري
 البيت فلا شفعة له لما قلنا رجل اشترى دارا في سكة غير نافذة ثم اشترى دارا
 في سكة اخرى كان هذا السكة ان ياخذ الدار الاولى ويكون شركا في الثانية دون
 وقت اشترى الدار الاولى يكون المشتري شريكا في سكة وقت شراء الدار الثانية
 شريكه في سكة الدارين دارين ثلثة نفوسا رجل اشترى نصيب واحد
 واحد فلما جاز ان ياخذ الثلث الاول وليس له ان ياخذ على الثلث الباقي سبيل
 لما قلنا في المسئلة الاولى لو كانت الدارين اربعة واشترى الثلث واحد
 واحد والرابع غائب ثم جاء له ان ياخذ نصيب الاول وهو غيب الاخرين شريك
 له لما قلنا ولو اشترى احد الاربع نصيب الثلثين احد بعد واحد ثم حضر الرابع
 كان شريكا في النصيبين جميعا لان المشتري شريك في شراء النصيبين جميعا
 وفي المسئلة الاولى غير شريك وقت شراء النصيب الاول رجل اشترى دارين
 موضعين مختلفين بان كان احدهما بالشام والاخر بالعراق في عقد واحد شفعا
 واحد ليس له ان احدهما ولا ان ياخذهما جميعا او تركهما وفي اخره ان اشترى
 الشفعة على المشتري الشفيح اذا جاز فلان اشترىها بالف درهم فسلمت له
 فظهر ان اشترىها بدينار فتمت الف درهم جاز التسليم لانها شئ واحد وهذا
 بعضها الى بعضها في الزكوة رجل ساكن في دار بيعت دارا اخرى فصار
 الساكن الشفعة فقال المشتري انك ساكن ولا مكد فامتنع قوله لان الدار ملك
 المكد الظاهر والظاهر لا يكفي في استحقاق فلواراد الشفيح ان يحلف المشتري سياتي
 هذه المسئلة في باب الشفعة بعد مدة الوار رجل اشترى دارا نسبة سنة فطلب
 الشفيح طلب الاشهاد وقال تنظر اليه بدأت شفعتنا وكذا كراشتري دارا
 على ان يشتري باختيار فلم يلب الشفيح طلب الاشهاد بطلت الشفوع لان الشفعة
 ثابتة بثبوتها يعتمد زوال ملك البائع وقد وجد الشفيح اذا قيل فلان يا

دار فقال المروني قد طلبت شفعتها او قال شريك
صاحبه فشمته قبل ان يدعونها لا يبطل شفعتها لان هذا كناية عن ما يشبهه
قاز من اشترى وبكم اشترى او سلم قبل ان يدعى فكذا كنه ليس بتسليم وقر
مرت هذه المسئلة الثالث في باب الشفعة بعامة السنين ولو سكت عنيه ثم
ادعاه من ساعته فمضى تسليم لان الطلب عقيب السماع شرط ثبوت ولم يوجد خلاف
ما تقدم لان ملكا لا فعلا مقدم الطلب رجل اشترى دارا وله يكن راحة ثم بيعت دار
جنبها فاخذها بالشفعة لم يبطل خياره هو المختار من الرواية فرق بين خيار
الرواية وخيار الشرط والفرق وهو ان هذا دليل الرضا ولو قال رضىت لا يبطل
خيار الرواية ويبطل خيار الشرط رجل اشترى دارا في الشفعة وقال سلم لي عنها
بالشفعة فاني اشترى لا يبطل شفعتها هو المختار لان طلب شفعتها انما ينفذ
بتسليم لا يكون تسليم الباقي وكذا لو قال انما شفيع هذا الدار فسلمت شفعتها
بالشفعة فاسلمت شفعتها بالباقي فاني اشترى لما قلناه رجل اسرى عشرة اوجه
مثل لوفه والسفيق من رفق فليس له بان ياخذ الا ذلك المعنى كذا في القصة و
كذا في الارض لان اسبب موجود في بعضه فينسب الحكم الى الطرفين كما فيه
تفريق الشفعة على المشتري رجل باع نسيبا فقبل شريكه وجاره ومها في موضع
واحد او قد باع نسيبه ودار فقال الشريك قد طلبت الشفعة وسكت الجار
فترك شفيع الشفعة ليس للجار ان ياخذ بالشفعة لانه لم يوجد شرط ثبوت حقة
وهو الطلب عند السماع ارض بين قوم اقسامها بينهم فروغوا طريقا بينهم فملوا
ها ثمانية بنواخته وسره وجعلوا ابواب الدار شارعة الى السكة فباع بعضهم
دارا سبعة بينهم سوادن هذه السكة وان كانت نافع فكانها غير نافذة لان
هم ان يرجعوا وسر والشرط وقالوا هم ذلك هو المختار رجل باع دارا لجنب
رجل به شفيعا وهو يزعم ان رقبته الدار له يخاف انه اذا ادعى رقبته
يبطل شفعتها اذ ادعى شفعتها اتطاد عوايه الرقبة فيقول هذا دار لي انا ادعى

تميز شفعتها من شفعتها اتطاد عوايه الرقبة فيقول هذا دار لي انا ادعى
فان ابرم من شفعتها والانا على شفعتها منها لان حجة طرد واحد فلا حق للمو
عن طلب الشفعة رجل اشترى دارا ثم شفيعها با شيئا كثيرة فجا الشفيع فحوبا
خيارا ان ياخذها بالشفعة فاعطاه حاد فبدا وان شترها فكذا في دارها
لان نقص صنعه لا يمكن وفيه نظر فان المشتري اذا بنى على الدار المشترى بناطان
شفيع ان ينقص البناء الا ياخذ الدار ويطلب ما زاد فيها من السلم الدار في كذب
وكذا حصة فسلم شفيع الشفعة ثم افترقا قبل التفرق من السلم ولا شفعة مشفيع
لان هذا ليس قد وان لم يشر وحقه ينافي سلم ثم افترقا فله شفيع فمضى الشفعة
لان الاقالة عقد جديد في حق ثالث والثالث هو الشفيع هو الشفيع انما الشفعة
طلب المعايير طلب المعايير الا شهاد قد البص فيقاضي طلب التمايز فقبله احقر لما حتم
سلم له الشفعة فقال الشفيع للمقاضي اقتضى الدار حقه ثم بالمال لا يفعل المقاضي ذلك
لان هذا عليك موطن فام سلم اعوض لا يقضى باعوضه ربه ما هو فله دارة رجل
برقبته لاخر بيعت دارا لجنبها فشفعتها لذي له ارضية لان سبب شقوة حقة
وهو الجواز رجل وصر لرجل دارا ولم يعلم الموصيه حقه بيعت دارا جنبها فقبل
اوصيته وادعى شفعة فلا شفعة له لانها لم يملك الدار وقت البيع فلم يحق له سبب
وان مات الموصيه لم قبل ان يعلم الوصية ثم بيعت الدار جنبها فادعى الورثة شفعتها
فلم ذلك لانه موته صار بمنزلة قبوله عليا قد رنا في باب في شرح صانع المغير
فملك فصار ملكه مورثا ورثته فمحقق السبب للمورثه رجل جعل بيتا في دار
وهبه لرجل ثم باع بغيرها فاشفعة الجار ان المشتري شريك وان فعل ذلك وهو
بامر الشفعة هل يكره فالمسئلة مرت في باب الشفعة فمضى المتن رجل اشترى
دارا والدار في يدي البايع واشهد الشفيع على البايع او على المشتري او الدار
حاز وان فرك لا فرك وذهب الي اجد طلب الا شهاد فان كان شفيع في الشفعة
تبطل شفعتها الا بعد خارج المصير او على فليس يثبت شفعتها وان كان لا بعد

رجل اشترى دارا

موت

في الشئ فان شئ قد اشترى منه ربحا لم يملك الشئ به بائع
 انك لا تبيع من رجل شترى به ربحا بائعا ونقد الزبوني من غيره بائعا ولا
 من بائع من رجل شترى بالجباد وقد كان من جنس من احسن ما لا يربو
 منزلة الجباد منقاد والى الثانية الكفيل اذا تكفل بائعا ونقد الزبوني ربحا منقول
 عنه بالجباد والثالثة اذا اشترى شيئا ونقد بائع زبوني ثم باعه مرابحة فان ربح
 البايع ياد والرابع انه على خرد ربحا اذا حلف بقبضه بيوم وكل عليه ياد ففقد ربحه
 ربحا وخامس اذا كان على خرد ربحا فقبض زبوني وانفقها ولم يربح
 الاتفاق يرجع اليه بالجباد في قولك خيفة وعجز كما لو قبض الجباد ربحا
باب الشفعة في بيع الباء المستري اذا قال للشفيع رد علي ثمنه
 فهذا يكون شديدا لمدى الشفعة في ثمنه من ثمنه والشفعة ان كان اختيارا
 شفعة ان كان اختيارا وان كان تبايعا كان تبايعا وان كان تبايعا
 وان شفعه على الوجه في تفسيره رجلان تبايعا فطلب الشفعة فشفعه
 فقال البايع كان بيعي بغير ربحا وصدقه في شترى على كل لا يصدق ان كان
 الشفعة لا تخلفا قربا على بيعه فيكون القبول من يدعي جواز الا اذا كان خيرا
 عليه بائع من رجل شترى بغير ربحا وقر ببيع بغير ربحا مثله به فيسقط ان يكون قبول
 فوضا والشفعة بالشفيع لا تربيان في الوجه الاول لو اختلف بائع واشترى في
 هذه الصورة فقال بائع من ثمنه وقابل مشتري شترى بمعاملة كان قبول
 قول مشتري وفي الوجه الثاني واختلفا فان قول بائع كذب حاشا من شترى
 ربحا وشفيع غايب في شجرة لا يحرقا على مشتري ثم جاز الشفعة وخذ حكم
 الشفعة لئلا يظن ان بائع كان له الشجرة وقت القبض وتورد ولم يرد ومن
 التردد منع وورد من بائع لا يسقط منه من الثمن في الوجه الثاني
 بقوله ان يبيع بغير ربحا فيقول المشتري الكرم في ربحا في ربحا لا حصة من
 الثمن في وجهه فيقول المشتري ان كان بائع مستري ربحا فربح ربحا

في الشئ به بائع مستري ثم جاز الشفعة وورد من بائع لا يسقط منه من الثمن
 غير طبعته في ثمنه وتسعة اعشارا من ثمنه قليل الشفع الشفعة في بيعه
 والشفعة في البيع الثاني وواراد الشفع في استحقاق مستري بانه ما ردت
 ابطال الشفعة بذلك لم يكن له ذلك انه ادى عليه معنى لو اقربه ديالمة فلو راد ان
 يستحق الشفع بائعا ان البيع دون ما وان بيعه تلجئة كان له ذلك انه ادى عليه
 معنى لو اقربه لزمه وهو حسم وهو ان ياد كوزا في كتاب الشفعة له ذلك
 الاستحقاق انه لا يرد به ابطال الشفعة كان له ذلك انه ادى عليه معنى لو اقربه
 قبل ان يطلب الشفعة ان سلم على ان يملك الشفعة وان سلم على ان يملك الشفعة
 ان الشفع محتاج الى التسليم على مستري به تحتاج ان يملكه معه ومقتضى حرمه
 السهم ما قلناه في باب الشفعة من ثمنه غير محتاج الى تسليمه على مستري به
 شرا لدار اذا اشترى وقبض على الشفع وورد من بائع الشفعة من رجل
 على وجهين اما ان يبيع الوكيل لدار التي انموكله وسلم في ربحه او في وجهه
 الثاني لا يملك الشفعة هو اختيار والجواب في الوكيل مع قول كجرب في بائع مع
 المستري صح لطلب من بائع في الوجه الاول وفي وجهه الثاني هو اختيار وهو
 في طلبه واما مستري في تسليمه فبطل الشفعة عند الوكيل صح في قوله
 ولم يكن الفرق ان طلب التملك حصر في الوكيل تسليمه ليس حصر في التملك
 اسقاط حق عن شرا قار بالوكيل ربحا مستري بانه بائع ورفع منها ثرب وباع
 عاية ثم جاز الشفع وطلب الشفعة اخذ من ثمنه نصف الثمن وهو حرمه من ثمن
 يقيم على قيمة الارض في رفع الثواب وقسمه بذي باع ووجهها سو فيقسم ثمن
 عليها نصفين ولو كنس مشتري الارض اعادها له كانت قبل جفر شفعه
 حصر الشفع فقال مستري ارفع منها ما اردت لا في ربحا مستري في جواب كذا
 من قبل رجل خمس منازل في رزاق غير نائمة في ربحا المستري فطلب الشفع
 الشفعة في واحد من منازلهم في ربحا مستري في ربحا مستري في ربحا مستري

ن

الشار وجواره في هذه المنزل لا غير في الوجه الاول الثاني
 ان السبب على وجه الوجه الثاني له ذلك لان السبب حضرة
 دار او هو نصفها بالجوار وطلب جارا اخر فجاء الشفعة في المستري لداره اليه
 كان نصف الدار به بالشفعة ونصفه بالمشرا لان المستري قد تمالك الدار والشفعة
 جردا على داره سلم الشفعة لشريكه لا يجير شريكه بالشفعة كالتقاضي اذا قضى
 بالدار بين الشفعين ثم سلم جردا الشفعة لم يجردا ملكا له **باب الشفعة**
 بصفة لسيبة الشفع اذا جاء الى المشتري وقار فانا شفعة فاخذت دار
 من الشفعة بطلت شفعته لان قوته انا شفعة كلام غير محتمل اياه فصار
 موافقا لانه قال مستري كيف أصبحت وكيف أصبحت بطلت شفعته رجل
 ستري رثا من رجل وقبضها في الشفع وطلب شفعتها فلم يستري اليه ثم قد
 مشتري الشفع فوجب له ابيع خمسة درهم وقد قبض المشتري من الشفع جميع ثمن
 فبيع الشفع باحبة فليس في الشفع لان وجه حبة بيت جند لا حاجة لمن
 وجهه ثمان حبة ومو حبة درهم رجل ستاجر من خرثو باليسه يوما
 في الليل جزو من مساهلة جزو من لدار جند ثم باع مستاجره ببقية الدرهم
 اخر باي من شرا حجب شفعه شفعه جزو ولا في اعلال الجزو
 الاول فانه ليس ببيع في الباقي فانه مشتري شريك هو نوع من حيلة بنسبة
 الشفعة لرجاله ارض وقت عليه في ستري رجل دفن اخر نجسها ليس لشارح الارض
 موقوفه شفعة في الشفعة بغير مراءه **باب الشفعة اذا قال الشفعه ان**
لم يجز ثمن حذ فانت يري من شفعة فاجابه الى ذلك فلياجا غيرة حشر ثمن
 بطلت شفعته من ثمن الشفعة بالشفعة بالشرط يجوز لانه سقط محض وان حشر
 رناير وان من داه على الشفعة تكلم مستاجرون من من قام بوقف با
 جوب فنفتي له في ما يساوي خمس مائة وساحتها يساوي خمسة
 فاشترى رجلها و... ساحتها ببيع مائة من ابيه

الشفعة في الشفعة في ساحة وكذا في ساحة
 ساحة ردت ثم بنا ليقطعة وهذا ايضا نوع حيلة دفع ثبوت الشفعة
 رجل ردت شتري سحما من مائة سهم من ارضه حشر واما في ثمن قليل
 لدفع الشفعة خاف انه اذا اشترى السهم واحد يبيع ابايع ما بقى ثمن قليل
 فاجبه في ذلك شتري سهم واحد على خيار ثلثة ايام لانه ان شتري بذلك
 ان ابايع يبيع ثمن رفسه ابيع دون فان خاف ابايع انه باع منه اباقي ثمن
 قليل ففسح المشتري بيع جردا واحد فاجبه في ذلك يبيع الباقي على خيار
 ثلثة ايام ثم لجيران البيعين معا فان خاف كل واحد منهما انه اذا اجاز لم جرد
 صاحبه الوجه فيه ان يوكل كل واحد وكلا باجارة ببيع ويشترى في اوكل ثلثان
 يجير صاحبه ودعا في ثمن صا حبه ذ اوجبت الشفعة لاشان قومها وبا
 ثمن اشان يكون تسليما للشفعة ان ابيع ديماد في محله صلا قلبي
 شفعه اذا خاف انه لو طلب الشفعة عند القاضي لا يبر الشفعة بالجوار حشر شفعة
 فلم يطلب النوع على شفعة لانه ترك جرد رجل له نسجه عند القاضي فترمه في
 اسلفان الذي تولى القاضي فان كان الشفعة عند السلطان فامتنع القاضي من
 احضاره فهو حشر شفعة لان هذا زرع اليهودي انه سمع ابيع يوم السبت فلم
 يطلب بطلت شفعته لانه تاخير غير عذر في شفعه استولى على ارض من غير حكم
 ان كان من حذر استنباه وقد علم ان حشر الناس قال في جسر قاسق لانه ديمير
 فاما وان طرد على ففوقنا سق لانه عالمه سكة غير نافذة في ربة اخري
 فباع من اهل الربعة دارا فاشفعة اهل الربعة لان ثمنهم خاصة وكان ارض
 وفي ذلك الممر الربعة فيها ثوب قوم فباع من اهل الربعة ارضا والشفعة اهل الربعة
 وان بيعت دار من غير الربعة او ارض من ارض الممر والشفعة بين اهل الربعة
 في شركة العامة سكة يذهب طوفا الممر حشر في شفعة بين اهل الربعة
 ارب ولاحق اهل سكة ادوي وفي سكة

بين

ق

بين من عدل عشر شتر شرط خرم حصة قدر و هو
 او غير اذ عجز عن قيام باصراميت ويا من الحمار فيها اخر ففرضه و
 اقام قيسا حرمه وقام قيسا حرم مقامه فلي توجه الاول لا يعزى الاون
 للقاضي ودية عزى بوجه اذ عجز عن قيام باصراميت كي يضيح ما لم يمت
باب القسمة بين عدة المتبرين رجل مات وترك بامرة لها جملان كل ودية
 قترية او لم تكن فعلى الوجه الاول ينظر منقعة القسمة على التمسك على كل وجه
 الوجه الثاني لانه فيه تاخير وفي قسم اي قدر يوقف قد ذكرنا في كتاب
 انقراض رجل مات وترك ثلث بنين وترك خمس عشر حايمة خمسة مملووة
 خا وخمسة منها في نصفها خا وخمسة منها خالين كلها مستوية فادب
 ان يقسموا الخوا على استواء من غير ان يرسلوا من موصوفها الوجه في ذلك ان
 يخطى احد بنين خالين مملوتين وخاوية اي نصفها وخالين خالين ويخطى
 الثاني كذلك في خمس الخواي احد مملووة واحد بها خاوية وثلثة اي نصفها
 خا فيعطى ابن ثلث لان المساوات في ذلك **ق** قسمة اربع بنين شركين
 بالوزن بالثبات او بالوزن بوجه لان اناس يقارنوه كما قلنا وزنيا بسبب التثا
 وي حل واحد من هذين الموقنين شركيان اقتسما اكرما نصفين وفيها اعاب
 وغار فخذ على وجهين اما ان قال ان هذا المصففان كل قبيلة وكنة
 وبما فيه من الاعتاب واثما او لم يقود ذلك فلي توجه الاول يصير الاعتاب والثمار
 مقسومة وفي وجه الثاني يبقى مشتركة لان قسمة اقرار ربع وجه الكرم يكون
 تبع الاعتاب واثما لا ياتنصيصا بل انقليل او كثير والله اعلم
كتاب الاجازة **ع** عدة النوز رجل ستاجر حمارا ففارق طريق
 انزله مستاجر حمارا ففقد على وجهين اما ان يحب حمارا وهو يشعر به
 وعلم انه اذا طبع لم يفرقه او ذهب وهو يراه في وجه الاول ضمان عليه لان
 الحمار من ذميمة هو حصة وقد شاء وهو حصة فلا يضمن وفي وجه الثاني مكان

براه ولم يضمنه وترك طلبه ففقد ضيقه والحفظ ففرض رجل استاجر الحمار الثقيل
 التراب في الحربة فاخذ في القطة بالقدم الحربة وهرمة المستاجر وهلك الحمار
 فذا على وجهين اما الفدية بمعالجة المستاجر او اذ رمت فيه مملووة ارجوه
 فيه فعلى الوجه الاول عليه السهم لان التمسك من مملووة في المثال لانه ائمه
 بنفسه وقد قال عليه السلام اعلموا ان كل رجل منكم اذا استاجر حمارا ففارق
 فلي ابرأه لا ابرأه عنده من ذلك لان التمسك من مملووة في المثال لانه ائمه
 ائمه شيئا وتركه عنده من ذلك لان التمسك من مملووة في المثال لانه ائمه
 قال ان كل رجل استاجر حمارا ففارق فلي ابرأه لا ابرأه عنده من ذلك لان التمسك
 الحانوت ان يثبت كل شتر خمسة والا ففرض الحانوت في ذلك ان كل رجل
 كل شتر خمسة لان سكوتهم رضابند كل شتر خمسة من بين رجل ساءه رجل بئيه ففرض
 اربعة عشر وقا المشتري تسعة فان ساء باع في المشتري فالبيع بقسمة فيكون
 تسليمه رضامنه فان كان في يد المشتري فذهب به فله في شيئا من بينه
 ودان المشتري لا ار من عشره وقسمة لا يكون منها بيع لان اربعة فاقسمه
 واقبول فعلى من التمسك مستاجر اذا قال لا ابرأه خمسة ويسكنه ان لا يبرأه
 عليه الا الاجر الا ربع رجل استاجر حمارا ففارق فلي ابرأه لا ابرأه عنده من ذلك لان التمسك
 اجدهما بالعمية واخر بافارية او عقران حرم من له فقال لودب اناس من
 ماه اصبيا فاستاجر حمارا ففارق فلي ابرأه لا ابرأه عنده من ذلك لان التمسك
 ذم فاجاز اس الشتر من اجرة ثلثة درهم فقال لودب ابرأه لا ابرأه عنده من ذلك لان التمسك
 مع كل شتر نصف درهم او درهم ثلثة لعل من اجرة لودب قدر ما يستحق
 لان هذا توكل منه ايا **ب** اذا رجل استاجر حمارا ففارق فلي ابرأه لا ابرأه عنده من ذلك لان التمسك
 استاجر حمارا ففارق فلي ابرأه لا ابرأه عنده من ذلك لان التمسك
 فاسد لان حمارا ففارق فلي ابرأه لا ابرأه عنده من ذلك لان التمسك
 فاسد لان حمارا ففارق فلي ابرأه لا ابرأه عنده من ذلك لان التمسك
 فاسد لان حمارا ففارق فلي ابرأه لا ابرأه عنده من ذلك لان التمسك

شاه
 رجل استاجر حمارا
 ففارق فلي ابرأه
 لا ابرأه عنده من ذلك
 لان التمسك

فاما القصار ونحياط او من له حق حبس لا يتقاضي له الا ما اراد السكاك
 فذكر في الاجرة فهو على ما ذكرنا وان لم يتبين له في الاختلاف في الموقوف
 ببيع شيئا بالمزينة فاستاجر رجلا لينادي عليه ان استاجره ووقت له وقتا او لم
 يوقت ولكن قال في الاستاجر كذا في صوت بكن في هذا الاجارة يستحق الاجرة وما
 لا زاد دارين غائب وحاضر فلا يجلو اما ان كان من غيب كل واحد منهما بان
 قسيت له غيبه بعد في الوجه الاول ليس احد ان يسكنه او يواجره الا بالمرأى
 فلتقاضي له في واجره اذا خيف عليه الخرب ويحسب الاجر للغباب وفي الوجه الثاني
 ان يسكن قدر خفيه وروي عن محمد بن قيس ان سكن جميع الدار اذا خاف الخراب
 ان لم يكن سكن لا في هذا نظر للغباب فان كان في الدار ثمرة يبيع حبيبه ويبيع غيب
 الغياب ويحسب كل من عليه فاذا حضر واجاز له الثمن والاصغر فتمت فالتن لم يبيع
 وان لم يجز فهو بمنزلة اللقطة ينصدق بها وهذا المستحسب به اخذ الفقيه
 رحمه الله رجل اجرد دار من رجل اراد ان ينقل الاجارة ويبيع الدار لانه لا نفقة
 له ولا لعياله لكونه معسر فلو كان معسر فله ذلك لانه كما اذا كان عليه دين فادعاه ان
 ينقل كذا في هذا رجل استاجر مكانا ليعمل الخبث في الاطعمة كذا في فابو
 وجعل في المكاري من غيبه ان كان في الدار فادعاه فاحمد عليه رواية المستاجر او قل
 المكارى في غيبه فذكر على المستاجر قال الفقيه ابو الليث رحمه الله المتبرع في ذلك حله
 بعد ان يتردد وفيه ديارنا الجواز فيكون على المكارى في الدار ان يشرط
 ذلك عليه اما لو كان في الدار ان عليه ان يشرطه كذا في فابو في الدار او من دابته
 رجل استاجر مكانا ليعمل عليه عصير اعلى دابته فلما اراد ان يشرطه في الدابة اخذ
 احد الجوالقين من جانب ورمى بالعدا الاخر فانشق الزق وخرج ما فيها في الدار
 من ان يترك في الغيبه لانه تلف باثله في رجل دفع الى فقرا ثوبا باليقظة ورضه فامر
 غسله فامتنه القصار وتناجر في ذلك فترك الثوب في يد الفقير فذكر في
 القصار ان لم يكن نقص من قيمة الثوب شيئا لانه لما افترقه الى الوفاق فيصير في يده

ان كان موقوف
 حقه في الغيب
 حكم الاجارة
 في الدار

فانه يبيع عليه من المقتضات في الثوب هذا ان كان ما ذكرنا من خرق ثوب
 انسان خرقا صغيرا فقال رب الثوب اصله الخرق فاني جعلك الثوب فليس له الا
 الخرق وكذا لو صب نجاسة على عبد انسان فجاء صاحب العبد بالعبد ليغسله فملك
 انسان عليه ما ذكره رجل اجرح حماره بعشر دراهم بعينه في وقت من احياء
 فلما مضى في بعض الطريق قال المكارى انا اطلب بعينه احياء فذكر المستاجر باقراره
 جاز له في خواجه فذكر دعوى منه وكذا لو استأجره اجابه كذا في امرأة لها ثوب
 فدفعته الى رجل على ان الفلين بينهما نصفان فلما خرجت الدوة قال صاحبها
 ان اكثره قد عمك فقال ادفع اليه عن جذره وانا بري منه فالشريك كاذب فيما
 قال وقد خرج كلمة فالفلين كله لرب العبد لانه حارس في نفسه وانه ملكها عليها
 لشريكه اجرم مثل العمل في المستحق بحسب ما عليه فيمته ورق الفرع او الثوب ان كان
 له ثمة حره اجرت نفسها من رجل في عيار فالاجارة حرة ويكون ان يختار
 رجل اجرحا ثوبا من رجل وسلم اليه ثوبا او اجرا استاجر الخاتون ثانيا من مستاجر
 جاز في ثمن الخاتون من امستاجر بطلت الاجارة الاولى لانه لو تبين غير استيجار
 سقط الاجر من المستاجر كذلك اذا قبضه باختياره في ثمنه فتعين الاستيجار
 بطلت الاجارة الاولى كما قال في كتاب المزارعة اذا دفع ارضه مزارعة ثم انشأ
 الارض اخذها مزارعة من المزارع بالثانية بغلة والاولى حرة عن حارس
 فكذا في الاجارة وكذا في المستاجر لو استاجر من رجل اخر ثم ان المواقف الاولى استاجر
 فهو على ما ذكرنا وذكر هذه المسئلة في باب الاجارة بجملة الباء وذكر انه يستحق
 الاجارة الاولى وقد ذكرنا وجهه فان لم يواجرها لكن اعارها منه لم يطل الاجارة
 الاولى فان المستعير بالعمارة لا يستحق شيئا من الاجارة رجل قال في الخياط
 هذا الثوب لا عطره اجرك فقال الخياط لا اريد الاجر منك في خاتمه فالاجرة له لانه
 اقرب عمل له غير اجره اجرا كمالا على الباي وروي عن علي بن ابي حمزة
 عن ابي بصير فانه يكون بالوزن وكذا في اجرة المناقذ في ثوبه ان يسهل احياء وذكره في

السنة

رجل باع العنب في الحرم ببيع باعه مجازفة فالتفت عليه رجل من المشركين وان باعه
 موازنة بذ لك على الباع فلو اراد الباع ان لا يبيع عليه ذاك فيقول انما بالوزن
 كذا فان صدقة المشتري فلا يكره له وان ذاك في نفسه المشتري بالوزن
 لنفسه بنفسه فكذا يشترط ان لا يبيع له باعه موازنة اما لو باعه مجازفة
 ففقد كيد عليه رجل استاجر قميصة ليلبسه ويذهب الى مكان كذا فيذهب
 في ذلك الموضع ويسه في منزله فانه يلبس عليه الاجرة لانه وان كان لكنه خاف
 ان يجرى خلاف ما استاجر دابة ليدفع به الى موضع كذا فيركبها فيفسد حوا
 تجه منه ففعل لان الاجارة في الدابة لا يجوز ما لم يبين المكان وفي الثوب يحتاج
 الى بيان الوقت دون المكان رجل قال دحرجت كذا في هذا يوما كذا وستة
 الايام فاجابوا ان العذر جاز في يوم واحد رجل استاجر قميصة ففعل ما ادفع
 المقدر اليه فزاد رجل ما فسد في انكران كذا فمارى بيق ذلك فاستمر عليه لان
 الرد عليه عادة على هذا ما لم ينس ففعل ما يبيع ذلك فله يوجد منه سبب التمسك
 فلم يضمن وان لم يكن مضمنا فالتفتان عليه لانه هو تلف رجل اجر نفسه يومه لانه
 قد باعه وان اجر نفسه ففعل ما يكره ذلك ان المقصد في النار مباح وفي الجور
 في حمار استاجر جرو ففعل ما يكره فالتفتان عليه لانه هو تلف رجل اجر نفسه يومه لانه
 الجواز في فضاء حمار اذا شغله بحيث لا يتفرغ منه ولو فرغ تحاقف العقوبة
 فحمار بمنزلة مشرك في ذكرك حمار وقف اجره المنيوب من رجل فاجا اخر وزاد
 الا ان ليس للمنيوب ان ينقص الاجارة اذا اجره باجره او عمن مقداره ما
 يتقاي الناس في مثله والاجارة فاسدة فله ان ينقصه رجل اجرداره ستة باث
 درهم على ان يكون في شهر مائة درهم فامسلة على وجهين اما ان فضل ذلك فضل
 بذك في غلظته ان يقصد بذلك ثوب لطل شهر مائة درهم فيكون هذا في الاول
 فان غلظته في تفسيره يلزمه ان درهم رجل استاجر ثوبا ليلبسه به فالاجارة
 جازية ان يبين الشرط لانه وجد في الجور رجل امر رجلا ان يسير به حمار

اجرا المتولى

ويذهب الى مكان كذا على ان يوفيه الاجر فعلى المأمور ذلك فلما فرغ ادخله الرباط
 فسرق فلا ضمان عليه اذا كان الرباط على مائة لانه لم يخالف وجب لجر تمامه له
 فرغ من عمله رجل استغار من رجل دابة ليندع عليها موضع كذا فلما غرم على
 اميرة اخوان الطريق لصوص فامسلة على وجهين اما ان يكون له ثوب ليلبسه به
 لمار فامسلة على وجهين اما ان يكون له ثوب ليلبسه به لمار فامسلة على وجهين اما ان يكون له ثوب ليلبسه به
 او لا يسلكون ففي لوجه الاول ضمان عليه لانه فعل ما يفعل الناس في مثل ذلك
 بينهم لانه خالف رجل استاجر رجلا ليدفع به الى موضع كذا فلما سار
 بنفسه الطريق له ان يترك ذلك فترك وطلب الاجر منه ان كان ثانيا في ذلك
 في السهولة يعني ان يكون حمارا مستوية كالاولى ذلك ولا يجب بقدره
 رجل استاجر رجلا ودفع اليه حمارا وخمسة دراهم ليدفع به الى موضع كذا ففعل ما
 شيئا للعادة فذهب المأمور واخذ السلطان حمارا قافلة فذهب معهم
 طالب حماره واسترد اولم يذهب لبعض ولا يجبر ان كان اذني طلبه او وجد
 مضمون من جدها بعض ولم يكن يذم على اذني لم يذهبوا ما فيه من تحمل المشقة ولا
 ضمان عليه يعني على الاجير لانه يعلم انه لو ذهب يكون من الدين وجده او يكون
 ان لا يتجدد واه تساج ليعر ثوب رجلا حماره ليلبسه به لمار فامسلة على وجهين اما ان يكون له ثوب ليلبسه به
 كذا فرغ من هذا العمل ففعل ما يكره الاجر فاختلس ثوب من ثوب الحمار في لزمته ففعل
 على وجهين اما ان كان الحمار في حاله او اخذ منه صاحب ثوب ثوبه وذهب به ففعل
 حماره ولا يسترد منه او يمينه واسترد منه ففي لوجه الاول مع ما قاله مسك في
 ذكره على وجه الرهن ففعل ما يكره الاجر فاختلس ثوب من ثوب الحمار في لزمته ففعل
 فالاجرة واجب فليس على الحمار شي وفي المسألة الثانية فموسلة اجير للمشتري لانه
 يختلف بين ان ينفق ولما جيبه ولو امسلة على وجهين اما ان يكون له ثوب ليلبسه به
 دابة ليركبها في مكان معلوم ففعل ما يكره الاجر فاختلس ثوب من ثوب الحمار في لزمته ففعل
 يركبها ولا عذر للدابة وان كان عليه الركوب لعذبا او لمرضى فلا يجب الاجرة

ثم سألني لشفاء به فصار وضع الثوب على راسي حتى الجاوت

وغاب انصار فدخل ابن اخيه لحدائق الاسفل فطرا لطور الثوب فاستاء على وجهين
 اما ان كان لحدائق الاسفل فدخل لودخله انسان يغيب عن بيته الموضع الذي
 كان فيه الثوب اذ يغيب في لوجه لودخل ابن اخيه ضمت اليه امه او ابيه او
 ضمت اليه لغيره بان لم يكن له ب و د اقر فالصبي فنام من ان تسليم لحدائق به
 للحدائق صبي و قد قرع حشته وان لم يكن معنونا فيه من حشته احد من كان قد
 يدا واقعد حاشا فاشعان على انفسهم ان التسليم اليه غير صحيح فكان انفسهم
 هو مطلق بتسليمه اليه فيضمن و في الوجه الثاني ان كان من مومنين من جهة فخرج لونا
 قد ضمان على حد ما ذكرناه وان لم يكن فاشعان ضامن لما ذكرناه رجل سترى
 من زجاجة باب يدا في يده من هناك حمله فجا المكارى ففاد ذهب ولم يجد
 لحدائق صديقه المكارى في كل تجر عليه جرد اعب خابا عن حمله حمله
 احماه باكره فلما بلغ الموضع تروى دار ووضع لحدائق موضع من اذاره جا
 بها حبها ووزنها وبعها اليه فمرفعه صاحبها راما فاما المكارى على مستاجر
 في وضعها في موضع بيتنا جرد فعدده هو ما قدر فان وضعها في موضعه يكون
 ستغناها باجر غيره صفود فيعقد لوزن والتسليم يجب على صاحبه ان اوجب
 بالانتماء و بعد التسليم هو المستعمل فيلزم له على احترامه وجب باعتداله
 ارضعت ولد الكافر بالاجر لباي به لانه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم جرد قسم من
 كافر على ان يسقيه اما من امير كل دلو بتمرة رجل غصب دارا ثم اجرها ثم اشترها
 من صاحبها فالاجارة الاولى ما عينية لوجود شرائطه فان استقبلها كان انفسها
 رجل ساكن في قرية استاجر راضا في هذه القرية بوزارة ثم بدله ان يترك يذهب في
 قرية اخرى ان كان بينهما مسافة سفره ان يفسخ الاجارة لانه من جملة الاعذار
 رجل استاجر من رجل دارا مائة معلومة باجر معلوم وكان المستاجر يترك
 اذاره فمضى فمضى بالاجر فلما انقضت امدته اراد ان يحبس ما بقي ليس له ذلك

سأله ارضعت
 ولد الكافر
 بالاعذار

ولو مكث بعد مدة فاجر عليه لانه غاصب رجل كاري من رجل لا ابي الكوفة
 ثم بدله ان تكارى بغيره يكون هذا غرضه او اشتريه ايا يكون غرضه رجل استا
 جرد ثوبه ليقتصره الف ثوب في ثياب اليه فقام رجل استا اذا شرط ذلك على
 وج الثوب ورجل دفع كرايا سا في حايك بعضه منسوح وبعضه غير منسوح ففرق
 من عنده ضمن حايك كله على قوت من يري الثمنان على اجير مشرك ولو كان سيفا
 او مصعقا او حكيما في خلاف فمرف لا يضمن غاف وذكر هذه المسئلة في الباب
 بجملة العين وقا لانه يضمن على قوت من كان المسئلة على الاختلاف وما ذكرنا
 عن قوت يوسف فلو دفع في اختيار كرايا سيفا يضمن فمضا فقتله وبقي منه
 في فرق او صرفا في اسكاف فقتل منه فقتل فرق فهو ضامن على يامره رجل اجر
 طاحونة فقتل من يجر ابرة اذ لو ذهب يجر يفسد في الف طاحونة في ما
 ضمان على الطريق ان خذلة في يد صاحبه عند فقتل فمضاه في زرع
 بين ثلثة بقربا بشركة فصدروها فاستاجر واحد فقتل فمضاه في حرم فمضاه
 فمضاه في ثلثة فقتل فقتل فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة
 فيقول هو وشريكه معاونة الثيران في الاكل فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة
 في حرمه وانه باطل لاختلاف مالوا على ابقربا فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة
 في خلاف حشمة رجل استاجر حمارا فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة
 جميعا ليعتداه على اسم فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة
 لانه في يد صاحبه خلاف ما روى لحدائق من رجل صاحب فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة
 على لحدائق في علم يسلم الي صاحبه فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة
 المكر حصل فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة فقتل فمضاه في ثلثة
 رجل اخر فاراد صاحب الاستقبال ان يفتح الباب ويمنع صاحب الخيرة يسوع
 ان يمنعه اذا كان اخلق في وقت الذي خلق الناس في رستم في تلك الحالة وهو
 في المنع ما يوجب ساج في بيت صهرته ليمكنها ثم استراد او نقل متاعه اليه

وتترك الغزاة لئلا لا يفسد فضاء فليس عليه ضمان في قول ابن حنبل لأنه ما بين
 بقى هو ساكننا وعلي قوتها بعض وفي الاجارة المضاف لا فرق بين قوله اجرتك عند
 اند رخن وبين قوله اذا جاء غرة فان جرته هذه الدار وبعض العلماء فرقوا بينهما
 وبالأول اخذ ابو الليث رحمه الله رجلا دفع ثوبه لثمنه وقال من يتخذ منها
 صابونا يجعل ثقل من عنده وما يحتاج اليه عني ان يعطيه من عنده مائة درهم
 ففعل الصابون رب الدمن لانه استيجار حصل عنده من له وعليه اجر مثله وغرامة
 جعل فيه لانه فعل بامر منه رجل قبل من رجل طعاما على ان يتخذ من موضع الى موضع
 باثني عشر يوما فحمله في اكثر من ذلك فليزمه الا الاجرا المسمى منزلة رجل استا
 جر رجلا تحسن عند حنيفة يوما بدرهم فانه لا يستحق الا اسمى والاجارة فائدة
 وهذا جواب يوافق قولنا في حنيفة واما علي قوتها تجوز وتجب الاجرة عند
 حر الا حر تقع على العمل في الوقت رجل كرها اليه من بلاد فعله لحرال
 كراه حتى يبرده الي الموضع الذي حمله منه وكذلك كل صالة حمل ومونة
 استاجر رجل باجر عنوم يعمل يومين فعمله يوما وامتنع الثاني عن العمل
 فان سمى به عمله فالاجارة تجاوزه وتجبر على العمل اليوم الثاني وان مضى اليه
 ما في فليس له ان يطالبه بالجره صبا عين جواجرها الله عمله من الحرمة اشركا
 في ذلك العمل فامسلة على وجهين اما اجره كل شهر بكذا او اجره عشرين في الوجه
 الاول تجب الاجرة في الشهر الاول ولا تجب فيما بعده لان الاجارة في الشهر وقت
 صحبته فلا ينقصد في الشهر الثاني سار به قبل الشهر الثاني سبقة الانقضاء فلا
 سققد فلا تجب الاجرة وفي الوجه الثاني صححت الاجارة في المدة التي سمى
 فلا يطلها اشركه رجل استاجر احمارا يحمل وقدر حنيفة في مصر فعمل عليه قبله
 موضع فلما انصرف حمل عليه وقدر حنيفة او مله مرضي لحرار ومات فعليه الثمان
 دنة ففعل ذلك غير اذن مالكه خلاف ما اذا اركب في حال رجوعه حيث لا يضمن
 لان هذا متعارف فيما بين الناس فصار دالة لانه رجل جاب ثوبه الي خياط ليخيط

له فقبضه ولم يدرط الاجر فلما خاطبه اعطاه اكثر من اجره يطلب له تكثير الزيادة عند
 بقرعة الكرام ولو يكره دابة يحمل عليها عشرة اققرة من الشعير فعمل عليها
 حنة اققرة حنطة ففعلت الدابة فانه يضمن لانه خالف وقيل ان المسلة
 وايتان مقصرة القصارين وفيها اجار لرجل يواجر بطنهم وياخذ منهم اجرة
 خارجا ودخل فيه ولم يثبت شرط مع صاحبه شيئا كانت العادة فيها يبيعون ان من
 شاعل عليه بغير اشتراط تجب عليه الاجرة المعروفة لان المعروف كالشرط
 فان كانت العادة اقصر لستاجرون ويعملون فلا تجب شي لانه بمنزلة الخاص
 رجل ادعى على اخوانه استاجره لم يمسك منها شيء في سفينة من ترمذ ان
 اموي بعثه ذراحم وادعى صاحب السفينة انه عملك سفينة من ترمذ ان
 موي كسبته عشرة فالتقوا في كل واحد منهما مع يمينه ولو اقاما بينة فالبينة
 بينة امساح لانه للملاح مركوبة في السفينة فكانت دونه فلو ادعاه
 اجره خلافه من ترمذ الى بلخ بكزي فالتقوا في كل واحد منهما مع يمينه على
 ما تروا فلو اقاما البينة فالبينة بينة صاحب الدابة رجل استاجر ورقا
 يكتتب له الثوان وبنه ظم وجمسه وبشرو عطاء كما عند الخبر فيعطيه كذا
 درهم فاصاب الوراق البعض واخطا البعض فامسلة على وجهين ان
 ان فعل ذلك كل ورق او فعل في بعض المصنف دون البعض فبني الوجه الاول
 اختيار ان شاعل واخذ واعطاه مثل اجره لا يجاوز ما سمى وان شاعل على اخذ
 قيمته ما اعطاه لانه ما وجد على ما شرط وفي الوجه الثاني يعطيه حصة ما
 اسباب من طسج ويعطى فيما اخذ اجر مثله لانه واقف له بعض رجل دفع
 ثوبا الى قصار او الى خياط ثم وكله كيلا يقبضه فدفع القصار اليه غيره وكل ثوب
 فيلومه رب الثوب لانه ليس حقه فان تلاح في او كيلا لا ضمان عليه لانه أمين
 في الباب وارب الثوب ان يتبع القصار لثوبه ولو طلب من قاري ان يوصل ثوبه
 شيمته ففعل على ما يبارفه الناس وادار ان يجمع بين الناس فيسحق فليس عليه

في كل الا ان شرطه ولو كان حيا لا يحمل على الظاهر فعليه ربا في ميتة ميتة
ان يصعد به استحقاق على حد تمام من شاة في قرية كذا برعتون دوز
بالنوبة فيزعب منها بقرة في نوبة احد هو في ضمان عليه لان كل واحد يتعين
في تزعيه وليس عند ابياد لانه مبادلة المنفعة بالمنفعة من جنسه لانه
لا يجوز له رجل اجره اياه باجر معلوم ثم باجر باحد سند كالكلام فيما اذا التفتا
الي باب المجارة امعامة بعامية اعين فلوان المشتري اخذ اجرة من رجل حبيب
منه ما قبض بها الباي بطلب الثمن في اراده ذلك فجميع ما اخذ المشتري من الاجرة
فهو لانه سائب الاجر من المستاجر صار ذلك اجارة منه وصار منزلة اجارة
مستقبلة وما قال احد منه ان وفاء فيها وان يوفى فلا يجب عليه ولو كان ضرر
في البيع فشره بيبه مكارى حمل كمالا لوجلا فاستقبله المصوم فخرج بكم ياب
وصوب بدل الله فان ذهب المصوم كسر ياب في ضمان عليه ان كان يعلم انه لا يخلص
عنه باخمارا وكرياس رجل اجره اياه من رجل مشاهير فغاب المستاجر وترك امره
في ايدى فليس للمواجر ان يخرجها لانه ليس له ان يفسخ الاجارة غير محض من صاحبه
وحيثما في ذلك ان يواجر لدار من انسان اخر في بعض الشهور الذي يريد البيع
فيه فان من ذلك المشهور وودخل شهر ثاني يفسخ الاجارة الاولى فالان ان
تخرج المرأة من الدار لان الثاني بطلبه تسليم الدار قدر خاس اراد ان يواجرها
ويكون مضمونا عليه فاحيلة في ذلك ان يبيع نصف القدر ثم يواجر نصفها
بذلك الاجر لان هذا اجارة من شريكه وانه جاز في الغاصب اذا اجر المضمون
قد ذكرنا لان الاجرة له لانه هو افاق فلولا الخبر الى المال كذا جاز فهو جاز
وما وجب على المستاجر من فنت الاجارة فهو لما ذكر وما وجب قبله فهو الغالب
لانه وجب بعقده كما ذكرنا اذا اجر المولى عبده ثم اعتقه فما وجبت قبل
اعتق فهو للمولى وما وجب بعده فهو للعبد المعتق **باب الاجارة**
حاضرة اجرة في مقدمه اذا لم يكن ابوه حيا فليس للذي بموته جبره ان يعلمه

بما
يرغبون دوايهم
بالنوبة

استقبل المصوم

فقد استأجر
والحيلة

اذا اراد تضمين
المستاجر

البحر من الآجر
المضمون

الحيلة لان التصرف على القيمة انما كان يجوز اذا كان فيه نظرو في هذا امر به غير
بذلك صبي في حجر عمته وله ام ان يواجره من انسان فلما ذكر ان الصبي ان
لم يكن في يد الام ولكن لها ولية في الحيلة لان فيه نظر فيجوز له رجل دفع اليه فصار
ثوبا ليقتصر بها به مقصورا فقال رجل الثوب ليس هذا ثوبي فاقول في قول
النصار اما على قول من يري وجوب الضمان عليه لانه محتاج عن الخروج
ولا طريق له الا الرفع فكان مضطرا على قول من لا يري ضرورة وقول الذين مع
اليمين ولا اجرة لانه يدعي وجوب الاجر وصاحب الثوب ينكره اذا قال انفق ارددت
عليك اليوم الثوب لا يصدق الا بيمينه كذلك الراعي المشترك اذا قال ارددت
عليك اشاه او مات واحد منها لا يصدق الا بيمينه لانه يدعي الخروج عن الضمان
ولا يخرج الا بخبرة وروي عن ابن يوسف رحمه الله في الفقار اذا قال ارددت فاقول
قوله لانه ليس عليه ضمان من كل وجه وينبغي على قياسه في جبره ان يشركه
لا يصدق رجل دفع اليه فصار ثوبا وقال له اغسله ولم يسم اجرا فلما اغسله
قال له ادا فع غسلت بغير اجرتي انا وهو ينكر فعلى قول الحنفية ان كان الدافع
حريفة يجب الاجر لما كان معروفا فابذل لك فسكوتة لا يكون دليلا على ان اخذ
بغير اجركا يبيوت المعلقة لا يستقلان رجل استاجر عبدا سنة معلومة فلما
مضى نصف السنة جدد الاجارة ومضت السنة على ذلك فتمت العبد يوم انعقد
افدرهم ويوم الجحود الف فذلك عبدا في يد جدد ما مضت السنة فالاجرة
لازمة ويجب كل الاجر لان الجحود لا يفسخ الاجارة ويجب عليه قيمة عبده
لم يرد بعد سنة الي مالكه فصار غاصبا وينبغي ان يكون هذا على قول محمد رحمه الله
اما على قول ابن يوسف لما جدد فقد سقط الاجر لانه ذكر بعد هذه المسألة في الدابة
وذكر فيه الاختلاف او يكون عن ابن يوسف رحمه الله فيه رويان لانه تناوة بينهما
رجل استاجر ارضا سنة يزرعها حنطة فزرعها فلم يثبت او اصابه افنة ففسدت
وهو في وقت لا يستطيع ان يعيد ذلك فاراد شيئا اخر فخذ اعلى وجب ان كان ذلك

ستر بار در صورت فوق الاولي و دونه فتى و وجهه الاولي ليس ذلك لان
 وهو يرضى به فيرد الارض عليه وعليه من الاجر مقدرا ما في يدك ويقتل ما و
 ذلك لانه لما رضى بذلك ستر فوقه تجوز فان رضى بالاولي فكان اذا دلالة
 اذا دفع الاجرة والملاح معاملته بالنصف تجوز لانه ما يحتاج فيه الى العمل هو
 يسوق اما اليه وروى عن محمد بن ابي اسحاق قال ان في الاجرة جوزة من السحرة الجوز
 رجل اجر بيتا فيه رحا فقال اجرتك هذا البيت فان اجرتها فليس لها ذلك فان التفت
 ما ولم يرد حتى مدحت السنة فان كانت ابيع بثلثيها فها قسم الاجر عليها فيجب
 نخساج البيت ويسقط الباقي فان لم ينفق بالبيت الا بالرحا فلا شيء على
 المستاجر وروى عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان امرأة اتت
 نبي وادخلت ثوب غير ما تجبر المرأة على ذلك لانه ضرر عليه او فيه منفعة
 محبة رجل دفعه اليه رجل مصحفا لعماله و دفع اليه غلافه فضا قد ذكر
 ياهن المسئلة في باب المعاملة بعلامة النون من هذا الكتاب وذكرنا الاختلاف
 فيه فان دفع المصحف اليه يصنع له غدا او سيفه يجعله عند فضا دمنان
 عليه ان يصنع والشيخ عند امانة رجل كثر من رجل سفينة جمل فيسوق
 طعاما في موضع معلوم فلما بلغت السفينة من بها الترح فزدها الى موضع الذي
 كثر منها فمسلة علي وجهين اما ان كان معها صاحب الحصة او لم يكن ان كان
 معها صاحب الكرا وان لم يكن فذكر عليه انه ان كان في الطعام به وقد صرح في
 الذي اكثر بها وفي الوجه الثاني لم يكن معه وما سلك اليه يعني صاحب الطعام فضا كخيار
 خاطم نفسه فانه لا يسمي الاجرة رجل دفعه اليه طعاما كذا معلوما
 فتملكه كل شئ منها بكذا فلما بلغه موضع الشراء فقال صاحب الطعام قد انقضت
 طعامي وانكر انما ذكر في القوت فترى صاحب الطعام لان الملاح يدعي عليه الاجر
 وهو منك هذا اذا لم يدفع اليه الاجر واما اذا دفع فامسلة بجاءا فتوق الملاح
 مع يمينه لانه منك رد الاجر بحساب ذلك ويقار لصاحب الطعام كل الطعام ياخذ

الاجر لانه ما قبل في الاجر جزك اري عند غد ايدرم ثم باعه اليوم رجلا فهو
 جائزه يقتض الاجارة لانه جاء الغد والدار ليس ملكه وذكرنا غير هذا ان المستاجر
 جران يرد البيع ويستعمله غدا فلوانه مدت عليه يجب بقضا القاي رجعت الا
 جارة علي جالها رجل دفع اليه فصار ثوبا ليقتصر بدمه فجعل الفصار يدق و
 استعان ضرب الثوب يدق معه ولم يعلم من ايها يجزق فالخمان على القمار
 لان الثوب يدق رحلين بينهما طعام واحد هما سفينة فان اذا انتمك
 الي يده فقال شريكه لرب السفينة اجرني نصف سفينتك فهذا جائز وكذا اذا
 انتمكها واحد هما رحا ولو استنجار واحد هما غير صاحبها يحفظ او دابته تحمل
 عليها فانه لا يجوز والا صلح في استاجره احد هما صاحبها مما يكون عمل الاجر
 فلو عمل احد فلا اجر له وان لم يكن له عمل فهو جائز مثل الخواقي وغيره قال غنيم
 ابو البيث رحم الله هذا القول مخالف رواية المسودة قائم قال في كتاب الفزار
 اذا استاجر من صاحب بيتا او حائوتا لاجب الاجر وقد استاجر ما لا عمل به
 رجل دفع ثوبا ليقتصره باجر معلوم فجعل الفصار ثوبا ثم جاءه مقصورا
 فهذا علي وجهين اما ان قصه قبل الجود او بعد دفع الوجه الاول الاجر وان كان
 ملك دفع صاحب الثوب وفي الثاني لان العمل وقع بنفسه لانه غائب با
 الجود ولو كان صبا غافا المسئلة بخلافه الا انه اذا صبغ بعد الجود فربا ثوب
 بالخيار ان شاء اخذ الثوب واعطاه قيمة ما زاد الصبغ وان شاء ترك الثوب ضمن
 قيمة ثوب ابيض و لو دفع اليه نساج والمسئلة بخلافه ان صبغ قبل الجود ودمه
 الاجر وان صبغ بعد فالثوب للنساج وعليه قيمة من كان اذا كانت حصة
 فتملكها رجل كثر دابة من رجل فقال ان ركبتي الى موضع كذا فيبدرهم واني
 موضع كذا فيبدرهم فاذا ركبتي الى موضع كذا فيبذل داعم فهو جائز استخارا
 ورجوزا كثر من كذا فيبذل اصول الشجر وكذا بين الثوب الثلاثة
 ولا استاجر انما يبيع فيه الشبكة فهو جائز لانه استاجره لعمه معلوم

وللناس فيه تعامله وكذا استاجر طريقا لميرمية فلو بدد ...
 وبين المدة والاجرة فوجبا يزما مائة رجل استاجر من رجل دابة التي كان يعلم
 فلما بلغ نصف الطريق انكر الاجار لزمه من الاجر ما قبل الانكار ولا يلزمه ما بعد
 الانكار عند قول يوسف وقال محمد رحمه الله لا يسقط الاجر بنفس الانكار
 رجل استاجر رجلا ليحيط ثوبا بدهم فخاطمه فجا اخر ففتقه لا يجبر على العمل
 ويجب الاجر ايضا اما العمل لا يجبر فانه فرع عما لزمه عليه واما الاجر لا يجب
 دونه ما سلم العمل اليه يت الثوب بخلاف ما اذا فتقه بنفسه حيث يجب لانه لما
 فتقه صار كانه لم يخط كذا وكذا الاسكان والماء ... رجل استاجر دابة التي
 ملكة فهو على الذهاب دون المجرى ولو استعار بعير فهو على الذهاب والمجرى جميعا
 لان الاجارة مؤنة الرد على الاخذ دون المستأجر ودون العارية على المستعير
 وقد مر من هذا **باب الاجارة بعولامة الواو** رجل جرداره شهرا
 وجعل لنفسه الخيار فمكن استأجر الدار قبل ان تجيزها فلا اجر عليه فيما سكن
 لانه سكنها غير عقد ويلزمه الاخر فيما سكن بعد الاجارة رجل استاجر ثورالم
 يدرك ثم استاجر النخلة لينحرك القرة حتى يدرك فاجارة فاسدة ويجب
 الاجر ولا يتصدق بالفضل لانه لا تعامله استيجار الشجرة ولو استاجر
 فسيلا او الارض مطلقا جازا لا ان يكون اجارة فاسدة فان شرط فيه الترك حتى
 يصير حيا فنجي عليه اجرا مثل ذلك يتصدق المشتري بما زاد فيه رجل استا
 جر ارضا يزرعها فزرعها فانقطع ماؤها ثبت له حق الفسخ ويترك الارض
 فيه باجرا مثل حتى يدرك زرعه فان سقاها فليس له حق الفسخ وان سقيه
 يكون رضا فانقطع ماؤه فله ان يردّه فان لم يردّه حتى مضت السنة سقط
 عن جميع الاجر رجل استاجر ارضا يزرعها فزرعها فاصاب الزرع افنة فمات
 او عرق فلم يثبت عليها الاجر تاما لانه قد يزرع فلو زرعت قبل ان يزرعها
 فلا اجر عليه لانه لم يكن من الانتفاع به وكذا لو منع غاصب لانه حال بينه

...
 اجلها فيه وبينها احده رجل استاجر رجلا لخدمته الى موضع كذا ويقيم
 الطريق فمات الطريق اخر يسلكه الناس لخدمته عليه اذا كان في السلوك سواء
 وان حمله في البحر فهو ضامن لان النجاة منه نادر فان بلغ فله الاجر كذا
 ايضا علة الا ان ياذن له صاحبه فمات في البحر ولو طريقا فله اجرة اقرب من
 بعض فلما دخله الا بعد فهو ضامن لان بينهما تقاوة **باب الاجارة**
 بعولامة الباء رجل دفع الي نذاف قبا ليندفع عليه كذا من ثمن نفسه
 لكذا من الدراهم ولم يبين الاجر من الثمن فهذا جائز لتعامل الناس رجل
 استاجر بيتا ميا ومئة فاذا انقضى الميعاد لزمه الاجر لانه دخل اليوم ولو استاجر
 ميا ومئة من طلوع الشمس على هذا جرت العادة رجل استاجر دارا جارة
 طويلا ان كتب في صك وقال اجرتك هذا الدار عشر سنين بكذا غير ثلثة
 ايام في اخر كل سنة فانه لا يجوز في قولك حصة رحمه الله فاما قلنا هذا
 العقد وان كان واحدا عقده وصورة لكنه عقود من حيث المعنى بعضها متعقد
 في الحال وبعضها متعقد في زمان سياتي على ما ذكره فاما المنع باختيار ثلثة
 ايام من جرك سنة بصير مدة الخيار اكثر من ثلثة ايام فيفسد العقد وتاما
 استثنوا الايام الثلثة من اخر كل سنة حتى لا يكون اخذ العقد وعن الاجارة
 في السنة الاولى عقد تام وفي حق السنة الثانية والثالثة عقد مضاف ولا
 جارة المعفاة جائزة فان من قال اجرتك دارك هذا شهر وهو رمضان بكذا
 وهو في شعبان جازت الاجارة حتى اذا احاش شهر رمضان وسكن مضت تحت
 الاجر فلما كانت افنة في حق السنين التي حتى صار عقود اكثر نفع متجدد
 العقد عند حول كل سنة فاذا مضت السنة الاولى دخلت الثانية المستأجر
 وبقي العقد مضاف اليه فاذا انقضى العقد المضاف الذي بقي زمانه فاذا
 لم ينقضوا صار ذلك العقد عاجلا في الثانية والثالثة والرابعة قايما استثنوا

زكاة
 بحق
 الح

فلا جرم انچه در خبر و الاحتياض الثالث من قوله
 على لزمه لان عقد سعة و مائة على اصلك يوسف بن محمد قال في خبر
 من انكثت جوارك من روي عن محمد بن محمد انه قال ان من قال لا خريعت منك
 عقد اشهر على ان باختيار او شوال الله اياه و هو رمضان بعت له اختيار من
 وقت عقد اي حتى مدة اختيار فلما كان الامرة البيع عكذي فكذبي في الاجارة
 فيصير بان ان شاء جميع امددة و الاجارة على هذا الوجه فاسدة و رجل دفع
 حملا الى حمولة يحمله الى موضعه كذا و امره ان يسير به فماتت ب حمولة معه
 فلما راى انليل ففطت الدابة ففعلت الحمولة ان لا يتصنيع المكار حيث ترك
 حفظ ضمن فان فطت لا يتصنيعه فمضى على الاختلاف المعروف و رجل دفع الى رجل
 سزا لا يتصنيعه كوابا سا فدفعت هو الى اخره يتصنيعه فرق من يد ان كان الثاني اجير الاول
 لا ضمان لا و عند اي حصة و عند ما ضمن لانه جاز وان كان الثاني اجير الاول
 اجنيا و لم يكن اجيرا ضمن الاول لا خلاف و رجل استاجر خيرا للزمن سنة بماية
 درهم ان يكون جميع الاجرة بمقايته يوم و ليلة و ما من السنة بمائة بغير ان
 رصفت شهرين ثم ماتت بعب هذا كرمقابلة اشهرين حصته و يرد الباقي
 لانه ما تمكنت الاجرة بمار مورعاه من جميع السنة و رجل اجار من اخر
 لخمولة مائة من نخار اي سف فلما سار من النخار بقى حمار و بعض اخربق
 فلما صاحب الحمار ريشف فامر الاجير بانه ان ينفق على الحمار عليه كل يوم
 مقداره و بين اجراي ان يقبض صاحب الحمار حماره فانفق عليه اياما ان كان
 اما مورعاه ان الامر ليس ان يرجع على احد بشي لان الامور لم يصب الا ان يكون
 لا امر ضمن ذلك و ان كان في يد فله ان يرجع بما انفق على امر فلو استاجر رجلا
 خففت الدابة ففعلك يد الاجير فان استاجرها يرب بنفسه فانه يضمن وان
 استاجرها يرب و لم يصب و يضمن لا يصب الا ان يمسك ان يغير غيره و لو
 جوزه و لا يودعه و لو وجبه الثاني له ذلك فلا يضمن بالدفعة و لو استاجر حمار

و لو استاجر حمارا و لم يكن له متراخ تاكل تسكة ولا يبريشه ان استجره
 يركب بنفسه ففناح ضمن و لو استاجر حمارا مطلقا و لم يبين من يركب و كان الموضع
 موضع يربح في مثله الدواب لا يضمن رجل دفع الى صاحبه دججا و امره بان يخذله
 سور امشوجا ففاسلح له ثمانية الذهب و دفع اخره يسعه فرق عند ان كان المدعو
 اليه اميره او لم يبدد او احدا و لكن دفع الى صاحب الذهب فلا ضمان عليه و ان لم
 يكن كذلك فصاحب الذهب بالخيار رخصت ايها شاء ان يبيع و عند اي خيفة
 يضمن الاول ففعل ان ضمن الثاني ان قال سرق من جدار من امره يسعه و لو
 امرأة دخلت حمارا و وضعت ثيابها عند ثيابي فرق ان كان ثيابي او ما اتخذت
 و لم ياتد الاجر عليه و لا شرط له اجرا فلا ضمان عليه بالاتفاق لانه روي عن محمد بن
 بن حسن في رجل دفع الى رجل ثوبا بخصه ففاسده و ذكر و ما خاض و لم يبرش الا اجر
 فلا اجر له و عند بعض المتأخرين عن احمد بن ابي حنيفة ان كان يربح الا بالاجر فاذا عمل
 مستحق الاجر اشتراط او لم يشترط و رجل دفع الى رجل ثوبا ببيع المديون ثم رايته
 بدين فليس له الدائن ان ياخذ ذلك اذا كان من عليه مسرا ان ذكر ضمن اخر
 ثابته حرام وان كان دميحا حرام ان ياتد لان عنده ان ذكر حمار و رجل استاجر
 حمارا ليحمل عليه الى مدينة فحمل عليه و ساقه الى المدينة ثم خلف حاجة من يرب
 غايجه و حديث مع غيره فذهب الحمار و لم يدبر من ذهب ضمان عليه ان كان دميحا
 و ان كان بصره و ان توارا عن بصره يضمن لانه متبوع الاوقاف و اجور
 و وقف بدون اجر امثل يلزمه تمام ذلك عند بعض علمائنا و كذلك الحظ و كذا في
 اذا اجر منزل لانه الصغير بدون اجر امثل يلزمه تمام اجر تمام اجر امثل كذا يضمن
 عتبه ارض الصغير او عتبه ارض الوقف على قول يضمن لزم اجوا امثل و قال يضمن
 يسير عتبه عند من يرب عتبه الدور و العقار و اذا سلم من عمل لزمه جميع مسمى
 امره ان اذا اجر داره بدون اجر امثل و يضمن من ثلث بمنزلة الاعارة و رجل استاجر
 من اخر حمارا ليحمل عليه كذا في من حنفة فزاد حمارا في مكان النوع و نزع الحمار

ساهاه دخل حمارا
 حمارا و وضعت

ساهاه الاوقاف

سلفا فقل ان يسلم الي صاحبه ضاع الخمار فيقراني ما زاد فيمن من نصيبه
 بقدر ذلك منه ما غاصبا بقدر ما زاد الخمر غير اذن فلا يبرأ الا ببراءة من انشا
 جرد اية الي قاذبية ذاهبا وجايبا تجاوزا عما دسيسة ثم عاد الي الكوفة
 سيما وفيه نصف ما سمي من الاجر عندك حنيفة وابي يوسف وبعضهم قالوا ان
 استاجرنا ذاهبا وجايبا بنحو عليه اجر اخرج كتابه عليه اجر الذهاب لانه دخل
 تحت العقد فكان الانتفاع بحلم العقد لاجلهم **نفسه** ولو اجر جرد اية اجارة مولية
 ثم اجرها من مواجر جرد ذلك في ساعة فالتالي فاسد لانه اجر من له ملك
 رتبة فينتفع هو بملك رتبة لا بملك الاجارة فيفسد الاجارة وما اخذ من
 الاجرة يخسب عليه من راس مال لان مع فساد منعه من الشهر الاول فينتقض
 من عقد بقدره واذا دخل الثاني بتجديد العقد بدخوله فينتقض لان شهر
 فشهرا وان كان الثاني فاسدا ثم استمر شيئا ثم باعه قبل ان يقبل من البائع نقض
 البيع الاول وان كان الثاني فاسدا رجلا استاجر حمارا مشاهرة فامران بكون
 فاولقه فدخل استر ليما اخذ حشبه لئلا يترك الحمار باب امير ففزع دبعين
 ان يغيب عن بصره وان كان غاب فان كان في موضع لا يعد نصيبا لان لم يكن سكة
 سكة خاوية في بعض القرى لا يكون نصيبا لا يضمن وان عد ذلك نصيبا فمن
 طاحونة او حمارين اثنين استاجر نصيب كل واحد منهما مستاجر اعلى حدة
 ثم ان احد الشاهرين اتفق في بركة ذلك باذن مواجره فاراد ان يرجع على اذكي
 لم يواجر منه نصيبه قال يرجع ويكون في نصيبه متعلقا وانما كان كذلك لان
 الحمار جهتان موجب وغير موجب اما الموجب بما روي عن محمد بن اسد في الحمار
 بين اثنين فزم احدهما نصيبه غير اذن شريكه فله ان يرجع ولا يكون متعلقا
 فانه لا يمكن الوصول الي الانتفاع بنصيب نفسه الا بد نك فعل هذا جمل ان يكون
 المستاجر قايما مقام المواجر حتى يصيب شريكه فله ان يرجع واما غير موجب
 فلان مستاجر انما يرجع على مواجره بما اتفق بقوله انه ان لم يذكر في الجارة

نفسه دون شريكه فيكون متصوفا في نصيب شريكه احتياضا رجلا
 استاجرنا فانا قطع الما ينظر ان كان يستقي ما المنفعة اجرة له وكذا كان
 كان يستقي ما المظرفا نقطع نصرا في استاجرنا مسلما على الخدمة لا يجوز لان
 في هذا استدلال المسام فانه حرام **باب الاجارة الجارية بعدة المدة**
 رجل استاجر حانوتا ليعمل عليه ثم اراد ان يتحول تلك حنيفة فامسكه على وجهين
 اما ان ينتهي ان يعمل تلك الضبعة في عند الحانوت او لا ينتهي في الوجه الاول ليس
 به ان ينقض الاجارة لان هذا ليس بعذر وفي الوجه الثاني في ذلك لانه عند اجارة
 تفسخ بالاعذار رجلا استاجر حانوتا وقفا من متواتر باجر معلوم ثم مات
 المتولي قبل انقضاء المدة لا يفسخ الاجارة لان المستحقين ناي وبوقت انما ياب
 لا يفسخ الاجارة كالقاضي لا يتغير بوقت المدة لانه ناي عن السلطان
 رجل استاجر رجلا يكتب له غنا باقارسية او بالعربية فالاجر يوجب له كما اذا
 استاجر لليهود ليس له ببيعة او كنيسة لمصراني فان اجري يوجب له كذا في هذا
 وكذلك ان استاجر رجلا ليخت له طيور او سنجافا فانه يجب الاجرة ويطلب له
 ذلك لانه لهذا اتم لانه اعلنة على مفسدة رجلا استاجر حانوتا من اجل
 ودفع اليه الامتياز فذهب به فلم يقدر على فتحه او علاج فيه فمكن اخرج
 يجب الاجر فان لم يكن لانه لم يوجد الخلة اذا استاجر رجلا بغير راتب ويجب
 فامسكه على وجهين اما ان وقت وقتا بان قال في اجرة او هذا الشهر او لم
 بوقت ولكن يقين المقيد او الخط في اوجه الاول الاجارة جارية ويجب ما
 سمح لانه اجير وجد وصحة بيان الوقت وفي اوجه الثاني الاجارة فاسد
 جهالة الوقت ويجب اجر المثل وما حصل يكون المستاجر **رجل استاجر مسلما**
 ودفعه الي الاجير ليس له الخط فذهب به الاجير ولا يبري اي
 ذهب فامسكه على وجهين اما ان استاجر الاجير في الفاسد او القاس
 ثم الاجير في الوجه الاول لا يضمن لانه استاجر شارسا في وجهه فلم يكن

سلفا فقل ان يسلم الي صاحبه ضاع الخمار فيقراني ما زاد فيمن من نصيبه
 بقدر ذلك منه ما غاصبا بقدر ما زاد الخمر غير اذن فلا يبرأ الا ببراءة من انشا
 جرد اية الي قاذبية ذاهبا وجايبا تجاوزا عما دسيسة ثم عاد الي الكوفة
 سيما وفيه نصف ما سمي من الاجر عندك حنيفة وابي يوسف وبعضهم قالوا ان
 استاجرنا ذاهبا وجايبا بنحو عليه اجر اخرج كتابه عليه اجر الذهاب لانه دخل
 تحت العقد فكان الانتفاع بحلم العقد لاجلهم **نفسه** ولو اجر جرد اية اجارة مولية
 ثم اجرها من مواجر جرد ذلك في ساعة فالتالي فاسد لانه اجر من له ملك
 رتبة فينتفع هو بملك رتبة لا بملك الاجارة فيفسد الاجارة وما اخذ من
 الاجرة يخسب عليه من راس مال لان مع فساد منعه من الشهر الاول فينتقض
 من عقد بقدره واذا دخل الثاني بتجديد العقد بدخوله فينتقض لان شهر
 فشهرا وان كان الثاني فاسدا ثم استمر شيئا ثم باعه قبل ان يقبل من البائع نقض
 البيع الاول وان كان الثاني فاسدا رجلا استاجر حمارا مشاهرة فامران بكون
 فاولقه فدخل استر ليما اخذ حشبه لئلا يترك الحمار باب امير ففزع دبعين
 ان يغيب عن بصره وان كان غاب فان كان في موضع لا يعد نصيبا لان لم يكن سكة
 سكة خاوية في بعض القرى لا يكون نصيبا لا يضمن وان عد ذلك نصيبا فمن
 طاحونة او حمارين اثنين استاجر نصيب كل واحد منهما مستاجر اعلى حدة
 ثم ان احد الشاهرين اتفق في بركة ذلك باذن مواجره فاراد ان يرجع على اذكي
 لم يواجر منه نصيبه قال يرجع ويكون في نصيبه متعلقا وانما كان كذلك لان
 الحمار جهتان موجب وغير موجب اما الموجب بما روي عن محمد بن اسد في الحمار
 بين اثنين فزم احدهما نصيبه غير اذن شريكه فله ان يرجع ولا يكون متعلقا
 فانه لا يمكن الوصول الي الانتفاع بنصيب نفسه الا بد نك فعل هذا جمل ان يكون
 المستاجر قايما مقام المواجر حتى يصيب شريكه فله ان يرجع واما غير موجب
 فلان مستاجر انما يرجع على مواجره بما اتفق بقوله انه ان لم يذكر في الجارة

في الدفع مخالفاته الوجه الثاني يضمن لانه ما استاجر نبيذ في بيته **رجل** استأجر
جردا ليركبها بنفسه واراد ان غيره فغلبت الدابة ذكر في الاصل
قال يضمن نصف الدابة قالوا هذا اذا كانت الدابة مضيقه كذا لانه اذا
تفريق وقد ينفقه بها مثل هذا الاختلاف الا انه في النصف ما دون وفي
النصف لا فصار مخالفا في النصف فيضمن نصفه واما اذا لم يكن مضيقه
كذلك يجب ضمان كل الدابة وعلى هذا التقاس استاجر دابة ليحمل عليها
عشرة محلات منقطة في حمل عليها احد عشر فيضمن هذا التفصيل الذي ذكرناه
رجل استاجر دابة ليحمل عليها شعيرة معلومة ما كلفه حمل عليها بوزن كسبه
فغلبت الدابة يضمن كل الغنمة لان الخصة انقل من شعيرة في حمله فصار مخالفا
كما اذا حمل عليها حجرا او عصا يضمن كل الدابة كذا في عاصمنا واما اعلم
باب الاجارة في الفاسدة بعدة **نور** رجل استاجر حمارا او كرونا
وقال ما لم يرد ها علي صحبته في كل يوم درهم الاجارة في حمار فاسدة
وفي الحمار جارية اما الحمار فلا في شرط فيه شرط لا يقتضيه العقد لان
حاله حمل مؤنة فهو مؤنة الرد على الاجر فاما الكروان فليس له حمل مؤنة
فصار بشرطه مواضيا لبقى العقد صحبها فيجب عليه ما يشاء **امرأة** لها
دار اجرتها من زوجها ثم سكتا فيه فيجب الاجر لها ما سكتت فيه لان الدار في
يدها وكذلك لو استأجرها للخبر او للطبخ لان هذا العمل واجب عليها رجل
اجر من رجل حانوتا ثم اشترى كلبا ملا في حمله الاجرة قال محمد بن سلمة رحمه الله
الشركة **توهن الاجارة** رجل استقرض من رجل دراهم فسلم المستقرض به حمارا
ليستعمله في شهرين ان يوفيه عليه درهم وادارة فاسدة فان استعمله
فغلبه اجره مثله **رجل** استأجر دابة فاسدة وقبضها واجرها من غيره
اجارة جارية فلا والله لا يقتضى الاجارة الثانية وياخذ لانه لو باعه بيعا فلا
سد ثم استأجر به فله ان يقتضى اجارة فلكذا **هنا** ولو باع بيعا فاسد

ثم ان المشتري باعه بيعا حايلا ليس ان يقتضى البيع من الاجارة بما فتح
بأخذها فبايع **امرأة** قالت زوجها اعترض رجل على ان يبيع
درهم فغضبه فاجارة فاسدة لان هذا ليس من اجارة الناس من هذا الا
جير جبر وحده وشرطا صحيحه فيه بيان الوقت ولم يثبت رجل سترى حمارا
سنة بسنة ملية درهم على ان يجده عنه اجر شهرين فغلبت الاجارة
لانه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد ولو قال اعلى ان مقدار ما يكون معطاة
فلا اجر له وهذا جائز وهذا كما قال في الجامع الصغير اذا اشترى من اصيل ان
يجط عنه الاجل الوقت رطلا فهو فاسد ولو قال اعلى ان يبيع عنه وزن ثوب فهو
جائز رجل استاجر من رجل شهر ليجري فيه الحمار ان لم يستأجر حمله او مثله
لاجر فاجارة فاسدة لما ذكرناه وان لم يشترط جاز فانه فرغ من العمل قبل
منه الشهر فلم يرد حماره من شهر يجب تمام الاجر ولو قال يوم كذا فاذ فرغ
مطلبت عنه الاجر رد ها او لم يرد ها قال في حمله على صاحبها جود الفراع
باب الاجارة في الفاسدة بعدة **العين** رجل استأجر حمارا ليحمل عليه
اما من امرط فاجارة فاسدة ولو استأجره ووقت ثم سيل عليه اما جاز في
في الوجه الاول يثبت مقدار الوقت فسد العقد ووجه الثاني وقت
وعليه هذا لو استأجره ليا يسا ليحري فيه ما فسد فاسد وكان مؤنة ثم اجري
جازه رجل دفع اليه ثوبا وقال ان جنته جشنة فلا شي بك ان منه اكثر من عشرة
فجوبين ويملك نصفان فباعه باثنى عشر فله امر مثل الجا وزبه درجاده
استأجره لعمرك هو فيه شريك فصار كغير الطحال ولو قال سترت منك خدمة
جرك كذا في هذه الاجارة فاسدة لان فضاة اشترى استيفاء عين
في استيفاء المنفعة بخلاف النكاح حيث ينفق بملقة ابيع لانه وان كان منفعة
حقيقة للحقت بالعين وها حفر عين فاعقار بالملقة اجارة وانما كان الكوة منفعة
حقيقة اما هذا استيفاء المنفعة حقيقة وحكمه فلا يستفيد بالملقة مؤنة

رجل ضل به شيء ففاز من ثمنه كذا فله كذا فهو لا يجزى له ما كان في العروة او قال
 انسان بينه في الوجه الاول الاجارة باطله لان المستاجر ليس بمعلوم وادله
 و اشارة ليس بمسحق به الاجر فلا يجب له شيء في الوجه الثاني ان منعه
 يجب اجرامه لان ذلك عمل مسحق فقد الاجارة الا انه غير مقدّر فقد يجب
 اجرامه رجل استاجر رجلا يخدمه له اصناما او تماثيلا يصنع من جهة رب
 ندارد شيء لان هذا معصية بفاركا استجارا معصية واما الحق ٥ و سلم
باب الاجارة القاسدة بعلامه الواو رجل استاجر امرأته ترضع ولده
 ان كان منها اجوز لا يحتاج مسحق عينا كخرقة البيت مثل الكس والخبر وان كان
 من غيرها تجوز هكذا ذكرنا مطلقا وذكرنا خفضا وقار تجوز اذا استاجر
 من مال نصبي لان بيع الاستيجار بالنصب وانصبحت اجنبت عنها ولو استاجر
 وهي معتدة ان كان عن طلاق رجعت ويجوز ولو استاجرها بدنا انقضت
 عدتها جازبا لاجتماع دني نفقة النصبت على وجه ٥ باب الاجارة
 فاسدة بعلامه السين ٥ اجرة السم سار والمناذري والحرام وما شبه ذلك
 فيما لا تقدر فيه الوقت جازا لحاجت الناس وان كان في الاصل فاسدة
 استاجر موعدا لبرعي فيه غنمه يكون فاسدا لان المعقود عليه هذا الباب
 هو المنفعة لا العين وعما هنا المستوفى هو العين تخاف ما استاجر امرأة ترضع
 له حيث تجوز لان هذا ذكر في القياس سواء اذ لا تجوز حاجة الناس وكذا
 اذا استاجر منشطة ترضع امرؤا فاسد وما يعطى فهو على وجه
 هدية لا على الاجارة كتاب ادب القاضى بعلامه النون
 حفيظ شافعي بين ادب القاضى في مجلسه فيها ما لا يفتيا فالراي في ذلك للقاضى
 بحسبها او يقررها لانه ان ترك ذكر ما تجتري به في غير ما في ذلك فبذلك
 عما وجه القاضى وصيانة ذلك لانه ان ترك واجب وان تركها عفا عنها فهو
 حسن لان المعقود مندوب اليه في كل امر وان فعل احدهما لصاحبه فليس للقاضى ان يعقره

نحتمه نمتا
 او براه

اجرة السم سار

استاجر موعدا لبرعي

في ذلك

ما لم يطالب به حقه عليه ولا يفتى في ذلك الا اذا خرج له ما لا يفتى في ذلك
 بناء على ما في صحفه وقوطاسه فاعلم من ذكر الكتاب عشرين درهما وعشرة ارجل
 يقوم مقامه ويجلف الخصوم فلا ينبغي له ان يفعل ذلك ويستحق ان يعطى كل ذي
 حقه حقه ويصرف اليه موضعه رجل جالس عن ماله يدين له عليه وغاب فلما
 رفاق ماله القاضى عليه فبلغ ان المحبوس محتاج والذي حبسه غايبا مستوفى
 منه كماله فاحسبه اراد بهذا انه اذا مضت المدة فساه عن حانه ويؤدي
 سبيله وتخليه لانه ربما تقيت عينه يريد بذلك تقويل الحبس والاسرار به فبا
 خذ القاضى منه كفاية ويجلّ سبيله لان في ذلك نظر للمحامين اذا اقامت
 جعلت وكيلة تركته فان فهو وكيل المحقق خاصة الا ان يكون ما بين العلم والو
 كالة بان يقول يبيع ويشترى فحينئذ يكون وكيل للبيع والشراء لو قال حطت فنيا
 تركته فان فهو وصي تام وان كان كذلك لان القاضى بمنزلة المالك لو قال
 المالك لرجل انت وصي في مالي ساروسية اليه بعد الموت ولو تقدم حفيظا اليه
 القاضى ففرض على المطلوب المالك حبسه ثم مات المقتضى والقاضى وارثه فانه يجلى
 سبيله نفيًا للفتنة عن نفسه وقال بعضهم ليس في هذا من الفتنة شيء بل حبسه حتى
 يموت او يقضى ذلك لان من حال دوام الحبس فغيره اعتبارا وفيه لا يتدخل فيه
 نكذ كذا الانتهاء قاضى يقضى ربا من بيت المال شيئا لا يكون غايما باجر بل القاضى
 عامل لله تعالى ويستوفى حقه من الله تعالى وكذا كذا الفتنة والعلماء والمعلمون
 الذين يعلمون القرآن الناس حفيظان تقدموا اليه القاضى فقال اني على فون ان
 درهم ولم يزد على هذا اختلافا المشايخ فيه قال بعضهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقل سورة وموتين ليعمل حق وقال بعضهم ان القاضى يعلم ان عماله يقدمون
 الا يطلب حقه فيسال حظه عن جوابه ٥ ثم ما ورثة تقدموا الى القاضى وقالوا
 ان فلان مات ولم يوص احد والحالم لا يعلم بذلك فيقول لهم ان كنتم صادقين في هذا
 فقد جمعت هذا وصيا بصير مميتا وان كان هو يرف باعد له ٥ رجل من شراف

وقت له نسوة مع رجل دونه فاراد ان دونه ولا يحضر نفسه هذه مدة
 اخلف العلماء قال بغيره وحين فرأى ان يقبل الوكالة والشريف وغير الشريف
 سواء رجل خاص السلطان الي انقاضه فجلس السلطان في مجلس انقاضه على
 الارض كما يكون تقضا لا حد عمامة في اخره قاض كرج وقاض جسر انقضاء
 احدهما لا حزان فان من قاض اخر فنان كذا في يجوز لا حزان يقض بينهما
 ما لم يبعث اليه امر فقرة بريل به كتاب القاض في القاضه وكذا يكون رجل
 في يد داره بلد سجن انسان وادعي ان في يده دار ملكه اشتراه من قاض
 غائب و اراد ان ياتي وهو باشهره في ذلك وهو في بلد الذي ليس فيها دار
 ليس هذا القاض ان يقض بذلك ان تلك ابلدة ليست تحت ولايته فكان سبيل
 ان يكتب اسم الشهود في قاض بلده الذي فيها الدار على ما هو الرسم في كتاب
 القاض في القاضه وتفسير تركية السرد والعه نية ان جميع القاض بين عدل
 وشهود متقولات هو الذي زكهم في السرفان قال بغيره قاض به حشرة مد
 عن عليه فان اختلفت الرواية عن محمد فيها ذكره بعضها ان تركية العلانية
 حسن حملان الشهود هو انفسهم غير اسماءهم فاذا سئل في العدة يورث
 اشتباه فانما يبدى استولان الشهود مما يكون غير عدل في قاضي المحدث على
 جرحهم العلانية وذكر في بعض المواضع ان تركية العدة نية بدو فتنة
 فان فيه فتنة الفتنة والفا عداوة بين الزوج والشهوده وان قاضيا قضا
 بتناهد ويمن ويبيع و يراهم او يقبل في القسامة فانقاضه الاخر في طلبه
 وكذا يكون في الدار بالدرهمين ومتعة النسا هذا القضا في الف للاجماع وهذا
 قال المتبع بك في كذب اما لو قال تزوجت الي في تزويج فاذا دفع الي القاض
 فتدفع ثم دفع الي قاض اخر ليس ان يقض لان هذا مختلف بيننا وبين فرقان
 الاجتهاد في محله فينفذ ولا يقض بالاجتهاد مثله كذا لو كان عبد بن اثنين
 غنقه احدهما وهو مصر تقضا متق خبيب شريكه وكذا اذا خلق امرأة ثلثا

في الشريف وعوض
 الشريف سواء

فتنة

في حالة المحرم فرأى قاض احزانه باعل للمقاتلة الثاني ان يبطله من ذلك قول
 جمهور من **مذهب** خالف الكتاب والسننة ولو قضى بالعقاقه او بالطلاق قبل النكاح
 والسننة خيوان تجوز ففناوه ففناها ثم ففناها ففناها ففناها ففناها ففناها
 الكتاب والسننة وجماع العلماء او يكون في محله الاجتهاد واجتهاد فيه علماء او فتها
 ويقول جمهور ففناها ففناها ففناها ففناها ففناها ففناها ففناها ففناها ففناها ففناها
 في محله اجتهاد فيكون نافذا بالاجماع وفي الوجه الثاني يقضه من الجمهور سابقه
 العبرة بمقابلة المشهور وهو قول الجمهور لا بدقوه اختلافه وقد ذكره في
 شرح ادب القاض على الاستقصاء انقضاء على تسعين قاض مقلد وقاض موق
 وهو ان يخذ القضا بالرشوة وهو ليس من اهله ففناها ففناها ففناها ففناها ففناها
 في القاض الثاني بمحله لانه بمنزلة امغلب يخاف من مقلد لان ما يفعل بالاجتهاد
 فلا يقض بالاجتهاد مثله رجل ادعى الي رجل وامرأة ان تصدق من ماله على ثمن
 بلدة كذا في يمانية دينار وكان يورثه يورثه من تلك ابلدة وفيه بتدك بلدة خريم
 عليه دراهم ولم يجد الوصية الي تلك ابلدة سبية فرفع خريمه الي حاكم تلك ابلدة
 فامر به ان يحرف ما لوصي عليه من ادرام الي الفقير ويكتب الي الوصي بان لا يورثه من
 تركته اميت مثل ما عرف الي القاض بامر القاض فاقاضه قاض ابلدة بن قاضي عليه
 باق وهو متطوع في ذلك لانه صرف ما عليه في القاض الي ادرامه فيكون متطوعا
 ووصية المبيت قائم على حاله لانه لو كان الوصي حاضرا واقرأه خريم بذلك
 دجوز وكيف تجوز من القاض **باب** ادب القاض في علامته اعين في ودينه
 لمقاتل ان طلب القضا فان فعل فهو من ماردوي عن النبي عليه السلام انه قال
 من جعل علي القضا كما ما دبح غير مكين في تسكين يعمل في الظاهر وباطن
 جميعا والذبح غير مكين ذبح بطريق الحق والفتح فانه يورثه الباطن دون
 الظاهر فكذا في القضا لا يورثه القضا في الظاهر لانه يورثه الباطن دون
 فانه سبب الهلاك ان يستقضى وهو من علمه عاما باحد ان حرمه وعباد الناس

هذا كله ففناها

رجل خافوا مكانه
وسال خطا ان يزلني

ومعروف بالحلم والعفاف والزهد فلا بأس لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال عدل ساعة خير من عبادة سنتين سنة واقطاعه هو المنسوب لا قامة ذلك ولا ينبغي للقاضي ان يبدأ بالسلام على احد خصميه لان ذلك اجترار احد على من فيكسر قلب صاحبه وان سلم عليه فلا بأس بالرد فدين يد على انه خير برودة اسلام عليه واجب الرد عليه لان هذا اسلام لا اوانه وينبغي للقاضي ان يتخذ قسما عارضا عن خصومه بمنع الناس عن قول حاجته لهم فيه لان ذلك ذهاب حاله له ودينه في ذلك ان يبيع ويشتري في غير مجلس القضا اما في ادون قلانه ذنب ما وجهه حيث اشتغل بالبيع والاشراء وينبغي للقاضي ان يأخذ من خصمه سوا من يخافه او يخافه لان في القبول مهمة وعلى القاضي ان يجترع في معاملة الخصم ان يكون له عادة قبل فتنه كذا وهو ممن لا يخافه كزي الاستقراض و دستجارة وينبغي للقاضي ان يختصم اليه اخوانه وبنو الامم لا يجازي باعتنا بينهم ويدفعهم ثلثه ان جعلوا من خصما وان كان حق ولكن يتمايز بها للعداوة بينهم والقاضي ان يفتي بقضايا وهو موثق فاسق ولم يعلم منه ذلك ولا بعد زمان قال في حقه رحمه الله اعلنت قضاياه وتفسيره الذي ولا علم به بانه فاسق مرتين فانه ظهر فهو معزوف واولي وقد علم بذلك فانه لا يصبر معزولا لان في اوجه الادب على شره عدالة فاذا وجد على خلافه لم يبق قاضيا وفي الوجه الثاني ما رده بعد الشك في يمينه ان يعزل لانه صار قاضيا بالجوهر والقهر فهو بمنزلة الامير والامير اذا جاز يمينه عالم يعزل فكذلك القاضي اذا اولى مع هو فاسق واختار المحايي ان فاسق اذا قلد لقضا لا يصبر قاضيا ولو فسق بغير فاسق والتمس برما ذكر شرح ادب القاضي لخصاف ان القاضي بنفسه فسق فيعزل ليعزل ولو فسق بغيره كان قضا باطلا وان كان الحق لانه جعل كانه استوجر للقضا ولا يتجأ على القضا باطلا لانه واجب عليه فكان القضا باطلا للخليفة اذا فاقه وامر افهم على حاله لانه نايب العامة وهم قايمون رجل خافوا مكانه وسال

الاستقار والاستقرار
الاستقرار

رجل ان يقول له بشي فاقربه وخولا به بالاشمود وجر برونه فبسته عن كبره وهو دبره جازف شهادته عليه لا بد من ذلك على معناه ما علمه فوسم عوامهم وم برده و قبل شهادته كانه ربهما يشتهه كلامه ولا قبل ثلثه كتاب حتى تخبر خصمه فان الكتاب من قاضي اي القاض جازلة الشهادة على شهادته ثم قاض لا يتقبل الشهادة على الشهادة الا خضرة خصمه فكذلك الكتاب ولوان رجل ادعى لي رجل حق او طلب من القاضي احضار خصمه وموته عن رتبة يرفه الحق وبطل ثمانية سنة خضرة قاض على هذا دركنا القضاة ومنها استحيان فتركنا النقياس يا ثار المشهور في هذا الباب من محبة وتابعين من غير ذلك وجماع امة حجة وينبغي لرجل ان يعدل ان كان يعرف موته فلا يسأل منه بخبر عن حاله الا ثقة هو ام لا فاذ لم يعرف حاله فلا يخبره يكون اخباره من جهة لو كان عارفا لا يمكن ان يخبر عنه في اخباره و هو حق و هو حق فيه ما يفتت به شهادته امسك من الشك به لان فيه حرج مستملا وانه حرم الا ان خاف ان يفتت بقاءه ولون ان لا تزيه من ضروف قوم لا يعرفون قبل ذلك لا يفتت فيه الاخير شديد بين يدي القاضي في حادثة فيسيل عن جرائه فمن شيوخهم من روي ان القاضي في رتبة و قد ردت مقامه سنة شرفه يعرف بذلك مدة فبسته من ماله ثم رجع عن هذا وقد رتبته لان من الراسين ما يجب ان يعدل ان يصبر على كونه ويقتل شهودا معون لكن يقول رده في شهودا يقول شهودا جردا ويقتل لان هذا اقرب الى ستر ربه من ستر حيا مسلم وجب له ان يستره فان قال من عني فانني بمن مده من الشك واما ما ردت مني فو ما صلح القاضي يسمع منه ذلك فان جاءهم مد لوه فان القاضي يسأل الطالحين ما طعنوا عنه لانه لا يجوز ان يكون اجرة واجرة اجرة فليكون جرحا وعند المعزولين في ذلك المسألة على وجهين اما ان يتبرأ اما ان يكون طعنا من القاضي وعند الدين اعدوا او يتقبل ما جرح عن لطفه لوجه

ابن شامس المودع واخر منه وديعة ونسبته اليه لالف ذكره ليس المودع ان
 رجوع به من احد به يترجم بقضا دينة عنه فان شأنا اجاز انقضائه على المودع
باب اثبات القاضى بعلامه الوارث وجوب القضاء هو مستحقه الا ان
 غيره ففصل منه فاء فصله في لانه ربما احتاج فيه الى الغنوي ففصله بفتور
 نفسه والاخر بفتح وفتوي غيره فهو اولى وكذا لو اوجب على غيره او ما الخليفة ليس
 لهم ان تولوا الا انفسهم وحرز في الخلفاء خاتمة الامام اذا لم يكن عادلا فاحكام
 جارية فان اعلموا جمعت ان معاوية تولاة وكان في الصحابة من هو فضلوه
 يكن عادلا ويجوز للقاضي من لا يكون هذا للاستتار والتمشاة لانه من باب الو
 دية فمن يكون اعلا للشهادة لا يكون اهلا للقضا لعدم اهلية الودية القاض
 ان كان غاب فقضاه على جور ردت قضاوه ولانه لما كان الغالب منه جورا فاحكام
 فتح قضا من جور فلا فائدة في قضائه وكذا لو اصاب الذي تولي القضا اذا
 كان جازما بغير حكمه فجوز حكمه في القاض لان القاض لا يفتق الحق وان
 الذي تولي عنه قضا جازما القاض اذا ارتد فسقط حكمه فموضوعه حاله لان ارتد
 امره موقوف على الردة منه ليس الا ظهور الفسق بنفسه فليس لا ينظر الا ان ما
 قضا في حالة الفسق والارتداد كان باطلا ما ذكرنا وهكذا ذكره وي عن محمد بن
 وذكره ادب القاضى لخصاف رحمه الله عن اصحابنا اجمعين انه لو ان القاضى اخذ الرقة
 ليحكم به كان حكمه باطلا وقد ذكرنا هذا في باب العلمة العين التي لو دفع الرقة
 ومكان حكمه صحيحا ولو ان رجلين قاما رجلا فازن الحكم ثم سلم بغير حكمه
 انه يتحكم جديد فاحكام ان يكون عند علي قول النبي المشايخ الذين قالوا بان ما
 في افسق ينقض ولو قلنا فاستقام حكمه لا ينقض حكمه اما على قول الذين قالوا انه
 لا ينقض بنفسه الفسق بل بمن ينقض لا ينقض الحاكم المحكم بالردة فانه ذكره وقال
 لو حكم رجلا فاستقام ما ينقض ان يخطا كذا لو فعل بغير حكمه ما ينقضها حتى لو
 حكما على احد ما ينقض حكمه على قول الذين قالوا لا ينقض ان يخطا فاستقام ولو قلنا

مناسط

بنسبته اليه لالف ذكره ليس المودع ان رجوع به من احد به يترجم بقضا دينة عنه فان شأنا اجاز انقضائه على المودع
 ابن شامس المودع واخر منه وديعة ونسبته اليه لالف ذكره ليس المودع ان
 رجوع به من احد به يترجم بقضا دينة عنه فان شأنا اجاز انقضائه على المودع
باب اثبات القاضى بعلامه الوارث وجوب القضاء هو مستحقه الا ان
 غيره ففصل منه فاء فصله في لانه ربما احتاج فيه الى الغنوي ففصله بفتور
 نفسه والاخر بفتح وفتوي غيره فهو اولى وكذا لو اوجب على غيره او ما الخليفة ليس
 لهم ان تولوا الا انفسهم وحرز في الخلفاء خاتمة الامام اذا لم يكن عادلا فاحكام
 جارية فان اعلموا جمعت ان معاوية تولاة وكان في الصحابة من هو فضلوه
 يكن عادلا ويجوز للقاضي من لا يكون هذا للاستتار والتمشاة لانه من باب الو
 دية فمن يكون اعلا للشهادة لا يكون اهلا للقضا لعدم اهلية الودية القاض
 ان كان غاب فقضاه على جور ردت قضاوه ولانه لما كان الغالب منه جورا فاحكام
 فتح قضا من جور فلا فائدة في قضائه وكذا لو اصاب الذي تولي القضا اذا
 كان جازما بغير حكمه فجوز حكمه في القاض لان القاض لا يفتق الحق وان
 الذي تولي عنه قضا جازما القاض اذا ارتد فسقط حكمه فموضوعه حاله لان ارتد
 امره موقوف على الردة منه ليس الا ظهور الفسق بنفسه فليس لا ينظر الا ان ما
 قضا في حالة الفسق والارتداد كان باطلا ما ذكرنا وهكذا ذكره وي عن محمد بن
 وذكره ادب القاضى لخصاف رحمه الله عن اصحابنا اجمعين انه لو ان القاضى اخذ الرقة
 ليحكم به كان حكمه باطلا وقد ذكرنا هذا في باب العلمة العين التي لو دفع الرقة
 ومكان حكمه صحيحا ولو ان رجلين قاما رجلا فازن الحكم ثم سلم بغير حكمه
 انه يتحكم جديد فاحكام ان يكون عند علي قول النبي المشايخ الذين قالوا بان ما
 في افسق ينقض ولو قلنا فاستقام حكمه لا ينقض حكمه اما على قول الذين قالوا انه
 لا ينقض بنفسه الفسق بل بمن ينقض لا ينقض الحاكم المحكم بالردة فانه ذكره وقال
 لو حكم رجلا فاستقام ما ينقض ان يخطا كذا لو فعل بغير حكمه ما ينقضها حتى لو
 حكما على احد ما ينقض حكمه على قول الذين قالوا لا ينقض ان يخطا فاستقام ولو قلنا

ربما يشتم الناس

الحجوس في السجن

سميد بن من جبالكم وكذلك لسلوة خذ...
 لا جوارح امام علي يوم النحر وضع الناس ثم تبين ان الامام عليه السلام
 بان كان في بيته ما فصحيا بالناس بحرمته الامام اذا فقه بقول مرجوع عنه
 جازفتناوه فكذا وقع فقه تخالف قول علماء يثار حرمته اذا كان يفتي من
 اهل الرأي واجتهاد **باب** اب القاض بحرمته **الشيخ** رجل عنده
 كتب الفقه واقاويل بعض علماء واقاويل المتقدمين من الصحابة والتابعين
 نقله ان يروي قولهم عنهم اذا كان حافضا لا قولهم مسقطا وما يروي موثقا عليه
 بالامانة ومن سمعه منه كان في سعة منه ودينه ان يفتي بقول واحد منهم
 ما لم يكن عارفا ميميزا بين الاقاويل يساروي عنك حسمه رحمه الله قال رجل
 احسن ان يفتي بقولنا ما لم يدبر من بين قلنا فثبت ان الفتوى بدليل الابدان
 وكذلك انما يجوز بالتمييز بين قولهم وترجيح قول بعضهم على بعض اما الرواية
 يكتفي فيه بالحرف كذا يخلو به ولا يكون ارجح لفتوى ما لم يكن سواها اكثر من
 خطابه لان احتراب مبني كثير فقد غلب ولا عبرة للمخلوب بمقالة الغالب
 لان امور اشرع مبني على الاعم الا غلب القاض اذا خان وارتفع في جميع قضايا
 به مردودة وقد ذكرنا الوجه قبل عن فاحاصل ان العلماء اختلفوا في اغتناء والا
 ميراث ارتفع قال بعضهم ينعزل او يبقى امينا وقال بعضهم ينعزل القاض دون الامير
 اما القاض فكلما قلنا واما الامير القياس ان ينعزل الا اننا نأبى بالنقض وهو ما يروي
 عن ابن عباس عليه السلام انه قال اطهروا واما امر علمكم جيشي مجد فتركنا القياس
 بالانزاع وقال بعضهم لا ينعزل بل يجوز وعزل هو ما نؤد فان الانسان يخلو عن
 قال شيخ الامام سمع عبد الله بن محمد بن اسماعيل في حفظ عن اصحابنا المتقدمين رواية
 عن ابي حنيفة وابن يوسف وعمران القاض اذا فسق ينعزل ولكن دع هذه الرواية
 ولا خالف اصحابي فاقول لا ينعزل ما لم يجر وجب قضايا نافذة لا القضاء
 الذي اخذ فيه الرشوة لما ذكرنا اذا اخذ الرشوة صار مستاجرا على القضاء ولا يستجار

ان الفتوى
لا يخل

امانة والامير والامير
فان ينعزل او لا ينعزل
فان ينعزل او لا ينعزل
فان ينعزل او لا ينعزل

الرشوة

على الصواب بطل الفناء رجاء الى القاض فقام ان ابي مات في بعض لارف
 وترك عليه ديون ترك منه حيوانات وعروض ولم يوص الى احد ولا استطيع
 ان اقيم الشاهد على ذلك فان اهل تلك الناحية لا يعرفونني فلا بأس للقاض
 ان يقول ان كنت صادقا فيما تقول فيع الحيوانات والنفوس الديون فانه ان كان حيا
 وقد وقع الامر موقعه وان كان الامر كاذبا لا يملك من القاض في ذلك **ويجب**
 رجل في دينه ما لم ينعزل فاما من على غناه كانت الناس كلهم فقر ما لم يظهر الغنا
 ولا اعرف كسبا احل من السوا لان كل سب يدخل فيه شي الا السوا **ويجب**
 تزويج امرأته فرفعه الى القاض فلم يفرق بينهما وافرهما على ذلك ثم رفع الي
 قاض اخر يري تفرقهما لا يفرقهما لان الاول قضا مجتهد لانه فضل في الفصل
 اختلفت في الصحابة فنقد قضاها وامثالي لوضع باطلا انما يقضى باجتهاد مثله
 وقد بينا ان من ثبت باجتهاد لا يفتي باجتهاد مثله **ولو وقع القاض ببيع**
 امهاته الاولاد فرفع الي قاض اخر يري بطلانه يبطله لان امثلة مختلف
 بين عمر علي رضي الله عنه ما عند عمر لا يجوز وعند علي فتوى بالجزا واحدا من
 الامة والعالم لا يخذل اقوال علي رضي الله عنه وتركوا قوله فخذاد ليدخل في
 منزوات مشوخ فخذل قضا صدر عن ثوب محبوب فلا يعمل الا ترى انه متى روي
 عن النبي عليه السلام انه فعل كذا يروي عنه غيره انه فعل كذا في ذلك وفيه
 الناس بالثاني وتركوا الاول بدعي ان الاول منسوخ **كتاب** **الشماعات**
بعض **من** **النوز** **المنراف** اذا شهد في سانه فتزكية بامانه ولسانه ويرو
 يكون مع هذا صاحب يفظه اذا كان هذا النسبة فانما هو انه لا يكذب حرام في
 ديان كلما اذا كان موصوفا بالامانة فلا يجوز في ذلك فيكون من لا شاهر او ادا
 شهد شاهر وان عند الحاكم واحد بها يعرفه الحاكم بالعدالة ويعرف اخر فزك
 المعروف الاخر لا يقبل لانه متهم في ذلك فانه ربما يفعل ذلك لئلا يخاله وكذا
 اذا شهد ثلثة واشنان معروفان باعدالة فتدق لاشان لا يقبل قد بينا

سجل ما
القاضي

رجل تزوج
امه امراته

سجل ما
رجل تزوج
امه امراته

ولو اقر المزمع عند عهدي عدل مرضي جازا شهادته وبنده لوقا لا يعلم منه
 الاخير ولو قال لا يا من لا يكون هذا قد يدعي وان كان تعديلا في الزمن دون
 لان يجوز قد تغير الزمان وفسد الناس فلا يقبل هذه ولا يجوز الشهادة على امرأة
 لا يعرفها عالم يشهد عليها عدلان اتفاقا نه حتى يشهد على معلوم لا
 الشهادة على مجهول باطل العزم اذا امتنع عن الخروج وهو سال في دار
 مستاجر فلا يقاضى ان يفتح الباب عليه احبا لا الحق المذعي ليس هذا ضرر على غيره
 لان حقه في الاجرة فانه واجب لان المستاجر هو الذي منعه نفسه عن الدخول
 فلا يجرى سقوط الاجرة رجل سمع حديثا من رجل ثم ارتد الراوي ليس بان
 يروي عنه لانه سكت حديثا اليه وهو في الحال ليس هو باهل الرواية عنه وكذا لو
 سمع من الضماني ثم اسلم لا يروي عنه الا نزي ان نصرانيا لو اشهدت في شهادة
 ثم اسلم لم يكن له ان يشهد على ذلك لما ان حاله التمسك ليس حاله التمسك
 الشهادة اذا ادعى الشهادة وهو في ارتفاق فهذا على وجهين اقلان كان ذلك
 بخلاف لو حضر الحاكم ويشهد بمكانه الرجوع الي اعله في يومه ذلك او لا يمكن
 ان كان يمكن يجب عليه الحضور وان واجب احبا حق المذعي وهو قادر على
 التحيا من غير ضرر فيجب الحضور فان كان يمكن الرجوع لا يجب لان اذا
 امانه واجب لكن بشرط ان لا يتضرر وفي هذا ضرر فان كان الشاهد شيخا
 كبيرا لا يستطيع المشي بالاقدام فليس عنده ما يركب فان تكلف المشي
 له بركة يركب بحضره باسب لانه من اجرام الشهود وانه مرضي رجل
 شهد على دار بيننا عن الحاكم لانه لا يعرف وسيل الثقات عن ذلك لانه ان
 يشهد على اقرار بين يديه بان رباحا وروى هذا اربع مسائل احدها ان
 وامثا لينة اذا كان ابلر معروفا مشهورا فاشهدوا بالارواح سكتوا عن بيان الحدود
 عند حصة من اهل البيت في الشهادة وعند ما تقبل كذا في الضبعة و
 الغائبة اذا اشهدوا بالارواح فقلنا كيف على حرة واما الاخر فاسما

الادعي الشهادة
 والوسايق

سبب قتل

في هذا الموضع من حيث لا يدرك من حيث لا يدرك
 لم يبرحها لا تقبل شهادتها ما لم يقم المدعي البينة على انها احرار وان سأل القاضي
 عن حالها فاحذر انهما اموان وان سأل القاضي عن حالها فاحذر انهما احرار تقبل
 شهادتهما لان المسئلة تختلف بين العلماء فاذا اكتفى القاضي بالسؤال في مكانة
 البينة فقد قضى في نصا يحتج فيه فيجوز والا وحسن لما ذكرنا ٥٠ ولو قال
 كما عبيدا الا ان موذنا عتقنا لا تقبل ما لم يقم البينة على ذلك فاحذر انهما احرار
 ووقاها محرودان في قتل وهما شريكان في قتل المحبس اقر البينة على ذلك ان
 شرايع قبل ان ياتوا ففويدي من عارضا فلا يقبل لا بينة ٥٠ فاحذر انهما احرار
 فيقبل شهادتهما ما لم يقم البينة على انهما احرار فاحذر انهما احرار
 ذلك قال بعضهم ستة وقال بعضهم ثمانية وقد ذكرنا هذه رجل كان بينه وبين آخر
 واسمي وانه يخاف لا اقر بما قضى ومارد يصدق في الرد ولا بد من متوسعة يتوسع
 بينهما فيصير هو شاهد على ذلك فالحيلة في ذلك ان يقول هذا على غيري فانا اخبر
 عنه ثم يقول فيصير كذا ورد كذا في حقه باقى على جميع ذلك ولا يضيف في نفسه
 لا يصير حجة عليه مساله رجل كان لا يحسن الدعوى وحسومة قام القاضى ارجل
 يعلم ان المدعى ثم شدد على اكل الدعوى والحسومة لم يصير املعين عالما
 اذا كانا عدلين لانها عدلان بشدوان بما عندهما الشهوة في سعة في كتاب
 الشهادة لا يشهدوا ابلر كل عند اقلان اذا كان اقلان غير عادلين لانه اذا كان
 جابر اجتمعت له لا يعمل بشهادتهما فلا يقبل شهادتهما في جميع ما ذكرنا كذا
 من الدور والارضين وغيرهما التي هي معروفة في ميراث من ابيه وهو ابنه لا
 يعرف وارثا غيره ان كان الشهود يعرفون حدوده فاحذر ان شهادتهم فان لم
 يعرفوا بطلت لان الحدود اذا يصير معلوما بالحدود فقلنا شهود على عيوب
 فلا يقبل رجل ادعى على ورثة الميت مالا فامر بالثبوت فاحضر شهودا يشهدون
 يقولون نشهد ان فلانا المتوفى في قبض من المذعي هو اصره فيمادراهم ولا غم وزن

ذلك وقصوا على ما في تلك الحشرة بقدره وفهموه وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ان كل ما جيا - وشعره وبذركه ليس الا ثلث من سر الله في بين يديه
 سراير من دما يعرف على نيتهم لانه لو انشع بذلك لخصاق الامر على الناس لينظر
 في ما هم وحيث في اصلاحه من حيث الظاهر وبطنهم خيرا و دخولهم من
 غير ازاحراف فان الحق في العادة مستند على الله لان اظهار العورة بين يدي
 الناس كبيرة فاذا امي بال من ذلك كان فاسقا رجل كان يشتم اهل او ما ليك
 واولاده ان سر من منه في السر بال لا يوثق اسقاط العدالة لان الانسان قل
 ما جلده منه وان كان في العادة له سقط عدالة لما ذكرناه واذ تقدم امير
 باني فذهب الناس ووقفوا على الطريق فامر اليه لا تقبل شيئا منهم لان الطريق
 حق ما لم يعد للجلوس فوقفوا لوجلس فوقع انسان وهدى فاذا جلس نظر
 الي الامير فقد شعاع من العامة طويقتهم فصار من تلك الحرة فاستمر في سره
 رجل تعلم انصر امير ان كان يتعلم لاجل العريضة فلا ياحسن لما روي عن ابن عباس
 رخص الله عنه انه اذا كان مبر من يتو اذ يوان الشعره رجل ساوم رجلا ثوبا
 ثم ان المسرك دفع اليه امر الي البايه وقيض منه الثوب وبقير من غير ان جرى
 بينهما بيع وشرا جاري يكون من البايه فلو ان الشهود في ذلك من علي
 في الشهادة بالحق والاسماع على ابيهم رجل قال ان استقر شيء من فلان وادم
 عبيدك هذا حرجا فلان وادعت عليه القرض وشهد على ذلك رجل اب هذا العبد
 يفتني بالما ولا يفتني بالعتق اما امان فلانه ثبت شهادة المشهود ولا يفتني حق
 الفتق لان هذا شهادة الاب لابن ولوان رجلا احتاج ان يخرج شهودا في
 ضيقة لشركي ما فاستأجر منه دوايبر يكونها ولهم حيا لعماما فاطلوا ان كانت
 لهم فنية المشي وقدر ما يستلهم في غير دابة لا تشاء شهادة لان هذا يكون مع
 الرشوة من روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمره في ما الله ان لم يكن له قدرة ذلك
 بينه انه قبل وكذا ان تعلم ان حيا لعمام رجلا تزوج امرأة ثم شهد حرة واطا لعمام

مجلس

رجل كان يشتم

ما كلف
 اذ اقدم امير
 بالناس

ان يشاء الله وادرا
 في حيا لعمام

في حيا لعمام وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من شهد حرة واطا لعمام
 لم تجز له هذه الشهادة في شرا من وقع باطلا انه يروي من المصنفون مقترنه
 قال ان كانت لها بالنكاح لم تجز لانه يدين الشهادة بغير عود المصنفين في موافق
 يملك اختوايك ولوان الزوج دفع المهر اليها ان دفعه باذن المولي باق الشهادة وانه
 وقع حرة وان كان بغير اذن المولي لا تقبل شهادته لان حرة منه باق ولو
 يروي بهذا السقاط له رجل جمع عدل عن الناس فشهد بزور ثم تاب قبلت وروى
 اقر بالفتق ثم تاب دلالة في الوجه او ليس برجوعه علامة يمكن اختاره وفي
 الوجه الثاني له علامة وحرثه في السلطان اذا حكم بين الخصمين ذكرها هنا
 وقال ليس من ولي الحرب والجلب من غشائه واما ذلك الب التفقة واد اجب
 ارشوة في ذلك شرا ادب الفتنة للفساد انه تجوز لان فضا وغيره انما ينفذه
 تقاد منه فلان ينفذ قضاؤه اولى شهادة الاعمي يجوز في النسب المودة وما
 يجوز الشهادة على الشبهة وساء وهو الرواية عن ابن حنيفة في ما ذكر
 الشيخ في شمس الاية الحاوي رحمه الله والاصل ان الشهادة له احوال ثلاثة
 حالة عارية حالة سر وحالة القضا فاذا وجد جميع احوال الثلاثة جتمع
 القضا عند ابن حنيفة ومحمد بن محمد الله وان وجد في حالة التخنين مع لا غير فجمعوا
 ان الموت بعد الاد قبل القضا لا يمنع القضا والخبر في الفتق والجنون وساطع من
 اسباب الجرح يمنع القضا وذكروا شمس الاية عن ابن حنيفة ان المشهود له ومنه في
 عليه اذا كان معروفا في فتوى الاسمين لا حد عمالي الاخر تقاضا في التحقيق ما ذكرناه
 ولوراي دارا في انسان لم يواظب اننا زعمه في ذلك ويتصرف فيها تصرف ملك
 جاز ان يشهد بالمدك لان ابي يروي عن هذا الوجه دليل ملل رجل توب تزوج امرأة
 من ماله وقر مات الزوج وورثة ينكرون ذلك جاز ان تشهد لكن لا يقبل دليل
 اعقروا من قول ان فلان في تزوج فنية بالمعركة به امثا هذا اذا كان في
 اسر فاسقا وفي القاصد فاذا اد الحاكم ان القضا شهادة فاسبر من نفسه انه ليس

بما كلف
 ثم تاب قبلت
 السلطان

جد في إقراره علي غيبه صحيح لكن لا ينبغي ان يجعل ذلك الحاله هكذا لانه يبطر
 حق المدعي رجل زوج ابنته من رجل في بيت وقوم في بيت اخر سمعوا ان
 زوج ولم يحضر ان كانت من هذه البيت الذي ذكره راوا الاب والزوج قبل شها
 دتهم وان لم يروا الا جوز ان سمعوا كلامهم لما ذكرنا ولو زوجها بخبر من رجلين
 احدهما اجم يسميه عالم بفتح في سمعه فصاح فاسمع في سمعه فيقول انه
 بوجود ما هو شرعا غفيا بالمتاح وهو حصة المشاهدين في الاقل من شهود من
 حادته عند انقضاء قبل شهادته اذا تركه من غير ولو تركه من غير عذر
 لا يجوز لا تقبل وذي حجة ما كونه في تفسير قوله من غير عذر اذا كانت
 تركه صيانة للمصلحة مع انه يري ذلك سنة ويتركه لا يكون في مقام
 انما يصير فاسقا باعرافه عن السنة وذي حجة ما كونه لانه جزم صلة التوحيد
 وقد وجد ذلك كذا في شهادة الخصم مقبولة اذا طاع عدله بآيات الشهادة
 بعلامته المعينة في حاجته امته اعتقت فشهد عليه شاهدان فقال احدهما شهد
 انك قلتها وسمي امته بلنا وشهد اخر انك قلتها بلنا بعد ما اعتقت في قولك بلنا
 بماك الرجعة عليها لان الشهادة التي شهد في حصة الرق واحدة منها ليس شيء
 بقى شاهد اعلى طلقين وكذا لك في شهد شاهدان انه طلق امراته ثلثا البتة
 وشهد الاخر انها طلقت ثنتين البتة فلهما اثنتان بملاك الرجعة لان قوله البتة
 في الثلث غير مستلزم على طلقين ففقه الطلقين بملاك الرجعة لان قوله البتة
 لم يثبت في نفي مات وانك الف درهم في مسلم ونصرا في واحد في حد منها
 الالف واقام في حد من الشاهدين نصرانيين فهو للمسلم منها لان شهادة
 النصراني حجة على من هو في مثل حاله وليس بحجة على غيره فنصار كان المسلم اقام
 شاهدين في بية النصراني فيكون كلمة للمسلم وكذا ان لو كان النصراني حيا و
 يديه غيبه فادعاء مسلم ونصراني واقام كل واحد منهما ابينة من النصارى
 فهو للمسلم ما خبر في شهد من شهد اعلى فافقد فلما توجه لمتنا عليه اسم

بالنصراني مات
 وترك الن درهم
 في مسلم والنصراني

قبل ان يقص عليه ثم اسلم الشاهدان بطلت شهادته ويفيد ان الشهادة لان
 حالة الادامع في حالة الفضلان المتصور من الادامع الموصلة وشهدوا
 بذلك عند الادامع الا يقبل كذا اذا شهود من الادامع والشهادة في بطلت بالادامع
 عن تقديمها لا فاما لما ان عدلين في حالة الكفر فلا يكون عدلين في حالة الكفر
 اولى رجلان شق غلامين واشتقها ثم اشتقوا عن ان الباي اشتري
 في مثلها يقبل في ما عدلان لا تقصم في شهادتهما فاما هذه الشهادة من بحر
 ب اشهدا معناه ولا فاما مضمنا وكذا في شهادة الوصي على اميت بدق قبالة
 لا تقصم هذه الشهادة ولو شهد للورثة اذا كانوا كبارا تقبل لما مروى في
 مقدار لا تقبل لانه ثبت لنفسه حق التعرف فيكون منها ولو اشترى رجل من رجلين
 عبد وقصم المشتري ثم ان الباي بين شهد انه اعطى العبد لا تقبل لانها هذه
 الشهادة برسمان لنفسهما من الامانة دارين ثلثة نفر وقسموا واخذوا
 واحد منهم بنصيبه فشهدا ثلثان ان الثالث باع غيبه من فلان لا يقبل لانه هذه
 الشهادة بطلت الشفعة رجل حلف بطلاق امراته انضرت من هذا الرجلين
 فزويها وسعدما ان يشهدا عليه بطلاق امراته وذي حجة كيفية الامروا ان اخرا
 لا تقبل شهادتهما ولو ان قوم دونه ولو ان سست ثيابا ففقد يبيع من حر
 فصار من حلف وقال ان سست حسد كما ان في هذا حرق فشهد انه قد مس
 قال صرنا لا تقبل شهادته ولو قال ان سست ثيابا ففقد يبيع من حر فشهدا
 ثيابا شهادتهما ولو ان قوم خرجوا من دار رجاء كان في الخارج قوم فادبرهم
 ان فلانا قد تزوج فلانة على مهر كذا وسهم في شهد واعلى ذلك ليس لهم ان
 يشهد اعلى مهر لان الخراج مما تجوز عن ذكر بالشهرة فالما الا فلو قالوا سمعنا
 منهم لم تقبل شهادتهم رجاء قال ان شربت خمر فيم لو كى حر فشهد رجلان امر
 تان انه شرب الخمر حتى العبد ولا يجد لان هذه الشهادة لا حجة له في حد
 فلو قال ان اخذت من فلان شيئا فعلى قيا من ما ذكرنا ينبغي ان يبين العشرة ويقطع

ولو خرج الشهود واحد وعددهم اثنان وعدة ثلث لا تقبل شهادتهما الا بالرد
وامتنع في الشهادات سواء استوي امعدا الحارم هو امعدا الوقف على
الحارم ووقف على شيء لم يعرفه المحدث والشهادة لا تثبت فيرد **هـ** واذا كان
رجل شهود كثيرة فادعى واحدا الى الحارم سعة ان لا يجب اذا كان بينه وبين غيره
تجب لانه من جهة الجباة وان كان لا تجيبه غير ينبغي ان يجب لانه لم يجب
يتواحد احده وذو اليد **ح** واذا مات الرجل من اهل الذمة فشهد عشرة من
المسلمين انه اسلم قبل الموت لا يصح عليه لان قولهم في حد غير مقبول **و** ذكر
لو كانوا مسلمين الاسلام فلو كان له ولي مسلم بقبلة او اياه كفار على دينه
فادعى ان وليه مسلم او دعاه ميراثه واقام عليه ان كان شاهد من اهل الذمة
يقتضيه شهادته ويأخذ ولي اميراث لان هذه شهادة قامت على الورثة
وشهادة الكفار على الكفار مقبولة ثم بعد ذلك يصح عليه بغير الولي ذلك
عليه ولا ميراث له لما ذكرناه ولو ان رجلا من المسلمين شهد عليه رجلان امرأتان
انه اسلم وهو يتحد على ذلك تجبر على الاسلام ولا تقبل شهادة النساء ولو شهد
عليه من اهل الذمة فشهدا فلما باطل لان زعمهما انه مرتد وشهادة اهل
الذمة على المرتد لا تقبل **هـ** ولو شهد بحدود في قذف او غيره لا تقبل عندنا
حقيقة بحدوثه لكونه خروجا **هـ** ولو شهد اربعة من المسلمين على رجل ان زنا
بامته مسلمة ان شهدوا وانما مكرهه يجد الرجل فان كانت مطاوعة بين العدي
عندنا لان شهادتهم لا تقبل عليها ويعوز ان نحو المسلم لانهم في قذفه ولو ان
رجلين شهدا على رجل بان درهم شهد انه قضاه بخمسة فقال الطالب
لا يأتى عليه ان درهم وما قضاني شيئا تقبل شهادتهما ان عدلا ولو قال شهادتهما
حق وبالقنطرة ورد تقبل شهادتهما لانه شبهما الى انفسق وكذلك شهدا على
رجل في المدعى يدعي ذلك شهد ان المدعى عنده دين عليه ودينار والمدي
يكذب في قنطرة يادى انهما لو ان قنطرة عن القنطرة ثم ردت بعد ذلك

سأ
اذا مات الرجل
من اهل الذمة

سأ
لا يصح عليه

سأ
يجوز على الاسلام

سأ
رجلين شهدا على
رجل بالن

في انفسد فانه لا يحكم بما شهد به الشهود عنه متى يبعد ذلك ان كان تركيذا لان
لا سرا ولا يات من ان اتقى وحذرك لو وجد اقرار رجل في ديوانه الاول ولا
كان قد اقر عنه فان القاض يركب فانه يقتضيه **هـ** ولو ان رجلا حضر مجلس القاض
وقال ان فلان على الف درهم او كذا وقد دفعها اليه وابرات منها وهو ياد
كذي ولا امن فيه ان ياخذني يطلب الحق متى ثانيا وشهودي حاضرا فلما
فاستمع مع فادفع لي كتابا بذلك فان القاض لا يكتب له بغير ما اذا قال حجة
وخاصة مرة اخوي الي قاض بل كذي والزمن ذلك فانه يستمع شهوده
يكتب له ذلك والفرق بين المسألتين ان القاض انما يكتب الكتاب في الخصومة
توجت لانه نصب الفصل الخصومة وشتمه توجه عليه بالحق وهو محبوه فلو
كتب كان هذا المصالح الخصومة وليس له ذلك ولا كذلك المسألة الثانية وكذلك
ان عي تسليم الشفعة على منفع وحو غايب ام المرأة اذا دعت طلاقا عارا
والزوج غايب خلاف ما اذا ادعى ان الشفع ساه الشفعة في ذكرك
المسألة على حالها او المرأة ادعت ان زوجها طلقها فاذا ذكر والاسم اسلم
باب الشهادة بعلمة الولاء امرأة اشهدت شهودا على شفعة
لا يجرها واختار يري بذلك او بالزوج او الوالد وسواء اشهدوا بذلك
برء بالقيمة ولا تقبل في شهادتهم **هـ** فلهذا شهد ان فلان العزيم ابراه
عن الحق الذي له عليه لا يجوز له ان يتجبر حقه لان الشهود اسنود عندنا
فينبغي حقيق عندنا لان شهادة الشهود لا غير مجلس القاض اخبار وانما
بغير شهادة ذا شهد واعند القاض والخبر يحتمل الصدق والكذب والحق ثابت
عليه يقين فلا يقوى اليقين بالاحتياط **هـ** اذا شهد احد الشاهدين بالحق مضرا
وقال اؤخر شهد مثل شهادة صاحبي لا يقبل لم يفسر ان قوله لا شهد مثل شهادة
صاحبي تحتمل انه اراد جميع ما شهد به صاحبه وختل ان اراد به اخره او اوجه
انما يسن من ان يبين ان شهادة الشاهد احتراز عن ما بال في الشهادة بجهة

عندهم بين فرنا استوفى من فلاح كذب وكذب ما روي به من غير ما
 يشهد من القاض بالاستيفاء لا يتم بما يبينوا ذلك واقرار استوفى بذلك
 وادامهم بشهود الاصل بل حتى يكون شهادة على شهادة رجل شهود
 انهم لم يراة بل شاول لم يعلموا انه دخل بها ولم يدخل فقد تزوجها بالزهر
 وشهر اخر ان دخل بها فتمت بقاض بنهاه ثمانية رجلا جميعا فانهم
 من امر على شاهدي الدخول خاصة والنصف الاخر عليها جميعا الضمان
 وفي سلة الاصل رجل ادعى ميراثه في تركة ابيه ان اقام البيينة ثبت ما ادعى
 وان عزم من اقامة البيينة بقاض القاض فتمر المثل هذا واما على اصل
 ان حلف مقبلة امره في سلة الاصل رجل ادعى ان رجل دفع اليه رجل
 ما ثم شتلا بعد ذلك فقام ادفع قبضته لنفسه وقال القاض انقضت ودعية
 لا يلف مدعيه لو حلف على انه ودعية والمدعي يدعي ذلك من حلف
 ثمانية في يوسف ومنه باطله فيمكن تخليفة على دعوي المدعي كانه يجوز
 انه قبضه لنفسه ثم رده وقد يري من ضمان للن قباله وددت اليه ام عليك
 عندك فبايها افرجيت على ذلك شاهدان شهدا على شهادة غيره واقرعان لا
 يبرهان مشهور عليه يقبل هذه الشهادة وقول القاض للمدعي اقم البيينة ان
 انشود عليه هو عن رجل اقر رجل بشي من غير ان يكون بينهما سبب سوى الاقرار
 لا يملك المقربة ولا يسعه اخذ لان هذا اقرار كذب وان اراد الاقرار القليل
 لا يملك لان الحلف لا يبنى عنه فصار كمن قال قتم واراد به القعود سلة غير
 نافذة لتخذ احدهما على باب داره اريا اورباطا وربط عليه حاية له فلفوا
 حوص من اهل السكة ان خففه او ليس له ان يصفه ربط الدابة في الربط بمنزلة
 السكة وليس لاحد ان يمس من السكة ما اخذ الا دمي من البناء وحفر البير
 ولو طالت السكة نافذة فانه ان يربط الدابة على باب بشرط السلامة بنا على عرف
 جدار بين يمينه فارد احدهما ان يمس اطراف من الاخر فشركه ان يمس من هذا

سأله المثل اذا ما

سأله غير نافذة

سأله جدار بين يمينه

تصرف في شئ مشترك بينهما ولا على احدهما الا برضا شريكه ولو هدماه وانفق احدهما
 عن البناء جبر ولو اهدمته تخبر ولكن يمينه الانتفاع به ما لم يستوفى نصف ما يقع فيه
 ان دفع ذلك نصف القاض وان كان غير قاض فبعض النصف جدار بين يمينه
 فارد احدهما نقضه فامتنع الاخر فقال له شريكه ايقن لي في انما ان كان بينهما
 من يمينه ثم نقض الجدار ليس على شريكه شي من ضمان بما ضمنه وكذا على من
 ضحك من ماله كان ضمانا بانه شهادة على شهادة لا بد منة في وقت ولو قرأت
 فان يمكن هذه اذار ثم اقام البيينة فانه قبلت بدينها وان اقر باليد قد
 يكون اقوي حالا من معاينة اليد لا يمنع صحة الدعوي كذا في الاقرار باليد فاذلت
 الحق عند القاض وتجرى عن خراجها كان المسلمان ان يمينه على ذلك ولو شهد شاهدان
 ان يطلبه ابراهيم المطاوي دبح للشاهد ان يمنع عن الشهادة عالم يمينها عن
 سباب الاقرار او يعاين الاستيفاء وكذا شاهدان كجاء اذا اخبره عدل ان الزوج
 ضلقتها لتسلم يسعها ان تمتنع من الشهادة حتى يقرأ الزوج بذلك اب ابراهيم ابو
 الزوج من المهر دينة على شرط ضمان لم تجز الا بئنت الحبة والبرق فلم يجز له
 الاب شيئا لانه ما ضمن للزوج شيئا كان له على غيره باضمنه ليدفع اليها من مثل ما وجب
 له من ماله لانه لم يجز لادينة حبة شاهدان شهدا ان قد نامان وكانت عن مرة
 له وشهد اخر ان طلقها قبل الموت ان قبلت شهادة الزوجية وبني فوجه
 انه يمتنع ان طلقها ثم تزوجها به وشد وشهود الطلاق لم يعرفوا ان قبلت شهود
 الطلاق اولى فله وجه ايضا لثبوت زيادة حوا طلاق جدار بين يمينه والحاكم المحكم اجاب
 حنيفة اذا حكمه على ذلك فليس له ان يخلف عن الحاكم جرد ذكره استوفى ما تم
 حقة بتمام ولو كان في الورثة صغار وكبار وروى التركة بين عيش النفق الكبار عات
 انفسهم يضمنون حق السفر من ذلك ما انفقوا في السفر ان كان غير مرقاض
 وكذا ان كان مرقاض من نفقة مثله في السفر فانه يمسار كانه في السفر
 والوقت مرة اذا نفقت على ما ارادت الرجوع بذلك على الزوج ان في ذلك

سأله جدار بين يمينه

بامر القاضي يرجع فان لم يكن لان الزوج ما لم يحاذر ذلك فلا يرجع **رجل اشرك**
جارية ثم ادعى انه باعها قل مما اشرك قبل ان يقد انتم ادعى انها اتيقار
لا لقول من ينشروا قالة ان الذي يدعي بيعه ادعى بيعا فاحذر وادعوه
شهر بجمع في اخره من حيا لاقالة وساميه يكثر ما فيكون بقوله وزدعي
ذلك من عند انتم كان في كذا من منول انتم صاحب **هـ** والله اعلم
باب الشهادة بعد عقد النكاح بعد الذي قبل شهادة متبرك في حيا
شبه عده مع يتقصد قد ذنا وما انما سبق اعلان فتقصد يعرفونه الناس
ناستأخيه ملاق ما من كان فاستقاف استمر فهو من مستور فتشهادة تقبولة
فامر من حسن اعموه **هـ** شهادة المغفل من منة مثل حالة ديقل وان
كان عدلا صاروي عن انه يوسف رحمه الله قال لا يرد شهادة اقل من رجوع
شنا استعم يوم القيامة واراد به شهادة المفضل **هـ** لا شهادة المراجعة وبيع
فر من على عباد لا تخاف عليه اكل الاموال تنف ذرب وحرام على رجل
تلف يدنح فان تخاف بانك تحفر مثل درهم وخوه **هـ** اللاعب بالثمن
جائز يدر به مفرسية جازت شهادة **هـ** الذي يدعي باشر به ولا يدر به قار
ولا يثبت وقت الصلوة وبتورع من شهادة بزور وقت شهادة وبن فم ذلك
واذا شهد شاهدان لفلان هذا مدرك محتمل قبلت شهادتهم فكذلك لو قالوا
ربنا محتمل انهم شهدوا على امركا في وقتهم ليسوا بمشركين في ذلك وشهادة
من يتبع ويصح **كناه** **كتاب الدعوات** يعلم من النوى رجل قال
من روت ما دعيت فلان من ما يذكي في بي بي **هـ** روت فصدقه وقال
علي بن محمد فصدقه فانه يصدق في الثالث لان هذا في منة وساميه
ينفذ في الثالث فصدقه فهو صادق فلا روية من سماعه هذا ينبغي ان
لو وجوب التفصيل في سيق من في دعوي في منة معلومة فذلك ثابت به
اقره صادق فذلك يجب قبول قوله وان لم يثبت في شيء هذا لقوله انه قوله صادق

ينصص الى الابد **هـ** روت في دعوي على من الحقوق وفي قوله صدقه فصدقه ما شهد
بق فيما يدعي **هـ** رفاق ومنفذية وفيما يدعي منة من يترجم تحت عند الحق
فرع احوال السقف ويدعي له ولكل من يدعي ذلك وجوب ايداعه
ملكه بان كان سرقته مفتوما في ملكه او مشغولا بمناحه فهو في قوله مع
اليمين وان لم يوجد شي من ذلك فهو ظم وجان كل واحد على حيز صا به روت
شاهدانه مشترك بينهما **هـ** في لقمة الاحتصاص في قليل وكثرة وظهور
منهم ان يجلد صاحب عده **هـ** رجل ادعى على رجل درهم فاشك مدعي اليه
ذلك ثم اخرج المدعي اليه الفاء دفعه اليه ما حقه في مدعي في دفعه اليه فليات
مدعي حجة فاراد المدعي عليه ان يسترد ثمن يرفعه حتى وقت الفارة فتا فيسترد
ذهبوا بذلك المسئلة **هـ** وجين امان ذماء اليه ودفعه مدعي عليه وحده في
اوجه الاول لا ضمان عليه له فاما ما ذماء يسه ان يدفعه في حده ما د بينهم
بابي **هـ** وجبه الثاني من منع ما ليس من منع المنع في سيرة غاصبا فيمنع
رجل ادعى على رجل اشيا من الدرهم والدرناية والعمود من الشياخ وكر مدعي عليه
انه واراد خليفه واخا له جميع الملك وخليفه يمين او احدا من المجلس اذ فيجعله
يمين او حر لان في ذلك قسر فافا قم به محصور به ثمن تمامه **هـ** سري صاحب
فراش جنة عليه قرابته وبياكون من ماء فمن كان من غير روت عن موث
ما اكلو ومن طاع منم وارثا حسب عن نسيبه بقدره ومنهم من طاع من من يدر
لان الميراث من طاع من حصة تخلق من رتبة وحقه في انما اذا اجتمعوا
ومن هذه الميراث له حات حاجت اليه ان يضمن في طاع من استحقاقا لان فيما
اليه من ساجدة بقبية **هـ** تركه على ملكه **هـ** كلوا باعوه في يضمنون في طاع من رثاء
بروارث **هـ** رجل ادعى على غيره وشرارة فادعاه انسان فترماه في شاة جلتم قلانه
فدعوا فافا في يضمن به فلو اراد من خليفه فله ان يضمن ما يملك
موسلا او شرا من حصة وخصبا فازدعي له من رجل او شرا منه فله ان يضمن

في مال رجل احد فممن لا يجوز ان يكون له في مال غيره ما يباع به من غير ان يتردد
 ثم اتفق لا يبيع الواهب على ما يبيع المأخذ لانه قد قيل ان من جعده
 هب نصار كانه في حق حقيقة رجل خلق وقال ان دخلت جدي الدار فخرج
 فقال لشراتي ان دخل هذا العبد الدار فامراتي طالق فشهد نصراني ان نصراني
 حله بدخول دخلوا ما ان كان العبد مسلما ونصرانيا فان كان مسلما او قبل شهادة ما
 ان هذا شهادة النصراني على المسلم فلا يباح ان كان نصرانيا قال على طلاق امرأة
 النصراني وقد قيل لا يعتق ما ذكرناه رجل يبيع ام ولد والمشتري يعلم بذلك فباع
 بولد فادعاه المشتري ثبت نسبه منه وثبت من الباع لان بيع ام الوارث
 وولد ام الوارث فمما اورد ولد اعيا فرأى انه فيكون عند الباع بمنزلة الامه لان
 امه ولد اذا جازت بولد ثبت النسب من غير دعوى لكن يقتضي ان لا يادعاه
 ويثبت نسبه منه كي لا يفي بغيره وكذلك اذا لم يعلم المشتري بولد فابوب
 ما ذكرناه لان الولد هنا حر اذا افاه الباع وادعى المشتري دونه في مفعله
 وولد حرا بقمته رجل مات وترك خالديه وامه وتجا بادرعة شهود شهد
 الثاني انه اخ لميت ديه وامه ودفن ابيه لميراث ثم رجع الشهيد من الخريف
 دون ثلث الزكة ومنه ففرق ثلثي ثلثه وانما كان كذلك لانهم ثبتوا شركة
 فيمنون الذي كان وهو الثاني اتلفوا السدس ميراث فيمنون ذلك فيق
 سهامك يستحق بشهادتهم الا ان القاضى قد قضى بكونه اخا لاب فقد قضينا
 على شهادتهم بكونه فيكون في كمينه دار في رجل ادعاه رجل ان اقامه
 حرم من البيعة ان ادر ملكه اجروها بيه شهر بعثرة وقد سكنها اربعين
 فانها باخران الدارينها وياخران مشقة بينهما طان قيار ان تبج لكل واحد
 منها عشرة لان كل واحد يدعي كل الدار ويدعي انه اخوه منه عشرة فيحمل ما ذكر
 ثم قيار ما ذكره من سمان ولا فرق بينهما جارية في رجل اقام الرجل
 البتة انها امته فقضى القاضى له بذلك وقد كان الامه وادعى عليه لم يعلم

بذلك ثم علم واقام البيعة - في ذلك فقص القاضى له ثم رجع الشهود الذين شهدوا
 على امه بيمينهم قيمة الامه وولدها لان القاضى قضى بشاهد على الامه والمقاييل
 قضا بالامه والولد جميعا فاذا رجعوا ضمنوا رجل اشترى عبد خارجا وشهد
 ان المشتري قد كان حلف وقال قال مملوكا شتره فهو حشره في ان يخرجه
 العبد ثم اشترى عبد اخر حتى ايضا بشهادتهم ان ثبت ان كل مملوك
 يشترىه فهو حشره عليه من ان جميع المالك الذي يشترىه وروي عن ابن حنبل
 في حق ما لم يجد الشهادة رجله جارية جارية ثلثة اودعه بطون عتقانه
 لثلاثة نفر فشهدوا جميعهم انه اقترحين وولد الاكرانه ابنه وشهد الثلثة قال
 الثاني ان شهد الثالث انه قال للثالث ذلك فادعوا حشره واثاني حشره
 الجارية ام ولد والثالث ابنه ايضا الا ان يفيده دونهما فتعاضلوا على ثبوت القاضى
 ثبتت البينة صارت الجارية ام ولد والاخر ابنه ولد على فراشه باب الدعوى
 بعلامه الواو ولو ان رجلا ادعى قبل جل غيب مالا معلوما واقام على ذلك
 شهود لم يسمع دعواه ولا يقبل يمينه الا ان يكون حصر خصم حاضر او وكيله او امينه
 دن الدعوى والبيعة انما يقبل لجل القضا والقضا على الغيب لا يجوز كذا لو كان
 حاضرا في مصر لانه لا جبر مجلس القاضى وكذلك لو ادعى اقام بيعة عليه فلما
 توجه عليه القضا اختفى لا رواية عن يوسف بن عمر ان القاضى يمينه خصما
 فيقض عليه وكذا لو كان له مال حاضر يدفع اليه فثبته ما ذكرناه لا يفتقر
 مرة ولا صغار من الولدين وولد رجل ادعى على رجل مالا وعبد ودار ثم
 قال المدعي على المدعى عليه ابرقك عن هذه الدار وعن خصومته هذه الدار
 دعوى في هذه الدار فقد كلفه بالصلح حتى وادعى عن ذلك سمع دعواه ووقام
 بيعة يقبل يمينه في ما ذكرناه فان ثبت يقبل يمينه جد ذلك وكذلك
 قال نابري من هذا العبد او خرجت فليس له يمين بعد ذلك وادعى عليه
 دعوه لان قوله ابرقك عن خصومته هذه الدار حاضرا في الواو منه

غيره في ذلك خلاف قوله بريت انه انما البرة الي قسم من الناس و...
 جاء في اناس راعهم وهم خبيث فقال من كان في عليه شي فهو حل فان هذا البرك
 منه حتى لو ادعى بعد ذلك فيسمع دعواه لان هذا اللفظ يستعمل مكان ادعاء
 او شهود شاهدات قال احدهما ابواه وقال اخر احله يسوع وهو قول يوسف
 رحمه الله وقال محمد لا يسمع ذلك هذا ابراع في قوم غير معلومين فصار كانه ملكه
 في قوم غير معلومين ولهذا انما يبر في كتاب الوصايا بين بعد هذا ان شاهدوا
 كان له ثوب او عبد وهو قايمة يده فله ان يأخذه لان ابراه عن العبد لا يبر رجل
 اقام البيعة على دار لرجل افعاله وقام المدعي عليه البيعة على ان المدعي قزجا
 ليستقر له ان يثبت بيعة وان لم يقل فلان فله ما قال ليست فقد اقر انه ليس له حق
 لخصومة وليس لفلان ان يظن ان شهود على اثبات السبب انما اعترض به
 وقد كونا رجل في يد شرب و اقام اخر شهودا انه له شهودا وانه كان حري
 انما بعد الشهود يسمع ما لم يشهدوا ان له فيه مجرى ما اوجب ثابت لان اجرا
 الما قد يكون بطريق عارية وقد يكون بملك فديوم بالملك بالشك فان قال المدعي عليه
 انك حري الما فيه لكن ظلمنا وعسنا و سلام فصل وقال المدعي اقرت بانه كان
 في يدك فعليه البيعة رجل ادعى ارا في راج قال في منذ سنة و شهود
 شاهدات له انها منذ عشرين بثلث شهادتها لانه كف بها او قال المدعي منذ
 عشرين سنة و اشهودا قال و منذ سنة بثلث شهادتها لانه صر قطة سنة و
 ادعى زيادة و لو ادعى بد رجل عبدا انه عبده منذ ثمانية سنة حتى اعتمبه
 و اقام البيعة عليه و اقام البيعة ان الذي في يده انه عبده منذ عشرين سنة
 فهو لذي في يده لان بيعة ذب اليد اسبق التارخ فكان اولي رجل قال عليك
 الف درهم فقال المدعي عليه ان حلفت انك على الف درهم اديته في اني و ادعي
 فامسلة على و حين ان كان ادعيا على من اقر له ان يأخذ منه ذلك لان هذا
 شرط باطلا و الادعي الذي و جبا عليه بالظن فينادي ان كان في سبب صحيح ليس ان
 ياخذ

سأ
براه منه حتى
لو ادعى بعد
ذلك لا يسمع

الم

سأ
اسبق التارخ
فكان اولي

ولا ادان

لانه اذ يدعي عليه بأن ادعى ان بعكته ابا نهرين الفرقيين في مكان
 واحد و اختلفا في الحرم فما كان مشغولا دمرانه فهو حرمه فالتقوت في ذلك
 قول اباهم فيهم في ايدى يجمع و يصدر قول اخر ان عياد ذكر لو كان بين النهرين موضع
 فارغ لم يكن مشغولا و سواب و حرفا ليس احدا الفرقيين في منازع فهو بينهما عتقان
 لان يقيم احدا الفرقيين البيعة ان ذكر له خاصة **مسألة** بين اخين احدهما اسفل
 و اخر اعلى و عليهما من الاشجار يعرف عاد نسبهما ان كان الماء في الارض السفلى حتى
 بدون ذلك و لا خاصة في الجنس في هذه المسألة و لا تجار و صاحب الارض اعلى
 بيعة في ذلك و الحق لاخر ما لم يقيم البيعة على ذلك لان الظاهر شاعده فان
 كان ما يجلس في الارض السفلى هذا المسألة تحتاج اليه لجلس للمانية لان يقيم
 احدهما البيعة انما له في يده يكون خاصة **مسألة** رجل في يد نصف دار و ادعى رجل
 انه له قد و فقها و اقام على ذلك شهودا فشهدت الشهود عند القاضي توقف
 جميع الدار هذه الشهادة لانه يدعي وقف الجميع غير انه اقام البيعة على ما بين
 النصف كما اذ ادعى دارا و هي في يد رجلين و اقام الشهود على احدهما فشهدوا جميع
 الدار له قبلت شهادتها كذا في عنها **مسألة** رجل ادعى على رجل بعين بر من خيل
 في جوف امها فقا غير مولود و انكر المدعي عليه ذلك فيسمع دعواه و يقول البيعة
 عياد ذلك ان يدعي الاقرار و يقيم البيعة عياد كذا في يده جميع من ظهر لها كانت
 في بلون الامهات يوم اقروا ان ظهرا انه لم يكن ليس المدعي فيها حق رجل
 ستر في قضا و حور فالا مائة فغزلت و نسجت لربا سائمة ماتت ان كانت مرة
 في سنة دفعت اعزل الي النساء بغير امره و انكر باس و رشتها و المزوج ماله
 عز مثل عزله لانه مثلي لانها بالعرف صارت عسبا و قد خذت في حاصبة متقنة
 فانقطع حق الزوج عنها و عليها عز مثلها لان العزل مثلي و ان كان الزوج هو الذي
 و غير اذنها و انكر باس للزوج و عليه عز مثلها ما ذكرنا و ان دفعا جميعا و دفعه
 احدهما باذن صاحبه و انكر باس بينهما ملك واحد من بعد تزويجه و دفعا لآخرها

علي صاحبه لعل سكة كانوا يرمون بارما دوانوت واسرقين في ساحة فهو ملد رجد
 في من سبق يا لوفع سوا هينا مكان لم اوم في لان في بك بمنزلة في طب المباح وكذا
 كذا لوفع دارسين معلوم بما معلوم وسكنها فاجتمع فيها من سرقين فكدرك
 من سبق خلاف ما اذا نصب شبكة فتعلق بها عبيد يكون لصاحب الشبكة وانا
 في مكان السرقين قال بعضهم كونه الا ان الناس ما توافوا بذلك
 فيكون لمن سبق رجلا زوج ابنة امرأة وسعي لها منذ ثم باعها ببيع عبيد ثم مات
 البائع فادعت الورثة انه باع هذه المنزلة من فلان قال ان سماء لها قد يصدقون
 في ذلك فاستنزلها بغير استرابة بيعة تاريخ قبل تاريخ المرأة رجل ادعى على رجل
 حقابني يدوي انقلبه فلم يقر امره عليه ولم ينكر ولكن قال امراني من الدسوي فان
 اقام امره على البيعة قال للمدعي عليه ان يحلفه على ابنة الكا راتن ما ادعت
 فان لم يكن للمدعي بيعة بقال للمدعي عليه احلف ولا حرج عليك لانه ابرك فان حلف
 يرك وان نكل فامدعي على ابنة وقار بعض امتا حرجين عيا خلا في هذا وهذا
 حسن رجل استرابة جارية فظفر بها جارية بعد ايام فخاص البائع مسكها عندك فانت
 لجلد فهو بضم وامرعة منه بان يرد الثمن الي المشتري ويقضي الجارية منه فسقطت
 الجارية سقطا مسيس لخلق بعد هذا القول لا قل من اربعة اشهر وهو ما يخرن
 يوما كان منه وعليه دقة وكانت بجارية ام ودله ويرد الثمن لانه علم ان ولد كان
 موجود وقت الاقرار رجل ادعى على رجل شيئا واراد استخلافه فقال له ادعي عليه
 هذا ابنك صغير ولا يوقف اي تصديق الصبي خلاف ما اذا قال فلان غايب
 لا يندفع عنه ايمن عالم بقم البيعة على ذلك لان الاقرار على الغايب يوقف على تصديق
 وديري الصدقة ام لا فاذا وقع الملك للصبي بنفسه لا قراره بغيره بحوس
 يدين اقام البيعة انه معترف فاقام خصمه البيعة انه موثر في بيعة السياروب
 اثبتوا المول يعرفه فهو العسر رجل اخبر بما غير معلوم بقول القاضي ان كذا
 كان كذا في ان يرضى الي درهم فبصدقة قال من درهم بطر وهو ارثا لرجل

في البيعة السار اول

من ميراث ابيه وسلمه الي اموهوب له ومات الواهب فجاءت امرة الميت فادعت
 ان ارضها وملكها وان احيته وقت له قبل القسمة ولا ان اقسموه وقت ارض
 بالقسمة في حق الواهب من ميراث ميراثه عن اقامت البيعة وحلفت المرأة
 بذلك ليس له ان يحلف باقي الورثة لانه ما حلف فهو بطلان البيعة لانه بل ام الصغير
 اذا ظهر لها هبة الماشع فليس له ان يحلف باقي الورثة بل يرد ارض ام الصغير
 اذا ظهر لها هبة الماشع فليس له ان يحلف باقي الورثة بل يرد ارض ام الصغير
 اذا كانت وصية من جهة ابيه فافقت عليه من مال نفسها هل ان يرجع في مال
 صبيته ان شهد عند السفاء يرجع وان لم يشهد لا والمسلة مروية من الولد اذا
 قطع المهر من ابنة الصغير انه يرجع ان لم يشهد عليه عند الادان الظاهر من
 شفقة اذ بالتقيم بقصد من يدرك الصلة والبر وكذلك الوارث او اذا اشترى
 لانه الصغير واهل الضمان من مال نفسه يعني الثمن لم يكن ان يرجع ان لم يشهد
 عليه عند الاب خلاف الوصية دار في رجل ادعى رجل ان عصبها منه فقار المدعي
 عليه انفا وقف من جهة نفسه وقضته وعجز المدعي عن قامة البيعة واراد لا
 يستحق المدعي عليه واراد ان يحلف عند محمد رجم المدعي عندها ليس له ان يحلف
 وكذلك اذا ادعى رجل ان عصبها منه فقار المدعي عليه هو وقف من جهة فهو على
 هذا وهذا بناء على مسألة ان عصب الدور والعقار هل يجوز له لا فبعد محرم له
 وعندها ليس مستحقا صار مستحقا فكان في الخلاف فابنة دنة لو نكلت على
 بالبيعة وعندها لكان غائب لا يحق فبالغاية في الخليف فلا حلف ولو اراد ان
 يحلف لياخذ العين فلا حلف بالاتفاق لان العين صار مستهلكا بصير وزنه وقفا
 قالوا ينبغي ان يفتي في هذا على قول محمد بن يحيى بجري هذا حيلة ودين الثمن
 عن نفسه وهذا الرجل يده عند فقار هذا بعد من اعصية من فلان يصدق
 في اقراره انه لفلان وصدق المقر في قوله اعصية من فلان يصدق
 حق نفسه حتى يضمن قيمته للثاني لو قال فلان الصغير في غايب قال فلان مست

بالاتفاق فان تم تقبل الارض لم ينتظر الى اليوم وحسب
 كان كما قال فان كان كذا في الوالد عن ابي الدرداء عن قيس بن ابي
 دهر عن ابي عبد الله كان كذا في النسيب والقرار في هذا النص
 قد سقط عنه النسيب في الاقراره ولو اغتصب من ابي عبد الله باع درهما ثم رده
 عليه ان كان النص ممن عقل اخذ ولا عطا تيري من الخمان فان كان نصيبه
 لا يتبري لمن اعتقب من ظهر ابيه ثم رده لا يبري كذا في حنا جارية بين جليل
 فجات بوز فاحتهاء سمعها بئس سبه منهم ويصير لام ام ولد لها ويغرم كل واحد
 نصف العرق لصاحبه ويتنقيا ان سمعها ثمانية احدى الورثة اذا اقران هذا موضع
 عن ابي عبد الله ادعاه وصية لابن من ابي عبد الله واقام على ذلك بيعة يقبل ان كذا
 ميراث فان فيه وصية ولو اقر بالميراث ثم ادعاه ما كذا نصيبه بالشر لا يسمع ولو اقر
 الشر ولا يتم ادعاه الميراث يقبل وللرجل ان يجامع ابنة البكر فيه وكلته ان يقضي
 من غير امرها ومن حسن دين ولا يقدر على نفقة عياله فليس للمرأة ان يطالبه
 بالفرقة لكن يستدبر على الزوج بامر الحاكم **باب** الدعوى لعدم النسيب
 جل هم بيته وذلك غير ناجح ان كان قادرا على النسيب فليس له ان يجبره على النسيب
 ان دفع الفرع عن المسلمين بقدر الامانة واجتهد رجل قال مالي بالكوفة دار
 قال مالي على احد ما ثم ادعى دارا وحقا قبل رجل سمع ان كذا امرأة ما وقع
 عن كذا بيمينه رضى عن احد بيمينه فلا يجمع ويمكنه التوفيق بينهما ان تقول الامر
 كما قلت ثم اقرب ثم اشترت دارا وصار له حق في زوجان في داراختلفوا قامت
 المرأة البيعة ان الدار اغتصبها زوجها منها واقام الزوج بيعة الدار له اسم
 شترافا من المرأة يقضي بها المرأة لان الوار والمراة في يد الزوج فكانت المرأة خاتمة
 فيبيتها امي قلنسوة في يد ثلثة نفر يدعي احد قطنها والاخر بطانتها والآخر كل
 قلنسوة واقام كل واحد البيعة على ما ادعى يقضي بالقلنسوة لمدعيها انه يدعيها
 منها ولا تنازع فيه لاحد ما القطن بيد عبيد صاحب القطن صاحب القلنسوة وقطن

رجل عدم بيعة
 وكل يقر بكونه

يدعيها ثلثة ثلثة لا يدعي ذلك فيكون ذلك بينهما وديعة بيعة لكونه
 على ما في يد بيمينه ويقضي بما في يد صاحبه فيجب على صاحب القلنسوة مثايف
 القطن صاحبه لانه استعمله في القطن والقلنسوة من قواك الامانة وان كان بيعة
 بينه وبين صاحبه القلنسوة نصيبين عما ذكرنا في القطن الا ان هنا نصيب قيمة
 بيعة ثلثة لانه ليس من ذوات الامانة فيجب قيمته وكره لكونه يدعي المدعي
 الجمع كلها ولكن ادعى طهارتها وبيعة المسئلة خالها والجواب على ما ذكرناه
 في يد صبي غير مدرك فادعاه رجل انه غصبها ابو منه واراد تخليفه لم يخلف
 فادعاه في التخليف ودينه من يد دونه هو لما كذا ظاهره والله اعلم
كتاب الاقرار بعلامة النوز رجل اقر لامرأته في مودته بغير قدرهم
 وقد تزوجها على ذلك ثم جات الورثة بالبيعة بعد الموت في ان المرة وجهت ميراثا
 من زوجها في حياة الزوج حصة صحيحة لا يقبل هذه البيعة والمهر ذم باقرارها
 اقره مرضه وتلك الحال حال ثار ما سبق فخذ دليل على ان المهر له لا يقره
 بذلك رجل قال لي عليك الف درهم فقال لا خبر بالفارسية كيمه دون اوقاف كيمه
 بدوز فليس هذا اقرار منه لانه ليس الناس فيه فادعاه رجل قال لي عليك الف
 درهم فقال لا خبر مع مائة دينار فالمدعي اودعني الدينار بوجد الدرهم والدينار
 جميعا لان هذا اقرار منه بها ولان المدعي لم يصدق بالدنانير لانه اخذ بالدرهم
 في اقراره اجماعا يدعيه الطالب والزيادة وقت رد الزيادة فبقي ما ادعى عليه
 ولو قال ذلك على درهم بدقيق او دقيق بدرهم فعليه دقيق بياوي درهم ولو قال
 دقيق يلزمه الدرهم رجل اقر لامرأته جميع ما في يد دونه في الدشاق دواب و
 غلمان والرجل اسكن في داره فادعاه ببيع عا جميع ذلك كذا في عيون كذا في خروج
 في ما يجهل داخل في اقراره ان كل ذلك يدعيه رجل قال بالفارسية بر من بيت
 دريست ثم قال عني به سبعة الميزان ان لا يصدق لان هذا كلام لا فائدة فيه
 الناس لا يتكلمون بمثل هذا عادة رجل قال جميع ما بين يدي في فلولان او جميع

رجل اقر
 لامرأته مودته
 بغير قدرهم

رجل اقر
 لامرأته مودته
 بغير قدرهم

حاة بيتي من ثلثي ما عدا اقرانه جميع ذلك ولو قال ما ملكت فداي فهو
 لعان فقد عينة من ان سار جازوان لم يسلم لاجور. ويجوز على التسليم لان
 الاقارب جعل ما ينسب اليه او ملكه بيتة فلان ذلك غير معلوم وتلك الجواهر اذ
 اما اقرابه يصير فجعل اقرارا في الوجه الثاني ماله وما ملكه فانه محتمل
 جعل تملكها وان كان فيه جهالة لكن تلك الجهالة لا يمنع صحة العينة لان تمامه
 بالتبني والتسليم وبذلك يصير معلوما. ووقا جميع ما في بيتي بعته فلان فبيع
 جازوا لوقا جميع ما ملكت من فداي فبيع فاسد لانه فيه جهالة ولا يمنع
 تمامه للملك من البيع حيث الملك من غير تسليم فيكون فاسدا. رجل قال اقررت
 وزه لبراتي فلانة ثم ماتت اقران باغا ربيعة ابن طو ترأجت فان سلمها اليها
 ديان ميراثا عنه فان قال ميراثا است فقد اقرانه بذلك. رجل اقررت صحة
 اقران ما عود اخا منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب فمات الرجل ترك بها
 ثلث الابن ان كان تركها ايما في هذه المسئلة فتوى وحكم اما فتوى فكلما
 علمت المرأة انه صار لها تملك الزوج اياها بيع صحيح او هبة او مهر فكانت سعة
 من منعه صحيحا. الاقرار فيما بينه وبين الله ويكون ذلك من تركه الميت واما
 حكم اذا شهدت اشهود على هذه الاقرار فتكلم بالاقرار بجميع ما كان في المترك واما
 اقراره رجل له سبعة اولاد فاقرا بصحته ان تخسه من ولاده عليه اربعة منهم سائر
 اقراره باسماهم فمات الرجل بعد ذلك شهدت اشهود على عقد الحاكم لانهم قروا
 لا يعرف هو. لا ودد لم يكونوا حاضرين عند الاقرار والورثة يذكرون ذلك
 اقرار الورثة باسماهم هو لا يثبت امالا بشهادتهم لان شهداءهم وبالا اسم الورثة
 اقراره لان من سماهم بنحوهم ولو جحدت الورثة انها سملوا اخوانهم كلف
 القسمة على القسمة على اسمهم اذ لم يكن في الورثة شاهد باسمهم. رجل من
 يدعي موافقا لقرانه بدية فان كان صحيح بعد ذلك جاز ما سئل في ذلك
 من الموت وان جعل ذلك في مرضه جاز لا يمنع فصار صاحب امره حتى

والاصح ان يرد الاقرار بما لم يكن له في نفسه من الاصل

اتصل بالموت فاقرار غير جائز لان من قرا من مريض في مرضه لم يثبت
 فيكون باطلا لمكان خمسة. رجل قال اقررت ببيعك الف درهم فقال امدني عليه كذا
 ان درهم ما بعدك من ذلك لا يلزمه شيء لان هذا لا يثبت به شيء وان لم يرد
 الاقرار اما لوقا ما بعدك من اقراره يلزمه ذلك وسئل في الاقرار
 في ما ذكره كتاب السيرة الخري اذا قال الامان الامان قال سئل اما الامان
 سترى وستعلم لا يكون اما ما ذكرناه رجل مات وترك اخوين فاقرا احداهما
 وكره اخ يعطيه المقر نصفها بدينه اقر حقه ومات من سواد لوقا اقراره
 بقيان ان تاخذ جميع ما في يدك من الدين فقلت اقرت قال فقيد و
 بقي ان تاخذ منه ما عيشته لانه يقول ان يقضي من بيع التركة لان من يقضي
 فدين عنه في نصيبه شيئا الا ان شيئا من ذلك كان له ففعل دفع ما عيشته من
 دينه من مريض فاقرا بها وقف فان قرأها من تحت يده فذلك من
 ثلث ماله لان الوصايا ينفذ من ثلث ما كان اقراره بدينه واثباته
 يقدر عليه لا يرد على فلان قال اقر بدينك من ثلث ماله كان موثقا او
 رثة صدقة. ما ذكره في جازان في بيع المال انه لم يثبت انه من جهة او من
 جهة غيره فهو من ثلث ماله لان الظاهر انه من جهة باب الاقرار
بعلامته العين رجل اقر بدينه ما قال انه ورث من مرة له فلانة ومما كان
 اقراره بذلك لرجل انه اخوها فثبت اقراره اذا اخوها وانت ست. هذا اذا
 كان بينهما نصفان لان الزوج لما اقر باخ فقد اقرانه عينة الميت وله باق
 من الميراث بعد نصيب الزوج وهو انصف وعذقون في يومهم اسمهم وورث
 رثما اسم الماركة للزوج وبين الزوج شيء لان قيمته على ربيعة وكذلك مجهول
 منسب في ماله اقراره ورثته فان اقر بعد ذلك في ليل لم يثبت له
 اقراره وان ثبت ان باينه فهو على ما ذكرنا الا ان هاهنا عجز وورث
 فرق بين مسلمة بين وكذلك امرأة اذا اقرت اخا قريبا من الزوج ثم اقرت من الزوج

ثم اقرت باخ فقال الاخ انا اخوة فانت لست بامرأة فلما كمل الاخ علي بن محمد
وزفر بن محمد علي قيا من يوسف بن محمد المرأة الزوج وابنة رجل
مات وترك الف درهم وترك ابنا فقال ابن علي الف درهم كذا فلان بن
والف كلة لا اول ولا ثلثي الا ان يدفع الي الاول بغير قسما لان لما
اقرت بك فتر اقرانه حقه عند علي بن يوسف وقوله لا بل فلان هذا رجوع منه
قد بين في حق مثله اول وبيع للثاني اقراره فان دفع الي الاول بغير قسما
ضمن لثالث ما اقر به وان دفع اليه بغير قسما عليه وكذا لو اقرانه او صر بثلث
ما له من الاول فناء وجعل ما ترك عبد اقرته الف درهم ولما له غيره واما
فكان اعتق ابوك قال رجل علي ابيك الف درهم فقال ابن سعد قسما بين
العبد في جميع قيمته للفر لان العتق في موضع الموت وصية ويدفع ثمنه
الوصية فلا ينفذ الوصية مع الدين رجل قال اعتقت منك الف درهم ورجعت
فيها عشرة الا درهم وقال ليث لا بل اموت به فاقول قول المغنوب من لانه
اقراره كماله فالظاهر ان من تصرف في غير انما يتصرف بامر فالحاصل
شاهد له فيكون الحق قوله وان كان قال اعتقت منك ثوبا فقتلته وحقة
قال فلان علي درهم مناسفة يلزمه منه كراحم لان اسم الدارم يقع على ثلثة
وضعت ثلثة ثلثة فيمير ستة فلو قال فلان علي درهم اضعا فامنعته يلزمه
ثمانية عشرة ولو قال فلان علي من ثلثة في بكرة سواء كان حينه او بغيره
فليس عليه شيء بعد في يد رجل اقر رجل اخرانه فلان ثم قال موخر ثم اشتراه منه
المقر له لانه اقر بحرية عبد اغير ولا بد فقا هو حر ثم قال هو فلان ثم اشتراه فهو
حر ورجل اعتق امته له ولها ولد فاختلعا فقالت الجارية اعتق قبل الولادة
فانه ولد حر او قال المولى لا بد اعتقت بعد الولادة والولد رقيق ان كان ولد
جارية او في غيرها فان اقام ابينة فابينة بينتها لان حقتها
في جارية وفي التدبير اقول قول مولي رجل قال فلان

لان العتق في
موضع الموت

خير درهم يلزمه درهما من امرأة معها ولد صغير قدمه رجلاي تا فادعت انه طلق
وهذا ابنه من طلب منه النفقة فقال الزوج انك تزوجت بزوج اخر وانا الحق فانه
المرات التزوج فانور قولها مع اليمين لان الزوج ادعا بزوج عليه غناه وانكرت
لزمه فاذا انكرت خلف علي لك فان كانت تزوجت برجل فادعت عليه فاقول
قولها ايضا فان كانت فان تزوجت بغيره فادعت عليه فاقول
معروف بعينه فلا يصدق في الطلاق عليه لان يقر الزوج بذلك فان كانت جارية
وهي ام ولد واخا صمته في النفقة وقالت هذا ابنه من ابنتي هذه بالنفقة قال
الزوج وانا الحق بالولد لان ابنتك زوجتني واما اطلقها وقد شترت منه وصريت
وعني عندك وقال الجدة لا بل ما كانت امه فانه يومر بالنفقة ويترك الولد مع الجدة و
يقال لاجب اطلب زوجتك فان كانت ابنة الممثلة المفقود فان احضر الزوج امرأة
وقالت هذه ابنتي وهذا ابني منها فانكر الجدة ذلك وقالت ان احضرت هذا ابني
منه فانا امنتك فالحق قول الاب والمرأة وهما اولي بالولد لانها يدعيان الولد
المرأة يدعي نسب الولد من الزوج والزوج يدعيه في ذلك فثبت النسب منها
وطناهما اولي فان الزوج قال هذا ابنتي فليس من ابنتك فاقول قوله وياخذ الاب
رجلان تنازعاني شيء فاقام احدهما بيينة انه في يده منذ شهر فاقام الاخر بيينة انه
في يده الساعة فالقاضي يفرض في يد المدعي الساعة لانه لا يكون في يده الا بالملك
التي يكون في يد الاول فهو بيينة ثبت زوال يد عنه وثبتت يد عنه عليه فهو اولي
ولذلك لو اقام احدهما البيينة انه في يده منذ شهر واقام الاخر انه في يده منذ جمعة فهو
المدعي في يده منذ جمعة لما ذكرناه رجل اقر وقال قتل ابن فلان او قال قتل عبد
فلان ثم قال بعد ذلك سلك عبد فلان وقال الولي قتل ابني وعبد فلان
ثم قال قتل ابني وعبد واحد لانه يسمى ذلك مرتين جدي الاقرار مرتين
باب الاقرار بقتل النوار الاقرار والابرا لا يحتاج الي قبوله فيستدرك
في كل واحد له ولاية علي نفسه فاذا اقر باليسر في غير ذلك كان

ان لا يقبل له كخوفه عن خوف المنه ورتد بوجهه ولو سكت حتى يقره عن وجهه
 جميع ما ياتي والثالثة فاذا قال وكلت بيع عبدي عن غشك الوكيل ما جاز
 ولو قال لا اقبل بطل فالرابع اذا قال وعت منك الدين الذي عليك ففك جاز
 لو قال لا اقبل عاد عليه وخامس اذا قال بطل ارضه علي فجاز ولو قال لا
 اقبل بطل ان كره مواضع اخرانه لا بطل ولو قال لعبد فبده ليس هذا ثم ادعاه
 وقال هولي فالقول قوله ان قوله ليس هذا ثبت حقا لغيره فذلك وكذا قوله
 لا يثبت به حقا لانسان فهو غير معتبره رجل ادعى علي رجل ان درهم وقد قال
 لم يكن لي عليه شيء فقال لا انا وقال كان لي عليه الف درهم واثباته من ان اوله يقد
 شيان في اوجه اذ لا يثبت بيمينته انه كذب فهو دونه وفي الثاني قبله وقد
 يتوفق جميعه وفي الثالث في القياس يقبل وفي الاستحسان لا يقبل **باب** رجل قال
 لآخر عليك الف درهم فقال البراءة منه كانه اقرامنه لان البراءة انما يكون بعد
 الوجوب **باب** اذا طاع سيد رجلا ارفقا الاخر قد ابرأتني من حق الدار فليس هذا
 باقرار انه اضاف لادب اعل من البراءة من الدين لا يصح **باب** رجل قال لرجل اقبل
 من **باب** فقال الاخرولي عليك مثلها او قال اعتقت غلامك فقال اقبلت
 اعتقت غلامك فلانا او قلت فلانا فقال **باب** وانت قتلت ابنا فلانا فان هذا
 كله لا يكون اقرارا انه لم يوجب عسرته اقرارا او ما يدعي عليه عادة وروى عن
 ان هذا كله اقرار **باب** رجل اقر لرجل بمائة ثم مات وارث الورثة انه اقر لكنه لم يجبه
 جاني امقره بما في ذلك فتم ادعوا اموال الواقف صح فاذا ادعى خلفه رجل
 فربما من رجل وفي الارض شجرة قائمة وعليها ثمار ان كانت قائمة على الاشجار فهو
 للمقر له لانه بيع الشجر مع الارض فان كان عذوبة فهو للمقر **باب** رجل قال فند ارض
 فلان وفيها زرع كانت الارض مخرعها وواقام المقر البيعة ان الزرع له فلما انشا
باب في يرضه بالبيعة واذا قال فلان من هذا اقرار وعليه البيان ولو قال فند
 اقرار وبيعه لاني ثور وعظم وبعير ولا يشبه هذا بنى ادم من الحيوان

رجل اقر لرجل بمائة
 وادعت الورثة انه
 اقر بانه لم يجبه

في الخلة ما يثبت دينه في الذمة بخلاف بنى ادم وذكروا كتابا في هذا
 اقرار بقرها شاه ولو قال فلان علي اموال عنده فهو مستأجر درهم لانه ثلث مرت
 ما عطاها رجل فثبت من رجل الف درهم فاقربه المتأجر ثم جاء وقال هو زبوني
 فقد ق لانه من ذمة الدراهم فان مات القايض وجا ورثته وقال هو زبوني لا يثبت
 انه ليس من حيلة الدراهم فان قال فلان عندي ودعة الف درهم وقال عبيد بن
 ثمامة المستودع فقال ورتته من رجل لا يصدق لانه بالموت صار ذكرا من تركته
 من الميت فلا يصدق الورثة على ذلك اذا اقر الوصي انه قرض دين فلان الميت
 على الناس فجاء غريمه وقال الموحي اني دفعت اليك كذا وكذا فقال لو قرضت
 منك شيئا لاعلمت ان فلان عليك شيء فالتورق الوصي مع يمينه لان الغريم يدعي
 لنفسه عليه والوصي ينكره لو قامت البيعة على اصل الدين لم يلزم الوصي شيئا بذلك
 لانه ما اقر بذك من رجاء معين وكذا لو قال قرضت لك فلان بالكوكة وكذا
 لو يك قبض الدين والودعة والمضاربة في جميع هذا سواء **باب** رجل اقر ببيع جارية
 فاقرا له وطبها فباعها من ابها ليس له ان يطالبها لان المولاة ابيه حرام على ابه
 ولو اقر بذك جارية لا يملكها ثم ان اباه استزى ما وكذا في اقرار بذك من
 يطالبه ان ثمة او لم يحرم فهذا التزديب وقع في موضع خلاف في قوله جارية
 فبده رجل فقال ان ثمة احد من ذبي الرجل جاز وجيلف لظن من اذا
 ادعياها ولو قال من عبد لادع من ابها او اخوز لان هذا اقرار للجمهور بمجالة
 فاحشة **باب** رجل قال لآخر بايعت بشي فانما اقبل على ثمنه ثم تجزئه لوقا ما با
 يكم من مولا فاشترى قوم معد ودين فانما اقبل عنك ثم جاز ما ذلنا
باب الاقرار بجهة السبي **باب** رجل اقر بقتل رجل فبطلت قتلات فلانا
 قال كذا كان في الموضع مكتوبا او قال مات عدوي فبطلت قتلات فلانا
 فيلزمه الدية في ما به ان لم يقر بالعمد **باب** رجل اقر لرجل ما ثم انكر فانه حلف على
 بانه ليس له عليك هذا المال الذي يدعي ان له حلفا

ولو قال البراء جميع عرماه لم يكن هذا ابرا اذا لم ينس على انهم جميعين ووقا فيه
فان ان كان ذلك مما يحسن فهو مثل ذلك وان كان مما يخفف فالبراء جارية ولا
قرار ان ذلك رجل قال فلان على الف درهم ان مت فعليه المائات او عاش وكذا
كذا اذا قال ان افتر الناس ان هذا ليس بتعليق بل هو ضرب من جاك رجل
قال عبده حر تائبه بوزن عذاب تو انذر بوزن الكون كي يمسك بعد اب تو
اندرام يكون هذا اقرارا باعتراف وذي في الطلاق ولو قال العبد اذ انت في حجر
فانت حر فساقه ولم يشرب فالعبد حر ولو قال العبد واما به وعيد من رقيق
ان لم يمتين فان كان له رقيق ثلثة ذكوان وانثى فان الامة عتق اذ لا يكون
به امة شراها فعتق من كل الاب من كل واحد نصفه وسعي كل واحد نصف قيمته
ولو كان ثلثة احميد فانه عتقت الامة كلها وعتق من العبيد من كل واحد ثلثة
وسعي كل واحد في ثلثي قيمته فان كان ثلثة اعبد وثلثة اعا عتق من كل واحد من
العبيد والاعا ثلثه وان كان ثلثة اعبد وثلثان عتق من كل نصفها ومن كل عبيد
ثلثة وثلثان اعبد وثلثة اعبد وثلثة اعبد وثلثة اعبد وثلثة اعبد وثلثة اعبد
نظم الا في شوب اذا قال العبد انا اذ امت فلا سبيك لاحد عليك هذا اقرارا
بالتدبير ولو قال فلان علي كذب دينار يلزمه دينار ان لان هذا اقرارا
واحد لا بعد حتى يكون معه شيء ولو قال فلان علي كذا دينار يلزمه احد عشر
دينارا دين غير دين يد كغيره ولو قال كذا دينار يلزمه احدى وعشرين
لان هذا اقرارا دين معطوف اذ كذا علي لاخر فلو قال فلان علي الف درهم حسابي
او كتابي وقار ردت يد كذا بالخبر باطل يلزمه المالا في القضا ولا يقصد في جبايته
اسم تعالى كان علي نوي امرأة وعت مهرها زوجها وقات انا مودة ثم اذ عت بعد
ذلك انها كذبت واذ ادركت ان طارت تشبه قدام يوم اقرت قد امدركان
فان لم يكن علامه لها يد في ذلك صدقت لان الغاير انها كذبت ولو قال
فلان علي درو شاه لا يلزمه شيء وهذا قول حنفية اقرب ما لا يكون دينا للامة

جاء قال لامرأته ترو جنتك اناسي لم يفرق بينهما بل سارا سارا ودارك
فان قال قيل له هل اجذرت بعد بلوغك فان قال لا قيل له وادخرا لان فان قيل
لان ففرقت بينهما **كتاب الوكالة** **بسم الله الرحمن الرحيم** **عامة النون** رجل له عارجل
دين يفت المملوك بالدين شيئا يد رجل خبا به الي طالب واخبره بذلك و
وقال اشترها شيئا قد سب فاشترها شيئا بعينه شيئا وعملك الباء لا يفتح ان ذكر
مال الطالب لانه لما امرت بالشرا صار ذكر منه بمنزلة القرض ورجل وكل رجل ان
سلط امرأته فطلق الوكيل امرأته في حال سكره قال لا يقع الطلاق لان ترو الطلاق
من السكنان علي امرأته في حال سكره عتقة قال الفقيه هذا قول اخواني قول اصحابنا
ومنهم من قال رجل قال لرجل انا انا في الطلاق امرأتي او عتق عبيدي فقول علمنا
ان حبر العبد ما دون ما عن التجارة يفتي عبده وانما لا يقع ولو قال يا سارق لا يكون
هذا امرأته مالم يعلم انه له عليه انه يبيع ما ذونا بالسكون وهذا فوق السكون عند
التجارة رجل له رجل دية وهو لا يعلم فقال جرة لا يبري لا يقدر النظر فاعلم في
ان هذا القول يشتمل قال من ما كذا علي يبري من كذا لانه قابضة في القضا البراء
من ما كذا علي رجل قال لاخر اعتق عبيدي هذا ودين من وبع هذا مني وطلق
امرأتي وادفع هذا الثوب الي فان قبل الوكيل في كذا ثوب الموكال ليس له ولا
يلزمه اعي شي الا في دفع الثوب لانه احتمل ان يكون له او جبا عليه فاما ما وراء
ذلك ملك المالك فانفاذه على الجاب ا ب ب رجل وكل رجل ببيع عبده ووكلا اخر
بيعه ايضا فباعه احد الوكيلين ثم باعه الوكيل الاخر من المشتري بالكثر من ذلك ببيع
جائز لان الوكيل لا يخرج عن الوكالة ببيع الاول الا ترى ان من وكل رجلا ببيع عبده
باعه لنفسه فان الوكيل علي وكالته حتى لو رد ببيع بئنا لان كان للوكيل ان يبيعه
ثانيا اذا قال الوكيل رد علي الوكالة فقام رد دت تخرج من الوكالة رجل وكل
رجل ببيع عبده ووقا كان قال له اعمل براك فيه فقال ذلك في كذا وكذا وكذا
فباع الوكيل ثانيا من الاول من الاول لا يجوز لان الثاني يرد في كذا وكذا وكذا

بره عليه فيكون الثاني من الاق منزلة الوكيل من الموكل **وجله** في امرأة مستورة
 دعوى وماروج وهي دار زوجه ودار زوجها وعلية في نفسها
 لها الخروج وليس المدة في زوجها بسبب فليس المزوج ان يمنعها عن الخروج
 وليس له ان يمنع المدة عن الخروج مع وكيلها اما الزوج فلا له ان يمنع
 بينه وامرأة اذا كانت مستورة او مغلوبة يوكلا وكيلها مع مدعيه
 اراد ان يوكلا كلاً فقال الوكيل اذا شرعت في هذا فلا بد ان اتنا وامن ما كثر
 ما كولا او غير ما كولا في حال ما اتنا وامن من درهم الى حاية حل للوكيل
 ان يتناو من ماله ما ياكل ويشرب وقما لا يد منه اما ما ورا ذلك ليس له ان يعل
 لان في العرف براد هذا الكلام من القدر والزيادة **الوكيل** بالتفويض وبا
 خصوصية ليس له ان يقتصر الدين في زمانا لان الخات فله في حماية الناس وهو
 اختيار منافع بله خصوصية الوكلا على باب التفويض وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 رجل له في رجل حاجة فوكلا ان يتصرف على فان من قللك الحصة كذا في كذا فغير ان
 المتصرف عليه قبل القبض امسا او وكيل بان يبيعها له فان هذا ابيع لا يجوز ان يخته
 انما يبيع ملكا له بالقبض فقبل قبض هو ملك لمرقاذا باعه فقد باع ملكا لمر
 هو ما ورا بالمتصرف في ابيع فكذا يبيع موقوف على اجازة الامران اجاز فيهما
 ان اجزى باع رجل قار ككتك في جميع اموري فقال الوكيل عطلت امورك وقت
 جميع اربنك لا يجوز في تمامه من ذن يوفه اللفظة يراد به التفرغ في امان سبيل
 المثل انه عادة لا في غيره وبه اخذ الفقيه ابو الليث **رجل** وكل رجل بان يشتري
 اخاه فاشتراه وجابه فقال لا امر ليس هذا باخي قالوا قوله به يمينه لانه منكر
 ويلزم للموكل وحق عليه باقراره ان هذا اخوه فاشتراه له ولو وكله بان يكت
 عمن قبض بدل الكتابة فقال الوكيل كاتبت وقبضت فامر الموكل في القول
 قوله مع المين في الكتابة لو انشأ الكتابة بغيره فاذا اقرى ابيع ويصدق في
 قبضه في الكتابة ولو دال به في اقرى في قبض بدل الكتابة واديت اليه فصدق

ما
 رجل قاله لكتك
 في جميع اموري

داه امين فالقول قول الامين مع اليقين **رجل** وكل رجل او دفع اليه الغالب يشتري له
 بهامدا فوضع الدرهم في منزله واشتري العبد له بانف مشهور عن المشهور وجاء
 الي منزله فاذا الدرهم قد سرق وقوله العبد في يمينه فلا وكيلان باذن من الموكل
 انما اخذ يدفع اليه البائع لان في الافراد امين قد اشترى العبد بامره
 فوجب الضمان فهو على الامر والعبد هل امانة فاذا لم يعرف انه اشترى لامر
 الا قوله فانه لا يصدق في ايجاب الضمان على الامر لانه جملته اشترى لنفسه ثم
 اذا امكن من الشراء الموكل **رجل** دفع اليه اخر فتمه رد فعه الي اخر دفع اليه
 يتسلمها من دفعها ونس ولا يدري الي من دفع فانه لا يضمن لانه دفع بامره وقار
 كانه دفن في موضع من داره ونس مكانه **رجل** وكل رجل بان يبيع عبدا بان درهم
 وقبضه كذا ثم تغير السعر حتى صارت قبضه الف درهم فليس الموكل ان يبيع بالقل
 انما دفع بالف لان قبضه كذا وان صارت قبضه الف درهم فليس يبيع بامره **رجل**
 وكل رجل بان يشتري له جارية واجاز ما صنع فوكلا الوكيل في اخر ثم ان الامر
 عز الوكيل الاول فاشترى الثاني وقد علم بذلك ولم يعلم وقد دفع اليه الاول او
 لم يدفع فاشترى جارية على رب المال لان الثاني صار وكيله باذن الاول فصار كانه
 وكلة بنفسه فلو ان رب المال اخبر الثاني عن الوكالة كان اخراجه جاز فلو ان الوكيل
 الاول اشترى جارية ثم اشترى الثاني عبدا او اشترى الوكيل الثاني عبدا بنفسه
 علم او لم لان الشراء انتهت الوكالة فلا يبيع الثاني وكلا **رجل** قال لرجل يشتري
 احدا كاني جارية فاشترى احدا ثم اشترى الامر صار مشتري لنفسه ولو اشترى
 كلا واحد منها جارية على حدة وقعت واحدا فجميعا للموكل كذا في هذا **رجل** وكل
 رجل بان يشتري له جارية يطاها فاشترى تحت امرته او عنها من الرضاع او نسا
 وحارية لها زوج او عدة من الزوج من طلاق باين او عدة وفات كان محالفا
 يلزم المأمور روي عن ابي يوسف ان كانت لعدة باشتور رزمت لامر كذا **رجل**
 بان يشتري له جارية يطاها فاشترى اخين في عدة واحدة جارية واحدة

الموكل انتهت وكالته بقدر ما اشترى وبقي ذكيا في بارة حتى لو استحق منه من
 الموكل بركة ذلك وبقي ابله على ملكه ولو وكل رجلا بان يشتري له دارا بان يشتري
 نصف بين الموكل وبين شريكه خمسمائة من هذا جازي رجل وكل رجلا بان يبيع جارية
 له وقيمته الف فباعها او وكل رجلا بان يبيع له خيار فزاد في قيمته في مدة الخيار
 صارت يساوي الف درهم فليس له ان يبيع هذا البيع وهذا قول في يوسف
 على قياس قوله في حقه له ذلك بناء على مسلة ان الوكيل يبيع اذا باع بما غروهان
 وهي غير معروفة في الغبسة فلوان الوكيل يبيع حتى مضت مدة الخيار
 لم يتركها سوا ادا ببيع بارك عند ان يوسف البيع جازي لو كان كذا الوكيل
 وحيا فليس له ان يبيع في قولهم جميعا فلوان الوكيل بالشرا اشتري غلاما
 بان درهم فاشترى غلاما بالف درهم على ان الوكيل باختيار فلم تضر مدة الخيار
 حتى صارت يساوي خمسمائة فاختر الوكيل الغلام بعد ابيع حيا الوكيل
 لا مضر في قوله جميعا لان الخيار اذا كان للمشتري بيع دخول السلعة في ملكه
 وانما يدخل باختيار فصار كانه وكله بالشرا بالف فاشترى خمسمائة فانه يلزمه
 لما مور كذا في هذا الوكيل بالشرا اذا جعل خيار لنفسه ثم مات موقبل حصة الشراء
 من ائتمار على صحة لان خيار الشراء لا يورث رجل وكل رجلا بان يبيع عتق عبد
 فقال الوكيل عتقته امس فكذب الموكل وجوز العتق ولو وكل بالبيع فقال الوكيل
 بعته بامس وكذب الموكل فانقضى ما قال له او وكل له لو باعه انسان واجاز الوكيل
 جازه وواعتقه انسان فاعتق له جازه رجل قال لا خرائت وكيل في اقتضاد من
 وكلت شيئا فوكل الوكيل جازه فلو وكل ان يخرج من الوكالة ان هذا وكيل
 الوكيل ولو قال انت وكيل في اقتضاد من وكلت ان يبيع الوكيل ان يخرج
 من وكالة لانه وكله بامره ففارق وكيل من هذا في قوله فوض اليه دل
 قال اخر وكذا بان يشتري في ملكه ما يملكه في جازي ولو قال وكما في شيئا
 ستر في ملكه ما يملكه في جازي في غلبه والسرارة بتوكيل رجل معلوم فخرج

فاذ وحت ربيعة في مروة الغضال تلك امر بتوكيل شمول فلم يبيع او كره جازي
 وادى ستر عبد فوكل وكيله بان يعتق جارية فقال الوكيل عتقت احدما وملك فلان
 بيا في القياس ان لا يعتق واحد منهما منه ويسعى نصف قيمته لانه اعتق
 ربيعة وهو بينهما رجل وكل رجلا بان يبيع جارية بارة دينها فباعه بالف درهم لم يعلم
 الموكل فسمع الموكل وقال اجز به جازي بعه ويصير كانه باع بامره لان جازي
 نهما بمسئلة الاذن في الابتداء وكذا في المزوج على هذا رجل وكل رجلا بان يشتري
 امراته من سيدتها فاشترى الزوج لم يدخل بها التتقن النكاح بينهما او مضر على
 وجه نحو اعلم الموكل او يعلم لان النكاح قد بطل قبل دخوله الا ان ثم انما يتصف
 نكاحا غير معقود ولو باعها المولى من رجل ثم ان الزوج اشترىها منه فعلى الزوج
 نصف المهر لو باع الوكيل فلوان الوكيل اشترىها من المولى المزوج ولم يفرغ منه وكيلا
 بقول وكيله لا يصدق في ذلك وعليه البيعة رجل اراد ان يخرج الى سفر فخاضته
 امرته فوكل وكيله وقال له ان لم ارجع المدة كذا ففعلها فلم يخرج كذا الى الوكيل
 وقال له اخر جئت من الوكالة اختلف المشايخ قال غرره لم يخرج وقال محمد
 سالم لا يخرج رجل وكل رجلا ببيع شي عتيق وقال لها اخر جئت من الوكالة فانت
 وكيلي ثم اراد اخراجه اختلف المشايخ واخرج به اذ كان الوكيل حتى تغلق به
 نحو ما اذا امره بان يبيع ويستوفى دينه منه لا يملك اخراجه وبياتي هذه المسئلة
 في باب العلمة بعد اتم السبي واسم اعلم باب العلمة بملاحظة الواو
 رجل قال لا خرائت وكيل في ففوق كيل في الحفظ ولو قال انت وكيل في بيع وكيله
 ببياعات والمعاومات والبيات في استاذ دعان حقة ثم لم يكون
 وكيله في المعاومات دون البيات واعتاق رجل وكل جازي ببيع دين عليه
 فهو امانة عنده ان جازي به لم يضمن فان استوفى دينه بيمين وان حلفه في اتم له عياله
 او امراته او خاد ماله يضمن ونواد عن رجل فلان وكله بقبض دينه على فلان
 فلم يفر فلان ودفعه على وجه لا يخرجه ان يستوفى دينه بيمينه ذلك

رجل اراد ان
 يخرج الى سفر

ولو قال انت وكيل
 في بيع

بالنسخ

دفعه الى جده فقضى امره وكلت رجة بتر وتجه فارتدت لا يصير له كبر وعز
وتوكل الموكل رجلا يصير معزولا لانه لا قابدة بقا الوكالة لانه لا يترك ما قبل
نصف المرأة **و** كذا اذا اختلط عقله بالشراب ويعرف الشراء والبيع فهو على
وكالته ولو اختلط عقله بالسكر لم تجز عنه مبنية المعتوه **و** امزخت زوجا
عنتت ان علمت باعته فلها الخيار ما دامت في سها ذلك ولا يبطا خيارها وان
علمت بالعقوق لم يعلم ان الخيار لم يبطا خيارها بقيامها عن المجامع لان الخيار
الما غالب فتعذر بالجهل **و** القاتل العمد اذا عفا بعض قتلته المقتول او قتلها
من الورثة ان قتلوه مع العلم بان عفو بعض الورثة يوجب سقوط الخصام
فانهم يقتلون قضا صا بدية بمنزلة ابر الوكيل المشتري من الثمن بيمين الوكيل للمو
كل الثمن عن قيا سر قضاوا كان ادين للمشتري على الموكل ليس ان يجعله قضا
صادقه ليس للموكل ان يطالب المشتري بالثمن ولو قال اخذ زكوة مالي من مالي
عيا فان له عليه درهم في امو قبض منه مكانه عن الدرهم **و** ما يبر لم تجز ولو قال ذهبت
منك درهم الذي لي على فلان فاقبض منه فقبض كانه دنا يبر جاز لان صرف العنا يبر
بالدرهم الذي له عليه جاز لان الزكوة دية لا بالتملك وقامه القبض فانه يوجد
القبض لا يصير ملكا له **و** باب الوكالة بعمالة النباه رجل وطر حيا ببيع ضياعه
وكان مبعوثا من موثوقة فاراد المستري ان يرجع به على الوكيل فله ذلك ان قرأ الوكيل
به وليس ان يرجع بذلك على الموكل اذا انكر الموكل ذلك ولو رد عليه بيمينه او باي
يمين له ان يرجع بمنزله ما لو باع عبدا وبيعه مديون عليه اخذ من حجاره وقال له
ان فلان يقبض عا علي فقلت صدقت ليس ان يمنع عن ذلك وبن لان قوله صد
قت ينصرف الى ذلك المالك رجل جا الي رجل فقال ان ولانا يقول ان نفذ الى ثوب
كذي وبن ثيابه ثمنه فانفذ ولم يمين ثمنه ثم لقي المرسل فقال ما صدقت وارسول
يقول الاخر صادقت فالمسئلة على وجهين اما ان قال قبض الرسول او لم يصل اليه اذكر
في رسول فلا يقع الوجه الاول يلزمه قيمة الثوب دون الثمين وفي الوجه الثاني

باب الوكالة بيمينه **و** وجهه لا يلزمه القيمة لانه اقرا له امر الوكيل فقبضه
صار قبضه بنفسه لو قبضه هلك ليس له يجب القيمة فكذلك قبض وكيله ويجب
الثمن لانه انما يجب اذا كان من ضمن المرسل حتى ينعقد بينهما بالبرق او بالبرق
حينئذ يجب الثمن اقامته انكر ان هو اليه فقد انكر البيعة املا فيكون الحق قوله
فيقبض بامره فيلزمه القيمة لان الرسوا تبطل بوجه الثاني لا تخاف
عليه دونه منكر وجوب الثمن حيث انكر القبض **و** باب الوكالة بيمينه
اليمين رجلا قال لامرأته شوي تو وكيل من مخرج خواتم كن فقامت بكر وكيل
توم خويشتني رادست بازدا شتمت به طلاق فانكر الزوج ارادة الطلاق اذ لم
يكن سبق ما يكون هذا جوابا له لم يقع اكثر من واحدة رجعية ان كانت امرأة قد خولها
رجل قال لرجل ما صنعت في عيدي فهو جازر واعتقم كلهم فهو جازر ومن حرام
رجل كرهه السلطان لتوكيله بخلاق امرأته فقال اخافة الضرب انت وكيل لي لم يزد
علي هذا فطلق وكيل قال الزوج ما ارد به وكيل الطلاق يطلق امرأته دونه اخرجه
السلام جوابا للمخاطب فكان عين بكلامه ولو قال ان نفسه يقع فكذلك عناء النقال ما
ذكر من غير كراه السلطان الباءة بحاله لم تطلق امرأته لانه ما اخرج جوابا عن رجل
قال اخيرا اشتري في عبيد فلان بصدك هذا فذهب الما مو فاشتره يكون له امر
وعليه قيمة عبد الما مو لانه امره بان يشتريه عبد فلان جينه فهذا محض من
علام ومطلونه ملك عبدك متى بمثل قيمته واستري عبدك فلان بصدك هذا فخرج
بذلك طاب جازرا **و** كما اذا قال اخذ عبدك عن بالف درهم كما اذا قال في فدية
خبر عبدك هذا فعلى بصير عبدك مملوك ويرجع عليه بيمينه **و** مريض دفعه الى رجل
ووظفه ودفع اليه اخيرا ابني ثم مات المريض فزعم رجل ان له في اخيه
فظهر الغرماء وادعوا عليه الورثة فان قال الرجل مطلقا دفعه اليه او ابني لم يقبل
جدموني او قبله بين نفسيان غيا لان هذا مال الميت **و** اخذ من الورثة
رجل كره رجلا شي من الاشياء وقال كلما ارسلت من وكالة فالت وكيل فيه

من احواله بحضر منه داخل اطلاق العتاق و قد توفيقه بحسن الخلق
 لان اطلاق العتاق مما يتعلق بالاحتياط والشروط فنصارق بمنزلة العتق
 و درجوع له في التمسك وكذلك اذا كان يسير خضمه لانه يتعلق به حق خصوصية فلا
 يمكن اطلاقه الا برضاه اما في غيرهما فله ان يخرج به لان المال ماله وله ان يخرج به
 عن استرقاق ماله ولو قال انت وكيله فليس هذا شئ مما لم يقل ان يكون له
 هذا هو وكيل بالحض وقوله ليس بشئ اراد به في الوكالة في بيعة وكذا ما لم يقل
 في كذا وكذا ما لم يقربه بشئ ولو قال في ما حكت فهو جاز في ليس هذا بتوكيل امره
 لا يخرج من الميت فوكلت وكيله بالخصوصية فوجبت عليها ايمانه في كانت مما
 لا يعرف بالخروجه من ميتها ومخالفة الوجبات في جواز بيعت ابيها الحاكم ثلثة
 من عدول استعملها احد في يشهد الاخران على ميتها وتكونها لو كمل
 بقبض ادين اقواله في قوله فتنصب ودفعت ايكل لانه امين جبر عن الاداء
 فيقبض ولو كمل لا يستقر حين اذا وقعت المذات بينه وبين اموة القوت قوت
 موكل دن او كيك يريد ان يفرمه فيما قبض من اقرض ولو كمل جاز بقبض
 كل حق جدد له والخصوصية فله ان يبيع ويحل فيه الديون والعارية والوديعة
 وكل حق ملكه الموكل فاما المقتضى فانما في الحقوق التي يملك رجل وكل جاز بان
 يزوجه فلانه قد حبسوك بداره ان يزوج من نفسه ففعل فوطيها ومنه
 عاذا كذا زمانا وجازت باولاد ثم صلقا وانقضت عن تمام زوجا من الموكل بالحق
 جاز لانه على طاعة **كتاب الكفالة** بعد اتممة التوضيح فقلت في نفسه
 جاز ان لا يستلم به اليه فتوارى المكفوف برفع الكفيل امران لقائه لينصب
 وكيله على المكفوف وسلم اليه فيبر و قد مر في من مثل هذا وكذا في بيع شيا على ان
 امشترى باختيار فتوارى اياه فان امشترى برفع المصروف الحاكم فينصب عنه
 وكيله فاستلم اليه قال الفقهاء في قوله خلع في قول صحابنا رحمه الله في روايات
 في رواية وانما هو من بعض روايات عن ابن يوسف ولو فعله لكان كذا اذا لم

تتبعه من رجل كفل عن ابيد بن عليه علي ان فدا ينفذ
 عنه بكذا من ما فلم يكفل في نافي الكفالة لزومه وحكي عن بعضهم انه قال يكثر
 في باب من ابواب الروم ان الكفالة امرها لمة واوسلها لامة واخرها لمة
 لمة ومن لم يصدق فليحرب حتى يعرف بية من السلامة رجل قال انا ضامن
 لمرفة فاني فليس هذا بكفالة وروي عن ابي يوسف رحمه الله في رواية غيره
 مشهور انه قال في اعلى معاملته الناس رجل اخذ السلطان الزمة عن رجل فنفذ
 بذلك المالك رجل ان السلطان بلغ خاقا من الكفيل عا في درهم فقدر اعرامة فيشع
 رجل عن السلطان مظلوم فسلم به فان وقع مشر للخاتم مكرها فليس لسلطان
 ان ياخذ الكفيل ثم يخاتم لان السبب وقع فاسدا وان لم يكن مكرها فان كان فنته
 نالبيع باطل لا تقبل تفرقا من غير قبض وان كان فنته من غير تفرقا قبل القبض
 فان كان فنته مما لا يمكن تميزه لا يضره فسد ببيع خصته وجاز في حقته
 فنته لان في حقته ليس بغيره رجل كفل بنفسه رجل الي ثلثة ايام فمشت امة
 في الكفيل هو في كفالة ابيه ابا حنيفة بسم اليه او بغيره لان ذكر ائنته لبيان ابل
 ما حيز المطابقة كما اذا باع عبدا بثمن معلوم الي ثلثة ايام فامتنع بغيره
 بعد ثلثة ايام لان ذكر الثلث للتا في كذا في عناه رجل امر رجلا ببيع عن رجل
 بالثمن فكفل ان اصاب دفع الالف الي الكفيل فلم يدفع الكفيل في اصاب فارد ان يرد
 ان يسترد المار من الكفيل ان اداه على وجه انقضا فليس له ان يسترد لانه انا واجب
 فكفل عليه بحد الكفالة وان اداه على وجه ارسالة فله ان يرد لانه امين في الاداء
 فتوارى المالكوب دفع المالك الي الكفيل ثم ابر المالك الكفيل من كفالة كان للطالب
 ان يرجع على المكفوف والمكفوف ان يرجع على الكفيل ليخلصه عن عايب بيرة والاذ
 عليه فنتا رجل قال ادفع الي في كذا درهمها وانا ضامن كمال اعطاه فاجتمع
 عليه ما كثير فقال الامر لم ارد هذا كلمة بل كمال امره بدفع اما فيسارنا
 بين كوكيل امرا بقبض فصار هذا بمنزلة رجل قال بعت فلانا فهو على ما

بايعة نومه ذلك كذا في ههنا رجل زوج ابنته ونفسه من زوجه
 ابنته قبل ان يدي بها فهو بري من ايمان وامتنان لازم واستمر بانك رجل كفل
 عن رجل ما دامه او بنفسه فاراد الخصم ان يخرج من البلد فان كان ضمانه اي جليس
 المكفل ان يحفظ عنه ذلك ولو لم يكن اي احد فله ان ياخذ من حقه الخاص منه اما اذا
 كان او با بر ايه في كفالة النفس بتسليم النفس رجل ضمن لا خور بنفسه فيجوز المطلوب
 في السجن ديرة انه في السجن ولو ضمنه وهو في السجن قاتل من امانه من العسر ثم جبر
 ثانيا فدفعه ايه فان كان جبر ثانيا في امور التجارة او نحوه حتى ارفع لانه من جبر
 الاول وان كان في امر من امور سلطان فانه لا يبرأ امرأه قاتل زوجها وهو بري
 ان مت من نيك فهذا فهو على صدقة قاتل في حال من مته به فمات الزوج من
 ذلك فهذا قولنا بالامر لازم لان هذه غصارة وعلى هذا اذا كان للرجل على رجل
 دين فقام المطلوب بكتاب ان يقض ما لي عليك حتى تموت فانت في حال فقتل جازر
 ويكون وصية رجل قاتل شهيد والى صنت هذا بالف درهم التي له على فلان
 ثم ان امرأته عليه الاصل اقام البينة قد قضاها ان قام البينة انه قد قضاها
 بعد بكفالة يبرأ المكفل لا صيد جميعا اقام انه قضاها قبل ان يضمنها فانه
 يبري المكفل ويؤخذنا قراه ولو جبر الطالب المطلوب ثم اخذ المكفل وقال
 دفعه لي قد دفعه ايه وهو جبر جبري لانه سلمه اليه المطالبة وهو جبر
 فلو قال المطلوب في استجوابه نفس ايك عن فلان كان جازرا او بري المكفل
 قال اخر كفلت بك نفس فلان فان لم او فاك به عند او الف التي لك عليه فهو
 عي هذا جازر ولو فاه فانه لا يلزمه ان يبرأ الا صيد **باب الكفالة**
بعلامه الواو رجل كفل نفس رجل حر حر فقام يقد بران ياتى المكفل
 لا جبر المكفل دة غير من احشاه ولو كفله وهو مطلق ثم يبرأ جبر المكفل
 حتى ياتى لانه حال مكفل قادر على تيانه ان كفل جبر بنفس جبر المكفل
 به عبوس في السجن في حال مفعلي لقائ ان يخرج حتى يدفع المكفل

المكفول له المكاتب لا يجبر دين مولاه في الكفالة لان الجبر لا يخرج اما له
 ان يخرج بالعتق فاسلا دين سوي دين الكفالة ففيه رواية رجل حال
 الطالب بدينه على رجل وقبل منه ذلك رجل ثم ان طالب حاله على رجل عليه
 وقيل ذلك رجل اشترى الخوالة الاولى باثني عشر مائة على سبيل القتل
 ان يثابله بدينه على تنفع الخوالة رجل اشترى جردا ارط شهر درهم ولم يتم عدده
 شهرا قد ذكرناه باب الاجارات ان الاجارة يقع على شهر واحد فان كان
 شهرا ثانيا وكذا في شهر فلو اخذ بالاجرة كفل الزم المكفل ما يلزمه مستاجر
 وان مات المكفل ثم سكن المستاجر جردا كذا شهر فاما لزمه المستاجر لزم تركة
 المكفل في بطل الكفالة باموت كما لا يبطل الميراث في كفالة بالنفس حيث يبطل
 باموت وكذا لو ان رجل قاتل غيره ما اقر كنه فانه فهو على ثم مات مكفل ثم
 اقر به فلان لزمه المالك تركة المكفل وكذا كتمان يدري **مكاتب قتل**
 عمدا فصاحه على عبد وكفاله وكفل فمات عبد قبل دفع كان لولي ادم
 ان يضمن المكفل قيمة بعد ان كفالة بنفسه بتسليم نفسه او يسلم قيمته
 فان لم يضمن تسليم عينه فاما جبر عن تسليم قيمته ولو صاح من ادم على ما موجب
 وكفاله ثم عجز ورد في اوراق فليس للطالب ان ياخذ المكاتب شي لانه اذا كان
 لثمان على المكاتب والآن لو وجب ان يوجب على المولى فقد تبدل من عليه ضمان
 ولكن ما ياخذ المكفل **مك** دواقرض من رجل قرضا على ان يكفله فلان كان قرض
 جازرا بد كذا حاضرا او اخذ كفيلا لاجرة فليس المكفل ان ياخذ مستاجرا لاجرة
 حتى يودي لكنه ان لزم فله ان يلزم فاذا اداه فحينئذ يرجع عيه رجلا في سفينة
 ومعه متاع كثير فثقلت السفينة فلما انتهوا الى مكان قبيل ما فقال احد ما سا
 حبه في متاعك في الماعل ان امتاع يدين وينك خفي ففقدنا مد فيمن صاحبه
 نصف قيمته من متاعه باقراره **باب الكفالة بعامة** ايه رجل استاجر دة
 في درهم جداره مشترك فاذن له بشرط ان يمنع اخر عنه فينتصب حساب من فله
 حتى اهدم منزله جازر قال لا يضمن لانه فعل ذلك باذنه وليس عليه حفظ داره شرعية

ما
 رجلان في سفينة
 ومعهما متاع كثير فثقلت

باب الكفاية لعدم السيرة وجاق الاقوام باعيانهم ورجح شملهم
 فان ايدى من في علمه وهذا الصانع اذ كلف الرجل معرفة رجل فدارى
 على ان يلزمه ان يدل عليه وهذا يخالف زوايا الكتاب الكفاية
كتاب النسخ معاملة النسخ رجل فصار جارا راى زبونا وقال له انفق
 فان جاز عليك الا فرددت عليه حتى ذلك ولم ينفق القياس انه ليس له ان
 يرد له لانه استوفى حقه وفي الاستحسان له ردة بخلاف ما اذا باح جارية
 فوجد المشتري بهيبا بعد القبض فارد رده فحاشى الباي اعرضها
 الباي فان نفقت حنك الا فرددتها حال فعرضها فلم يرجع ليس له ان يردتها
 لانه ردها فان العرض على الباي اشارة الرضا بالعيب لان ذلك لا يكون الا بالا
 مساكه ولو اشترى ثوبا ولم يره فاذا رآه فهو صغير فارد رده فقال الباي
 فقال الباي اعرض على الخياط فان قطعك الا فرددته على فاحرص على الخياط فقال
 صغير لا يوزن منه فقبضت فله ان يردده وليس روية الخياط كالعرض على الباي وكذلك
 حسن النسوة ولو اشترى رجل اقنص من رجاء راى فانفق ثم رده عليه بعيب الزينة
 فان كان حين انفقها سالم بالزيادة ومع ذلك انفق ليس له ان يرددها لانه ردها
 وان كان لا بعد ذلك لان لم يلقه لنقصان وضعه ولو ان رجلا اشترى من رجل
 راى بخارية فخارا ثم ان من له الدراهم لتيمم بلد ليس لها درهم خارية وطالبه
 بها قاله لو جاع قدر ما يذهب وتبين يخطب مثلها فاستوثق منه في ذلك رجل
 اقترض رجلا كره خطه سقنه وقبضه المستقر من فاسللكه ثم فشا كراجه فدل على
 وجميع ما ان كان قضاء ذلك يوجب الطالب انه كرجيى فصرفه في ذلك المطلوب
 ثم يصير قضا على انه عفى او قضا كذلك غير شرط في الوجه الاول ان يرد الخيد
 ونقصه كرامتة كره لانه اقراحتة في العفن قد اخذت زيادة على فله ان يرد
 وفي الثاني ليس له ان يرجع لانه يرجع باذا الزيادة فليس له ان يرجع بذلك رجل
 قال له الف درهم من الالف درهم فانكر المطلوب ذلك فصاحه الطالب على ما يدهم
 فقال له صامتك على مائة درهم من الالف التي عليك ابرازك البقية اولى بقل بقا جاز

فانه ما اختلف فيه العلماء وهو مبين في المبسوط وكذلك لو اخذ الطالب القاي اند
 فصاحه المطلوب على مائة جازنه الصالح الحكم واجله ان ياخذ فيما بينه وبين
 استقال رجله على رجل الف درهم فخرجوا الى الطريق واخذهم الموصوف فاعطى
 المطلوب ما سلبه للطالب وما اراد ان ياخذ فان كان الموصوف اشتوا عليه فله ان
 يمتنع عن القبول لان المال صار في ايديهم وصار كمال رجل نفس رجل ثم سلم اليه
 في المفاضة لا يكون هذا تسليمه لانه سلمه في موضع لا يقدر على استيفاء حقه فكونه
 رجل اشترى من رجل راى ريسا بوزنه ثورنه وثمنه ثم جاءه بوزنه وقال وجدته ناقصا
 اما ان كان النقصان من حبة الحوا او نقصان يدخل بين الوزنين او نقصان راسا
 من ثور الوجه الاول ليس له ان يرجع بشئ ذلك مما قد يكون وقد قبض ثم تامل
 وفي الوجه الثاني المسئلة على وجهين اما ان سبق منه اقراضا استيفاء حقه فاما وفي
 الوجه الثاني له ان يمتنع من اداء الثمن حصته من النقصان ان رده يرجع عليه
 هذا القدر رجاله على اخر عشرة اقتره حنطة فاخذ بذلك فقال المطلوب ليس له
 حنطة تقع ذلك متى تقال الطالب عفت ما كان من حنطة قبل ان يشرى ثم ردها
 فقال الطالب اشترى فهذا البيع فاسد فالحيلة في ذلك ان يشرى منه ثوبا بتلك
 الحنطة ويقبض الثوب ثم يبيع منه ذاك الثوب بشرى رعا فيزيد كونه جاز
 دارين خمسة نفر فباع احدهم نصيبه من الطريق حاشى الباي لانه بيع فانه جاز
 وليس المستري ان يبره في الطريق الا ان يشرى دارا الباي الذي كان له الطريق
 نصيبا للحلقة في ان يبيع من المطلوب كذا من زبيب مائة درهم وسلم اليه ثم
 يبريه عن نصف دينه ويطلب اليه بثلث الزبيب فحينئذ لا يكون اشركه نصيب
 الخليفة اذا جعل له العمد بعد موته ثم ماتت تجب على الناس ان يعلموا الامر
 وبه يبيع الثاني خليفة كما فعل ابو بكر رضي الله عنه انه فوض الامر في بيوتهم
 من الخطاب رضي الله عنه حتى حكم الناس فيه وقالوا انهم من علينا فاعلموا

بما بين
 الله تعالى

لذلك فقال اجوابي اني اقول كنت علمهم افضل فقد ثبت ان نفعه ينسب اليه
 الموتى ان يوصى الي غيره بعد موته رجل دخل ارض اقوام جمع السروقين والشواك
 اذ اجري فيه الاستصلاح فلا اري به باسا وكذا صاحبها فتركها ابا حذيفة
 ولو كانت الارض لليتامى تركه فالطقط الساس ان كان الحال لو استاجر جيرا فيبقى
 بعد موته الاجر شيئا لم يرد فاجوز تركه فان كان لا يقصد له فضلا فيسير ما
 لا يقصد فلا بأس الاخران يلتفتان رجل اراد ان ياخذ دارا مستان ليس له جار
 ان يثمنه عن ذلك ان كانت الارض مبيعة لا تقدر ضررا الى جداره وان كانت الارض
 رخصة يتعدى ضرره الى جداره فله ان يبيعها لان له ان يدفع الضرر الى نفسه ولا غيره
 العرب واليه جدار بين حارين ليس لاحدهما ان يزيد حائطه بغير اذن
 صاحبه لان جداره حائط بين سقفا واحدهما فبات سورة فطالب من جاره
 ان يبنى حائطه ليجعل بينه وبين جاره حائطا قال الفقيه ابو الليث رحمه الله لا بد من بناء حائط
 يستر بينهما وانما قال اصحابنا ذلك لان الزمان زمان مدح و زمان زمان
 قسرو الزمان والناس في بلد من حاجز متجنب بينهما وبه نأخذ رجل له
 على اخوة دين من جدران فبات الطالب والاجر له في الاخرة لان الدين ماله فهو
 ان المطلوب نفسه ورثته بوي من الدين لم ينج من الميت بما ظلمه ونحوه ومنه
 جدار بين رجلين يريمن فاراد احدهما ان يرفع ليدخله والى الاخر فيبني
 ان تحببه ويقول له ارفع حوائك فاعمره ويشهد على ذلك ان يرفع في وقت الذي
 فان نفعها فبا وان لم يفعل فله ان يرجع لجداره فان سقطت حوائك فلا ضمان
 عليه جدار بين رجلين لا يريمن احدهما حوائك فليس لاحد ان يحمي حوائك الا باذن
 صاحبه فله بعد ذلك ان يبنيه حوائك قبل حوائك صاحبه ان كان الحائط يحمي ذلك
 ولو نه قدريا او حديا ليس يشر ولو كان لها عليه جذوع فاراد احدهما ان يحول
 من موضع الى مكان التحويل من جانب اليمين الى اليسار او من اليسار الى اليمين فليس
 بذلك مانع غالبا فستفله لا بأس به لان من الحائط يحمي ما لا يحمي راسه فكان

سواء بينهما

رجل اعطى اخاه دين وهو جدار

جدار بين رجلين

من اذن رجله حاجته بين رجلين واحدهما عليه حوائك فمال الى احدهما فافتر
 بذنوا واشهد عليه ولم يرفع حتى انعدم فكان مقررا بان الحائط بينهما فاما
 انشده على شريكه فهو ما من نصف فتمت لان الحائط بينهما فلهما ان
 احدهما يترجيه او امر احكام فله ان يرجع عليه بنصف ما تقطع الا فيكون مقطوعا
 اذا اراد ان يحمي عليه فله ان يبيعها حتى يعطى ما التقط ويعدى نصف القيمة اذا
 بناء بطين او خشب من عند نفسه اما لو بناه بيقضى دول له ان يبيعها من الخرج
 عليه ما لم يوط نفسه فتمت ما التقط حائط بين رجلين واحدهما عليه جذوع جدار
 الاخران يفرج عليه جذوعا منعه صاحبه والجدار لا يجتمع الجزعين فان كانا
 مقررين بان الحائط بينهما فقال لصاحب الجذوع ان شئت فارفع حائطك من الحائط
 ليستوي بعمالك وان شئت خذ منه بقدر ما يمكن لتشيديك من الحوائك
 البناءها ولا احدهما عليه حوائك فلا خلاف اما ان يعلف كير يظلم فهو متعد
 وانك عنه واجب اما ان نعايا مرصاحه فهو عارية الا ترى ان الدارين رجلين
 واحدهما ساكن فاراد الاخر ان يسكن فيه والدار لا يسهل اسكنهما فاقبها بان كذا
 هنا وبه اخذ الفقيه ابو الليث رحمه الله الاشياء التي يباع على غنمها او اوت
 رامتغ البهايم من الحمار الى منزله قال ان كان ذلك حطب او نخلا او ثيابا جبر على
 ذلك لا نه جري فيه العرف ولو كان غيره فاشترى شرط الحمل ففسد اليه لانه لا عرف
 فيه ولا يقتضيه العقد فيفسد اليه رجل قال عرا عرك هذه الفضة من الثريد
 فادعوا الرجل فاحل ان لم يكن بينهما تقاضي وان لم يكن فيه دلائل جفت فتمت
 فلا خيار له فيها ولو استرك رجلما جازفة ففشا وتمت ايات يقتضيه فله الخيار لان
 الفصل الاول نقض المبيع وشرط الرد ان يرد كما قبض ولا كذا في الفصل الثاني
 ارشاد الآخذة الشجرة بعينها فالبيع جائز ويمنع الباطل من اخسان الشجرة فملكه
 ان ما على الشجرة ملكه رجل اشترى جارية وبها فرحة فلم يعلم المشتري بان
 ذلك عيب فقبضها كذا لدم علم ان عيب له ان يرد ها بذك لانه لا يرد

فان كان حائط او حائط او ثيابا جبر

في سكناء ولو كان ارضا مشتركة فان اذ ان يزرع احدهما فحصة نفسه ربيته
 دار مشتركة بين قوم فلبعضهم ان يربطوا الدابة فيها وان وضع الخشب على
 لا يفر يا صحابه وهو ان لا يضيئ عليهم الطريق لمروهم ولو عطف بها احد لا
 يضمن لانه تصرف فيما هو مملوك له ولو خسر الارض ومربان يستوفى ان
 اقتصر بالحفر بوقت بنقش الحفرة وكذلك اذ كان الطريق مشترك بين قوم وهم
 غيرنا وفي الجواب عما مر غير ان هذا قال لو بنقش الحفرة لا يضمن المسكة اذا
 كانت غير نافذة وهو على الطريق الاعظم ليس لصاحبها ان يمنعوا ولا ان
 يقتسموه فيما بينهم لان النار فيه حق فانه ان زعم الناس الطريق الاعظم
 لهم ان يدخلوا هذه المسكة حتى يمتد الزحام حايط بين دارين لا حدهما عليه
 جذوع ولا اخرها ردي او نوارك فالقوا قول صاحب الجذوع فكان الظاهر
 هذا ولو كان لا حدهما عليه جذوع وللآخر عليه عشر جذوع ذكر عن بعض
 المشايخ انه يقسم الحايط بينهما يكون كذلك وبعضهم قال لو الحايط على قدر استعمالهم
 ولو هدم الحايط فالاصح بينهما يكون كذلك وبعضهم قال لو الحايط بينهما نصفان فله
 كما ذكرناه باب الدعوى انه يقضيه لكل واحد منهما تحت خشبته وذلك
 في كتاب الصلح ان الحايط لصاحب الجذوع لان الحايط في الظاهر من المشفق
 وانه يكون على جذوع واحد فالظاهر شاهد له قد يزرع الجذوع لآخر لانه
 انما حكمه الا ان بناء على الظاهر ومثل هذه الحجة يكفي للدفع ولا يبال فكون
 حن و وضع الخشبة فان كان لا حدهما عليه جذوع والآخر انما ان لم يكن
 انما ان يبيع فهو لصاحب الجذوع وان كان انما ان يبيع لصاحب الانتقال وان
 لصاحب الجذوع موضع جذوعه وتفسير انتقال التزبيح ان يكون بعضهما
 متداخلا في بعض هذه من اجواب الاربع وروي الطحاوي ان الانتقال اذا
 كان من جانب واحد يقع به الترجيح ايضا قالوا وهو الصحيح لان الانتقال يدل
 على من يبذل فترجح اذا كان الحايط بين دارين لا حدهما عليه جذوع

انما ان يبيع
 فهو لصاحب
 الجذوع

حصة ولا يزرع جذوع عشرة والحايط بينهما نصفان لانها استويا في الاستعمال
 ولشريكه ان يزرع جذوعه مثل جذوعه صاحبه لان الحايط مشترك فيما
 بينهما ولكل واحد ان ينفق به كما صاحبه وكذلك ان كان لا حدهما عليه جذوع وليس
 للآخر ولا لغيره ان يبيع عليه مثل جذوع صاحبه لما ذكرنا وذكر في كتاب
 الصلح ان الدار بينهما اثلاثا لثلاثة لصاحب الخشبة والثلاثان لصاحب العشرة لان
 انما هذان على كل واحد منهن ما هو في لانه لا يملك ملكه جايح بين
 دارين لا حدهما عليه ان حايط لصاحب الاربع بمنزلة صاحب جذوع
 مملوك صغير يتبين شريكين تخير ان على النفقة وكان كالحكيم لانه لو كان لا
 حدهما خبر فكذلك اذا كان بينهما في البراءة فله اذا كان لواحد لا خير
 فكذلك اذا كان بين اثنين فان انفق احدهما وثالث الاخر ليس عليه ان ينفق
 عليه ببيعة الحاكم فمن نفق عليه فان نفق من ثلثه الما فان قال الشريك انما
 نفق عليه ويكون ذلك دينا عليك فحسبك ان يذبحك ويحجر عاكف رحاما
 بين شريكين في بيت لصاحب فخرت كلهما حتى سارت صحرا لا خبر ان على العمارة
 وينقسم الارض بينهما وان كانت الطاحونة قايمة بينهما الا انه ذهب منه
 من تجبر الشريك على ان يجرهما مع الشريك فان الشريك معارف في الشريك انفق
 ان شئت ويكون ذلك دينا على شريك والفرق بينهما ظاهر فانه اذا ذهب
 كله لا يجبر لانه في شئ من استباحته بينهما اما اذا ان البنا قايما فيجوز لانه
 فمعت في الاسالة لانه لا طريق لشريكه بالانتفاع بحصته الا باعارة وذكر
 الحرام على التفصيل الذي ذكرناه وفي كل موضع اجبر على ان يفعل مع صاحبه فاذا
 فعل احدهما بغير اذنه ولا اذنه الى الحاكم حتى يكون الشريك فامتنع احدهما
 كذبح ففعل الشريك فهو متطوع وكذا في سفينة خفاف على الفرق وكذا في الحرام
 اذا خرب منها شيء قليل وكذا في ابيد بين رجلين فخرافته لا يردوا وكذا في
 اسفل والعلو فهو على ما ذكرناه ذاعلى في داره يد رجل الورثة فله

ليس عليه

الاربع

نسيبه في ان يكون خالها جاز وهذا دليل في بيعه في بيعه من نفعه
اذا كان لرجل فخله في ملكه فخرج شقيقها الي ملك غيره فارتد ما فله
لان شرط القلع يفسد لان ذلك يبرئ من شرطه فارتد ما فله
ان اخذ من اخر يذرا ويكون الخراج بينهما نصفان فاجبة في ذلك ان يشتري
منه نصف البذر بثمن معلوم ويقبضه وبيزفه الباي من الثمن ثم يقول ازرع
علي ان الخراج استغالي فيها فيبيننا نصفان فما خرج فهو لها لان البذر يذره
فادى على شرطه للجمهور فيجتمع فيها الما في ايام الربيع ويذهب عند الخراج
وزرعوها بذر منهم فلما ادرى جبالا اخرين فيدعون الوادي والزرع ويبس
بيته على يد ابا الزرع فهو لصاحب البذر ولا سبيل لهم عليه واما رقيقه وانه
ان عرف ان ذلك اما الزرع لهم عرف الما عليه فهو لهم لان البذر لا يملك
وان لم يعرف كونه ملكا لاحد يفعل فيه ما يفعل سائر الدعاء في قرية فيها
ارث من ربيعة بعضها اقل وبعضها اكثر فقام صاحب اكثر حتى يستوي ثمن
بيننا ان لم يعرف ابتداء الوضوع في الخراج ليخوز ارض ميت اذ بني الوجاء
لها او يكرها او تجري الما عليها فكذلك روي عن ابي عبد الله السلي لا ان اباها
يعير املك بالاستنبلا والاستنبلا اما يظهر باخذ الاشيا المثلث وقال النبي
عليه السلام من احاط حايلا على ارض فهو له رجل دفع ارضه مزارعة فزرع
الارض ثم ان رب الما مزرعة فلا جناح اما ان باعها برضا المزارع او باعها
بغير رضاه واما ان ثبت ازرع او لا ثبت وابد من جهة رب الارض ومن
وجه الما ملك فان باعها برضاه ولم يكن ثبت وابد من قبل رب الارض
ذلك لانه قد شغل ارضه بملكه فله ان يفرع ان كان لا يفرع صاحبها
باب المصلحة بعد مئة نسبه رجل اشترى من اخر ضيعة ثم ان اباها باعها
من رجل اخر ثم ان المشتري الثاني اخذ الضيعة فاراد الاول ان يشتري فقال
لثاني ما ابيعك علي ما املكه من حصة الاول فليس له ان يرد ما اعطاه علي

سألت من
عمره ثمان

المسألة محمد بن قيس عن حمزة بن حمريرة عن ابي بصير قال قال ابي بصير
عن محمد بن قيس عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
واعطاء ثلثة الي ابي بصير عنه فان حب ذلك الرجل فبقي المرق ثم بداهه الوجع
فرجع من غير عذر فصالحه ابنه والوقص مما اعطاه علي بعض الطريق فخذ القل
غير جائز عند محمد لان هذا اسلمه مما هو حق مورث وليس للمورثه ذلك فاما ان
يأخذ منها حصة وعلي قيا سر قوت حنيفه ان لم يكن وارث غير مملح وان املح
فما يربح ان يكون ليس من الما يبيع عنه وان كان معه وارث اخر فجزء حصة
ان حصة في الحقيقة ملك الوارث لوجود دليله وهو سبب الزوال منه وهو الموت
فانه لا يبقى للملك فثبت املك للمورثه الا ان الشرع قد ناهى علي ملكه حاجته فثبت
ان يعرف ان حاجته فهو ملك الوارث لوجود الدليل فان ارجع فلم يحصل عرض الميت
فما كان هذا مال الوارثه في يده وهذا امر ثلث اثنتي عشر قضاياه فذلك في
الوقت يملك من جميع الما فاذا صاح عن حصة **كتاب المزارعة** عذمة الوارث
رجل دفع ارضه مزارعة ولم يبين لها وقتا فامزارعت جابرة وهو ستة
قار في السنة وبها اخذ لان المزارعة لها وقت معسوء الا ترى ان المعاملة يجوز
لان لها وقت معلوم رجل زرع ارض من صاحب امره فالغلة له وعليه ما خسر من
الارض وتغير ان ينظر بكم يشترى هذه الارض قبل الاستعارة وبكم يشترى
بعد ثم ينظر بينهما تفاوتة فوجع عليه بنقسان في ذلك شجرة ارض جابرة
من عمرو ففما في ارض احران كانت ثبت بسقي صاحب الارض والنباتة فهو له لانه
سببه وان ثبت بسقيه ففلا لسابب الشجرة لانه يولد من أصله والارض كالصفا
له اذ اسدقة لسابب في ذلك رجل مزارع ترك السقي للارض متعمدا حتى تبت
الزرع يضمن قيمته يوم ترك ان كان للزرع قيمة في ذلك الوقت لان حصة الزرع
واجب عليه والسقي من جملة الحفظ والا صلاح وهو نقد عمره انا فاما ان
ثلثه وبين صاحبه فيضمن نصيب صاحبه وان لم يكن في ذلك الوقت ففلا

مزرعة وحيد مزرعة فيمن يفتل ما بينهما مزارع زرع ارض رجل فلما
 حصده قال رب الارض كنت اجري وزرعته بيدري وقال المزارع ذكرك
 انك راكك وزرعته بيدري قال فقال قول المزارع هو الزرع ورجل ايضا وذر
 بذر فيها ولم يثبت هو المزارع في الاحوال كما به اخذ الفقيه ابو الليث واذ
 يشترى الرجل بيتا في بعض السنة مقدار ما يشترى ان يزرع فيه قال المزارع علي
 المشتري لانه يمكن من المزارعة والانتفاع به وقال بعضهم ان ثمن المزارع
 فيه الحصة والشعبه فخرج علي المشتري لان الاصل الزراعة هو الحصة و
 الشعبه رجل دفع كرمه معاينة فلما اقول الكرم كان الواق واهله يدخلون
 بالهون ويحلبون منه ويحلبون الاقنية وان كان يغير الدافع ولا ضمان
 عليه والضمان الذين الكرم ان لم يجر منه صنع فان كان كذلك باذنه وهو
 ممن يتب نفقته فهو من ان ينسب العامل فصار كانه قبض ودفع اليهم فان لم يكن
 نوابغ عليه كذا مما رجح في ارضه مزارعة وجعل البذر والبقع عليه
 ان خضه فحصدوه ونجيب ذكر علي انما خرج منها فهو بينهما شقان فتعاطل
 لمزارعة هذا الشق فقد وجب عليه تحصيله لك فان لم يفعل صار مضيقا
 فيجب الضمان والمزارعة بشرط الحصاد جاز عند اي يوسف وكان محمد بن سالم
 ونصير تجيز ان المزارعة بشرط الحصاد قال ولا يعرف احد في زمانها ان حادها
 في ذكره به اخذ الفقيه ابو الليث ولو اخر بمثل ما لا يتسعه فهذا فقيه الضمان
 وذكر في كتاب الاجارات من هذا الكتاب رجل زرع ارضه وقال لا حراق له هذا
 المزرع وازرعته ارض كذا علي ان ما رزق الله تعالى فهو بينهما شقان فقد
 المزارعة فاسوة لان شرط ان يقع يقينه لان لا يثبت بشرط متعارف ورجل
 له ارض فاراد ان يخذ من اخر بغيره ويكون الخارج بينهما شقان فاحيلة في
 ذلك ان يشترى منه نصف البذر ويخمس معلوم ويقينه وبيزفه المزارع من الثمن
 ثم يقول عها علي ان خرج الله تعالى فيها فهو بينهما شقان فما خرج

مزرع بينهما شقان فان ابد مزرعة فان اهل شق لم يجزوا تحت فيهما اما
 في ايام الربيع ويندوب بعد ذلك فاما قوم وزرعها بذر منهم فلما ادرك جالوا
 ون فبدعوا ان يوادى المزرع وليس لهم بيتة علي ان امانا المزرع فهو صاحب
 البذر ولا سبيل لهم عليه واما رفيقه وادي ان عرف ان ذلك هو قد عرف
 عليه ففوضهم لان بالفرق لا يبعد ملكهم وان لم يعرف كونهما ملكا لا احد يقع فيه
 ما يفعل فيه في سائر الدعاوي فترية فيها اراخه خراجية بعضها اوقاف بعضها
 اكثر فقا صاحب لاكثر من مستوي خراج بينهما ان لم يعرف البذر او حصة خراج
 لا يجوز ارض اموت اذ ابني الرجل حادها فمنه وكذا ان كنهما قال في فقيه الناصير
 له ياخذ الاشياء الثلاثة اما ان يبنى حادها او يكرها او يجري اما عليها فلكذا في روي
 عنك عبد الله بن الحسن رحمه الله لان المزارع انما يصير ملكا باذنه وادستبه
 انما يصير باذن الاشياء الثلاثة وقال ابن تين عليه السلام من احاد حادها علي ارض
 فهو له رجل دفع ارضه مزارعة فزرع الارض ثم ان رب الارض باع ارضه
 فاجعلوا اما ان باعها برضا المزارع او باعها بارض غير رضاه واما ان نبت المزرع
 ولا يثبت وان بذر من جهة رب الارض او من جهة العامل فان باع برضاها ولم يكن
 يثبت وابد من قبل الارض فان شي المزارع من ثمن لانه انما له حق بعد ان نبت
 اما قبله لاحق له فيه قايم وان كان في غير رضاه فله المزارع ان يصالح المزارع وكذا لو
 دفع الكرم معاملة ثم باعه ان لم يكن خرج منه شي فلا بأس له بالانه ليس فيه
 حق ان خرج فان اجاز جازد نسيبه فيه قايم وان كان بغير رضاه فله ان يطالب
 لما ذكرناه رجل دفع الي رجل ارضا ليزرعها بذر رها جميعا بشرط ان لا يكره
 علي الخروج بينهما شقان ثم ان لا يشارك رجل في نصيبه ورجل معه شدة
 المزارعة وكذا في شركة المزرع بين الدافع والادفع فوج اليه علي قدر بذرهما
 يفرم المزارع اجر مثل نصف الارض للعامل علي المزارع اجر مثل حمله ويتصرف
 المزارع ما فضل من بذره ونفقته وما غرم هذا هو الحكم والمزرعة في

دفع اليه ارضه ايموسها علي ان يخرج بينهما نصفان ثم يوقت في شربهم
 مات الاب وترك اثنين في اثنين فان كانت الارض مما جملت غنمه فيقسم فيما بينهم
 فاما باب نصيب ارضه من ذلك ان كان مقرين بعنسه وما اصاب نصيب غيره
 كلف بقلعه ونصيبه رقبته ان لم يكن منها شيء رجل رزق ارضه رجل غير اذنه
 فقبضت الارض ثم زال الشك ان زال برده ثم رد يري عن الضمان انه رد كما
 قبضت ان كان احد ارضه يد صاحب الارض لا يبرأ قال الفقهاء بعض العلماء قالوا
 انه يبرأ من باع عبدا فوجد امسترك بعيبا فزال العيب فبطلت بطلت بطلت
 يبرأ وينتفع بالخصومة بينهما وكذلك لو اشتري جارية فقبضتها ثم وجد في
 احدها عيبا بها ما شافها باعها ثم رأت عيبا من فعل المشتري رد ما قبض كذا
 هنا رجس دفع ارضه يتخذ فيه قفلة ففعله فاطله فخره وبقي لها شيء فيقول
 الاكرانا الخ في فيها عيبا من يد الى وقت خروج الارض من الاقطن
 صاحب الارض ذلك ان اخذها من رزقه لنوع من الزرع فليس له ان يتخذ فيها
 نوعا من غيره لان الارض مما جملت في اول اجتماعك لك رجل اجرا رزقا مزارعة
 وهو حراب على ان يجرها والبذر من رزقه فيهما مع رب الارض ثلاث سنين
 فلما زرع سنة واحدة انتزع منه صاحب الارض و امرجه في سنة مزارعة فاما
 مدة نفوت شروعه والزرع بينهما نصفان اذا كان البذر كذلك للعامل مثله
 ولصاحب الارض اخر مثل نصف الارض على الذي استعمل بذر صاحب العمل نواة
 برجل القى بها رزقا ارضه رجل فنبت منها شجرة فهي لصاحب الارض لان النواة ايا
 حده يفسد ويذهب كذا اية دخلت زرع انسان ففها رب الزرع فذلك فان
 ساقها الي موضع ما من رزقه فله ذلك ولا شئ عليه رجل دفع اليه جارا صغيرا
 سها كوما و دفع اليه ثلثة فغرسها وادرك كرمه وقا فروع اليه سقت غن
 اريد فعتها الي واما امرستها نالة عندك فاننا افعلها وكذا صاحب الارض واد
 سلمه من ثلث قول قوله ان الناسة سقت من لانه امين في ذلك ولا يصدق غيره

ثم زال البياض

باب دخلت
 الدرع الانسان

نوعه من رزق من ثلثة لنفسه في يد غيره كذا اخر منكره باب المزارعة واحدة
 الواو رجل دفع ارضه مزارعة وايدى من حقة صاحب الارض فكلها العامل
 وحفر ابقارها ثم كواله ان يزرعها كان له ذلك ولا شيء للعامل لانه ليس فيها شيء
 باقى حتى تاخذ بذلك بل الموجود منه هو رجل ارضه الى حياصل شجرة وبثمرتها
 لاخره والفقهاء على صاحب الثمرة لان المنفعة له وان لم يثمر سنة فانفق عليه
 صاحب الوقت يرجع عليه بما انفق ولا يكون متبرعا لانه متضمنة الاتفاق وهو
 دفع اليه رجل معاينة فمات العامل في بعض السنة فانفق رب الارض بغير امره فقا
 ترجع به في المثل ولا يكون متبرعا فلو غاب عامل فانفق وب ان يخل بامره فانه
 رجوع به كان متبرعا اذ ان كان يار القان وكذا في جارية والحيوان بينهما
 اذا مات صاحب الدار وتزوج ورثة لبارا او امرأة حاملة يقسم الدار ويوقت نصيب
 الحمل لانه فيه ولد ام لا فان كان فحينئذ تنساق القسمة ولو كان على الميت دين
 قليل عزله القاض بقدر قسمة البذرة بينهم على فريضة استأجره من حقه
 انه لا يقسم باب المزارعة بعامة البذر رجل البذر في ارض نفسه في
 غاصب والفق ينفذ في بذر وسقى الارض فنبت البذران جميعا او قب قبل ان
 ينبت صاحب البذر الاول فاحرق فهو للغاصب قوله انه حقه وعلى الاول بذر
 منذ واما ارضه انما يعرف هذا بتقديم الارض مبدى وراو غير مبدى وراو كان
 بين ذلك فهو امثل وانما كان كذلك لانه حقه الخالة استعمله الخاط هو الغاصب
 فيجب عليه مثله لان الحنطة من ذوات الامثال فيمن مثله فلو ان صاحب الارض جبا
 والفق فيه بذر ثانيا وقلب الارض قبل النبات او لم يقلب ولكن سقاها فما خرج
 فضوله للغاصب الثاني بذر مثل بذرة لما ذكرنا وعندها في المسكتين خياران
 ضمن الاول كما قال ابو حنيفة وان شئت والزرع بينهما ان هذا زرع نبت من بذرها
 فصار كما خلقها وبذر فان كان دون بذر حتى القى الغاصب فيه بذر نفسه فقلبه ببقا
 فان كان يتصور نباته بعد ذلك للجواب ما مر فان كان بينه وبينه بذر

باب المزارعة بعلامة السنين رجل عرس من بني قيس بن عيلان
 ان كان رب الارض مقرابان الفارس هو الذي عرسه من ذلك قسم فخرانا
 ب فلم يطيب فيما بينه وبين الامم قال وان كان عرس بامره بشرط شرطه
 فان عرس فهو كله له وهو تعيب به رجاء فوه رسته من رسته بالثنت فبذره
 المزارعة نسيبه من رب الارض فهو جاز وان باع غيره لم يجزه لانه في افضل
 او باع ما عرسه من رسته في الفصل الثاني باع ما هو معدوم رجل
 اجرارضا معاملة فقام عليها اياما ثم ترك ذلك فما ادرت الثمرة جازو
 بنسب الشركة قال ان تركه وردة في وقت خرجت الثمرة وانعت وصار حال
 ثما قيمته وقطعت فتره لا يسطر شركة لانه ما ثبت ثبت على الشركة فتره
 لا يسطر الشركة وان كان تركه في وقت لم يكن ثما قيمته وقطعت لم يكن نسيب
 لان تركه قد صح العمل فتره مما سئل الدياس والمخاض على المزارعين من غير
 شرط فلو شرطوا ذلك في عقد مزارعتهم لان هذا من تمام عملهم كالنقدار يوجد باق
 يحسب الثوب لان هذا من تمام عمله كاللبان يوجد في الثمرة لان هذا من تمام
 عمله كذبي هذا وقد روي عن ابن يوسف في المخاض والدياس والتذرية على
 امزارع ويؤخذ بذلك او روي ووجهه لما ذكرناه رجاء فوه رسته من رسته بالثنت فبذره
 معاملة معدومة لا يفتقر عليه وفيها من الاشجار لو لم يبدن نسيبه ابرد ونفسه
 فلم يبدن العامل حتما فسد البرد فهو فاسد لانه سبب التلف قال ابو يوسف
 لو دفع ابرد مزارعة من غير ارش جاز وكان ابرد من مزارعة راس امضارية قال
 عبد الله بن محمد بن قيس بن يوسف **كتاب** الله حرمه علامة النول
 روي عن رجل ما حدث دار رجل فاجرك المافية فدخل الماشقة وروي عن ابيه وخرجه
 ان اجرك سقار ما يبيع المخرول المجر ما يبيع رسته فلا ضمان عليه لانه
 استوفى في حقه سقار مستقدي ان حربه اخرى فاما اذا امري امارة لا يطبق النهر
 وبعد سقار كان رسته او لم يكن يجب عليه الضمان لانه ما استوفى حقه على رسته

هو حقه رجل له سيوي ما حدث ما على سطح جاز فخرت سطح الجار واصلح ذلك على
 صاحب سطح السيرة السفامع اعني لا يجبر على ذلك رجل ان شاة ميتة في ظهر
 طاحونة فصار بها امارة سامونة وخربة الطاحونة ينظر ان كان المزارع يحتاج
 الى الكوي فيمن ان اعلم انه جرت من ذلك سبب التلف فخر كبير انشقت عنه من
 صغير جرت اخر صغير فارادوا اصلاحها فمونة اصلاح الرقبة المزارع صغير على
 راسه ولا شيء على اصحاب اخر كبير فخر من منقول بذلك لا هو ولا رجل اخر
 شربا بغير ارش فقبضه ثم باعه مع ارش لم تجز ابيع الثاني الا ان يجزه ملك
 اول لانه بابيع والتقبض لم يسر ما كانا شاة لانه لم يطع على شيء موجود ولا بابيع
 بعه تباعه رسته فاذا باعه كان ابيع الثاني موقوف على اجازة الاول فان جاز
 سكة نافذة رسته فبما المظرو عند باب رسته فبما المظرو عند باب رسته فبما
 جب الدار به فله ان يسكنها ويبيع من رسته لان هذا بغير رسته حقة حقة
 ولكل واحد ان يبيعه ويذكر ان كانت اسكة غير نافذة وهي محدث فان حب
 واحد من اهل السكة ولانه سبعة رسته وكذا كان في امير تجر اهل السكة
 كان الجواب على ما ذكرناه فخر قوم بين تلح جلف فكنسوا من رسته
 التراب على صافنة النحر فلهما حب الارض ان ياخذ رسته ما باور رسته
 ذكر ليس خوصم فبغيره رسته رجل اراد ان يجفر على صوب حامة بغير
 فيها الماء يكتس راسها واراد ان يرفع ثلثه على يابه وكل واحد من رسته
 يرفع الامر الى السلطان ليعنه وديتوني رسته ان رسته من حقة حقة
 بعضهم بعضا بهتم العتة وذكر سبب الفساد ويمنع ان يكون في كل رسته
 اذا كان معدوم فاقوا به ضرب رجلين على رسته اشجار رسته كل واحد منهما مكان
 في ملكه لانه رسته ذكر واما كان فيها ينسب فبغيره رسته فبما
 باطان في ملكه لانه رسته واما كان فيها ينسب فبغيره رسته فبما
 رسته المافي النهر حتى جاوز رسته ففان التراب اب فخر من رسته فبما

على من حدث حدثا في النهر حتى جاوز من رسته
 احوط الى اسفل بيت احوط على من راع او يذر اعين فاقدم ولما ان يمشي
 من الاسفل الى اعلاه مثل عذبة تقاوت لا يعتبر لانه لا يمكن ان يتخذ فيه
 بيتا احزاب فلو كان الى اربعة ذراع فهذا مما يعتبر بقا لصاحب اسفل ان
 حتى يتوسل الى موضع بيت الارض في يمينه يكون البناء عليها لا اشعلوا كان
 هذا امتثالة يمكن ان يتخذ فيه اشترى بغير بمنزلة ما يبيع من اسفل وهو
 نهر صغير لا حول في بقرع منها نهرات ثم يجمع بين ذلك نهر وحردي
 صعد طاحونتان في حارب احدها خواتين فاراد ان يرسل اما في نهر الاخر
 حتى يجر طاحونته وذلك بغير بالامانة فليس ذلك رجلا له داران استاذان
 احد بهما عامره والاخر خراب فباع بخراب وكان تحت الدار عامرة
 وما في شجرة في دار لغرفة فاراد المشتري ان يبيعه عن ذلك ولم يبيعه
 اشترى من امتا من اشترى قال الفقيه ان كان مثل صوحه او في جانب
 عرف ان ذلك نهر فاميل على ما في ليس منه وكذلك لو كان صوحه في
 جاره وله في غير اب قد يبيع فليس لصاحب الدار ان يبيعه وعن استحسان
 جرت مارة واقبال يبيع ذلك من قيم بيته ان له حق المالك او اشترا
 في البيع وبه قال صاحبنا في شجرة على حافة نهر لا توام ويجري الماء في سكة غيرنا
 فذرة وجزءه في الاشجار في ساحة هذه السكة فادعاه بعض الناس
 غار سحابة فلم يدعي البيعة وان كان في بيته فما كان من الاشجار غار بل من
 حريم النهر ففي جميع اهل السكة وما كان على حريم فهو لصاحب النهر من ملكه
 جدار بين رجلين احدهما على حوله كثيرة ولا خرافا فاحتج في عمارة فذلك
 يكون معهما منافع في النهر فانه ان افسدت فاحتج في احتلالها
 يكون ذلك على قدر ما هم لان النهر رقة انما يحتاج اليه فيكون احتلاله
 على قدره رجل له دار في سكة غير نافذة ولا دار بستان في سكة نهر جاري

فاراد صاحب البستان ان يسيل الماء في بستانه وادخله بستانه ان ينفوه في
 كان من ذلك حد يثا فلكل واحد ان منه فاحبه عن فرك وما كان في بستانه
 لهم منه بمنزلة القلة فوق سكة وقطعت شجرة لرجل فاستري رجل احدي
 القطعتين ثم استري الاخر القطعة الاخرى فباعها بواحد منه صاحب
 القطعة الاخرى ما عدى منه اسفل ليس له ان كان القطعتان ما كان احد
 وباع القطعتين متفرقتا لانه اذا كان لا يستحق احد من احد في بستانه
 لا تصيبها ولا دلا لهما واذا كان ما كان لاخر من حصة فاشترى ولا فهو
 له فانه يدخل فيه المجري والشرب ويكون ملكا له فانه داران وسيل احد
 هما على سطح الدار الاخرى فباع الدار الذي عليها المالك من ناس بكل حق
 هو عاقل فباع الدار الاخرى فاراد الاول ان يبيع الثاني من ثمنها اما على صفة
 فله ذلك الا ان يكون شرط في بيعه وتبين ان مسيلها من الدار على سطح
 الاخرى فباعها للمجاري بغير ان يضر او عيادة اهل تلك القرية فباعها
 ذلك جاز لان هذا بيع المجري ما تملكه وليس على مسيرته خرج وان كان ما
 خراجا لان اهل الاخراج فيها ومزاجه على ما يجره ويخرج خيارا مشتبها
 كان البيع فاسدا **باب** في شرب الماء في بستانه فاشترى من بستانه
 رجلا بستانا ما فيه من من نفسه الارض منهم فليس ان يسيل الماء في بستانه
 لان هذا حق المالك فباع الا باذن المالك فلو اراد رجل ان يسقي بستانه بغير
 او دابة منه فلا بأس بمرور من بستانه قال الاجور لهم ان ينفوه امام
 اجري نهر القوم في مريتهم للسقي فلا هدم بيته ان يتخذوا ذلك عليه بستان
 بين اذ لم يضر ذلك اراد به منه وصول الماء الى اسفل لم يضر الا شيئا قليلا
 شرب بين قوم فاستمع بعضهم عن كسري النهر برفع الاموال حاكم حتى يامرهم بذلك
 وهذا قول من يوسف فالبعض ان يسير النهر بين الباقين في شرب
 يرفع اليهم حتى يرفع مسلة النهر **باب** في شرب الماء في بستانه

حتى تطلق امراته قال لا يقع طلاقه ولو شرب شرابا حلوا ولم يوافق طبعه
 فسكرو وطلق فانه لا يقع ولو اكره على الشرب فشرب فطلق امراته يقع
 لانه وجد المدة **باب** الاشربة بعلامته السنين قطرة من خمر وقعت
 في جره وفيها ما ثم صب الملاء حب الخمر لا يفسده لان الكفار حرام ولا يحل
 لانسان ان ينظر اليه في جره ابها ولا ان ينزل بها الطين ولا يستقيها ولا يزر
 كذا الميتة لا يجوز ان يطعمها الكلاب لان ذلك صرح ضرب من الانتفاع بها والله
 تعالى حرم هذه الاشياء خروجا مطلقا معلقا باعيانها وفنارت وجوهه الا
 انتفاع محفورة بظاهر اللفظ له رجل له خل فصب فيه خرا ففقد سال ان
 حمله من حرام فيه ولا يفسد ذلك كذا في روي عن ابن يوسف وقال غير محمل
 الخمر للشرب حرام اما الاصلح فلا فان له ان ينقله من الفل الى الشمس ومن
 الشمس الى الظل وكذا ذكره ان جيز بيمينه تحت الدجاجة فانه يصير دما
 اوم حرام حرقه احبا حاضن فوضعت في خل لا يابس به ويظهر لذكي الرغبة
 اذا اخبر خمر فوقع في خل طهر اما اذا عجز وخبره لا يظهر ابداه واسه الحرام
كتاب الديارات والقتال عامة النفاق رجل وجب عليه القتل
 بسبب من القتل والردة بدا بالقتال اذا سبق من الاوليا الجنائية المحصورة
 ولا يبدى الامام بالقتل بسبب الردة لا فتم متى اختصموا وجب على الامام ان يقتص
 فتم الحق قبل الاستيفاء الحق فيبداه حسب مقتضى ما في الما او سقط من السطع
 ان كان من تسعة سنين فلا شيء على احد لانه قادر على حفظ نفسه عن المعاصي وان
 كان صغيرا لا يعقل شيئا فعلى الوالد ان الكفارة ان كان في جرمه وان كان في جرمه
 هما فالكفارة سلبية لان جرمه عليه فاذنوا للمفسد في حق ذلك فصار
 كانهما اهل الكفاة فيجب الكفارة وحول فتر وقال ابو القاسم ان عليهما الاستغفار
 ولا كفارة عليهما لان الكفارة انما يجب اذا اشد به فله ما يسقط منه وهو
 في الاثر من جيز بيرا على الطريق فوقع فيها انسان فمات او كان ايقا

صبي مات
 في الماء

او فايد ان باب انسان فالكفارة عليه فاو اليك لا يجب هذا قوم اجتمعوا
 على ان كل عقور فرموه بسهام فاجتمع بينهم فاجتمع بينهم فاجتمع بينهم فاجتمع
 فماتت وشهدت الشهود ان هذا جرمهم فماتت ولم يشهدوا وان فلان ارماه
 فماتت فلو لم يصبه السهم على جدي ثم طلب المصالح رد هذا المتل عن علم
 ان الخارج هو المصالح وان العبيبة ماتت من تدرك الجراحة فانه لا يجوز ان يكون
 ردة وان كان في جرمه لا يبر معرفته السهم رماه فانه لا يلزم بمعرفة المتل
 بين الجراح هو فان لم يات صاحب السهم رماه لكان استقبال الجرح ابوها فله فيها
 نسمة فسفخت فماتت ولا يدرب من ايها ماتت من الجراحة ومن الجراحة ودية
 على حالها لمصلحة ان كانت للتعفوة وارت غير الاب والتمس وقوع بابارة المير
 فالصالح ماض ولا ميراث للاب لانه اذا كان لا يبر من ايها ماتت فيجوز ان
 ماتت منها فكان الاب قاتلا فيحرم عن الميراث وان وقع الصلح بغير اذنه
 فالصلح بالمال لان الصلح لو جاز جاز في نفسه كذا في نصيب غيره ولا نصيب له
 التمس اذا عني عنه الورثة يبر عن القصاص الدية لان حق الورثة ذرا اما فيما
 بينه وبين الله تعالى يواخذ بظلمه كمن كان له في اخرون فمات وبراء الورثة
 يبري عن الدين اما لا يبر عن المماطلة التي جرت بينه وبين ورثته في الورث
 لانه ظلم عليه لا الورثة رجل ضرب علي وجه انسان فثارت اسنانه كلها فماتت
 اسنانه اثني وثلاثون خيطا ثلثين كسمايه وموتت عشرة اسنانه امر المروع
 وان كان ثلثين خيطا خمسة عشر الفا وان كان ثمانية وعشرين خيطا لربعة عشر الفا
 هذا امر المشروع في الاسنان رجل قال يا اخي لا تقواله اذ انت بالمحرم
 ان كان من ولا ينجبه عن ذلك قال الله تعالى فمن عفا واصف فاجره على الله لا
 يبر عنه الامر الى الخاتمة ليؤكد به فان اجابه بذلك فلا بأس به فانه لا يبر عنه
 حريقه لان اذا ظن من ان كتاب فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت فماتت
 ولا يقتل من كان في قطع الطريق وكذا في الزندق المعروف والباعى لان الظاهر

في هذا الحديث قوة الرد على من نفسه وهو لا يكون ذمة هـ جنون قس
 قتل انسان فقتله المقتول او بغيره ما لم يقتله المقتول في ارضه او في ارضه
 المقتول في يمينه وذلك في البقرة وسنح احرازه بيمينه لانه ائلف انسانا لمنفعة
 نفسه لمن يدركه في دفع الجوع عن نفسه جاز ويمنع اذ ذلك ما وان
 حق شاربه ولم يبت فيه حكومة هـ رواه رجل قال لا خير فيك يدعي يا فتى ليس
 فقتله فعليه القصاص وان قال اقتله فقتله فعليه ادية لانه امره بالكرامة
 شبهه في حوت القصاص ورواه ابن عباس في رواية اخرى لاجب الريم ايضا
 في قوله اقتلني اما في حادون النفس فلا شيء عليه هـ صبيان يلعبون بالرتي فانساب
 رمى عدم عين امرأة فليمت عينا وارسلت ستة عشر مئة جبال الدنيا على
 عاقلة الصبي فاذا شهدت الشهود بذلك لم يشهدوا اولئك اقربه للمع
 اه شهدت السبيات على ذمة فانه لا شيء على احد لان شهداءهم واقاربهم
 معتبره وروى عنك يوسف ان في قطع شئ انسان بالاب لا يوجب قتله
 فيستحق الصبي لان الشيات بدائع عادة انما يكون في السبيات لا في البالغ
 اعتبارا بالمشقة او حلق بية انسان له راسه فانه يوجب سنة فان مات احد
 قبل النيات او مات المملوك راسه او حلقه قبل منة السنة ولم يبت على قول
 حنيفة لا شيء عليه وقال في حلقه سنة عداه هـ بعد جنى ثلث ابن السيد ان
 اعبر حر ذات السيد ورثة ابنه من افا عبد سربا قاره ووجبت الرية
 اذ وسعت المرأة صبيها بين يدي الاب وذهبت فالصبي مثل ثدي غيره
 فلم يخف الاب شبر الصبي من مات السبي من الجوع والاب امره بالدية
 رقة والدية من ذلك لانه حبي وادعاه الذقة على الصبيانه فلوحات الصبي
 ومن لا يملك ثدي حبل الام وحس تعلم يولد فالام على الام من الرضعة وعلاها
 عتق ربة هـ رجل اراد ان يترك امرأته غلاما عيا فاحشة لها ان يقاتله لان
 الدية عليه فان قتله فقتله فانه لا شيء على من المقتول في دفع الجوع ولا يمكن

ثم افهم الالبهذ الصوت فجعل ما ذكرنا في ذلك المشرق اه رجلا الى سبعين فارد
 قطع ان كل الغالب منه السلاسة فهو في سعة من قطع والافلا يقطع لانه
 ربما ينسج الى المالك رجل قتل رجلا سموا له وليان فضاخ امد ما مع الثاني
 من جميع الدية على منسب الفاد التسلح جازوا نفسه على ثمة وثمانين
 وصار من الاخوة النصف الدية وثمانية الف خمسة عشر عن اء خيفة ان
 الدية على اكثر من الدية بالملك بلدة ذات الثلث فكثر الطين والطريق فانه واحد
 ببناء داره اه عتيق داره مجزا فقتله انسان فقتل اء فذكرنا ان الامام
 فلا شيء عليه وان كان في اء غير اء الاسم وعليه دية لانه نائب عن اء عامة وروى
 من انه سئل ان سئل على عدد الروس والعامة على عدد الروس والطريق اذا اختلف
 فيه على عدد الروس والشفقة على عدد الروس من امرأة قتلت يد رجل مولا
 فالرجل بالخيار ان يثاقطه او يارب لكونه ان شايد اء بها بالدية التماس حقة
 والنافع من يستوفي بالخالد في باب التماس فاذ اء يد رجلا ويد قاصع فلا
 فله الخيار كذبح عنها ولو كان النافع ربة فقتل يد امرأة فوجب بها الدية
 ان النافع لا يستوفي بالنافع رجل اء في ميراث لدية مسلمة دار رجل
 الدار جيران لساكن الدار فوقع اء على غير صاحب الدار فقتل اء ان
 باء صاحب الدار فلا ضمان على احد فان اء فله غير اء صاحب ينفق ينفق
 لا اذا التقي جنة فتمشقه الميتة فمات من كذا عتقا فراجا فمات اذا وقع كينا
 ان سبق فغضب المستب على انسان فقتله لاسفوان على الدافع لان الصبي مبر
 وقد خلد في قطع النسبة عنه اما فعل الدية غير معتبر فلا يقطع النسبة
 جال شيخ راى رجلا منسية خنا على الشجاع ارش الموضوعة وهو خمسة في الابل
 لو شجعه ما شمة فعليه ارش الصائفة ورجل خلق من عبد انسان ولم يبيت
 الشعر قال ان شاد دفعه اليه وامر بجمته وان شاتركه ورجل ضرب من شاك
 فتركه فانه يقتل حتى يبرأ من شاك ودي يظلمه ورجل اء انسان

بيان فضائل
احد همام
القاتل

[illegible]

الناقص يستوفى
بالحال العكس

مؤلفه
الغفر

كسر العظم الطاسفة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

رجل ما دان يستكره امرأة وغلام

فبعضه من مائة من جنات جوعا فانه يوجع العقوبة والدية على العاقلة لانه في عر
 لفظه راجع الى رجل فاومى اليه بانه حرد على و سادة فجلس عليه فاذا
 بجينسا قارورة فيها دمن فلم يلم به فارتقت النار والدم من عرق الوسادة
 امله الدم من القارورة فينزل لانه تنف جسمه وفي الوسادة لا يبين لانه
 جلس عليه بامرره ونو كانت القارورة تحت ملاء قد من فاقوم بالجلوس عليه
 ليس للجالس منها في جاي ما في الطريق فاشهد على صاحبه فانه في شرب
 منه دابة فقتلت نكلا فلا شئ من عليه لانه صلا بمنعه من الدابة الا ان
 يسأل الخايع على انسان او دابة فيقتله وهو بمنزلة وضع مسيل ساعيا
 طريق اعانة ففوق منه دابة وقع على انسان فقتله فلا ضرر في الواقع
 كذبي مذاه رجل عث غلام انسان في حياطة اه بغير اذن سيد فانه ان
 اقله راي سبيانا فالتقى اليهم فارتقت رقت فيتوقع منه فذلك السب
 على المرسل لانه استعمل في الخبر غير اذنه فصار غاصبا رجل ضرب من انك
 فغلب فثبت مكانه من شهود المقتل راسه فثبت ابيض والرجل ثابت ب
 في النسل جميع ارضها وفي الشعر لا شئ عليه لانه لو حلق راسه ثبت او لم يثبت
 بعد ذلك فعليه الدية لان لا يبين في الشعر والاسود سواء عجز الناس قارورة
 في الشعركم منه فمراة رجل قطع راسه رجل من منسله فانه يبين شاة
 فان اقتبس منه ثم قطع احد عيالي صاحبه قال لا تقبل من يديه رجلان اصلها
 من قحطان تالان وقع كل واحد منهما على وجهه فدية من امره على صاحبه
 لانه وقع بفعل صاحبه وان وقع كل واحد منهما على قناه فلا شئ على احد لانه
 وقع بقوة نفسه وان وقع واحد على قناه وواحد على وجهه فدية الذكي و
 وقع على قناه من لانه سقط بفعل نفسه فدية الاخرى على عاقلة صاحبه
باب الدية على امة العير رجل قال لاخر اقتل ابني او اقطع يداي
 فانه يغير عجب عليه الصغير لانه اباح بما سواي من مال و من اني نيفت

انه اخطى في ذل فاعطوه الدية ولو قال اقتل بدي او اقطع يدي فانه
 فلا شئ عليه من العتف لانه اخطى عبد مملوكة له العبد المرحوم
 اذا قتل هذا ان اجتمع الدامن والمرقتن فلهما الدية لانه لا يبين لانه
 اخطى من اب وام فقتل احدهما الباه صداقة فقتل الاخر الام والاول
 يقتل الثلث بالام ويسقط الثمن من الاوان فينوم لورثة الثاني فدية
 اثم الدية لانه لما قتل الاول الاب صار الثمن ميراثا بين الام والاخ و
 الاخر للام من ذكرا لثمن فلما قتلها الاخر صار ذكرا لثمن ميراثا لاول فقتل
 من الام الثمن من دية فيعزم تسعة اثمانه لورثة اوارث الثاني
 على قتل رجلا وله ولي فقتل القاصي بالقتل بل ان يدفع الى الدم
 من القاتل الاستحسان لا شئ من عليه ويؤخذ منه الدية وتجب في
 الدفع فله ان يقتله لان شئ من الموت الباه اول امواج ذكرا فانه
 بالقتل ويتم بالدفع فاذا جنى ثانيا دفع فتن فكن التخلد الوجوب
 فساد كما الوجوب قبل القتل جاني جاني الدفع لان تاكل الحالة حاة الا
 شتيقابه تبيين الوجوب رجل ضرب بطن امرأة بها سكين فاصاب بولود
 فقتل موات مقتولة اليه يبين اغفاب على الحالة لانه قطع خفا
 رجل جاني يام فوجه وادعي انه دمه وهو ميت يبين الدية ولا يقتل
 استسانا لانه ادعي شبهة فمؤم حاصر واجبي في الشريك مؤم بالبعث
 الي حصنه فاصاب صاحب الحصن ثم رجع فاصاب انسانا او ارمي وارث اصاب
 فلا ميراث له وعليه الدية والمكسرة رجل ضرب انسانا فقتل ميتا وكان
 المشتوا مال فتوي المال ضمن القاتل المالك لانه صار مستمرا كانه رجل ضرب اب
 بدمية متعمدا بالسيف فاحنا واصاب بنته وابان مؤم من مؤم فذلك
 ولو اخطا فاصاب من غيره فهو خطأ وان اخطى من قاتل فاصاب من
 غيره فهو خطأ ولو اخطى رجل فاصاب جاني فاصاب مؤم فمؤم مؤم

غير النافذة والكن الصريح ثم ديسموني لان ابناي في بلقي ربه جرت
امارة وبعده اخذ القيمة اربا لبيت رجل ضرب ربه بآره وحال شبهه فمات
ولا تود عليه لان شراجه فاما ما لا يقتضيه العقل لو ضرب بالمساة
فمات المذنب رجل فمات عبد فمات العبدان مات لامن التنا فلا ضمان
الفارق فلو قتله انسان بعد ذلك لزم الفارق القصاص فان قتل رجل بلقي
وقتل حتى ما قاتلهم في قتال ديتهم وقيمة العبد ولو ان قتل المرء بعد
نظامه قتل اخ مولاه فمات ليس للاخ وارث غير مولاه فانه يبيع نفسه العبد
الى مولاه بعد المقتول فبده نصف الباقي وانما كان كذلك فانه ما قاتل العبد
وصار نفسه مستحق لدفع فلما قتل انسان يار نفسه مستحقا لدفع الى الاول
نفسه ويؤدى بالباقي لانه لا يمكنه دفع الاول لانه ملكه بعد ثمانية بسبب
الارث فيؤدى به بالنصف لانه سلم له نصف العبد ولو قتل الاخ ابنة ثمانية
ثلثة ارباع عبد المقتول ودفعه للابن على ما ذكرناه جارية حاملة فاستحق
المولى ما في بطنها وهو يعلم بالجناية سار فاختار المقتول لانه لا يمكنه دفعها في
الحال لو اعتق ومولا يعلم فان بالكتاب ومن حمله فله الخيار ان يشاء من المولى
قيمة حامله ان شاء اعتق حامله لجنايتها وكانت له فالولد حر فان باع بعد ما
لوت فالولي بالخيار ان يشاء دفع وان شافولي ولا سبيل له على الوارث مملوك
حزير يراي في انسان في يافات فراه المولى بالدية ثم وقع في يافا اثر
فمات فانه يبيع المملوك كله او تقويمه عزرا هو قول ابن حنيفة وعند ما دفع
بالدية مملوك عزرا لبيد فاعتقه المولى ثم وقع فيها مملوك فمات على المولى
قيمة لانه ما استحق السابق صار مستحقا لقيمة يضمن القيمة **في** ربه المشتري بجناية
حامله لم يضمن حتى يعتق ما في بطنها ثم اذا ضرب انسان بطنها فالتجنية
ميتة المشتري بالخيار ان يشاء اخذ الام بجميع الثمن لا بما بقية له بقا وانما
لان بالارث فهو حر لانه مستحق وان شافيه البيع في الامة لا ما فمات

عبد ابيع ولزم ببيع الولد لخصته من الثمن لانه اشترى موصلا وهو كان
الجناب سرطان ارش الحنين لوالده لانه عصبته ولا في المشتري منه ولو اوفى
استحق عبد له جنين العبد جناية ارشها الف درهم فماتت الورثة لا تقضيه فمات
ذكو ويوفى بالجناية ويبيط الوصية الا ان توال العبد لاشان ادفع حفر
الف درهم فمات بغير ذكرو دينا على العبد ودية اذا استحق عبد من جناية
فاوصى للمولى بعينه في مرضه فاحققة الرضى او الوارث فان كان الوصي لم
يعناية فعليه الدية مقدار القيمة من مال من مال الميت وعبد له بدل
فمات احد في اخر جنين احد ما يضر العتق الى الذي جنى عليه الدية
لا يتا الوارثناه الى الاخر بغير واجب الدفع وجننا لا يرا لانه جنة كالتحق
تارث فيه فيقتصر مولى راسا لورثناه اليه لا ضرر على رثة المشتري لانهم
ياخذون الدية رجا يرضوا ذلك في قيمة العبد فلا ضمان على المولى ارجينا
لان المقتول احد عما يضر اليه وكذا كجارية بين رجلين ماتت ورجعت
الولد جناية فادعاهما احدهما ان علم بالجناية فعليه الدية لانه استلزمه
بالدعوى وهذا كله قول يوسف **في** ما قطع اذن عبد او امه او حلق حمية
فلم يثبت فعليه ما انقصه لانه ما في قوله لم يرد عليه فلو دفع العبد اليه يان
منه القيمة تاما رجلا فمات عيني عبيد ثم بار بولده كان في اثنائه حر
ان يبيعه فاني العبد ما انقصه **في** ما يبيع مملوك نصف قيمة منقولة بعينه
عند استحقاق القيار ان لا يكون على الفاء شيء مسلة بمئة الف درهم
تبلغ اسبع مائة في كوخا فمات المولى يان فمات المملوك اربعة فان
فراه بغير فمات فعليه تمام الدية فان كان نقصا طان المولى بالدية بغيره
اعتق ومولا يعلم فعليه القيمة عبد قبل رجلا سمدا وله وليان على احدما
ثم قبل الاخر خطلا فاختار المولى نفسه فعز اب حبيبة فيه وليان في دية
بدفعه اربعا ثلثة ارباع لولي الخطا ثلثة لولي العبد قال ابو يوسف ما قلته

فوالا خالنت اباحيفة في الاثر والرواية في خرافات متشابهة
 خيفة بشي الاقواله اشارة على انهم ما عدلوا طريق الحيات بل الوان
 ابتداء دراب ابتداء جاقا لستادهم ابو حنيفة لا لا بد ان يقتضوا
باب الديارات علامة خمسة من الاشياء ما يكون تعاليمه
 التبع الاصبع والثوب مع الحلة والخبوب مع الاشعار والذكر مع
 الحنطة وروث مع المارن اذا قطع كفا وفيه مفيد وليس من ماسك
 صاع فيه ثلاث عشر اربعة وليس الف بشي ولو قطع ثلثة اصابع مكن
 رجل خطا قطع الاصبعين ثم يثبت الكف من الجراحة او في الاجرة
 فلي الاربع فحمة شبه اصابع وعلى الاخر دية ما قطع ما بقي من
 بعد الاصابع فهو ثمان فما تسبب صاحب الاكثر يدخل اكثر الاكثر
 والنفس الباقى على قطع الاصبعين في خمسة مائة وهو عشرة اربعة
 كوزين اذا لم يكن لها الاشعار ففي كل واحد دية موصوفة الا
 ان من موصوفة غيره وقد ذكرنا من وما يستويان في العاشمة لان هذا
 كسر العلم واما الموصوفة شق وبلد الاصبع فمقتض من جلد غيره فان
 فيه حكومة العود رجل نزع سن جان رجل سنة والصغير والكبير في
 المكذب ذل في المجرى عن اباحيفة اذا ما اشاع من موصوفة الخار على
 خمسة درهم ثم مات فيمنا بيط من العاقلة الثلث ويرجع الشاع ثم
 لان السطح لم يتم على ما شرط رجل حلق شعر كنف دابة او تنف الشعرين
 ذنبها فانه يوجب امته كما في شعر الادمى فان بنت ولا تقوم مع الشعر ويتوا
 من غير شعر فيرجع بنقسان ما بينهما رجل مشى انسانا با حديد فلا
 فيه فان جرحه فمات يجب التماس منه ولو جرحه خشب من دية فمات
 لوجب التماس في موصوفة جرحه بدينار فيب التماس فان مات
 فمات يجب التماس في موصوفة في الراس او جرحه ثور والصغير والكبير

الهدب

الحنف
 كوز قبي

والمسيحة في اليد الف جرح حكومة العود رجل ضرب رجلا حتى ذهب
 منه شحم فصار لا يجدر تحت فسيه عودا وذكر المروى في مختصره في ذلك
 الدية وكذا في السمع والعقد والذوق وليس في وسط اللسان فمات في ذلك
 فمات في ذلك فمات في ذلك فمات في ذلك فمات في ذلك فمات في ذلك
 عن ان من موصوفة راية الحرب انه يجب فيه ما نقص وهو في ذلك يوسف فمات
 جرح فحمة ما نقص والاذن كالحاجب او جرح في النصف لا يbane
 الصغير في النفس وفواد ون النفس فانه ان يصاح به في اللوحى ان يستوفى
 فيما دون النفس لو قباح فيه اختان الروايات انه ذكر جامع الصغير انه
 ذكر وان له كتاب الصلح وليس لقائه ان يستوفى النفس عن صغير
 النفس وفواد ون النفس فلا ان يصاح وذكره التماس ان في ياد وفي
 فمات فمات ان كان عمره اقل من اصاح امرأة شرب دوا يستطو ويدعي
 فمات جرحا حيا ثم مات فمات فمات فمات فمات فمات فمات فمات فمات
 وان لم يكن فذكر لما لهاد ذلك لادب ان لم يكن لها وارث اخر ولا يرث
 منه شي وعليها الكفارة ولو القف جرحا يحتاج العزة على العاقلة سنة
 واحدة ولو كان الشرب لاصلاح ابدا في شى عليها ويرث منه وليس لادب
 يمنع مال ولد الكبير ولو حصى الاب ذلك رجلا صاحب سبي وهو على حاج في وقت
 فامنان عليه وذكر ابن رستم في نوادره انه لو قالا يقع فوقه لا يجرى وقال
 في موقع ضمن مسجودا حيا لم فالاشهاد على اذ ي بناء فانه وقع فمات
 بطانسان فالدية على العاقلة الذي بناء وان كان حيا في الوقت على صاكن
 فذكر يكون على العاقلة الواقف عليه رجل احرق ثوبا او بيتا او رسته فمات
 الرمح بالشر الى ارض جاره فاحرق رزقه ان كان النار ينفذ من الارض الجارة
 وجه فصل الله شر النار خالبا فانه يضمن لان له ان يوقد النار ان لم يكن
 على وجه لا يتعدى النار الى ارض جاره وهذا اذا اشقى من نفسه فمات

ما دام يستوفى
 في القضاة لانه
 الصغير في النفس
 وفي ياد وفي النفس
 فانه اذا يها

العزة
 عشرة اربعة
 الة خمسة

حياطة الو

وَجَزْأَوْصِيَّانِ يَتَّخِذُ لَهَا بِرُءُوسِهِ
لِيُطْبِقَ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَكَرُوا قَالُوا حِينِيفَةُ ابْنِ الْوَصِيَّةِ بِأَمَلَةٍ وَذَكَرُوا قَبْلَ هَذَا مَا يَدْرِي عِيَالُهُ مِنْ حَقِّهِ وَأَقْرَبُ

شياله ويدفع الثمن من ماله ويبرأ منه ان شاء الله مات ولو انني شيلة البئر
 تحت البيت المضربة وما اشبه ذلك فلا بأس به وهو كزيادة في الكسب رجل
 وصورة يفتت من ولم يزد على ذلك ان كان ماله دراهم او دنانير فقد
 التوا بالذل ان كان له اخصار ذلك وقفا للفقراء فان الرجل لو قال اني انا
 هم فقرا طاب باني لا جناح في العقار رجل اوصى بوصاياه فانزوت وصاياه بالدر
 راء ررية فقد راعى جميع المال كانت الوصايا باقوا ربا عياهم او كانت
 للفقراء فان كانت لغيرهم باعياهم فاعطاهم فيرضون بذلك مع علمهم بوصية
 جازية لهم رضوا ما دون حقهم وكذا للفقراء عند ابني سيفه وابيوسف وهو
 بمنزلة رجال عليه غيمة جواد فاعطاه جميعه ردية منها رجلا اوصى بوصايا
 فادعى بفقراء او اوصى لمحتبيه بما في درهم فمات المحتق فلم موته فسيبه
 انفق ان كانت الوصية من الثلث بان اوصى بثلث ماله وبين كل واحد منهم
 نصيبا وجعل الباقي للفقراء فاما اذا جعل لكل واحد وصية مفردة لا تراه
 وصية مفردة فالماية للورثة لان النصف الذي اوصى بثلثه وكل ما في النصف
 له فليس للورثة منه نصيب وفي النصف الثاني قد وكل واحد بقدره على ما
 فلا يزداد على ذلك رجلا اوصى بان يتخير له شعاعا للناس بعد وفاته والطبيب
 الذي خففه عن العجز فهو يكون للذين في طول حياته عذوه والذين في
 من خاتمهم يرون غيرهم والغنى والفقراء ذكره سوا قلوه حتى ان يفتت
 النسب وبسبب الفقر والادب ان كان المصطفى اوصى بالوصية بثلث
 ما يوم فان كان لا يصلح لذكر فلا بد من ان يخلصه مقدار ما يقرأه سلامة رجل
 مات ولم يوص الى احد في كل الحكمة تركته وصيا فادعى عليه بدين على الميت
 ودعته وادعت المرأة غير ما وليس الموصى ان يفتت الدين في دفع الوديعة
 من غير حكمة وامامهم المرأة ان كانت قد نكحها فانه يمنع من حاجتها فان
 لا يعمل ما فانه في ذلك في الورثة لان الفلاحه شاء من لهم وفيما زاد على

و لا يمانع الحجة
النضائية عند
تثنية اياميات
النضائية في الحجة
عند السدور
النهاية
ر ٢

٥
هل التعذية

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And peace and blessings on the one after whom no prophet comes).

رجلا و هم بان
يتخذ له ملعا
للناس

وہی باری تعالیٰ

ادعت المرأة

1

رجل تزني بهت رجل وهو غريب فمات وترك منه ذراعا فانه يرفو حاكم
يكنتم يكفن مثله واذا اجتمع اهل المصيبة فلا بأس بان يحمل لهم الطعام فقلوا
ذكرنا هذا وكان اجتماعهم لاجل سماعه النوحه يكره ذلك لان كل اعمانه
على المصيبة وانه حرام واقعات

في الثوب وادخلها اليه من دارهم مثلها من اوراق في سنة اخرى واخرجوا الذين هم
 مالي اخرجوا ولم يردوا من اوراق في اربع سنوات لم يردوا من اوراق في اربع سنوات
 ويخرجون الي الفقراء رجالا في اربع سنوات في اربع سنوات في اربع سنوات في اربع سنوات
 فمنا الذين الي غيره فالوصي من كل في جميع اموره باذ قد لانه وصيته
 الوصي اذا قال له علي بيت دين يترك له اقل من ثمانية ادين الذي
 عليه اويثيم البيعة ويستوي والا حرك من الوصاية فله ان يخرج من
 صاية ويخرج مكانه لانه لو ترك استحل اخذ من مالي الميت في اربع سنوات
 موصيه ان الرجل علي الف درهم دين مات يرفع جميع الثروة الي الورثة
 لا يوقف منه شي لان المقر له محض او لو قال له مائة الف درهم دين مات
 من دار الدين يرفع البقية الي الورثة لان هذا اقل من ثمانية ادين
 او صحه بعد اربعين سنة ثلاث سنين في المسلمين مات ولم يوص له من ثمانية ادين
 عد مائة قال ابو يوسف كرمه ان كان يخرج من الثلث حتى ينفق في ثلثه
 ثلث سنين لمن اوصيه خدمة عبد في سنة وفان غلب فلم تحضره
 بعد مائة السنة يخدم له سنة او قاضيه السنة فحضره لا بعد مائة سنة
 وصيته فكل من الغنة رجل اوصيه وقاضيه ثواب هذا الثوب فانه خيار
 ثواب ثواب قيمة وامسكوا وان شئوا ان تصد ثواب عينه وان شئوا باعوا
 ويصدق ثواب قيمته لان المقر من نفسه ويصمت ثوابه رجالا وصاويها
 ثم قال البلاء للمقر مات بعد من اوصيه فانه ينفق ذلك المقر لغيره لما
 ماتوا لم ينجرو الوصية لقاضيه فبقى الباقي وذاكر المقر رجل اوصيه
 صايا بان يخرج عنه ثم مات في الطريق فامسك على وجهه اما ان لم يكن
 ميت وارث سواه او يكون ان لم يكن فانه يخرج من الميت من حيث مات الدين
 لان حروجه في الحكم كحروجه الموصي وان خرج الموصي ثم مات ثم خرج
 الموضع كذا به هنا ولو كان له وارث اخر خرج باذهم فكذا لو خرج من

ما
وہابیہ
عنہ

بميت وارث سواء او يكون ان لم يكن قائم تيمم حق الميت من حيث مات الا ان
لان حرجه في الحكم كحرجه الموصي وان خرج الموصي ثم مات تيمم حرجه
الموضع كزكي هنا ولو كان له وارث اخر خرج باذنه فلو اذله او خرج منه

اذا قال الوصية يخدمها علي السواخي بخيذ وكان احدهما اثني والاخر
 ذكر يكون يا ملا ولوكا في كرتين جارت الوصية لانه عليه ان يخدمه على ان
 سوا فاشتركا كان في الوصية الجزمة للوارث فالوصية له بالمال اذا
 لم يبين كان سبيله الميراث لا سبيل الوصية فيصير كأنه اوصى بان يخدم
 العبد جوسنة ومذاجايز وقد قال اصحابنا في رجل اوصى بان يخدم جده
 جميع ورثته سنة ثم هو حر فالوصية جارية كذا في مناه رجل اوصى بان
 يخدم سنة فادفع المالا الي عبده ليعمل عنه من اذن مولاه فهو جابر ولا يستحق
 ذره ورجا قيل له عند الموت اوصى بشئ فقال انا املك مالي ولم يرد علي هذا حر
 مات ان قاري لك على سوا الماه كان في ارجاء بالهم وتخرج ثلث ماله لا تقراو
 كذلك لو قال انا املك مالي للمفقير او كذلك ثلث مالي اليه ولم يرد علي هذا
 مريض قال انما احد في ذمتي ما بين درهم الي خمسة مائة فاعطوه ثم ما يدري
 قال ان لم يقبض الا عطي يري الوصية او يري رجل فالوصية باطله
 ولا يجعل الا تحتة رجل مات واوصى الى امراة له وله صبية فلمراة
 لها مهر فاردت ان ياخذ مهرها من التركة فللمزوج شئ من الحياة مثل
 مهرها لا يخدمه الا في بيع ما كان اصل المبيع وياخذ مهرها من ثمنها
 سلطان جابر اذ ان ياخذ من مال اليتيم شيئا من ثمنه يدين اعطاه الوصي
 خوفا من قتل نفسه او اثلث فلا ضمان عليه لانه مجبور ذكروا ان
 خلاف اليتيم والمحبس فلا يكون مكرها فيضمن بالا عطا فان خاف الوصي اخذ
 ماله لولم يرفع اليه مال اليتيم ان علم انه ياخذ بعضه ويترك ما يكفي فلا
 يضمن اليه ما لا يقيم اليه فان علم انه ياخذ كله فهو مكره فلا ضمان
 عليه في ذلك فيما اذا دفع الوصي اما لو سيطر به فاحذر منه لان ضمان
 عليه رجل له دابة فاوصى بان يباع ويقتل يضمنه فمات وعليه ديون
 يباع الدابة ويبيعون الي الغني فان كان منه شئ يفتقر وصيته من ثلث

يا
 عنه فدفعه
 المال الي
 عبده

ثم الدابة ولا فله رجل مات وعليه دين فاوصى بوسا يا وقر او به الي اجل فمات
 الموصي واجتمع الورثة على بيع شئ من تركته انقصا الدين وتفيد الوصايا
 بينه وبين من اوصى الا مراءى الفناء حتى يامرهم بذلك فان لم يرضوا كان البيع
 فاسدا لانه لا يخدم في التركة منها بل في ما يباع من ماله فقط ففعلوا
 ما فعلوا بغير حق فيكون فاسدا ومن يبيع من مال اليتيم شيئا فوارث صغير
 فادرك او ايرا المشتري عن اليتيم فانه يبرأ لا يضمن له وكره ملكه ولو اوصى
 بان يصدق من ثلث ماله ونقصه غاصب فاستولى ملكه بغير عتق زاد
 الوصية ان يباع عليه صدقة له وله ذكرك رجل اوصى بان يخدمه رجل فاعطاه
 مائة ليبيع الناس ثلثة ايام ذكر وقال ابو حنيفة ان الوصية باطلة وذكر
 قبل من اوصى علي انه صحبه رجل اوصى بثلث ماله ففقد الوصي ببيع
 ياه وبقي ثلث من الثلث في يد الورثة ان كان الوصي انه يعلم ببيعانه وكره
 ودبا منهم اتمم يخرجون الباقي لتنفيذ الوصية في باسره وان كان في خلاف
 ذكروا ان يتركم في ايديهم لان البيت اوصى بثلث ماله في بيعه
 نفذ الوصية ولو اوصى بان يخدمه بثلث ماله في بيعه لان بيت
 شيئا لا يضمن وان كان شيئا من ماله ففقدت ان يبيع وعامة جرحوا في
 المال الجاري بل في ما دار لم يخدموها وكرهوا او القاصدة الما الجاري فحسن انما
 ولا يبرق في النار لان ماله مائة له ولان يبعثه في التركة فان
 لم يصبها بثلثة سنين ولو اوصى بان يعطي الناس الف درهم فالوصية با
 طلة لجهالتهم ولو قال يخدمون فوايتسدت على الفقير ولو اوصى بخدم
 رجلا على ان يكون له من ثمنه ثلث فالوصية جارية الاول والثاني باطلة لانه
 وصية بذكر الغير اذ اوصى لرجل الذي قراة وقهر كفار بارز وذكروا ان
 وصية زوجة رسول الله عليه السلام اوصى لاجنبا هو يهودي هو لو اوصى
 ثلث ماله للمفقير واعطى الوصي الاغنياء ففعلوا يعلم بذلك اجز

الا حراق
 النار

وهو ما بين من يشاء من المقررة قولهم **جسما** رجل اوصى برفقة له اعنده فلان
 وبخدمته الاخر فالشفقة على صاحب الخزينة لانه هو المستفيع به وكان اذا
 هو مريض يبرجى مروه اما اذا كان مريضا لا يبرجى مروه فنشقة على صاحب
 الرفقة لانه مما له رجل اعنى عبد او مناسعة اسقطت نفقته عن مروه
 لان نفقته انما يكون باعتبار المالك ولم يبين رجل اوصى برفقة من الخطة باخر
 بالخرطة لآخر فنشقة عليهما ما اصاب يقدر لان ذلك حقهما وانما
 من الثالث شي فالنفقة في تخطيطه في مال الميت لانه طرأ له كذا في روي
 عن حسن بن زياد الوصي من شي السمسرة لاجل ذلك لانه
 فانه لم يبين في الخراج الزيد من صاحب الدفوع الزيد وكذا في النفقة وهو
 اوصى بشاة مفق بوحدة لاجل ذلك فبالنفقة على صاحبها لان
 انما كية لاجل المحرك لاجل الجدة اما السمسرة فهو لها نصيبا
 للخطة فان التذرية لاخراج كل واحد منها لا عن صاحبه بخلاف الدين
 والسمسم لان العمل فيها لاجل الزيد والدين لا غير **هـ** ولو اوصى بثلاث
 ماله المشيع وحق ان سوا السمسرة يسأل راي الموصى ومواده لان كل ماله
 هذه الصفة بدنية واسلامه وكان سواد الذين معروفين بالمشايخ وهم
 قوم موسومون دون غيرهم فان كانوا عدد اخصمون جاز الوصية لهم
 لا لهم معلومون فان كان لا اخصمون فالوصية باطله خلاف الفقهاء والسا
 كين لان تلك المصلحة بدل الحاجة فصار معلومين وليس هناك ما يدل
 على شي كان هذا وصية للميت فانه لا يجوز ثم نقسره قوله فيخص من
 اختلافوا فيه والحق ما ذكرنا عن عمر واهل اذا كانوا مائة ومائة
 فخصم عدد اخصمون فان كانوا اكثر من ذلك فانهم لا يخصمون هكذا ذكر في
 السير ولوقار ابراهيم عن مائة ولم يسمهم ولا يبنوي بوليه احوار روي
 محمد بن مقاتل عن اصحابنا انه لا يجوز وبه اخذ لانه كما لا يجب ايجاب الحق

الا يقوم باعباءهم فلذلك الابراؤ قد ذكرنا قبل عندنا في بيان
 يجوز لان هذا ليس بتملك بل اسقاط واستقاط المجهول عن المجهول يجوز
 وذكره في المسئلة في الاجارات في باب المعاملة علامة النون وذكره عن
 عيسى بن ابيان انه يجوز رجل اوصى بان ينفق على فلان دراهم ليشترى بها
 اساري المسلمين فمات الذي اوصى اليه فانه يدفع الى الحاكم حتى يدفع الى رجل
 يفعل ذلك كما في ساير الاوصياء رجل اوصى بوصايا او كتب في ذلك كتابا ثم قال
 نقذا اما في الكتاب فهذا وصية جائزة هكذا روي عن محمد بن فضال
 ونصير بن يحيى رجل اوصى وصية بلد فوطنه فيه ولو صرف في مساكن
 البلد التي حين مات فيه جاز لان المقصود من هذه الوصية ايجار التول
 المساكن وعمرة المسكنة سواء ذكره في المسئلة في باب الميوت وقال في
 كان به يصرف اليه فماتت البلدة وما كان في وطنه له صرف الى فراشه اعتبارا
 بالزكاة كذا في عناء رجل اوصى بوصايا ثم جث روي عن ابي يوسف انه قد
 ذلك بشهر حتى لو اطبق شي عليه ثم افاق فالوصية باطله ولو افاق قبل ذلك
 فالوصية على حاله وروي عن حماد انه قد ينفق في شهر روية عن
 انه قد يستتة في سريض ان اذ ان يوصي ولا يقدر على التكلم باللسان فاقى برا
 اهل الى احد ويعرفون انه يقول شي يريد به الاضا قال لا يصير وصيا
 مريضا اوصى بان يباع من كتبه ما كان خارجا من العلم وينفذه في ما
 وقد كان به كتب من العلم الكلام يباع ذلك يصرف ثمنه الى وصية لانه خارج
 من العلم رجل اوصى بان يشترى عبد مكذي وكذا درهما وعتق عنه وله عي
 لا يجوز ان يعتق عبدا من عبيد خالف ما اذا قال اشترى ابكذي حنطة وفر
 فوا على الفقهاء انه حنطة جاز ان يتصدقوا به على الفقراء لان العبد ما يتقان
 فيجوز انما امره بالشرا كما نحن او اردى من عبيدة جنة في الحنطة فانها لا
 يتفاوه لانه مثلي رجل اوصى بان يعتق عنه عبيد وللعبيد ثياب كسامة

كتاب من العلم الكلام

فليس ان يدفعها اذا مات الاخذ من هذا امر بالدفع ويترتب عليه
 من باع مال البقية من مفلس غير قادر على اداء الثمن فان كان مائة رطل
 دفع الامر الى القاضي حتى يوجبه ثلثه ايام وان ادى والا يقض له
 ولو اوجبه ثلثه ماله لمجاوري حاكمه فان كان عدله المحضون صرفت الي
 دور الحاجة منهم ان كان تخصصت على عددهم رجل قال او صبت
 افان ثلث ماله وحوالف درهم فاذا ثلثه اكثر ثلثه بالغ ما بالغ لان
 قوله وهو الف درهم غير محتاج اليه بل المحتاج ثلث ماله الا ترى ان
 عليه كان له الثلث بالغ ما بالغ ولو قال او صبت ماله هذا بيت وهو كره
 من الطعام فاذا فيه اكثر اوجبه فيه حنطة او شعير او كان الكل للموصي
 اذا اخذ من الثلث وكذا لو قال ابيع ماله كيس وهو الف درهم فدفع
 اليه وهو اذا الفان اوجبه دنانير فالله وكذا لو اوصت فلان بنسبه
 من هذه وهو الثلث فاذا له الثلث كان له بالف الدار ان خرج من الثلث
 ولو قال او صبت فلان جميع ماله هذا الكيس وهو الف درهم فاذا فيه دنانير
 او جوهر وليس فيه شيء من الدراهم كان للموصي له من مال البيت الف درهم
 ولو قال او صبت فلان بالف درهم وهو عشر ماله وعشر ماله اكثر او لم يكن
 له الا الف ولو قال او صبت فلان مائة هذا الكيس بالف درهم وهو نصف
 هذا الكيس فوجد فيه ثلثه الف كانت له الف وان لم يكن فيه الا حنطة
 كان له ذلك ويزاد على ذلك لو كان في الكيس دنانير او جوهر لم يكن للموصي
 له منه شيء وعلى قبايل مسألة الاولى ينبغي ان يكون له الف من مال البيت ولو
 اوصت بهذه الدابة فلان ليس الورثة ان يساء ما وتدفعوا قيمتها حتى اذا
 اذا اقال للمساكين لان الوصية اذا كانت لا تسان معلوم محتاج الي قبوله فاذا
 قبل قد من ماله فليس الورثة ان يغيروا ماله اما الوصية للفقراء لا يترتب في
 من الفقراء وانما تصرفه البقرة وذلك انما كان القيمة كما اذا العين

من باع ماله
 المفلس

رجل وبلغه بالدين في عجزه في سكة بدرهم وفي السكة فقوله مما لو
 ان كانت عليه دين يستحق ذرها كما يستحق مولده وان لم يكن له دين فلا يملك
 له ذلك ولا يملك ان ولم يدفع وارثا غير امرأة واوصى لرجل جميع الماله فان
 اجازت كان له جميع الماله والباقي للموصي لان الوصية منقولة والثالث
 بدون اجازة فثابت بان كان وحقق المرأة من ذلك نصف الماله وهو ربع
 الباقي وهو ربع سدس الكل وكذا لو ماتت ولم يبق الا زوجها ولم تجز
 طن للزوج الثلث والثلثان للموصي له بالنصف لانه بقي ابى تامة
 السدس ودمار حنة لاحد فيه ربع السدس اربع رطل في ربع مائة فوضع
 في بيت الماله حل له على رجل الف درهم دين فقصاه ومات وله ثلث الف
 فقال القرضا فبقيت منه في حال المرض فخرجت من بيت فيه ستا وقال القاضي
 لا يملك فبقيت في حال الصحة وليس له فيه شيء ان كان المالك عاينا بعينه يثاب
 ركه في ذلك وجعل كانه قبضه في الحال ان كان مستهلكا فلا يملك له عليه و
 جعل لهم قبض في حال الصحة رجل اوصى عبد له ثلث الف درهم غايب
 فنفقته في مال الموصي لان الوصية يجرى بعد القبول وقبل القبول ملك الموصي
 فان حضر الغائب ان قبضت بوجه عليه ان كان باع القامة بالنفقة وان طهر
 فهو مال الورثة ولو اوصى لمواليه وله ماله اعلى واسفل من ذلك خفيفه
 ثلث اوابات روي الحسن بن زياد ان الوصية باطلية وهو المذكور في الجامع
 وروي بعضنا ان ما لا يوصى عنه عن ابي حنيفة ان الوصية للموالي لا يملك
 وروي عن ابي حنيفة في رواية اخري ان الوصية للفرقة جميعا لان كل
 مواليه ولا ينبغي له ان يوصى بشيء اذا كان له مال قليل بل يبيع ذلك لورثته
 لا يسلون الناس لو كان له مال يوصى بالثلث ولا يزيد عليه ويبداه في قرا
 بته المحتاجين وجيرانه المحتاجين ولو اوصى لذي قرابته وله جده جده
 لا يورث منه ولا يوصى في الوصية قال الفقهاء ذكروا الرقيات اقم يخلون

ولو اوصى بغيره المومن او لغيره او الفار من اهل البيت
 الى فقراهم دون ائمتنا جبر لان مراده من الفقر ولو اوصى لرجل يتابع
 بدنه فانه يدخل فيه ما يابس وهو التقيص والاردية والازار والسرور
 والميل الى الدنيا والكسول لا يدخل فيه القلانسنة والمجارب والخفاقة هكذا
 اوصى الحسن بن علي بن ابي حنيفة ولو اوصى لعبد برقبة فهو مدبر لا
 يستطاع بيعه ولو قال اوصيت لعبدك هذا ملك مالي كان ياشه مدبرا
 ولو قال لعبدك ان مات فانت ملكي فانت حر فله بيعه لانه لما مات لم يبق
 في ملكه فلا يعتق ولو اوصى لرجل بعبد وعال العبد دين ثم مات الموصي
 قال الحريم لا اجيز الوصية لبي له ذلك وكان العبد ملكا لموصيه ان كان
 يخرج من ثلث والدين رقبته وروهبته في حال حيوته فدان المغير ان كان
 تجزئه وبيعها القاض فما فضل من ثمنه من ثمنه كان للواهب وان اجاز
 الحبة فلا سبيل له على العبد حتى يعتق ولو اوصى لفلان ليجرد في مسيرته
 او فيه بوزن ووزن ذلك خبايز وما اكتسب الغلام من المال فهو للورثة لان الرقة
 على مدبره رجل قال ان مات في سرني هذا فعلمه حر فقبل لا يعتق الغلام
 لامانات با قبل دن ما يكون من سرني ميتا عادة رجلا اوصى لرجل
 بمائة درهم ثم اوصى لغيره ما ينظر الى ما اوصى له من المائة قال ما يصيبه
 من الجبر فيدخل الاوقاع الاكثر رجل اوصى بان يجمع عنه من ثلث ماله وثلث
 ماله لا ينفذ ذلك فقال رجل انا اجمع عنه ما شيت من ثلث ماله لا يجوز رقبته عنه
 من حيث اكله لانه اوصى بان يجمع عنه والى الطاهر له راكله فيصير له ولو
 دفع ثلث ماله الى رجل ليجتمع عنه راكله اوفيه وقابا لوكوب فخرج ما شيا وادان
 باخذ ذلك لنفسه وهو مخالف ضامن للمثقة ولو اوصى بغيره الى رجل او
 مقرر فهو جائز بمنزلة البيعة ولو اوصى بمهر في هذا الدار من غير رقبته الارض
 بمنزلة الشرب والسكنى يكون له ما دام حيا فاذا مات سلع عنه رجل اشترى

الح الكامل
 عبد الله بن كلب

لينة الصغير شيئا وضمن الثمن عنه واداه ففي الرذخ عنه قياس واستحسان
 في القياس يرجع وفي الاستحسان لا يرجع ولو قال عني الا اودعها يرجع
 فله ان يرجع رجل اوصى عبد من ابنته الصغير ببيعها فاسلمته اخته الاب
 فقتله جائز عن نفسه ويكون قتيلا للبيعة ولو اشترى من ابنه عبد او هيئت
 يدي الوالد فمات فانه يموت من مال الاب بمنزلة عبد وديعة لاشترائه
 ولو اوصى بثلث ماله لافان مولى المسلمين او لقبورهم لم تجز ولو قال الفقراء المسلمين
 جاز ولو اوصى بكبراهة ببيتته فكل ذلك من الثلثين ابي ابراهيم قال ابو حنيفة
 الح افضل من الصدقة لان البعث ما يبيع الصدقة قال محمد والصدقة
 افضل من الح لانه انفع نصراحت مات وترك وارثا وافر الوارث لرجل اوصى
 فقال انك لو اداني فغالب لي على النفاق الف درهم فاحدوها بما اقررت لي
 ليس له ذلك لانها لوجوده لا يرث لان المسلم لا يرث من الكافر ولو مات مسلم
 وترك وارثا ففان فوامرقة الميت فقال لي لم علي الميت الف درهم فذكر
 قدر الثمن فله ان ياخذ ما نقصا من ذلك لانها لو سدد قتلها كان لها كفو ولو
 قال اوصيت بثلث مالي تخبر عبيدي او لا فضلهم ينظر الى الفدية في الدين
 بالوصايا بعلامته الوارث اذا جمع في وصيته فرايق واجبات يبدل
 بالنزاهة ولو كان الكل سواة الدرجة يبدل بما بدله الميت ولو جمع بين كفاة
 القتل وكفاة اليمين ببدل ما بدله الميت ولو جمع بين كفاة القتل وكفاة
 القتل ببدل كفاة القتل ولو اوصى احد الرجلين ثم مات قبل البيان فلولي او لقا
 من ان يدونه ايما شاء ولو اوصى لرجلين بثلث ماله ثم قال الموصي رجعت عن
 وصية احدهما او لم يبين حتى مات فليس الوارثه خيار يعطون ما شاءوا من
 غالب متاعه من حرام فاوصى ان يتصدق من اصحاب المتاع ان كان اصحابهم اجبا
 برؤ عليهم لان بعض الاخف واجب والآخر يتصدق لان السبيل متاع من اوصى
 قالت الورثة هو كاذب ولم يشاءوا تنفيذ بتمسك عليهم بقوله بثلث

الناجية والمغنية اذا اخذوا الجارية الى اصحابه اذا عرفت
 اذا اخذت عن الشرط رجل مات ولا وادت له وله مال عند الناس
 او ودية فلا امام ان ياخذها ويضع في بيت المال ويعرفه في قساح
 المسلمين رجل حضر الموت فقال لرجل انت وصي عند متاعني الي ورتني
 فاذا سلمت اليهم فاني خارج من وصيتي له ولم يقل فهو وصي فله
 وهذا قول اخي حنيفة ورجل اوصى الي رجل وقال ان حدثت بموت ففان
 وصي او قال انت وصي مادام ابني صغير فاذا كبر ففان هو الوصي اوقات
 انت وصي بان يكفن عليه بالندينار كفن يكفن وسط لا سرف فيه لا تضيق
 رجل اوصى الي رجل وجعله غير مشرفا عليه ففان وصي بان لا يكفن
 بغير صاحبه الوصي او الورثة اذا كفروه من مال نفسه لا يكون متطوعان
 ولهم ان يرجعوا في تركته وكذلك اذا امتنعوا من مالها ولذا لا
 لا يفرق في الوصي ما اتفق عليه لا يكون متطوعا ولو اوصى بثلاث ماله ان
 يفرق على الفقراء او على محتاجين له ولا يصح ان لا يعطى شيئا ويعطى ولد
 الولد ان كان محتاجا لانه ليس يوارث ولو اوصى بثلاث ماله الى الناس
 وله ورثة كبار محتاجون فله ان ياخذها ذلك لانفسهم وليس هذا طو
 حسنة للوارث فانه لو اوصى بان يجمع الورثة على ان يجزوا عنه
 بعضهم ففان اجابوا ان كان في الورثة صغير او غايبا لا يجوز ولو اعطى المرض
 لاحد من يمينه دار بنصيبه على ان لا يكون له بعد الموت من الميراث نصيب
 بحال رجل اسلمه فاجل فذهب لسانه او مرضه لا يقدح في الكلام الا بال
 شارة او الكتابة وقد قوا دم متلا شية فقد بمنزلة الاحرس كذا في
 السيلك التي عليه سنة فتنه فافقه كثر ذوات الاسباب ولو كان اقرب من ذلك
 لحكمه حكم المرضي باب الوصايا بعلمه الباطن رجل اوصى بوصايا
 كثيرة بعضها حق الله تعالى وبعضها حق العباد وفي حجة الاسد فالثالث

رجل اوصى
 وصي له

لا يقر باحد يريد اياها بحجة الاسلام كنه من حكمة الواجبات ثم بعد ما
 المدعي ان يقر من الحج ثم وان بدا بشئ فروع عليهم بالخصم ولو
 قال صلوا رم ان من خشن كنيذ ففان وصية باطله رجل اوصى في رثته
 بواي امره ويراه ثم مرض ومات ففان وصي من اهل بيت
 من رثته ففان او قال بالفارسية الكرمانلي ببارت برخيرم ولم يفت شيئا
 الوجه الاول بطلت وصيته الاولى لانه قيد الوصية بموت في ذلك المرض
 وهو لم يموت منه فبطلت الوصية وفي الوجه الثاني الوصية باقية ان لم يرجع
 في رثته من ذلك لانه اطلق الوصية وصي وكل رجلا ثم اوصى في رثته
 وامره بدفع الغلات فدفع وقال ففان الوكيل والوكيل يكره ذلك
 ذلك ففان ففان الوكيل بامر القاض والقوا قول ابراهيم لنفسه لانه
 وكيل اخر من جهة الوصي احد الوكيلين اذا دفع اليه يامر الوصي كان يقول
 قوله ان دفعها بغير امره فهو ضامن لانه ليس للوكيل ان يرضى في مال
 فهو مضمون عليه وليس ان يرجع على الاول الا ان يقيم البيعة على الوصي
 مريضة باعت لا يبيعها رضاء واقرت باستيفاء الثمن ثم ماتت ان غالب اهل
 من حالها الموت نصيب لذات الترابين واشتد عليها وكان منها مناصبا
 يتكلف وشد تحكها حكم المرض فلم يجز ابيع عند ان حنيفة وجاز عند
 و بطل اقرارها باستيفاء الثمن لان من اقر بالورثة وانه باطل وصي اخذ
 ارض البيعة من رثته ان شرط البذر على البيعة لا يجوز لانه يبيع موارثا
 من البيعة نفسه وذلك باطل لانه مقابلته المنفعة بالمال ومنفعة لادم حسنة
 الاد من والاصل ليس مال ففان هو حسنة لا يكون مالا ايضا الا ان الشرع اعطى
 له حكم المالحاجة والحاجة هنا هي من مقابلة الماله على البيعة مالا لا يجوز
 ولا جعل البذر على نفسه فعلى يابن ما قاله ابو حنيفة في جواز بيع الوصي

حجة الاسلام

قال بعد اربع او عشرين فليس يوصي لانه لم يكن فيه حق ولو قال اربع
الف درهم من ثمن عتي فليس هذا بوصية لانه لم يامر ان يعطى الشئ باقية
رجل او رجلين سميت فقال ارث هذا الشئ لي فاغور فوله
اليمين الا اذا كان ذلك منسوباً الى المورث وعلى الوصي اقامة البيعة
اذا وصى الرجل بالاطعام عن فوائت صلواته فانه يعلم ان صلواته مدين
من الجنة وقال بعضهم يعطى لصلوة من يوم وليلة من بين ولوا وصحت
بان تخزن داره خزانة فيها الناس فلولوا رث ان ينزل فيها كذا
لذا وصى بان تخزن داره مقبرة فمات الوارث يدفن في مكانه لم يبق وارثا
ولو وصى بان يخزن داره مقبرة فمات الوارث ان يشرب منها لان الشرب
منها اخذ المال وليس له ان ياخذ من مال الموصي به ولو قال اعطوا فلان من
من ثمن مالي ان يشبع او يكتفي يعطى له حتى يقوى شبعه او اكتفيت
ولو وصى بثلث ماله للفقراء والمساكين ان كانت اربعة حصون عدوا الثلث
بينها يصفان ولو قال اذهبوا من اموالي الى الفقراء او هذا الثياب فلهذا
بالان هذا ليس بوصية ولا اقراره ولو وصى بماله الى البيت بعد ما
ادرك ولم يونس منه رشده ثم صلح بعد ذلك فانه ضامن ولو قال ادعوا
الي فلان الف درهم ليحج عنه ومات فقال فلان لا قبل يدفع الي غيره ولا
يستل الوصية ولو وصى بان يشهد في علي اهل مكة فتصدق على اهل مكة
جاز لان المقصود له التصدق والتصدق على اهل مكة هو المقصود
قال الحسن بن علي عن ثيبا فاعطوه هذا بالمل الا ان يقول ان راي الوصي ان
يعطيه فاعطه فحينئذ يعطى من الثلث ولو كان للميت دين على الناس فليس
للوثة ان تكلفوا الوصي على استخراج الدين لانه متبرع بذلك ولو وصى
بان يخرج عنه فليس له ان يقر بثلثة زيادة على خمسة عشر بها ولو دفعه فنفقة
في مال نفسه وما ينفق في الطريق ذاعبار جائزاً فنفقته من مال البيت لا يبر

اذا اوصى الرجل
بالاطعام عن
فوائت صلواته

شئ من ثمن عتي

ولو اوصى بان يخرج

ولا يفتروا ولا يشتري به شئاً من الدواب او فناء من مال الميت يرد الى الو
الورثة الا ان يوصوا بذلك ولا يشتري به صدقة لاهله ولا جاني له
نفقة ولا يستاجر وليس له ان يوصى الدواب بالدينير بالوراثه الا اذا
كان مما لا ينفق واسم اعلم يا كلمات تنبئ على
فيكف بناتك ايده وهو مكتوب في النوادر اذا قال اخبرني الفارسية
عند الخصومة من روي اهل صندوق بكنم ينظر الى ميتته وارادته
ان اراد به بيان صفة له لا يكفر وان اراد الخلق لما ودا ما يكفر به
ولو قال اعطوا فني الا لاخذك يوم القيامة فقال بالفارسية لا يا
فانه لا يكفر لانه لا يبره بالثمن موصي به ولو قال بالفارسية الرطلان
يغامر ردي من روي كبري بكنم بكنم لانه قصد من ان يكرامه لغرضه
من او امر الله تعالى من قصد ذلك كافر من ساعته وكذلك لو قال
امرني الله تعالى ان يرضى لاهل او قال لو كانت القبلة من هذا الجانب
لم اصلي ولو قال الرجل كفرة اربط يدي قال كافر وتبين امراته
عنه لانه ليس عمل من الاعمال التي من الكفر ولو اراد به تبينه اذال
الفعال بكنم ولو قال لا اله الا الله واراد ان يقول الا الله لم يقل لا اله الا الله
مصر على الالباب ولو قال الرجل اسمي محمد بن علي بن ابي طالب لا يكفر لان اولادهم
الناس لا تقع على الرسول عليه السلام وتجد كلام الناس في اهل بيته واحداً
ولو وصى على اهل روضه بوزن فقال كذا بكنم من ساعته لان فيه قوله الله البر
وهذا صدق صحته ولو قال بالفارسية ما بين ابي اسير شئ جيد فخرج
وجمادى قال كل من استخفف لمحارم الله تعالى تخاف عليه الكفر والجمل
بكنم هذه المقالة وعن ابي يوسف انه قال ان سول الله صلى الله عليه
وسلم سبب الفرع فقال الرجل اني لا احب الفرس فقال ابو يوسف عاتق
بالسيف فقال الرجل استخفرت الله رجل قال امرته ان لم تكوني احب الى الله

وقع الوحد الاول لا يجوز ان يتزوج باختها ما لم يطلق الزوج في رامي
 النكاح اقرار منه بغير نكاحها فبغير ذلك تصديق في ايتامها
 لا يجوز وفي الوجه الثاني لا ياتيك بان يتزوج اختها قبل ان
 احسن دينه في حقها بان لا يصف المهر رجل تزوج بامه ولا
 ارجلها اذا قل المولي برضاها ثم اعتقت ان اخطا المولي قبل ان يدخل
 بها الزوج بغير النكاح لانه لو لم يصف المهر عن المولي في معتدة
 الزوج وعرضها ما لم يقع نكاحه فوجد النكاح نفاداً فنفسه ولو اعتقها
 ولم يدخل بها لا ينفذ لانه وجبت عليها العدة العتق فلم يفسد النكاح نفاداً
 فلم ينفذ من كان مريضاً ويصل بالامام فلما يبلغ حالة التنزه فقل انه حالة
 القيام فاشتغل بالفرقة ثم تنكح لانه حالة التشويش فلا جناح اما كانت
 حالة التشديد الاول او التشديد الثاني فان كانت تشدراً الاول فحالة الفرقة
 تنوب عن التشديد ولا يعود الي التشديد وتمر الصلوة وان كان في التشديد
 الثاني رجوع الي التشديد ويتم الصلوة وذكر الجواب بالحسين اذا نام قبل
 ان يتشدد رجلاً سراً بعد كصات وجلس جلسة خفية فقل ان ذلك
 فقام ثم تنكح كرجل متدارك تشدد وتعلم ان كانت كلاً للجلستين متدارك
 التشديد جاز في الصلوة وان كانت قد فسدت صلوة رجل او في بان
 حتى يفلان من اغنام عشرة نجا فاعطاه جبالين ثم وارت لا يجلو اما
 ان عين النعاج او لم يعين فان عين في الاولاد لانه ينزع عن اصحابه صوته
 به فان لم يكن معينا فالخيار الي رثته رجل اخذ ثمار رجل في الجبانة
 بغير اذن صاحبه لم يجد به شيئا ثم رده الجبانة وكان الثمار يحمش
 ببعضها فقل ان يفر من الحبش في الذهاب والهب في السوق حب الثمر
 والا فاجده من مرضي انزل بعض رثته بعد ثم اعتقه فالصلوة على وجهين
 اما ان يخذله الوترية في الاقرار او صدقته فان كان قد صدقته بالثبات

ورد
 كونه

لانه بطل الاقرار وان صدقته لم ينفذ عتقه في شيء من ذلك ما لم يملكه
 بينه وبين الله فان لم يملكه ينفذ بينهما ما وجب المالك لم يخرج العبد
 من المدين عتق الله رجل في رجل له ان يتزوج ابنته لا يخرج العبد
 وهو الايمان في الدبر الامهات لا وجب ومن الغصاة مرة فقل ان يكون
 اولي رجل في رجل قد حلف ان يشرته فامرت حلف وان خصيته
 لو ان وضعت او اعطيت حلفاً فلا يبرئ من ما خرقه حتى يشف
 الما فذكر لو كان على المسلم فقال ان ترقبته فامرت ان يطلق رجوع السلم
 حتى ينقضي يكون مسروقاً ولا رجوع ما ود يطلق امراته فان قال ان لم
 معلن على اس الرمح فانت كاذب يوجب الرمح في حق يبدارسة
 من الاعلى فتحاص عليه وكان قال ان لم اجد مائة نصف النصارى
 في سنة السنتين فانت طالق فاحصاه في العماري في سنة السنتين
 رجل قال لامرأة تزوجني ان شئت فقل فاجل صاحب المشية مشيته
 صح النكاح لان المشية متى بطلت بطل النكاح بغير مشية كما اذا بطل الخيان
 المشد وحلف المسلم بقى السلم صحيح كذا في هذا رجل قال ان عتقتك تز
 وجتك فانت طالق فخطبت لها تزوجها فقل ان لا يملك حلفك بايماني
 اذا حلف ان لا ياكل هذه اللحم فاحرم غير متزوج احدث ثمان حلف لا يملك
 من هذا الدقيق فاعلم لذلك ابو البيث وعندي انه حث ان ذلك سكران
 قال الامانة ان لم يكن فلان اوسع دبر منك انت طالق فمذا لا يوقف على
 حقيقته فلا يقع الطلاق رجل ذهب من رجل ثوباً ثم اختلس منه الثوب
 فاستمداه فعليه الضمان لان الرجوع لا يكون الا عند الفاحشة قال ابو البيث
 ومهر قول اصحابنا فلو ذهب منه درهم ثم استقر منها منه صير الف درهم وليس
 للواهب ان يرجع منه ابدان ابيه صارت مستمداه صاحب الحنبل
 والمخارج رجل له علم غائب مال اراد ان يفتنه الاثلاث بذكر علي الغائب ويقتل

البيعة عليه فالحيلة في ذلك ان يقدم رجل القايير في البيعة
 بذكرها فان ينكر الكفيل الكفالة فيقيم على الكفيل بيعة بكنة
 التي ثبتت للفاقة وتدين على غايب وتقتضيه في البيعة
 الكفالة فيبر او بقي الفضا على الغايب الوكيل بالبيع اذا اراد ان يبيع على
 لا يكون العدة عليه يا امرئ غيره بالبيع بيبعه وهو حاضر فيجوز البيعة
 ولا يكون العدة عليه ولو اراد ان يكاتب جاريته وبطاعها يبيعهما من ابنة
 انصهر ثم يتزوج ويكاتبها فيضا عما بانها كاح وكذا لو اراد ان يطأ
 امته ولا يبيعهام وروى لو حلف ان لا ينفق على امراته وخاف الحنث بوا
 ج نفسه من امراته حل شعر ليتجر لها او يكسب لها فاما الكسب فيكون لها
 لو يامره ان يتجر على نفسها العدة من انفسه ان كان خيلا في الحياطة
 او فصارا في انصارة فما اصاب من الاجرة ينفق عليها فحنث
 وقت ارضه وخاف ان يملها القاتل من القضاة برك الى حصد فحنث
 في الوقت الذي دعت الى قاتل من اثنيات فحنث برك فانه يكون حيا
 ولا يطأ عود ذلك بداهة زحافا ان فعلت كذا في جميع ما لا يملكه احد
 قة في مساكنه فاراد ان يفعل ذلك ببيع جميع ما يملكه في رجل ثوب
 في منديل وطره بيبعه ثم يفعاله كثر ثم يظن ان الثوب ويرتج خبار
 الدوية فيعود الدين ولا يحنث رجل اخذ اثمرة في نفسه فقال رجل ان
 اصنعا فامرته حلفت وقال اخرا القينها فامرته حلفت فامرته حلفت
 والفى بعضهما لا يحنث في يمينه او يكرهه انسان فيخرج من يمينه رجل
 حلفت لامرته ان لا يزوج الاباذنه فخاف ان يخرج من غير اذنه فيقول
 لها اذنت لك كل خروج فاذا خرج لا يحنث رجل اراد ان يتوفى امراته
 نفوا الى الطريق بالزنا في تعلق رجله فزعم فامرته ان يبيع الفرج
 في حياجه من تجور البيع فيبيعه بعد ملوة المغرب بجملة حتى كانت

في البيعة عليه فالحيلة في ذلك ان يقدم رجل القايير في البيعة
 بذكرها فان ينكر الكفيل الكفالة فيقيم على الكفيل بيعة بكنة
 التي ثبتت للفاقة وتدين على غايب وتقتضيه في البيعة
 الكفالة فيبر او بقي الفضا على الغايب الوكيل بالبيع اذا اراد ان يبيع على
 لا يكون العدة عليه يا امرئ غيره بالبيع بيبعه وهو حاضر فيجوز البيعة
 ولا يكون العدة عليه ولو اراد ان يكاتب جاريته وبطاعها يبيعهما من ابنة
 انصهر ثم يتزوج ويكاتبها فيضا عما بانها كاح وكذا لو اراد ان يطأ
 امته ولا يبيعهام وروى لو حلف ان لا ينفق على امراته وخاف الحنث بوا
 ج نفسه من امراته حل شعر ليتجر لها او يكسب لها فاما الكسب فيكون لها
 لو يامره ان يتجر على نفسها العدة من انفسه ان كان خيلا في الحياطة
 او فصارا في انصارة فما اصاب من الاجرة ينفق عليها فحنث
 وقت ارضه وخاف ان يملها القاتل من القضاة برك الى حصد فحنث
 في الوقت الذي دعت الى قاتل من اثنيات فحنث برك فانه يكون حيا
 ولا يطأ عود ذلك بداهة زحافا ان فعلت كذا في جميع ما لا يملكه احد
 قة في مساكنه فاراد ان يفعل ذلك ببيع جميع ما يملكه في رجل ثوب
 في منديل وطره بيبعه ثم يفعاله كثر ثم يظن ان الثوب ويرتج خبار
 الدوية فيعود الدين ولا يحنث رجل اخذ اثمرة في نفسه فقال رجل ان
 اصنعا فامرته حلفت وقال اخرا القينها فامرته حلفت فامرته حلفت
 والفى بعضهما لا يحنث في يمينه او يكرهه انسان فيخرج من يمينه رجل
 حلفت لامرته ان لا يزوج الاباذنه فخاف ان يخرج من غير اذنه فيقول
 لها اذنت لك كل خروج فاذا خرج لا يحنث رجل اراد ان يتوفى امراته
 نفوا الى الطريق بالزنا في تعلق رجله فزعم فامرته ان يبيع الفرج
 في حياجه من تجور البيع فيبيعه بعد ملوة المغرب بجملة حتى كانت

امهارة اراد ان
 ان يبيع مهر
 مهرها

لو حلف الطلاق
 الطلاق الثالث

ولو ابتلا النكاح
 انسان حق
 ما ذكر في حق
 الطلاق

طلقت هي ويختصر ولو حلف ان يبيع جاريتها من ثمنها
 منه فعليه ان يبيع اخفها منه ويبيع الباقي منه والله اعلم
 مريضته دين لم يبق له بينة فابره لا يجوز ولو قال لم يبق
 دين ثم مات لم يقبل بينته الورثة عاين ذلك منه اقراره في القضاء فيما
 بينه وبين الله تعالى يجوز اقراره ولو كان الدين على الوارث لا يجوز
 براه **مسألة** في ثبوت الحقة اذا سئل عن رجل له ام واختين زوجتين
 من رجل في عقد واحد وجاز في ذلك جارية بين رجلين جازت بولد
 فاولادهما فاولادهما فان اكلت ابنته يكون له مالها اقلان
 لادب وزوجها انفسه من رجل عن موت ابوها جاز النكاح ولا قرابة بينهما
 واذا سئل عن رجل مات وترك اخا لبيه وامته واخا لامرأته وورثته
 اخ امرأته دون الاخ الذي لبيه وامته فهذا رجل تزوج امرأة وتوفي
 ابنه بام تلك المرأة فولدت لابنه ابن فذاكر للمولود اخ امرأته وهو
 الحقيقه ابن ابنه فلم مات اب المولود ثم مات اب ابو المولود وقد ترك
 اخا لبيه وامته فان المال اخ امرأته دون اخيه لهذا المعنى اذا سئل
 عن رجل مات وترك ثلث بنات ثلث بنات ثلث بنات فله من ثلثي ماله والاخر الثلث
 والثلث لا شيء فذا رجل مملوك له ثلث بنات ثلث بنات ثلث بنات فله من ثلثي ماله والاخر الثلث
 رقية ثم ان احد بنين اشترت فعنت عليها فاكسب كسبا او مات فله
 ثلثان لستين الحرين والثلث لعصبته وهي البنت التي اشترها
 لها معتقة وانما عصبته اذا لم يكن غيرها عصبته من جهة النسب فصار
 لاحد منها ثلثان والاخرى الثلث ولا شيء للرقية او يقال الكل حرة واحد
 بها فالثلث ابها وحوت عن الميراث رجل خرج تاجر اترك
 امرأته في منزل فمرد عليها كتاب من زوجها ام تزوجت امرأة فبعث
 الى السيرة فله رجل مملوك ما ذون بالخجارة والتزويج بأمة مودة

في حال حيوة مودة فمات مودة سار ميراثها وانقطع النكاح بينهما
 رت مالكة له في طلب النفقة من مودة لها وابنة مودة لا تقدر على
 نفقة نفسها من زوجها لان نفقاع الزوجية سبب ملائمة بين رجلان
 تزوج كل واحد منهما بامته ووجات كل واحدة منهما بان ما بينهما
 بالقرابة يكون كل منهما عا لمصاحبه ولو تزوج كل واحد منهما بابنة صاحبه
 فالمسئلة لهما فكل واحد يكون خالا لصاحبه رجل خرج الى السوق وترك
 امرأته في المنزل ثم رجع وجد امرأته تزوجت بزوج اخر فمات النكاح فله
 رجل طلق امرأته وهي حامل فوضعت حاملا وانقطع المقاسر فله ان يتزوج
 بغير حمل المضرب وتشهد في عا عشر مرات وعقد رجل من ماله النفقة
 الاولى تشهد ثم يستوي يشهد رابعة ثم يستوي لا عام للسهر والحكم
 الخامسة فاذا سلم يقوم في ثمانية فاذا سلم تشهد السادسة فاذا سلم
 ركعة اخرى تشهد السابعة وقد كان يسمي فيما يقدر ويسجد السهو فتشهد
 الثامنة ثم تذكرا ثم قراءة السجدة في ثمانية وتشهد الخامسة وهي الثامنة
 سعة ثم سجود السهو ويشهد عاشرة في كل من رجعت امرأتك
 في دار فلان في ثمانية كانت في دار فلان في ثمانية حرق فليل بارتك
 ايضا في داره فقال ان كان كذلك فامرأتك كانت في دار فلان في ثمانية
 الجارية ولا تطلق المرأة في الجارية خلقت بانظام السابق فلم يبق جارية
 له الا ان سميها جارية بها مالا فان اقر بطلت امرأته ابنته رجل
 قال امرأته اذا ظهرت من حبيبتك فانت طالق ستة فظهرت عن حبيبتك ثم جات
 بولد ستة اشهر منذ كان طلاقا يقع الطلاق عليها لانه ظهر انما كان
 ذاك حيا وكذا لو جات ستة اشهر ويوم او يومين فانت طالق ثلثه وقع
 الطلاق والولد رجعة لها ستة اشهر من الحيض والحمل ثلثه وليس في رجوع
 وقوع الطلاق الستة ثم وعليها بركة في ذلك وفي كل شيء حذره

قيل له كم سنك خلف ذلك او خمسة سني خمسة وثلاثين سنين او ثلثون سنة
 ومحمد بن سفيان ستة وثلاثين سنة باحنية اخبر الشافعي ان
 قولها الشهور لا راسية **مسألة** التي افتن بها الشافعي في مقام شمس
 الامية وغيرهم من ائمة الدين **حجته** الله **رحل** قال له امراته لو
 لم تأتني بما علم الله تعالى معه فانت طالق ثلاثا فانت اليه بانار لان
 الله تعالى كلمه معها فقات يا نار كونى بردا وسلاما لان النار اسم
 عام فيدخل فيه جميع النار **رحل** قال له امراته انت طالق بعد شهر
 لحية ابليس اعنه الله يقع واحدة لانه لا يدري شعران لحية ولا يدري
 له لحية اوله قالوا احذرين في الباقي تشك فيقبح واحدة **رحل** قال
 اية السجدة وهو على غصن من اخضر اشجر ثم اتوا اليه غصن اخر و
 قرا فان طلع الغصن ثما يمكن انتموا من غير نزول ايكه سجدة واحدة
 فان طلع يمكنه عالم ينزل من هذا الغصن ويرتقي على الغصن الاخر يلزمه
 سجدة ثانية لانه في معنى موضعهين **رحل** جعل في صلوة الامام قال في بيته
 اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ شيخ لا يقتل لانه ان حيدر شيخنا
 والذي يسمى باسمه ما يستقر من قال الله تعالى انك ميت وانتم متيتون
 ولو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شاب لا يصح الاقتتال لانه لا
 عرض له قوم صلوا في مفارقة بالثوب وام احدهم ونام واحد من القوم
 خلفه وسبق واحد منهم بركعة فلما فرغ الامام يحق صلوته انتبه النا
 بم وقام المسبوق اليه فتنايه ثم ظهر لها القبلة وتبين ان الامام صلي
 غير القبلة امكن المسبوق امام صلوته دون النائم لان المسبوق با
 لم يرد لا حق القراءة والسجود والمخاذاة المرأة اياه ولو كان النائم من
 داخل لم يظلم فانه يجوز وجهه ويتم الصلوة كذا في هذا اما
 النائم في الخارج فانه خلف الامام فلا يمكن التحول لانه يصير مخالفا امامه

في الصلاة بغير مودة يا صلوة اني غير القبلة فيقطع ويستقبل
 رجل اشترى بئر الكفارة يساوي ثلث مائة وكسيت بها حال عليها
 الحول ثم اسقى غصن اعدت به زيادة حائقي في سياتان وخمس وخمس
 دت قيمته قدر ما استحق وهو خمس وسبعون فيرمي اليه ما عزم
 بصير ما يتان وكسنة وعشرين عليها الزكوة على الاختلاف المعروف
 بينهم وهو الزكوة في الكسورة رجل في كان مسبوقا بركعة قيام خلف
 الامام حتى اتم الامام الصلوة بدت ركعات ثم انتبه بانى بمفات
 عنه في حالة نومه وبانى بركعة لا يقرأ فيها لانه خلف الامام ثم يقعد
 متابعة لامامه ثم يقوم ويصل ركعتين بغير قراءة ويتم صلوته **رحل**
 شرع في الصلوة ونوى ان يقرأ في الثانية نوى في الأولى في رجل
 المصروف لما صلى ركعة اخرى وفي بعض الصلوات صلوة الفجر لانه لو جاز
 منه شي سوى منبته ومجدة انبته ليسم افضل عالم بميز اليه شي من افعال
 الصلوة ولم يوجبه **رحل** شجرة في ثوب من سات فاحبوه رجالات الفجر
 قد طلع فلا يطلع شهيد شاهدان احران لم تطلع فاطم فاذ الفجر
 طالع اختلاف المتأخرون في وجوب الكفارة قال بعضهم بانه يجب ان
 البيل ثابت سقين يقولون ان الفجر يطلع وجوده وعدمه بمنزلة فلما
 اخبر احران فقد اخبر الشى لم يحدث فاعتبر قولها فاذا اطر قائم
 فلزمه الكفارة وقال بعضهم لا يجب لان التبيان هارنا فبقي هو متحقق
 وهو لا يعلم بطلوع الفجر فيلزم القضاء من الكفارة ولو اخبروا
 حدان الفجر طالع وهو اطر يلزمه القضاء من الكفارة **رحل** توض
 فلما غل بعض الاعضا فاقدم من ملا فيه لا ينتقض طهارته فلما غل
 بعض اعضائه ثم اقدم من ملا فيه ينتقض طهارته اذا كان في وعثيان
 في مجلس واحد بحيث لو صح بصير ملا فيه نجس كانه قال الله في ينتقض

رجل صلى الفجر فلما صلى وقعد قدر التشهد طلعت الشمس فنعى انه خفيف
كلاهما فاستدنان لان الزوج بصنع فرض ولم يوجد عندهما جازتان
لانه لما فقد قدر التشهد تمت صلوة تحمل التذكرة بعد تمام صلوة وكذا
لكن طلوع الفجر في قضا بعد تمام صلوة فلا يوجب فساد الصلوة
نايم اخذ رجلان رجلين وبيديهما فوضعا تحت الحائط وهدما عليه
الحائط لا يضمنان ما لم يعيداه او يبيداه فاجل قال امراته ان
جلست في نكاحك فامراتي طالق فترجها لا يقع الطلاق لان الكلام
يقضي جلوسه في نكاحها غيره فلما تزوجها بنفسه لم يكون ذلك منه
جلوسا في نكاحها فلا يقع الطلاق رجل قال لامراته ان تزوجتك فانت
طالق فان وقعت الفروقه في ما بينهما ثم تزوجها الان يقع رجل
حلف ان لا يشترى دهننا فاستري دهن الكراع لا حنث ولو كان حلف
على الاكل حنث فانه يقال رجل حلف ان لا ياكل حراما فذبح كرمه معاملة
فاكل منه كحنث اما عندنا حنث في ذلك عقد فاسد فقد
اكل من ملك نفسه وعندها جاز وهو اكل من حصنة نفسه فلا يكون اكل
الحرام رجل شرع في النكاح اربعاً قبل طلوع الفجر فلما فرغ تبين
ان ركعتين منها وقع بعد طلوع الفجر ان كان الركعتان الاخرتان
حصل بعد طلوع الفجر احتسب عن الركعتين من الفجر عندهما واحد
الروايتين عن ابن حنبل لان عندهما النية ليس بشرط بل القيام الى
الركعتين بعد طلوع الفجر في صيرورة ركعتي الفجر وعنده لا يضير
له الا بالنية رجل له حمار للتجارة فوقع في المصلحة فصار ملها
فصاحبه رفع الملع لا يجب فيه الزكوة امرأة قالت لزوجها اي كفر
فقال من كفر فانت طالق ان اراد النكاح فهو بخير رجل قال لامراته
ان لا تنسجي غدا فلم تنسج فانت طالق فاصبحت وقد نوصت وشرعت في الصلوة

فلما صلت ركعتين طلعت الشمس اجاب ثمنى الاية انه يقع واجاب الشيخ
القاضي علي السعدي فلما انها باكرت ومكثت في الطهارة وصلت
ركعة طلعت الشمس قال تطلق ايضا وقال ثمنى الاية لا تطلق فلو باركت
و توضأت وغسلت كل عضو ثلثا فلو غسلت مرة مرة فمكثت ان يصلي
والبلاء تحاله قال لا تطلق وسئل عن من يصلي على الضأ كيف يطرح
قال يطرح ويجعل قفاه تحت رجله ويسجد على يله ويجعل البطانة
تحتة والظلمة فوقه رجل قسرا في صلوة مكان يسير عري برتقيد
صلوة لان عمره لمعنى سديد فقد تغير المعنى رجل قال لامراته
انت طالق تطلقين بالف وقبلت المرأة ذلك فالمسئلة على وجهين
اما ان كانت مدخولة بها او غير مدخولة بها ففي الوجه الاول يقع
عليها الطلاق بغير حجاب خلعت في العدة فاذا قبلت الثاني صح القول
فيجب عليها البدل ووقع ثنتان في الوجه الثاني يقع واحدة ولا يجب
شي لان العدة عليها فقبولها الطلاق الثاني انما كانت بعد ما صار
اجنبية فلم يصح هذه المسئلة سئل محمد بن مقاتل ومحمد بن شعاع نيسا
بوري فاخطاوا في الجواب وتخيرا رجل قال لامراته انت طالق
الا واحدة يقع ثنتان لان هذه اللفظة يقتصر ان اراد به الثلث
فاستثنى منه واحدة رجل له بنت نسوة فقال لكل واحد منهن من لم
يعد من كن ان يوم وليلة ثم ركعة فريضة ففي طالق فقالت واحدة
سبعة عشر وقالت ثمانية خمسة عشر وقالت الثالثة اهل عترة لا يطلق
واحدة منهن لان هن صدقن اما التي قالت سبعة عشر فهو كما قالت
والتي قالت خمسة عشر فكذلك يوم الجمعة والتي قالت في اهل عترة
فحق المسافر رجل قال لعبد اي جان بدمي يقتل لانه قد يكون له اب
وهو حاله وان قال ان اراد مرد يقتل لانه بلفظ بلفظة حرمة وسماه

باسم نفسه اذا صار الرجل من مضيا وصار حاله يمكنه التيمم بنفسه
ولا يجزئ احدا بوضيعة ولا من يؤممه سقط عنه الصلوة ما دام هكذا
فان صح ليس عليه فان مات على ذلك فليس عليه الويل على قياسي
قوله انما يوسف كذا لم يصلي رجل انتهى الى المسجد لم يصلي الظهر فوجد
الممام في القعدة ولم يدرك فعدة الاولى ام الاخيرة فاقتدى به وتوب
ان كانت هي القعدة الاولى اقتدى بت في الفريضة وان كانت هي
القعدة الاخيرة فاقتدى بت في الخروج لا يصح اقتداؤه في الفريضة
وكذلك لو انتهى اليه فوجد في الصلوة ولم يدرك ان صلوة العشاء
ام التراويح فاقتدى عليه بمثل تلك النية لم يصح في الفريضة ولو قال
في الفريضة ام في التراويح اقتدى بت به فظروا انه في التراويح صح اقتداؤه
خمسة وعشرين يوما حكمه اليقظة اولها الصائم اذا نام على القعدة
وفاه مفتوح فقطر فيه قطرة من ماء المطر يفسد صومه بل قد يكون
واذا اراد اجامعها زوجها وهي نائمة يفسد صومها وكذلك لو كانت محر
مة فعليه الكفارة وكذلك المحرم اذا نام فجا رجل وحلق راسه يجب
عليه الجزاء والخامس اذا نام وادخل ثوب علق صيد وقتله يجب
الجزاء والسادس اذا نام للحاج على البعير ومرو البعير حول العرفات فقد
ادرك الحج والسابع صيد الحرم من الية سحران اذا وقع عند نام ومات
من تلك الحرمية يكون حراما كما اذا وقع عند يقظان وهو قادر على
ذكوته والثامن اذا انقلب على متاع انسان وكسر نجس الضحان
والتاسع اذا نام تحت جدار فوقه الابن عليه من سطح وهو نائم
تحرم عن الميراث عن قول البعض العاشر من رفع النائم وضعه تحت
الجدار او سقط الجدار عليه ومات يلزمه الضمان والحادي
عشر جلا با امرأة وثمة اجنبى نائم لا يصح هذه الخلوة والثاني عشر

سقط عنه الصلوة

نام في بيتي نجا امراته وحلت عند ساعة صحت للخلوة والثالث
عشر دكالت المرأة نائمة في بيت فدخل عليها زوجها وحلت ساعة صحت
للخلوة والرابع عشر امرأة نامت فجاءت صبيبة فارضعت م الثديها
بثبت حرمة المصاهرة والخامسة عشر المتيمم اذا امرت دابته علم
المما يمكن استعمالها وهو عليها نائم انتقض تيممه والسادس عشر
اذا نام المصلي وتكلم في حالة النوم يفسد صلوته والسابع عشر المصلي
اذا نام وقرا في حال قيامه بعينه تلك القراءة رواية والثامن عشر رجل
تلى آية سجدة في نومه فسمع منه رجل يلزمه المسجد كما سمع من اليقظان
والثاسع عشر لو استيقظ هذا النائم فاحذر بدلك الشمس الحامة يفتي
بانه لا يجب للتلاوة سجدة ويجب في بعض الاحوال وعلى هذا قرار رجل
عند نائم فانتبه فاحذر هو على هذا والعشرون رجل حلف ان
لا يكلم فلانا فجار رجل الحالف الى الحالف عليه وهو نائم فقال له قم فلا يتيقظ
النائم قال بعضهم لا تحت والاصح من الاقوال انه تحت والحادي والعشرون
اذا اطلق امراته طلاقا رجعيا نجا الرجل في شهها بشهوة وهي نائمة صام راجعا
والثاني والعشرون اذا كان الزوج نائما فجاءت المرأة وقبلته بشهوة بصير
مراجعا عندك حنيفة والثالث والعشرون الرجل اذا نام فجاءت امرأة و
ادخلت فرجها في فرجه وعلم الزوج بفعلها ثبت حرمة المصاهرة والرابع
والعشرون اذا جاء امرأة الى نائم وقبلته بشهوة واتقعا على ذلك ثبت
حرمة المصاهرة والخامس والعشرون اذا بلغ المصلي في صلوته فاحتلم
جب الغسل ولا يمكن البناء وكذلك اذا بفي نائما يوما وليلة او يومين
وليلتين صارت الصلوات ديناً عليه رجل اخذ الفاس ووضع راسه
على كبشيه او على حجره ونام كان شمس الحامة يفتي ان هذا على قول ابى
يوسف لا يكون حدثا وعند محمد يكون حدثا رجل حلف ان لا يدخل

الاحوال

هذا الكرم فركب دابة فنام عليها وادخل الدابة الدم ان سارت الدابة
 بنفسها لا تحت. للفقه اذ اسلكوا شيئا من الناس الى الجبل قال لا يجزئهم
 ذكره يكون كماله بالعلم والطاعة وهذا الاجوز هو ان سألوا لانفسهم
 اولهم هم رجال عليه صدقة الفطر فادرك كل مسكين فليس ان لو جمع يبلغ
 قيمة نصف صاع من حنطة فجوز ولكن ينبغي ان لا يفعل لان النبي
 عليه السلام قال اغنواهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم ولا يقع الاغناء
 رجل قال امراته ان كنت ترفعى درهما من راي فانت طالق وادفعت
 درهمين فانت طالق تطلققتان فرفعت درهمين قال يقع ثلثا لان الدرهم
 الواحد في الدرهمين موجود فصار معتبرا بنفسه اهلا ومعتبرا بانضمام الا
 خالية تبعها والمرضي اذا قال ان ثلثا من ثقتي الله تعالى مقدر ما امكن
 ان اصله كفتين فقلت على ان انصدف بل درهمين انك الى اربع فتشاه
 استغاثي حتى امكنه ان يصلي اربع ركعات يلزمه عشرة دراهم ولو قال
 هدرني كي ورايود باشد بسمه طالق فتزوج امرأة قال لا يقع الطلاق لان
 قوله باشد بصير فاصلا من الطلاق ومن قوله يود اذا استاجر الرجل
 ارضا اجارة طويلة وحقق العقد البيع على الخلاف التي على اطلاق الارض
 فان قواعبه يصرف الى مرقعة الارض وما بقى فهو المستاجر وليس المزارع من
 القوائم حصته رجل شفع رجلا فقال المشفع بالله اني شفعني وانصرف
 اوله ينصرف يقع الممين على المشفع له ان لم ينو واطلق طلاقا واراد به
 خلع ان المشفع فان قال المشفع نعم يقع حتى لو لم ينصرف تحت في عينه
 فان سكت يقع على المشفع له حتى لو لم ينصرف هو تحت المشفع له

تمت الواقيات الحمد لله

توفي



٥٥
 ٥٥
 ٥٥
 ٥٥

SÜLEYMANİYE C. KÜTÜPHANESİ

Kısım: *Yeni Cami*

Yeri:

Eski No: *690*

Tasnif No: *2974*